

دكتور
عبد الكريم محمد حسن مهيل
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

في علم الأدب

دراسة تطبيقية في شرح الأثر الأثري للمفصليات

١٩٩٠

في علم الأدب الآلة

دراسة تطبيقية في شرح الأثر الأثري للمفصليات

دكتور
عبد الكريم محمد حسن مهدي
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة كوتنا

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	492.78
رقم التسجيل	31970

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
٤- ش. سويف - الأندلس - ١٦٢-١٦٣
٣٨٧ ش. قناة السويس - السويس - ٥١٧٣١٤٦

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إلى أبي وشيخي - نَفْسًا مُخْبِتَةً زَاكِيَةً،
وقَدَمًا فِي الْعِلْمِ رَاسِخَةً - أَهْدَى جَنِّي مِنْ
جَنِّي غَرَسَهُ الطَّيِّبُ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
ومولانا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد دفعني شغفي بالشعر الجاهلي إلى مطالعة بعض دواوينه ومختاراته،
وكانت «المفضليات» و«المعلقات» من تلك المختارات التي شغلت بدراستها رَدْحاً
من الزمن، وقد لفت نظري وفرة المادة اللغوية في شروح هذه المختارات، وكان
اللغويين قد اتخذوا من هذه الشروح سبيلاً لإخراج خبراتهم اللغوية، ولرصد
الكثير من الظواهر اللغوية التي تشير إليها نصوص تلك المختارات.

فلما كانت بصدد البحث عن موضوع يكون أطروحتي للماجستير، قرّ
عزماً على أن أقوم بدراسة المادة اللغوية في أحد هذه الشروح، فاخترت شرحاً من
أقدمها وأغزرها مادة لغوية، وهو شرح أبي محمد القاسم الأنباري للمفضليات،
وذلك لأنه يمثل وثيقة لغوية تعكس دراستها الجهد اللغوي لعلماء العرب في
القرن الثالث الهجري، كما أنه يمتاز - كغيره من الشروح - بأنه يدرس ألفاظ
اللغة من خلال «نصوص» وليس يدرّسها ألفاظاً «مفردة»، هذا فضلاً عن أن
الشرح مترعٌ بالنماذج التطبيقية على مختلف الظواهر اللغوية، ولا شك في أن
رصد هذه النماذج مما يجعل القول بتناول علماء العرب لظاهرة لغوية ما، أو
وقوفهم منها موقفاً ما، أمراً مقبولاً يتكئ على ما يعضده.

وقد اخترت دراسة الجانب الدلالي في هذا الشرح، وذلك لأهمية الدراسة
الدلالية من ناحية، ولأن هذا الجانب هو أوفر جوانب المادة اللغوية في الشرح من
ناحية أخرى.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسّمه، بعد المقدمة، إلى تمهيد وأربعة أبواب
وخاتمة.

فأما التمهيد: فقد درست فيه ميخين هما:

المبحث الأول: «التعريف بالمفضليات والشرح» وفيه عرفت بالمفضليات
وقيمتها وشروحها تعريفاً بسيراً، ثم عرفت بشرح الأنباري، وقدمت تراجم موجزة
للعلماء الذين ذكروهم في مقدمة الشرح.

المبحث الثاني: «علم الدلالة: تعريفه وبحوثه» وقد تناولت فيه علم الدلالة
بالتعريف وحددت أهم بحوثه وهي:

(١) وسائل دراسة المعنى أو مناهجها. (٢) الاشتقاق (اللغوي).

(٣) العموم والخصوص.

(٤) قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك
والأضداد) ثم عرفت بكل من هذه البحوث تعريفاً موجزاً.

وأما الباب الأول: فجاء بعنوان: «مناهج الشراح في شرح دلالات الألفاظ»
وقد قسمته إلى فصلين هما:

- الفصل الأول: «منهج تفسير المعنى» ويعني هذا المنهج قيام الشراح
بتفسير دلالات الألفاظ تفسيراً بسيراً بذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، كما
تناولت في هذا الفصل دور السياق في تحديد دلالات الألفاظ وموقف الشراح
منه، كما تعرضت كذلك لتفسير الشراح لدلالات بعض التعبيرات الاصطلاحية.

- الفصل الثاني: «منهج تحرير المعنى»، ويعني هذا المنهج قيام الشراح بشرح
دلالات بعض الألفاظ شرحاً وافياً يخلصها من اللبس والغموض، ويظهرها واضحة
جلية، وقد اتخذ هذا المنهج سبيلين متميزين هما: سبيل التفصيل والاستقصاء،
وفيه كان الشراح يقومون باستقصاء الملامح الدلالية للفظ، وسبيل المقابلة
والفروق، وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، ثم يذكرون الألفاظ القريبة
منه ناصين على الفروق بينها تارة، ومجتزئين بإيرادها متجاوزة تارة أخرى، وقد
ربطت بين هذين السبيلين ونظرية التحليل التكويني للمعنى ونظرية الحقل
الدلالية.

وأما الباب الثاني: فجاء بعنوان: «الاشتقاق» وقد قسمته إلى فصلين كذلك

هما:

- الفصل الأول: «الربط الاشتقاقي»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً بتفسير دلالة اللفظ، ثم الربط بينها وبين دلالة لفظ آخر ينتمي إلى نفس الجذر اللغوي.

- الفصل الثاني: «التأصيل»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً أخرى بالنص على الدلالة المحورية للفظ المفسر، ثم محاولة إرجاع دلالات بعض فروعِه المختلفة إلى هذه الدلالة المحورية (الأصلية).

وأما الباب الثالث: فجاء بعنوان: «العموم والخصوص والتغير الدلالي»، وقد قسمته إلى فصلين كذلك هما:

- الفصل الأول: «العموم والخصوص»، وفيه قمت بجمع الألفاظ العامة والخاصة في الشرح، ثم حاولت دراستها في ضوء ما عرفه المحدثون بالمصاحبة اللغوية والوقوع المشترك وعلاقة الاشتمال.

- الفصل الثاني: «التغير الدلالي»، وفيه قمت بدراسة الألفاظ التي ذكر الشراح نصاً أو ضمناً أنها تعرضت للتغير الدلالي: بالتوسيع أو التخصيص أو الانتقال الدلالي، بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة.

وأما الباب الرابع: والأخير، فجاء بعنوان: «قضايا تعدد المعنى للفظ وتعدد اللفظ للمعنى» وقد قسمته إلى ثلاثة فصول هي:

- الفصل الأول: «الترادف» وفيه قمت بجمع الألفاظ التي نص الشراح على ترادفها، وحاولت الوقوف على أسباب الترادف فيها، مبيّناً موقف هذه الألفاظ المترادفة من الشروط التي وضعها المحدثون لوقوع الترادف.

- الفصل الثاني: «المشترك اللفظي»، وفيه قمت بجمع الألفاظ التي ذكر لها الشراح أكثر من معنى، ثم قمت بتحديد أسباب وقوع الاشتراك فيها، وتحديد موقف كل منها كذلك مما يعرفه المحدثون بالهومونيمي Homonymy والبوليزيمي Polysemy.

- الفصل الثالث: «الأضداد» وفيه قمت بجمع الألفاظ التي نص الشراح

على وقوع التضاد فيها، ثم بينت أسباب وقوع هذا التضاد محاولاً بيان مدى أصالته في هذه الألفاظ.

ثم كانت الخاتمة، وفيها عرضت لأهم نتائج البحث.

وقد التزمت في كل فصل من فصول هذا الكتاب بالتقديم له تقديماً نظرياً يتناول حجم الظاهرة اللغوية، ومحاولة تحديد موقف الشراح منها، والوقوف على مصطلحاتهم التي يستعملونها فيها، ثم أشفع ذلك بعرض ملاحظ هذه الظواهر اللغوية الواردة في الشرح ودراستها دراسة وافية قدر الامكان، ثم أقفى ذلك - أحياناً - بعرض أهم النتائج التي يمكن الوقوف عليها من خلال دراستهم لهذه الظاهرة. وقد التزمت كذلك بعرض كلام الشراح علي كلام غيرهم من علماء اللغة: سابقين ومعاصرين ولاحقين، كما حاولت قدر الطاقة، أن أمزج في دراستي بين هذه الدراسة القديمة والدرس اللغوي الحديث، مستعينة في كل ذلك بكل ما استطعت الوقوف عليه من مصادر تفيد البحث.

وليس يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بموفور الشكر، وعظيم الامتنان، إلى مشرفي على هذا البحث، شيخ العربيين، ونجم أعلام الدراسات اللغوية المعاصرة، الأستاذ الدكتور/ عبده الراجحي أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذي تعهدني بممن علمه الذي لا ينضب، والذي ضاعف فضله بإعارتي كثيراً من المصادر التي أفدت منها كل الإفادة، فجزاء الله عني وعن تلاميذه الذين تحتشد بهم جامعات مصر والعالم العربي خير الجزاء وأكرمه.

كما لا يسعني إلا أن أقدم عميق شكري، وعظيم تقديري، إلى الأستاذة الدكتورة / سعيدة ومضان أستاذ الأدب العربي بكلية الآداب جامعة طنطا، التي شرفنتني بالموافقة على المشاركة في الإشراف على هذا البحث، والتي كان لتوجيهاتها السديدة، وتشجيعها الدائم، الأثر الكبير في إتمام هذا البحث.

وبعد فهذا جهد متواضع، أدعو الله - جلّ وعزّ - أن يتقبله وأن يتجاوز عما به من زلل، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي. «ربنا آتانا من لَدُنكَ رَحْمَةً وَهِيَءَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا» (الكهف ١٨/١٠).

التمهيد

١ - التعريف بالمفضليات والشرح

المفضليات مجموعة من القصائد اختارها المفضل الضبي حين تقدم إليه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور في اختيار قصائد لابنه المهدي، فلذلك نسبت هذه القصائد إلى المفضل، وسميت بالمفضليات.

وقد حظيت المفضليات بقبول كبير من قبل علماء اللغة، وذلك لإجماع كثير منهم على صدق المفضل وصحة روايته، هذا فضلاً عن روعة القصائد التي اختارها، وقد كان من نتيجة ذلك أن تعاور عليها بالشرح كثير من علماء اللغة كالأبياري والمرزوقي والتبريزي وغيرهم^(١).

وشرح الأنباري للمفضليات هو أقدم هذه الشروح، وقد قام بتحقيقه المستشرق الإنجليزي «ليال»، وطبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت سنة ١٩٢٠ م في ثلاثة مجلدات، احتوى المجلد الأول على النص العربي، واحتوى المجلد الثاني على ترجمة كاملة له باللغة الإنجليزية، واحتوى المجلد الثالث على الفهارس التي صنعها المستشرق الإنجليزي «بيشان» للشرح، ثم أعادت مكتبة المتشي بيغداد تصوير المجلد الأول (النص العربي) ونشره دون أي تغيير، وهذه هي النسخة التي اعتمدت عليها في دراستي، ويبلغ عدد صفحاتها نحو تسعمائة صفحة، ثم قام الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاکر - رحمهما الله - بإعادة تحقيق نصوص قصائد المفضليات تحقيقاً علمياً وافراً، مع شرح يسير للأبيات ملخص عن شرح الأنباري لها^(٢).

(١) انظر في تفصيل القول في شرح المفضليات: د. الطاهر مكي: دراسة في مصادر الأدب، دار المعارف بمصر ١٩٨٦ م ص ١٠٧ - ١٠٨، اود. فخر الدين قباوة: منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة العربية بطب (د. ت) ص ٤٤١ - ٤٤٢، وفؤاد سركين: تاريخ التراث العربي، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، مج ٢ ج ١ ص ٨٧.

(٢) انظر: المفضليات، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاکر، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ص ٦ - ٧.

وقد كشف الأنباري عن منهجه في الشرح، وعن أسماء العلماء الذين أخذ عنهم رواية الأبيات وشرحها، وذلك في مقدمة الشرح التي جاء فيها: «قال أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري: أملئ علينا أبو عكرمة الضبي هذه القصائد المختارة المنسوبة إلى المفضل بن محمد الضبي إملاءً مجلساً من أولها إلى آخرها، وذكر أنه أخذها عن أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، وذكر أنه أخذها عن المفضل الضبي. قال أبو محمد: وكنت أسأل أبا عمرو بندار الكرخي، وأبا بكر العبدي، وأبا عبد الله محمد بن رستم، والطوسي، وغيرهم عن الشيء بعد الشيء منها فيزيدونني على رواية أبي عكرمة البيت والتفسير، وأنا أذكر ذلك في موضعه إن شاء الله. فلما فرغنا منها صرت إلى أبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح فقرأتها عليه من أولها إلى آخرها شعرها وغريبها، فأنكر على أبي عكرمة أشياء أنا مبيتها في مواضعها، ومستند إلى أبي جعفر ما فسر وروى في موضعه إن شاء الله، والمعين الله جل وعز، والحول له، والقوة به، وعمود الكتاب ونسقه على نسق أبي عكرمة وروايته»^(١).

وقد التزم الأنباري بهذا المنهج الذي وصفه في المقدمة، فكان يورد رواية أبي عكرمة للأبيات وتفسيره لها أولاً، ثم يورد آراء غيره من العلماء الذين ذكرهم، ثم يشفع ذلك بإيراد تفسير أبي جعفر أحمد بن عبيد للأبيات وروايته لها، إن كانت تخالف رواية أبي عكرمة.

ونستطيع القول بأن الجهد الأعظم لأبي محمد القاسم الأنباري كان موجهاً إلى جمع الروايات والشروح من هؤلاء العلماء الذين ذكرهم، فلم يتدخل الأنباري في شرح الأبيات إلا نادراً^(٢).

وقد كان الأنباري في أمانته العلمية أنموذجاً يتمثل، فقد حرص على أن

(١) الشرح، ص ١.

(٢) انظر مثلاً، ص ٢٠ من ٢١، و ص ٢٢ من ٢٢، و ص ١٥٠ من ١٢، و ص ١٥٣ من ١٧، و ص ٨٠٠ من ١٠.

يعزو كل قول إلى قائله، وحرص على أن ينص على اختلاف الروايات بين من أخذ عنهم الشرح حتى في الكلام المنشور^(١)، كما حرص الأنباري كذلك على النص على ما لم يروه أبو عكرمة^(٢). وأرى من المناسب هاهنا أن أقدم تراجم موجزة لصاحب الشرح، ولابنه الذي رواه عنه ولهؤلاء الأعلام الذين ذكروهم الأنباري في مقدمته.

الأنباري^(٣) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، قال عنه ياقوت الحموي: «كان محدثاً أخبارياً، ثقةً صاحب عريية، أخذ عن سلمة بن عاصم وأبي عكرمة الضبي^(٤)». وقد تلمذ له ابنه أبو بكر وروى عنه هذا الشرح، ومن مصنفاته: كتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس، وكتاب الأمثال، وغيرها^(٥) وكانت وفاته سنة ٣٠٤ هـ وقيل ٣٠٥ هـ^(٦).

(١) انظر مثلاً ص ٤٥٩، وص ٧٠٤ - ٧٠٥.

(٢) انظر مثلاً: ص ١٧٩ ب ٥٩، ص ٢٠٠ ب ٥، وص ٢٥٨ ب ١٢ و ١٣، وص ٣٢٧ ب ٤، وص ٥٨٠ ب ١٤، وص ٧٢٢ ب ١٨، وص ٨٣٣ ب ١٣.

(٣) من المصادر التي ترجمت له: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د. ت) ص ٩٧، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٤ م، ص ٢٠٨، وابن النديم، الفهرست، تحقيق د. ناهد عباس عثمان، دار نظري ابن الصجاء بقطر ١٩٨٥ م، ص ١٤٧ - ١٤٨، والقفطي، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ٢٨ / ٣، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الفكر بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ١٦ / ٣١٦ - ٣١٩، والسيوطي، بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت ١٩٧٩ م ١٢ / ٢٦١ - ٢٦٢، والزركلبي، الأعلام، دار المعلم للملايين بيروت ١٩٧٩ م ١٨١ / ٥.

(٤) معجم الأدباء ١٦ / ٣١٦ - ٣١٧.

(٥) انظر: الفهرست، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٦) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ٣ / ٤٦٥.

- ابن الأنباري^(١): هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، كان أحد علماء الكوفة الأثبات. قال عنه ياقوت الحموي: «كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة، وكان صدوقاً زاهداً متواضعاً قاضياً، أديباً نفاً، خيراً من أهل السنة حسن الطريقة، أخذ عن أبي العباس ثعلب وخلقه»^(٢) وقد تلمذ له بعض النابيهين كأبي القاسم الزجاجي وابن خالويه وأبي جعفر النحاس^(٣) ومن مصنفاته: كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس، وكتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وكتاب الأضداد وغيرها^(٤)، وكانت وفاته سنة ٣٢٧ هـ وقيل ٣٢٨ هـ^(٥).

- المفضل الضبي^(٦): هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، صاحب المفضليات، كان أحد علماء الكوفة المبرزين في القرن الثاني الهجري، وأجمع كثير من علماء اللغة على أنه كان ثباتاً موثقاً في روايته. قال أبو الطيب اللغوي: «وكان للكوفيين بإزاء من ذكرنا من علماء البصرة المفضل بن محمد الضبي،

(١) من المصادر التي ترجمت له: الفهرست من ١٤٨ - ١٤٩، والمفضل التنوخي: تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د. عبد الفتاح الحلوي، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م من ١٧٨ - ١٨٠، وأبو البركات كسبال الدين ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م من ١٩٧ - ٢٠٤، وإنباء الرواة ٣ / ٢٠١ - ٢٠٨، ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦ - ٣١٣، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٥، ووفيات الأعيان ١ / ٢١٢ - ٢١٤.

(٢) معجم الأدباء، ١٨ / ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) انظر مقدمة تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي لكتاب المذكر والمؤنت لابن الأنباري ووزارة الأوقاف بالعراق ١٩٧٨ م من ١٨ - ١٩.

(٤) انظر: الفهرست من ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٤.

(٦) من المصادر التي ترجمت له: مراتب النحويين من ٧١، وطبقات النحويين واللغويين من ١٩٣، والفهرست من ١٣٦، وتاريخ العلماء النحويين من ٢١٤، ونزهة الألباء ٥١ - ٥٣، وإنباء الرواة ٣ / ٢٩٨ - ٣٠٥، ومعجم الأدباء ١٩ / ١٦٤ - ١٦٧، ونبذة الوعاة ٢ / ٢٩٧.

وكان عالماً بالشعر، وهو أولق من روى الشعر من الكوفيين^(١). ومن تلاميذه النابيين الذين روا عنه: الفراء وابن الأعرابي وغيرهما^(٢). وله عدة مصنفات منها كتاب الأمثال وكتاب الألفاظ^(٣)، وكانت وفاته سنة ١٧٨ هـ على ما رجح الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاکر^(٤).

- ابن الأعرابي^(٥): هو أبو عبد الله محمد بن زياد، أحد كبار علماء اللغة والنحو والرواية الكوفيين. قال عنه الزبيدي: «وكان ناسياً نحويًا كثير السماع، راويةً لأشعار القبائل، كثير الحفظ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه»^(٦) وقد أخذ بعض علمه عن الكسائي والمفضل الضبي^(٧)، وتلمذ له كثير من النابيين كابن السكيت وثعلب^(٨)، وله من التصانيف: كتاب الخيل وكتاب الأنواء وكتاب البئر وغيرها^(٩). وقد ذهب ابن النديم إلى أن رواية ابن الأعرابي عن المفضل الضبي هي أصح روايات المفضليات^(١٠)، وكانت وفاة ابن الأعرابي سنة ٢٣١ هـ^(١١).

(١) مراتب النحويين، ص ٧١.

(٢) انظر: إنباء الرواة ٣ / ٢٩٨.

(٣) انظر: الفهرست، ص ١٣٦.

(٤) انظر: المفضليات، ص ٢٦.

(٥) من المصادر التي ترجمت له: مراتب النحويين ص ٩٢ - ٩٣، وطبقات النحويين واللغويين ص

١٩٥ - ١٩٧، والفهرست، ص ١٣٦ - ١٣٧، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٠٥ - ٢٠٦،

ونزهة الألباء ١١٩ - ١٢٢، وإنباء الرواة ٣ / ٣٩٨ - ٣٠٥، ومجمع الأدباء ١٨ / ١٨٩ -

١٩٦، وقد عقد له د. رمضان عيد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: البئر، الهيئة

المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م، ص ٧ - ٢٧.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٧) انظر: مجمع الأدباء، ١٨ / ٩٠.

(٨) انظر: نزهة الألباء، ص ١٢٠.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٣٧.

(١٠) انظر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(١١) انظر: وفیات الأعيان، ٣ / ٤٣٥.

- أبو عكرمة الضبي^(١): هو عامر بن عمران بن زياد قال عنه ياقوت الحموي: «كان نحوياً لغوياً أخبارياً، أخذ عن ابن الأعرابي، وعنه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، وكان أعلم الناس بأشعار العرب وأرواهم لها»^(٢). ومن مصنفاته: كتاب الخيل، وكتاب الإبل والغنم. وكانت وفاته سنة ٢٥٠هـ^(٣).

- الطوسي^(٤): هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن سنان، ذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من علماء الكوفة مع ثابت بن أبي ثابت وغيرهما، وقال عنه: «وكان من أعلم أصحاب أبي عبيد»^(٥) وقال عنه ابن النديم: «عالم راوية للقبائل وأشعار الفحول، ولقى مشايخ الكوفيين والبصريين، وكان أكثر مجالسته وأخذه عن ابن الأعرابي»^(٦) وقد ذكر ابن النديم أيضاً أنه لم يُخلف مصنفًا، بيد أن له شرحاً على ديوان لبيد بن ربيعة، وقد حققه د. إحسان عباس^(٧). ولم ينص أحد من طالعت ترجماتهم للطوسي على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكن ابن النديم نص على أن الطوسي كان «عدوًّا لابن السكيت لأنهما أخذوا عن نصران الخراساني واختلفا في كتبه بعد موته»^(٨) كما أن ياقوتاً ذكر أن أحمد بن أبي طاهر، ذلك

(١) من المصادر التي ترجمت له: معجم الأدياء ٣٩ / ١٢، ونبية الرواة ٢٤ / ٢، وعقد له د. رمضان عبد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: الأمثال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

(٢) معجم الأدياء: ٣٩ / ١٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) من المصادر التي ترجمت له: طبقات اللغويين والنحويين ص ٢٠٥، والفهرست ص ١٤٠، وزهرة الألباء ص ١٤٠، وإنباء الرواة ١١٩ / ١ - ١٢١، ومعجم الأدياء ٢٦٨ / ١٣ - ٢٧١، ونبية الرواة ١٧٢ / ٢.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٥.

(٦) الفهرست، ص ١٤٠.

(٧) نشر ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٧٤م.

(٨) الفهرست، ص ١٤٠ ولم يزد من ترجموا لنصران على أنه كان أستاذاً لابن السكيت، وأنه قرأ شعر الكميت على عمير بن بكير. انظر: الفهرست، ص ١٤٢، وإنباء الرواة ٢٤٣ / ٢، ونبية الرواة ٢١٦ / ٢.

الشاعر المعروف، قد رثى الطوسي بقصيدة رائية أورد منها ياقوت بعض الأبيات^(١). وعلى ذلك فإنه إذا كان ابن السكيت، معاصر الطوسي، قد توفي سنة ٢٤٤ هـ^(٢)، وكان رثيه أحمد ابن أبي طاهر قد توفي سنة ٢٨٠ هـ^(٣) فإن هذا وذلك يجعلنا نستطيع القول بأن الطوسي كان من علماء القرن الثالث للهجرة، وأن وفاته لم تكن بعد سنة ٢٨٠ هـ.

- **بندار الكرخي**^(٤): هو أبو عمرو بندار بن عبد الحميد، ويعرف بابن لرة^(٥)، وينسب إلى الكرخ^(٦) لأنه استوطنها فترة من حياته^(٧)، وينسب بندار أيضاً إلى أصبهان^(٨)، وذلك لأنه كان من علماء الجبل، كما ذكر ابن النديم^(٩)، والجبل اسم يطلق على ما بين «أصبهان إلى زنجان وقزوین وهمدان والدينور وقرميسين والري»، وما بين ذلك من البلاد الجبلية والكور العظيمة^(١٠) فنسب بندار إلى أصبهان كذلك، وظن القفطي أن بنداراً الأصبهاني غير بندار بن عبد الحميد فعقد لهما ترجمتين مستقلتين^(١١). وقد ذكر الزبيدي بنداراً في الطبقة الرابعة من علماء الكوفة^(١٢) بينما ذكره ابن النديم فيمن خلطوا بين

(١) انظر: معجم الأدباء ١١٣ / ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٥ / ٤٣٨.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣ / ٨٧.

(٤) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٨ والفهرست ص ١٦٤، وإنباء الرواة ٢ / ٢٩٢، ومعجم الأدباء ٧ / ١٢٨ - ١٢٤، وبغية الوعاة ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٨.

(٦) الكرخ: سوق شهيرة قريبة من بغداد انظر: صفى الدين البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٤ م ٣ / ١١٥٦.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٩.

(٨) انظر: المرجع السابق ٧ / ١٢٨.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(١٠) انظر: مراصد الاطلاع ١ / ٣٠٩.

(١١) انظر: إنباء الرواة ١ / ٢٩١ و ٣٩٢.

(١٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٨.

المذهبيين^(١). وقد أشاد المبرد بعلم بنهار فقال: «وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب، حتى كان لا يشدُّ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل، وأصبح الناس معرفةً باللغة»^(٢). وكان الطوسي يوصي تلاميذه بالأخذ عنه، «ويقول: هو أعلم مني ومن غيري فخذوا عنه»^(٣). ومن مصنفاته التي ذكرها ابن النديم: كتاب معاني الشعر وكتاب الوحوش وغيرهما^(٤). وقد ذكر سزكين أن وفاته كانت نحو سنة ٢٨٠ هـ^(٥).

- أبو بكر العبدي: هو محمد بن آدم كما صرح الأنباري في موضع آخر من الشرح^(٦). ولم أعثر له على ترجمة مستقلة فيما طالعت من كتب التراجم، ولكن رواية الأنباري المتوفى ٣٠٤ هـ عنه، تجعلنا نستطيع القول بأنه كان أحد علماء القرن الثالث الهجري.

ابن رستم^(٧): هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن رستم، كما ذكر الأنباري في أكثر من موضع في الشرح^(٨)، وأما قول الأنباري في المقدمة: «أبو عبد الله محمد بن رستم» فلعله جاء سهواً من الناسخ. وقد ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الرابعة من علماء الكوفة^(٩) وقال عنه القفطي: «عبد الله بن محمد بن رستم أبو محمد اللغوي مستملي يعقوب ابن السكيت، كان مذكوراً بالعلم

(١) انظر: الفهرست، ص ١٥٢ و ١٦٤.

(٢) معجم الأدياء ١٧ / ١٣٠.

(٣) المصدر السابق ١٧ / ١٢٩.

(٤) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(٥) تاريخ التراث العربي ترجمة د. عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية

السعودية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م مج ٨ ج ١، ص ٣٠٠

(٦) انظر الشرح، ص ٩١ ص ٣.

(٧) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٨، وإذنه الرواة ١٢٠ / ٢ و

١٣٠، ونية الوعاة ١٢ / ٤٢.

(٨) انظر الشرح، ص ٩٢ ص ٣، و ٤١٣ ص ١٠، وص ٧٦٢ ص ١٠.

(٩) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٥ و ٢٠٨.

والفضل، وروى عن يعقوب، حدث عنه قاسم بن محمد الأنباري، وكان ثقة^(١). وقد روى عبد الله عن ابن السكيت كثيراً في الشرح، وكان الأنباري يعبر عنه بالرسطي^(٢). ولم ينص أحد ممن طالعت ترجماتهم للرسطي على أنه خلف مصنفات، كما لم ينص أحد على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكننا نستطيع أن نقرر أنه كان من علماء القرن الثالث الهجري؛ وذلك لأنه كان مستملي ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ، هذا فضلاً عن رواية الأنباري المتوفى سنة ٣٠٤ هـ عنه.

- ابن عبيد^(٣): هو أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح، ويكنى أيضاً بأبي عَصِيدَة، وهو دليلي الأصل^(٤)، وقد ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الثالثة من علماء الكوفة مع أبي عبيد وابن السكيت وغيرهما^(٥)، وأخذ أبو جعفر بعض علمه عن الأظمعي، وتلمذ له القاسم الأنباري وروى عنه^(٦). وقد روى أبو جعفر بعض الأحاديث النبوية، ولكن كثيراً من أهل الحديث يضعفون روايته^(٧)، ولا ين عبيد بعض المصنفات ذكر منها ابن النديم كتاب المقصور والمحدود وكتاب المذكر والمؤنث وغيرهما^(٨)، وكانت وفاته سنة ٢٧٣ هـ كما ذكر ياقوت الحموي^(٩).

(١) إنباء الرواة ٢ / ١٣٠.

(٢) انظر مشلاخ: ص ٧٧٠ س ١، وص ٧٧١ س ١٧، ص ٧٧٣ س ٥، ص ٧٧٤ س ١١، وص ٧٧٥ س ٦ و ١٣، وص ٧٨٤ س ٥ و ١١، وغير ذلك كثير.

(٣) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٤، والفهرست ص ١٤٤، ونزهة الألباء ص ١٥٨ - ١٥٩، وإنباء الرواة ١ / ١١٩ - ١٢١، ومعجم الأبناء ٣ / ٢٢٨ - ٢٣٢، وابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دائرة المعارف الثقافية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٢٥ هـ ١ / ٦٠، ونية الرعاة ١ / ٣٣٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٤.

(٥) انظر: إنباء الرواة ١ / ١١٩.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٩ - ٢٠٤.

(٧) انظر: تهذيب التهذيب ١ / ٦٠.

(٨) انظر: الفهرست، ص ١٤٤.

(٩) انظر: معجم الأبناء ٣ / ٢٢٨.

٢- علم الدلالة - تعريفه وبحوثه

لما كانت بحوث هذه الدراسة تنصب على دراسة الجانب الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات، فلقد رأيت أنه قد يكون مناسباً أن أعرض بالتعريف الموجز لعلم الدلالة Semantics، وللبحوث الداخلة في إطاره؛ وذلك نظراً لأنه علم حديث النشأة نسبياً^(١)، إذا ما قيس بفروع علم اللغة Linguistics الأخرى، كما أن هذا التعريف سوف يشكل الإطار النظري الذي سأدرس جهده الشرح الدلالي في ضوءه.

فأما تعريفه، فهو: العلم الذي يدرس المعنى^(٢)، وأما بحوثه، فتبعاً للتعريف السابق، فإنها تشمل كل ما يتصل بدراسة الدلالة، سواء أكانت هذه الدلالة خاصة باللفظ المفرد، أم كانت خاصة بالجملة العبارة^(٣)، وسوف يكون محل تركيزي على البحوث الخاصة بدراسة اللفظة المفردة، لأنها البحوث التي سأدرسها في الشرح.

ويمكننا، بعد دراسة بعض الكتب التي عنت بدراسة الدلالة قديماً وحديثاً، أن نقول إن أهم بحوث علم الدلالة تشمل ما يلي:

- وسائل دراسة المعنى أو نظرياتها.

- الاشتقاق (اللفوي).

(١) انظر في تفصيل القول في نشأة علم الدلالة: د. محمود السمران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية ببيروت (د. ت) ص ٢٩١ - ٣٠٠، ود. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٨م ص ١٧ - ٣٠، ود. عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء بعمّان ١٩٨٥م ص ٩ - ١٨.

(٢) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص ١١، وهناك عدة أنواع للمعنى كالمعنى الأساسي أو المفهومي والمعنى الهامشي وغيرهما. وانظر في تفصيل القول في ذلك:

Geoffry Leech: Semantics: The Study of Meaning, Penguin Books, pp. 9 - 23.

وعلم الدلالة ص ٣٦ - ٤١.

(٣) انظر: علم الدلالة ص ٦ - ٧.

- العموم والخصوص .

- التغير الدلالي .

- قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك والأضداد) .

وسوف أفرد كلاً من هذه البحوث بالتعريف الموجز كما يلي:

نظريات دراسة المعنى

ظهرت في ميدان البحث اللغوي الكثير من النظريات التي عنيت بوضع منهج معين لدراسة المعنى، وأبرز هذه النظريات: نظرية السياق، ونظرية الحقل الدلالية، ونظرية التحليل التكويني للمعنى.

فأما النظرية السياقية للمعنى The contextual Theory of Meaning فقد اقترنت باسم اللغوي الإنجليزي Firth الذي تأثر بالأنثروبولوجي المعروف Mali-nowski في حديثه عن سياق الحال^(١) Context of Situation.

. وقد أكدت هذه النظرية على أهمية الوقوف على السياقات المختلفة التي ترد فيها الكلمة من أجل الوقوف على معناها ووقفاً صحيحاً.

ويتكون سياق الحال، كما قرر فيرث، من مجموع العناصر المكونة للحدث الكلامي، وتشمل هذه العناصر التكوين الثقافي للمشاركين في هذا الحدث، والظروف الاجتماعية المحيطة به، والأثر الذي يتركه على المشاركين فيه^(٢).

ويرى «فيرث» أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم تحليله على المستويات اللغوية المختلفة، ثم بيان وظيفة هذا النص اللغوي ومقامه، ثم بيان الأثر الذي يتركه على من يسمعه^(٣).

(١) أقر كثيرون بهذا التأثر. انظر - John Lyons: Semantics. Cambridge University Press, 1979, Vol. 2, p. 607 & Leech: Semantics, p. 61.

تفصيل القول في كلام مالتونوفسكي عن سياق الحال والدواعي التي جعلته يدرس هذا الموضوع: د. عبد الراجحي، اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م، ص ٢٣ - ٢٧.

(٢) انظر في تفصيل القول في العناصر المكونة لسياق الحال عند فيرث: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١١، ود. محمد أحمد أبو الفرج. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٦م، ص ١٥، واللغة وعلوم المجتمع ص ٣٠ - ٣١، ود. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية ١٩٨٠م، ص ٢١٣ - ٢١٤، ود. طاهر حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية بالإسكندرية (د. ت.)، ص ٢١٤ - ٢١٥، والدلالة اللغوية عند العرب ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٣١٢.

وقد تنبه علماء العرب القدامى إلى أهمية المقام (سياق الحال) في فهم دلالات الألفاظ يقول د. الراجحي: «وقد لا يكون بعيداً عما نحن فيه أن نشير إلى أن العرب القدماء كانت لهم إشارات إلى الموقف أو المقام أو غير ذلك مما قد يشبه فكرة سياق الحال. من هذه الإشارات ما أفرده المفسرون لمعرفة أسباب النزول»^(١). كما أولى الأصوليون - وبخاصة الواقفيون منهم - السياق بقراءته المتنوعة أهمية كبيرة في فهم دلالات ألفاظ القرآن الكريم واستنباط أحكامه^(٢).

وأما نظرية الحقول الدلالية Semantic Fields Theory فتعنى بدراسة مفردات اللغة من خلال تجميعها في حقول أو مجالات دلالية.

ويتكون المجال الدلالي من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة^(٣). ويرى أصحاب هذه النظرية «أننا إذا أردنا أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة من هذه المجالات أو الحقول، أن نبدأ أولاً بتحديد العلاقات الدلالية التي ترتبط بها الكلمات فيما بينها داخل هذا المجال أو ذلك، لأن الكلمة طبقاً لهذه النظرية لا تتحدد قيمتها في نفسها وإنما تتحدد بالنسبة لموقعها الدلالي في داخل مجال دلالي معين»^(٤).

وتمثل هذه النظرية منهجاً ملائماً للمقارنة بين مجموعات الألفاظ في اللغات المختلفة، أو للمقارنة بين مجموعات ألفاظ اللغة الواحدة في فترتين تاريخيتين متباينتين، كما أنها تعدّ منهجاً ملائماً كذلك للمقارنة بين مجموعات الألفاظ بداخل المجالات الفكرية المختلفة في نفس اللغة^(٥). وقد رصد الباحثون بعض العلاقات التي ترتبط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، ومنها علاقة

(١) اللغة وعلوم المجتمع، ص ٢٢.

(٢) انظر في تفصيل ذلك، دراسة للمعنى عند الأصوليين ص ٢٢٥ - ٢٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين، أصول تربوية في علم اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، ١٩٨٥م، ص ٢٩٤.

(٤) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٩٢.

(٥) انظر: David Crystal, Linguistics, Penguin Books, pp. 237 - 238.

الترادف Synonymy والتضاد Antonymy والاشتمال (العموم) Hyponymy وغيرها^(١).

وقد تنبّه لغويو العرب القدامى إلى فكرة الحقول الدلالية، وكان من مظاهر ذلك تصنيفهم للرسائل اللغوية ومعالجهم الموضوعات^(٢).

وأما نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of Meaning فيرى أصحابها أنه لكي يقوم الباحث بالتحليل التكويني للمعنى، فإن عليه أن يتبع الخطوات الآتية:

(١) جمع عددٍ من الكلمات المتقاربة التي يمكن أن تكون حقلًا دلاليًا خاصًا، لا اشتراكها في مجموعة من الملامح أو المكونات الدلالية.

(٢) تحديد الملامح أو المكونات التي يمكن أن تستخدم للتمييز والتفريق بين هذه الألفاظ، ويتم ذلك بالوقوف على أهم ملامح كل منها من خلال استقراء سياقاتها المختلفة.

(٣) وضع هذه المكونات في شكل جدول ثم بيان نصيب كل لفظٍ منها^(٣).

وقد اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر امتدادًا لنظرية الحقول، ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتًا. ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول دون التحليل العنصري والعكس. فمن الممكن القول إن مجموعات صغيرة معينة من الكلمات تشكل حقلًا، وتملك علاقات متنوعة بينها دون أن نسير بالتحليل إلى مرحلة تحديد العناصر التكوينية لكل كلمة.

(١) انظر في تفصيل القول في هذه العلاقات: Lyons: Semantics, Vol. 1, pp. 270 - 317، وعلم الدلالة ص ٩٨ - ١٠٦.

(٢) انظر في تفصيل القول في ذلك: د. محمود سليمان باقوت: فقه اللغة وعلم اللغة - نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩١م، ص ٢٤٦ - ٢٥٢.

(٣) انظر: أصول تراثية في علم اللغة، ص ٢٩٠، وعلم الدلالة، ص ١٢٢ - ١٢٣ وفيهما نماذج تطبيقية لهذه الخطوات.

كذلك من الممكن أن يقوم المرء بتحليل الكلمة إلى عناصرها التركيبية دون الاعتراف بفكرة الحقل المعجمي أو بأي دور للعبه^(٢). ويكون ذلك بمحاولة حصر المكونات الدلالية لها، كأن يقال في شرح دلالة لفظ الكرسي - مثلا - ما يلي:

الكرسي: جماد + مصنوع من خشب + ذو أرجل + ذو مسند + مخصص لجلوس شخص^(٢).

وقد ذهبت إحدى الباحثات إلى أن هذا النمط من التحليل كان سعيته - على وجه التحديد - علماء الأنثروبولوجيا الذين كانوا يسمون إلى تقديم وصف لألفاظ القرابة في ثقافات متعددة^(٣).

(١) علم الدلالة، ص ١٢١. وقد ترجم د. مختار عمر هذا الكلام عن كتاب Semantics لليونز ٣٢٦ / ١.

(٢) انظر: أصول تراثية في علم اللغة، ص ٢٨٩.

(٣) انظر:

Ruth M. Kempson: Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979, p. 18.

الاشتقاق

الاشتقاق في اللغة: أخذ شقّ الشيء، أي، نصفه^(١). وفي الاصطلاح: «أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى»^(٢). والعلاقة واضحة بين الدالتين، فكلاهما «أخذ» شيء من شيء آخر.

ويميز علماء اللغة المحدثون، لدى دراستهم للاشتقاق، بين مصطلحين أساسيين هما: Etymology & Derivation

فأما مصطلح Etymology «فيستعمل عادة في دراسة أصول بنى الكلمات ومعانيها التاريخية»^(٣). في ذلك، بأساليب البحث المتخصصة في علم اللغة، وبخاصة علم الدلالة Semantics، ولذا فهو يعد فرعاً من علم اللغة التاريخي Historical Linguistics^(٤).

وأما مصطلح Derivation فيدل «عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذر ثابت»^(٥). وتسمى هذه الإضافات بالزوائد التصريفية Derivational Affixes، ومن شأن هذه الزوائد أن تغير نوع الكلمة، فكلمة Nation مثلاً، وهي اسم، تتحول إلى صفة بإضافة اللاحقة التصريفية "al" إليها^(٦).

(١) انظر: تاج العروس، دار مكتبة الحياة ببيروت (نسخة مصوّرة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ)، (شق) ٦ / ٣٩٨.

(٢) أبو اليقّان الكفوي، الكليات، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٩٨١ / ١ / ١٧٩. وانظر: الجرجاني، الترميمات، تحقيق إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ٤٣، والتنهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د. لطفى عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (د. ت) ١٤٠ / ١٤. وعبد الله أمين: الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٦ م، ص ١.

(٣) David Crystal: A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil Blackwell, New York, 1987, p. 113.

(٤) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الكلمة دراسة لغوية ومجمعية، ص ٩١.

(٦) انظر: Crystal: A Dictionary of Linguistics ..., p. 113.

وأما اللغويون العرب القدامى، كابن جنى والسيوطى، فيفرقون بين نوعين من الاشتقاق، هما: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر^(١).

فأما الاشتقاق الأصغر^(٢)، فيعنى: «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر»^(٣). ولهذا النوع من الاشتقاق جانبان: أحدهما صرفى والآخر لغوى.

فأما الجانب الصرفى، فيعنى بكيفية تكوين المشتقات السبعة المعروفة من المصدر أو الفعل، وهو بذلك يشبه، من حيث الوظيفة، ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Derivation، فكلاهما يبحث فى الطرُق التى يمكن بها تكوين صيغ بعينها من الجذر اللغوى.

وأما الجانب اللغوى، وهو ما يهمنا، فيعنى بدراسة الدلالات المختلفة لفروع الجذر اللغوى الواحد، ومحاولة الربط بينها ربطاً جزئياً، أو ربطاً استقصائياً يرجع بها إلى دلالة أصلية (محدورية) جامعة. قال ابن جنى: «الاشتقاق عندى على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه»^(٤) وقد مثل لذلك بارتداد تصاريف (فروع) الجذر (س ل م) إلى معنى السلامة^(٥). ويقول د.

(١) انظر: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٣/٢، والزهر،

تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٥٨ م ٣٤٧/١.

وقد أضاف عبد الله أسين إلى هذين النوعين من الاشتقاق نوعين آخرين هما: الاشتقاق الكبير

(الإبدال)، والاشتقاق (الكبار) (النحت). انظر كتابه: الاشتقاق، ص ١ - ٢.

(٢) أسماء د. على عبد الواحد وافى بالاشتقاق العام. انظر كتابه: فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة

الثامنة، ص ١٧٨.

(٣) الزهر / ١ / ٣٤٦.

(٤) الخصائص / ٢ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) انظر: المصدر السابق / ٢ / ١٣٤.

صحيح الصالح: «وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر»^(١) وقد عني ابن فارس بهذه الفكرة... فكرة دوران تصاريف الجذر اللغوي حول معنى واحد، وصنّف معجمه: «مقاييس اللغة» على أساسها، وحاول أن يقف على الدلالة أو الدلالات الأصلية (المحورية) لكل جذر من جذور اللغة، ثم تفسر دلالات فروعها المختلفة في ضوء هذه الدلالة^(٢).

وأما الاشتقاق الكبير أو الأكبر: فهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف منها عليه»^(٣) وذلك مثل دوران التقاليب الستة للجذر اللغوي «جبر» حول معنى القوة والشدة^(٤). وقد كان لابن جني فضل الاهتمام بهذا النوع من الاشتقاق، وتعهده بالثناء والشواهد المختلفة حتى اقترن باسمه.

وليس هناك خلاف على أن هذا النوع من الاشتقاق أقل تأثيراً، في نماء اللغة، من الاشتقاق الصغير، هذا فضلاً عن صعوبته التي قررها ابن جني نفسه^(٥).

ويتضح لنا، بعد ذلك، الصلة الوثيقة بين هذين النوعين من الاشتقاق، ولاسيما الاشتقاق الصغير بجانبه اللغوي وعلم الدلالة؛ إذ إنهما يعنيان بدراسة الدلالات الجزئية للمفرد المتولدة من الجذر اللغوي، ومحاولة الربط بينها، والوقوف على الدلالة المحورية لها. وهذا، ولا ريب، من صميم مهام البحث الدلالي.

(١) دراسات في فقه اللغة، دار المعلم للملايين ببيروت، الطبعة السادسة، ص ١٧٦.

(٢) انظر مقدمة تحقيق عبد السلام هارون لمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٦٦ هـ / ١ / ٣٩.

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٤.

(٤) انظر المصدر السابق ٢ / ١٣٥ - ١٣٦.

(٥) نفسه ١ / ١١.

العموم والخصوص

العموم في اللغة هو الشمول، والخصوص في اللغة هو الانفراد. جاء في اللسان: «وعمهم الأمر يعمهم عموماً: شملهم»^(١). وجاء فيه أيضاً: «خصه بالشئ يخصه خصاً وخصوصاً...: أفرد به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخص له، إذا انفرد»^(٢). ويقول التهاني: «الخصوص بالفتح والضم في اللغة: الانفراد، ويقابله العموم»^(٣).

وقد تداول اللغويون والأصوليون العرب قداح البحث في مسائل العموم والخصوص، أو العام والخاص، وإن كانت دراسة الأصوليين أكثر عمقاً وتفصيلاً، هذا فضلاً عن تيفارق سبيل المعالجة بينهما نظراً لتباين الغاية لدى كل منهما، فاللغوي يهدف إلى بيان حدود دلالات الألفاظ، بينما يهدف الأصولي إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود نصاً أو استنباطاً، كما أن الأصوليين يعنون بمسائل التعميم والتخصيص الإضافية، من نعت واستثناء وغيرهما، في حين أن اللغويين يصبون اهتمامهم على عموم معنى اللفظ في ذاته، أي اتساع معنى اللفظ نفسه أو خصوصه، أي تناوله أمراً أو أموراً خاصة، ولاندخل المعمات أو المخصصات الإضافية في دائرة اهتمامهم.

لقد درس الأصوليون دلالة العام والخاص، ووقفوا على صيغ العموم كالفرد والجمع المعرفين بأل الجنسية، ولفظي كل وجميع وغيرهما، وبحثوا ما يتعلق بالخاص من مسائل الأمر والنهي، وناقشوا سبل تخصيص العام، ووقفوا على أدلة هذا التخصيص: ما كان منها متصلاً كالاستثناء والوصف وغيرهما، وما كان منها منفصلاً كالأدلة العقلية والنقلية وغيرهما^(٤).

(١) لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨هـ)، (عم) ١٥ / ٣٢١.

(٢) (خصم) ٨ - ٢٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٠٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: الغزالي، المستصفي من علم الأصول، دار صادر، بيروت (د. ت) ٢٢ / ٢٢.

وأما بالنسبة للغويين، فقد عقد ابن فارس في كتابه: «الصاحبي» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» عرّف فيه العام بقوله: «العام: الذي يأتي على الجملة لا يحد شيئا، وذلك كقوله تعالى: «والله خلق كل دابة من ماء»^(١). وعرّف الخاص بقوله: «الخاص الذي يتخلل فيقع على أشياء دون أشياء، وذلك كقوله جل ثناؤه: «وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي»^(٢). ثم تحدّث ابن فارس عن العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام، ومثل لكل بأمثلة قرآنية.

وواضح من تمثيل ابن فارس للعموم والخصوص بالآيتين الكريمتين، ومن وسيلة التخصيص التي في الآية الثانية وهي الصفة، ثم من حديثه عن العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام، وهو تقسيم يرجع أصله إلى علماء الأصول^(٣)، واضح من هذا كله أن جهد ابن فارس يستمد عن منحي المعالجة اللغوية، وأنه قد تأثر فيه بدراسة الأصوليين للعام والخاص، خاصة وأن ياقوتنا الحموي قد ذكر أن لابن فارس كتاباً في أصول الفقه^(٤).

وعقد الثعالبي كذلك في كتابه: «فقه اللغة وسر العربية» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» ولم يعرض فيه لمفهوم أي منهما، وإنما أورد بعض الألفاظ العامة ومعها بعض الألفاظ الخاصة التي يدل كل منها على مشتمل من مشتملات هذه الألفاظ العامة، وذلك كقوله: «البغض عام، والفرك فيما بين الزوجين خاص. التشهي عام، والوحم للمجلى خاص ... إلخ»^(٥).

== ١٨٥ - ، ودراسة المعنى عند الأصوليين ص ٢٣ - ١٨٤، وعبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، القاهرة ١٤٠٠ هـ، ص ١٨١، ود. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ٨٠ - ٩٨.

(١) الصاحبي، تحقيق السيد أحمد حنقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧ م، ص ٣٤٤، والآية من سورة النور ٤٥ / ٢٤.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها، والآية من سورة الأحزاب ٥٠ / ٣٣.

(٣) انظر مثلاً: الإمام الشافعي: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ص ٥٣ - ٧٣.

(٤) انظر: معجم الأدياء ٨٤ / ٤.

(٥) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، ص ٢٩١.

وأما السيوطي، فقد عقد في الزهر باباً للعام والخاص عرف فيه العام بقوله:
«العام: الباقي على عمومته، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وقد عقد له
الشعالي في فقه اللغة باب الكليات وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة
الكل»^(١)، ثم نقل السيوطي بعض الألفاظ العامة التي أوردها الشعالي في باب
الكليات.

وقد عقد السيوطي كذلك فصلاً بعنوان «فيما وضع عاماً واستعمل خاصاً،
ثم أفرد لبعض أفراد اسم يخصه»^(٢)، نقل فيه كل ما أورده الشعالي في باب
«العموم والخصوص» وأضاف إليه اقتباسات مماثلة لما أورده الشعالي من كتب
لغوية مختلفة كجمهرة اللغة لابن دريد وغيرها.

وقد أفرد السيوطي أيضاً في مزهره فصلاً لدراسة الخاص بعنوان: «فيما وضع
خاصاً لمعنى خاص» أورد فيه من كتاب الصاحبى كل ما جاء في باب
«الخصائص» كقوله: «ولا يكون التأبين إلا مدح الرجل ميتاً... والمساعدة: الزنا
بالإماء خاصة... إلخ»^(٣). ثم شفع السيوطي ذلك بإيراد ألفاظ خاصة مماثلة لما
جاء به ابن فارس من كتب لغوية مختلفة كجمهرة ابن دريد والغريب المصنف
لأبي عبيد وغيرهما.

ثم عقد السيوطي باباً بعنوان: «معرفة المطلق والمقيد» نقل فيه من كتاب
الصاحبى كل ما جاء في باب «الأسماء لا تكون إلا باجتماع صفات وأقلها
ثنتان» وذلك مثل: «المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فاسمها
خوان، وكذلك الكأس لا تكون كأساً حتى يكون فيها شراب وإلا فهو قدح أو
كوب.. إلخ»^(٤) ثم نقل السيوطي من كتاب «فقه اللغة وسر العربية» للشعالي
كل ما ورد في باب «الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها»

(١) الزهر ١ / ٤٢٦.

(٢) نظر: الزهر ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٣٦ وانظر: الصاحبى، ٤٤٧.

(٤) نفسه ١ / ٤٤٩، وانظر الصاحبى، ص ١١٨.

وذلك مثل: «لا يقال للمرأة ظعينة إلا مادامت راكبة في هودج، لا يقال للمسرجين فرث إلا مادام في الكرش ... إلخ»^(١).

وأعقب السيوطي ذلك بإيراد ألفاظ خاصة بمائلة لما أورده ابن فارس والثعالبي من كتب لغوية مختلفة كجمهرة ابن دريد وأمالى القالى وغيرهما. ويبدو واضحاً أن المقصود بهذه الألفاظ التي أوردها السيوطي تحت باب «معرفة المطلق والمقيد» هو التقييد لا الإطلاق^(٢).

وقد لاحظت أن ثمة تطابقاً في المفهوم اللغوي بين ما أورده السيوطي من ألفاظ خاصة تحت باب «ما وضع خاصاً لمعنى خاص» وما أورده من ألفاظ مقيدة تحت باب «معرفة المطلق والمقيد»، فكل من هذه الألفاظ الخاصة أو المقيدة تنماز بأن الاستعمال اللغوي قد خصص أو قيّد كلاً منها بملح أو مكون دلالي أو أكثر، فضيق من محيط دلالتها، أو حدّد ارتباطها بغيرها من الألفاظ.

ولذا فقد آثرت توحيد مصطلحي الخاص والمقيد، لتطابق مفهومهما اللغوي، ودراستهما تحت عنوان «الخصوص» ليكون في مقابل «العموم».

وربما هنا أن أشير إلى أن هذه الألفاظ الخاصة الواردة لدى كل من الثعالبي والسيوطي - هي ألفاظ قد نصّ أئمة اللغة على خصوصيتها نصّاً صريحاً واضحاً، وذلك باستعمال الحصر أو الشرط - مثلاً - وقد تبعتها في ذلك حين جمعتي للألفاظ الخاصة في الشرح.

(١) نفسه ١ / ٤٥١، وانظر: فقه اللغة وسر العربية، ص ٣٢.

(٢) لعلّ حرص السيوطي على تسمية هذا الباب: «معرفة المطلق والمقيد» على الرغم من أن ما أورده يدخل في نطاق المقيد دون المطلق، لعلّ حرصه ذلك يوضح تأكده (من حيث التسيويب لا المضمون) بأعمال الأصوليين الذين عقدوا في مصنفاتهم أبواباً للعام والخاص وأخرى للمطلق والمقيد.

التغير الدلالي

التغير الدلالي Semantic Change هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية، فينقلها من طور إلى طور آخر. ولقد غدا من البدايات في علم اللغة الحديث، أن اللغة - شأنها شأن الكائن الحي والظواهر الاجتماعية - تخضع لناموس التطور والتغير^(١)، وذلك لأن العلاقات المتواشجة بين اللغة والحياة الإنسانية قد جعلت من هذا التطور اللغوي أمراً لا مناص منه.

وتصطلح على إحداث هذا التطور عوامل متعددة^(٢)، بعضها مقصود كقيام الجماع اللغوية، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلّع دلالات جديدة، على بعض الألفاظ التي تطبّتها حياة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة^(٣). وبعضها الآخر غير مقصود، وذلك كالتطور الصوتي الذي يصيب بعض ألفاظ اللغة فتشبه ألفاظاً أخرى تباين دلالتها، وشيوع الفهم الخاطيء لدلالات بعض الألفاظ، والابتدال الذي يصيب بعضها لظروف اجتماعية أو نفسية، والاستعمال المجازي الذي يغدو بتقادم المهد، وكثرة التعاور، استعمالاً حقيقياً لا يبدو للمجازية فيه أثر.

(١) انظر: د. عبد الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٠٠.

(٢) انظر في تفصيل القول في عوامل التطور الدلالي: د. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢م ص ٣١٩ - ٣٢٥، ود. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م، ص ٣٤ - ١٥١، ود. فايز الداية: علم الدلالة العربي، دار الفكر بدمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، وعلم الدلالة، ص ٢٣٧ - ٢٤٢، ود. أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، دار الأنتلس - بيروت ١٩٨٣م، ص ١١٧ - ١٢٣، ود. عاطف مذكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة بالقاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(٣) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م، ص ١١١.

وقد وقف الباحثون، بعد دراسة وافية لتغير دلالات الألفاظ في لغات مختلفة، على مظاهر هذا التغير. ويتمثل أهمها فيما يلي^(١):

(أ) توسيع الخاص (= تميمه).

(ب) تضيق العام (= تخصيصه).

(ج) انتقال الدلالة بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

وسوف أتناول هذه العوامل بشئ من التفصيل عند دراستي للتغير الدلالي في

الشرح.

وقد تنبه لغويو العرب القدامى إلى هذا التغير الدلالي فرصدوه، ونصوا عليه، بيد أنهم لم يتوسعوا في تبيان أسبابه ومظاهره وذلك لأنهم كانوا ينظرون إلى العربية على أنها أفضل اللغات جميعاً، وهي حقيقة يمكن تقبلها من خلال نشأة علم اللغة على ما بيناه من أنه نشأ لغتهم النص القرآني، فالعربية هي لغة القرآن، وهي مستودع حقائقه وأحكامه، ومعنى ذلك أننا يجب أن ننظر إلى آرائهم في تطور اللغة من خلال هذه الحقيقة، وليس على الأساس الذي ينظر إليه الأوروبيون إلى لغاتهم التي كان التطور فيها واضحاً بحيث تكاد تختلف ظواهر اللغة اختلافاً كبيراً في فترات زمنية قصيرة على عكس ما حدث في العربية حين ارتبطت بالقرآن^(٢).

(١) انظر في تفصيل القول في مظاهر التطور الدلالي: د. أنيس، دلالة الألفاظ من ١٥٢ - ١٦٧، و د. مراد كامل: دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣م من ٢٥ - ٢٨، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي من ٢٨٠ - ٢٨٦، وستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٥م من ١٦١ - ١٦٣، وعلم الدلالة من ٢٤٣ - ٢٥٠، وعلم الدلالة العربي من ٢٧٩ - ٢٨٤ ومن ٢٨٨ - ٣٢١، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، من ١٥٣ - ١٥٥، وعوامل التطور اللغوي من ١٢٤ - ١٣٣، ود. عبد العزيز مطر: لمن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف بالقاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م من ٣٦٢ - ٣٧٥.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية من ١٠٠.

وقد أفسرد أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢ هـ) كتابه: «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية»^(١) لدراسة المصطلحات الإسلامية التي وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو يعدُّ بهذا «أول كتاب في العربية يعالج دلالة اللفظ وتطورها» كما عقّد السيوطي في مزهره فصلين مهمين في دراسة التغير الدلالي، أحدهما بعنوان «العام المخصوص» أورد فيه بعض الألفاظ العامة التي تخصصت دلالاتها، والثاني بعنوان: «فيما وضع خاصاً ثم استعمل عاماً»^(٢) وقد أورد فيه بعض الألفاظ الخاصة التي عُممت دلالاتها، وبعض الألفاظ الأخرى التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

(١) حققه حسين بن فيض الله الهمداني، ونشرته دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٥٧ م.

(٢) تقديم د. أنيس لكتاب الزينة، ص ١٢.

(٣) المزهر ١ / ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٤) المصدر السابق ١ / ٤٢٩ - ٤٣٣.

التسرادف

يُفرِّق علماء اللغة المحدثون بين نوعين أساسيين من التسرادف، هما: التسرادف المطلق Absolute Synonymy وشبه التسرادف Near Synonymy^(١).

فأما التسرادف المطلق، فيتحقق حين يتوافق في الألفاظ المترادفة شرطان، هما^(٢)،

أ) الاتحاد التام في الدلالات المركزية والدلالات الهامشية.

ب) القابلية التامة للتبادل بينها في كل سياق^(٣).

ويكاد يجمع الباحثون على أن التسرادف، بهذا المفهوم، يكاد يكون معدوماً، أو نادر الوقوع^(٤).

وأما شبه التسرادف، فيتحقق حين تتشابه الألفاظ المترادفة في دلالاتها المركزية والهامشية، بيد أنها لا تقبل التبادل التام في كل السياقات والمختلفة^(٥). وتدخّل جُلُّ الألفاظ المترادفة في إطار هذا النوع من التسرادف^(٦).

وقد عني علماء العرب القدامى بدراسة التسرادف، وإن لم تكن دراستهم بالتفصيل والتقسيم الذي نجدّه عند المحدثين، وعرفه بعضهم بأنه «الألفاظ المفردة

(١) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وعلم الدلالة ص ٢٢٠.

(٣) أضاف د. إبراهيم أئيس إلى هذه الشروط الثلاثة شروطاً أخرى هي: الاتحاد في البيئة، والاتحاد في العصر، وانتفاء مَظَنَّة التطور الصوتي. انظر كتابه: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ٩٧، وعلم الدلالة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، و

A Dictionary of Linguistics, p. 299.

(٥) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٦) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ٩٨.

الدالة على شيء واحد باعتبار واحده^(١)، وأفرده بعضهم بمصنفات مستقلة^(٢)، كما تناوله آخرون في ثنايا مصنفاتهم^(٣).

وقد تبين موقف اللغويين العرب إزاء وقوع الترادف في اللغة العربية فأنكره بعضهم. كابن الأعرابي وثعلب وابن فارس وأبي هلال العسكري، ملتجئين الصروق الدقيقة بين الألفاظ حيناً ومفرقين بين الأسماء والصفات، ورجوع المترادفات إلى لهجات متعددة حيناً آخر. بينما أثبت آخرون كالأصمعي والرماني وابن خالويه وغيرهم^(٤).

ويمكننا أن نجمل أهم أسباب وقوع الترادف في العربية، في ضوء ما قرره علماء العرب قدامى ومحدثين: فيما يلي:

- التغير الصوتي في بعض ألفاظ اللغة.
- تغير دلالات بعض الألفاظ.
- الاقتراض من اللغات الأخرى.
- اختلاف لغات العرب^(٥).

وسوف أتناول هذه العوامل بشيء من التعريف عند دراسة ملاحظ الترادف في الشرح.

(١) المزهر ١/ ٤٠٢، وانظر: التعريفات، ص ٧٧ - ٧٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٦٦. وأما الترادف في اللغة فهو التتابع. جاء في اللسان (رد ف) ٤٣/ ١١: «وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف» أتكأن الكلمات المترادفة تتابع ويخلف بعضها بعضاً على المعنى الواحد.

(٢) مثل كتاب الرماني: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د. فتح الله صالح المصري، دار الوفاء - المنصورة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) وذلك كما فعل السيوطي في المزهر ١/ ٤٠٢ - ٤١٣.

(٤) انظر في تفصيل القول في موقف القدماء من الترادف: حاكم مالك الزيايدي: الترادف في اللغة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٠ م، ص ١٩٦ - ٢٢١، وهاسن ترجمة كتاب دور الكلمة في اللغة ص ١٠٤ - ١٠٦.

(٥) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: د. وافي: لغة اللغة، ص ١٧٢ - ١٧٥، وفي اللهجات

==/=

المشترك اللفظي

يفرّق علماء اللغة المحدثون لدى دراستهم لتعدد معاني اللفظ الواحد بين مصطلحين أساسيين هما:

(أ) مصطلح Homonymy: (تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب اللفظ) أو (كلمات متعددة - معانٍ متعددة)^(١) أو مشترك التغيير في اللفظ.

(ب) مصطلح Polysemy: (تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب المعنى) أو (كلمة واحدة - معنًى متعدد)^(٢) أو مشترك التغيير في المعنى.

فأما المصطلح الأول، فيشير إلى «وجود أكثر من كلمة يدلّ كلٌّ منها على معنى، وقد تصادف عن طريق التطور الصوتي أن اتخذت أصوات الكلمتين، فأصبحتا في النطق كلمة واحدة، ولا يهم أن تكون حروف الكلمتين متحدتين أولاً، إنما المهم اتحادهما في النطق»^(٣). وذلك مثل كلمة Sound التي تمثل أربع كلمات كانت متفارقة البنى والدلالات، ثم حدث أن تغيرت أصوات كلٍّ منها حتى تطابقت، فعدت كلمة واحدة تحمل أربع دلالات^(٤).

وأما المصطلح الثاني، فيشير إلى «دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى

١/٥ العربية، ص ١٨١ - ١٨٤، ود. حسن ظاظا: كلام العرب، دار المعارف بمصر ١٩٧١م، ص ١٠٣ - ١٠٧، والترادف في اللغة، ص ٨٠ - ١٨٤، ود. توفيق شاهين: المشترك اللفظي نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٤٠٠ - ١٩٨٠م، ص ٢٢٣ - ٢٢٥، والدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٠٤ - ١١٠، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٤١ - ٢٥٢.

(١) هذه هي ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح: انظر كتابه: علم الدلالة، ص ١٦٧.

(٢) هذه - أيضاً - هي ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح، انظر كتابه السابق، ص ١٦٥.

(٣) د. مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م، ص ٢٤، ودور الكلمة في اللغة، ص ١٢٥. و

A Dictionary of Linguistics, p. 149.

(٤) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٥، وهذه الدلالات الأربع هي: صحيح البدن، وصوت، وسير النور، ومضيق الماء.

نتيجة اكتسابها معنىً جديداً أو معاني جديدة^(١). وفي هذا النوع من نوعي المشترك تكون العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، وينهض الاستعمال المجازي بالدور الرئيسي في خلق ألفاظه.

وقد حاول بعض المحدثين التفرقة بين هذين النوعين لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فوضعوا بعض المعايير للفصل بينهما، وذلك كالمعيار الدلالي والمعيار الاشتقاقي وغيرهما^(٢).

وقد اهتم لغويو العرب القدماء بدراسة المشترك اللفظي - دون تفريق بين نوعيه السابقين عند المحدثين -، وعرفه بعضهم بأنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»^(٣). وألف بعضهم مصنفات مفردة لجمع الألفاظ المشتركة... ما وقع منها في القرآن الكريم، أو في الحديث النبوي، أو في العربية عامة، وأبرز هذه الكتب كتاب «المنجد في اللغة» لكراع النمل (ت ٣١٠ هـ)^(٤).

ويتبين، باستقراء الأمثلة التي أوردها للمشارك اللفظي، أنه يتحقق لديهم حينما تؤدي الكلمة أكثر من معنى دون نظر إلى وجود علاقة بين الداليتين أولاً، ودون نظر إلى انتماء الداليتين إلى لهجة واحدة أو إلى لهجتين، ودون اعتبار كذلك للقسم الكلامي (اسم - فعل - صفة...) للفظ في دلالة على المعنيين المختلفين^(٥).

(١) علم الدلالة، ص ١٦٥. وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحو، ص ٢٤، ودور الكلمة في اللغة، ص ١١٣، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٧، و

A Dictionary of Linguistics, p. 236.

(٢) انظر في تفصيل القول في هذه المعايير: علم الدلالة، ص ١٦٨ - ١٧٤، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٨ - ٢٥٩، و

Lyons: Semantics, Vol. 2, pp. 550 - 559.

(٣) الزهر ١ / ٣٦٩. انظر: التريفات، ص ٢٧٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ١٥٤.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: علم الدلالة، ص ١٤٧ - ١٥٥.

(٥) انظر المصدر السابق ص ١٥٨ - ١٥٩.

وقد أنكر وقوعَ المشترك اللفظي في العربية، بعضُ علماء العرب كابن درستويه، ولكن أكثرهم يثبتونه^(١).

ويمكننا أن نجمل أهم أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، في ضوء ما قرره بعض القدماء والمحدثين، في العوامل الآتية:

- التغير الدلالي الناتج عن الاستعمال المجازي.

- اختلاف لغات (لهجات) العرب.

- التغير الصوتي.

- الاقتراض من لغات أخرى.

- العوارض التصريفية^(٢).

وسوف أتناول جُلَّ هذه العوامل بشيء من التفصيل، لدى الحديث عن المشترك اللفظي في الشرح.

(١) انظر: المزمهر / ١ - ٣٦٩ - ٣٧٠ و ٣٨٤ - ٣٨٦.

(٢) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل، في اللهجات العربية ص ١٩٥ - ٢٠٤، وكلام العرب ص ١٠٨ - ١١١، وعلم الدلالة ص ١٥٩ - ١٦٢، و د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ص ٣٢٦ - ٣٣٣، والمشارك اللفوي نظرية وتطبيقاً، ص ٥٤ - ٦٤، والدلالة اللفوية عند العرب ص ١١٦ - ١٢١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٠ - ٢٦٣.

الأضداد

الأضداد في اللغة جمع الضد، والضد: «كل شئ يخالف شيئاً ليعكبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار»^(١). وفي الاصطلاح، هو دلالة اللفظ على معنيين متناقضين^(٢) (متضادين)، وذلك كدلالة لفظ الجون على الأبيض والأسود.

والأضداد، بهذا المفهوم، تختلف عما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Antonymy (التضاد)، إذ يشير هذا المصطلح إلى وقوع التضاد بين دلالتى لفظين مختلفين، وليس بين دلالتى لفظ واحد، وذلك كالتضاد بين لفظى الأبيض والأسود.

وقد استعمل بعض المحدثين هذا المصطلح للدلالة على اللفظين المتضادين مطلقاً، أى سواء كانا متضادين تضاداً تسمح طبيعته بالتدرُّج Graded Antonymy مثل الكبير والصغير، والسَّاحن والبارد، أو كان تضادهما مما لا يقبل التدرُّج Ungraded Antonymy مثل المَيْت والحَيّ والعزْب والمتزَوِّج. بينما ذهب «ليونز» إلى إطلاق مصطلح Antonymy على النوع الأول، وإطلاق مصطلح Complementaries على الكلمات التى من النوع الثانى^(٣).

وعلى الرغم من وجود ظاهرة استخدام اللفظ الواحد فى معنيين متضاديين فى كل اللغات فإنَّ الاهتمام الذى لاقتَه هذه الظاهرة من اللغويين المحدثين كان ضعيفاً، وربما لم تشغَل من اهتمامهم إلاَّ قدرًا يسيراً، ولم تستغرق مناقشتهم لها إلا بضعة أسطر^(٤).

(١) اللسان (ضد) ٤ / ٢٥١.

(٢) انظر: أبو الطَّيْب اللغوى: الأضداد فى كلام العرب، تحقيق: د. عزَّة حسن، دمشق ١٣٨٢ هـ.

١٩٦٣م / ١٧١.

(٣) انظر:

A dictionary of Linguistics, p. 18 & Lyons: Semantics, Vol. 1, p. 279.

(٤) علم الدلالة ص ١٩١.

وأما لغويو العرب القدماء، فقد عُنوا بدراسة هذه الظاهرة عناية كبيرة، وأفردها بعضهم بمصنفات مستقلة، حاولوا فيها أن يجمعوا كلَّ ألفاظ الأضداد، ومن هؤلاء اللغويين: قُطْرِب^(١) (ت ٢٠٦هـ) والأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) وابن السكيت (ت ٢٢٤هـ) وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) والصاغاني^(٢) (ت ٦٥٠هـ) والتوزي^(٣) (ت ٢٣٣هـ) وابن الأنباري^(٤) (ت ٣٢٧هـ) وأبو الطيّب اللغوي (ت ٣٥١هـ) وابن الدهان^(٥) (ت ٥٦٩هـ) كما تناول آخرون هذه الظاهرة في ثنايا مصنفهم كابن قتيبة^(٦) والثعالبي^(٧) والسيوطي^(٨).

وقد أنكر وقوع هذه الظاهرة في اللغة العربية بعض اللغويين كشعلب^(٩) وابن درستويه^(١٠) بينما أثبتها أكثرهم^(١١).

ونستطيع أن نجمل أهم أسباب وقوع هذه الظاهرة في العربية، في ضوء ما قرره علماء اللغة العرب قدامى ومحدثين، فيما يلي:

- (١) نشر كتابه هانس كرفلر في مجلة إسلاميكا - العدد الثالث - المجلد الخامس ١٩٣١م.
- (٢) نشر كتب هؤلاء جميعاً د. أوغست هفتر في مجلد واحد، وطبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٢م. ونشرته دار الشروق بيروت مصوراً عن هذه الطبعة.
- (٣) حققه د. محمد حسين آل ياسين، ونشرته مجلة المورد - العدد الثالث - المجلد الثامن ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٤) حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبع في مطبعة حكومة الكويت، ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.
- (٥) حققه الشيخ محمد حسين آل ياسين، ضمن مجموعة نفايس المخطوطات، ونشرته مكتبة النهضة ببنغازي (د. ت).
- (٦) انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٠٨ - ٢١٢.
- (٧) انظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٤٨ - ٣٤٩.
- (٨) انظر: المزهري ٣٨٧/١ - ٤٠٢.
- (٩) انظر: الجواليقي: شرح أدب الكاتب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي - بيروت (د. ت)، ص ١٨٢.
- (١٠) انظر: المزهري ٣٩٦/١.
- (١١) انظر: علم الدلالة ص ١٩٥.

- عموم المعنى الأصلي.
 - التغير أو الانتقال الدلالي.
 - دلالة اللفظ على معنى وسط.
 - احتمال الصيغة الصرفية للدالتين المتضادتين.
 - الخوف من الحسد.
 - التناؤل والتشاؤم^(١)
- وسوف أتناول هذه العوامل بقدر من التفصيل لدى دراسة ملاحظ الأضداد في الشرح.
- ويمكننا، بعد هذا التناول الموجز لأهم بحوث علم الدلالة، أن تنتقل إلى دراستها في الشرح كما يلي:

(١) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: د. وافي: فقه اللغة، ص ١٩٤ - ١٩٨، وفي اللهجات العربية ص ٢٠٨ ٢١٥، وكلام العرب ص ١١٢ - ١١٣، وعلم الدلالة ص ٢٠٤ - ٢١٤، و د. ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥ م، ص ١٠ - ١٧، والمشارك اللغوي نظرية وتطبيقاً ص ١٤٨ - ١٦٩، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٨٧ - ١٨٩ وفصول في فقه العربية ص ٣٤٢ - ٣٥٧، والدلالة اللسانية عند العرب، ص ١٢٧ - ٣١١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

الباب الأول

مناهج الشراح في شرح دلالات الألفاظ

تمايزت السبيلُ التي اتبعها الشراحُ في شرحهم لدلالات ألفاظ الديوان تمايزاً
ظاهراً. وقد رأيتُ، بعد دراسة هذه السبل المتفارقة، أنه يمكن تقسيمها إلى
منهجين متميزين، هما: منهج «تفسير المعنى»، ومنهج «تحرير المعنى».
وقد عقدت لكل منهما فصلاً على حدة كما يلي:

الفصل الأول
تفسير المعنى

التفسير في اللغة هو الإبانة والإيضاح. قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك: الفسر. يقال: فسرت الشيء وفسرته»^(١).

وأعني بمنهج «تفسير المعنى» هاهنا تلك الشروح اليسيرة التي قدمها الشراح لدلالات كثير من ألفاظ الديوان المفردة، تلك الشروح التي قد تسعد على فهم الدلالات الكلية للأبيات، ولكنها تخلو من التفصيل والاستقصاء للمكونات الدلالية لهذه الألفاظ، كما أنها لا تعنى ببيان الفروق بينها وبين الألفاظ الأخرى القريبة منها.

وقد تنوعت أهم طرائق هذا التفسير بين تفسير بالترجمة، وبين تفسير بذكر ضد اللفظ أو نظيره، وكان للسياق دوره البارز في كل هذه التفسيرات، وقد تنبه الشراح إلى الدور المهم له في تحديد دلالات الألفاظ، وكان لذلك التنبه مظاهره وآثاره الواضحة.

وإضافة إلى تفسير دلالات الألفاظ المفردة، فقد عنى الشراح أيضاً بتفسير دلالات العبارات الاصطلاحية التي اشتملت عليها بعض أبيات الديوان. وهذا هو تفصيل ذلك:

(١) المقاييس (فسر) ٦ / ٣٦١.

أولاً: تفسير دلالات الألفاظ المفردة

(١) التفسير بالترجمة:

وأعني بالترجمة هنا «أن تُفسَّر الكلمةُ بكلمةٍ أخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمةٍ أخرى من اللغة نفسها كذلك»^(١). أي أن التفسير بالترجمة يشمل نوعين من التفسير:

النوع الأول: شرح اللفظ بلفظ آخر يرادفه أو يقاربه.

النوع الثاني: تفسير اللفظ بأكثر من لفظ، أي شرح دلالاته شرحاً قصيراً يسيراً.

ولقد كان لهذا الضرب من التفسير بنوعيه القُدْحُ المُعلَى بين ضروب التفسير الأخرى الواردة في الشرح، وقد أحصيت بعض نماذجه فأرّيت على الأربعمئة نموذج.

فمن نماذج النوع الأول: «القبيض: السريع»^(٢) و«الشح: البخل»^(٣) و«والكنكّل: الصدر»^(٤) و«السرحان: الذئب»^(٥) و«حَبَوْتُ: أعطيت»^(٦) و«الوادق: الداني»^(٧) و«المُسومة: المعلمة»^(٨) و«اللبانة: الحاجة»^(٩) و«العُدافرة: الضخمة»^(١٠) و«وتزجى: تساق»^(١١) و«المُسَيطرة: المنقادة»^(١٢) و«العكوب

(١) المعجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص ١٠٦.

(٢) الشرح، ص ١١ ص ٢.

(٣) ص ٥٦ ص ١٨.

(٤) ص ٩٦ ص ٢.

(٥) ص ١٠٧ ص ١٣.

(٦) ص ١٨٩ ص ٢.

(٧) ص ٢٤٩ ص ٥.

(٨) ص ٢٨٥ ص ١١.

(٩) ص ٣٠٣ ص ١٢.

(١٠) ص ٣٥٥ ص ١٥.

(١١) ص ٤١٢ ص ٣.

(١٢) ص ٤٩٨ ص ٢.

الغبارة^(١) و«تَهَيَّص : تكسره»^(٢) و«النَّي : الشَّحْم»^(٣) وغير ذلك كثير.
ومن نماذج النوع الثاني: «الخِرْوَع : شجر لِين خَوَّار»^(٤) و«الصُّرَاد : رِيح باردة برش مطر»^(٥) و«الحَرَج : السَّرِير الذي يَحْمَل عليه الموتى»^(٦) و«الشُّعَار : الثوب الذي يَلِي البدن»^(٧) ، و«المُطَحَّر : السهم البعيد الذهاب»^(٨) ، وغير ذلك كثير.

وإذا كان تجريد الكلمات من سياقاتها، تم تفسيرها بذكر مرادفاتهما أو الألفاظ القريبة منها أو شرحها شرحاً يسيراً، كما فعل الفيروزآبادي في قاموسه - مثلاً - ، أمراً منقوداً لأنه لا يكشف عن الاستعمال الإيجابي للغة^(٩) ، فإن ذلك ليس مما يعيب هذا النوع من التفسير في الشرح؛ وذلك لأن الألفاظ المشروحة هاهنا ليست ألفاظاً «مفردة» ، بل هي ألفاظ في «نصوص».

(١) من ٦٤٥ ص ٩ .

(٢) من ٦٧٨ ص ٩ .

(٣) من ٨٧٨ ص ٥ .

(٤) من ٥٥ ص ١٣ .

(٥) من ٩٧ ص ١٢ .

(٦) من ٤٢٣ ص ٩ .

(٧) من ٨٢٧ ص ١٠ .

(٨) من ٨٦٩ ص ٧ - ٨ .

(٩) انظر: علم الدلالة ص ١٣٩ .

(٢) التفسير بالضد:

وأعنى به أن تُفسَّر الكلمة بذكر الكلمة التي تضادها، وذلك كأن يفسر لفظ «الخير» - مثلاً بأنه: «ضد الشر».

ويدرس المحدثون هذه «الضدية» تحت مصطلح Antonymy ويعنونها إحدى العلاقات الدلالية Semantic Relations المهمة التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، وقد تعرضت لهذه العلاقة بالحديث الموجز في تمهيد هذا البحث.

وقد جاءت نماذج التفسير بالضد في الشرح قليلة، واستخدم الشراح فيها لفظ «ضد» للتعبير عن هذه «الضدية»، وكانوا في بعض الأحيان يجتزئون بتفسير اللفظ بأنه «ضد كذا» فحسب، وفي أحيان أخرى كانوا يضيفون إلى ذلك شرح دلالة أحد اللفظين المتضادين.

ومن الألفاظ التي فسرت بالضد في الشرح ألفاظ الثُل، والذُل، وغصن والهزل والحشيش.

فأما لفظا «الثُل» و«الذُل»: فقد وردا في شرح لفظ «الذليل» الوارد في قول الحصين بن الحمام المرئي:

(٣٢) وَعُوذِي بِأَقْنَاءِ الْعَشِيرَةِ إِنَّمَا يَعُوذُ الذَّكِيلُ بِالْعَزِيزِ لِعِصْمًا

وجاء في شرحه: «ويقال في الناس: رجل ذليل، وفي البهائم: دابة ذلول، ويقال في الناس قد ذلَّ يذلُّ ذلاً، وفي البهائم قد ذلَّ يذلُّ ذلاً، والذُل: ضد العز، والذُل: ضد الصعوبة»^(١).

فقد فسَّر الشارح لفظ «الثُل» بأنه «ضد العز»، وفسر «الذُل» بأنه ضد «الصعوبة».

وقد شارك الشارح بعض اللغويين في تفسير هذين اللفظين بالضد. قال

(١) الشرح، ص ١١٨.

الأصمعي «فالدُّل: ضد الصعوبة، والدُّل والدَّلَّة: ضد العز، والدُّلُول: ضد الصَّعب، والدليل: ضد العزيز»^(١). وقال ابن فارس: «فالدُّل: ضد العز، وهذه مقابلة في التضاد صحيحة، تدل على الحكمة التي خصت بها العرب دون سائر الأمم، لأن العز من العزاز وهي الأرض الصلبة الشديدة، والدُّل: خلاف الصعوبة»^(٢).

وعلى ذلك، فإنه إذا كان «عز» الإنسان يعني قوته وغلبته وظهوره على غيره، فإن ذلّه يعني ضعفه وهوان أمره على الناس، وإذا كانت «صعوبة» البهيمة تعني شموستها ونفورها، فإن ذلّها يعني سلاسة انقيادها لصاحبها.

وأما الفعل «غَصَّ» فقد ورد في قول بشر بن عمرو بن مرثد:

(١) قُلْ لَابِنِ كَلْتُوْمِ السَّاعِي بِذِمَّتِهِ أَبَشِرْ بِحَرْبِ تَغْصُ الشَّيْخِ بِالرِّيْقِ

وجاء في شرحه: «والغاص: ضد المسبح، وقد غَصَّ يَغْصُ غَصَصًا، ضده: أساغ يساغ إساعة»^(٣).

فقد فسّر الشارح الفعل: «غص» في ضوء ضديته للفعل: «أساغ». فإذا عرفنا أن الإساعة تدل على يسر تجرّع الإنسان للماء أو يسر ابتلاعه للطعام. قال ابن فارس: «السين والواو والغين أصل يدل على سهولة الشيء واستمراره في الحلق خاصة، ثم يحمل علي ذلك»^(٤). وجاء في اللسان: «سأغ الشراب في الحلق يسوغ سوغًا وسوأغًا سهل مدخله في الحلق، وسأغ الطعام سوغًا: نزل في الحلق»^(٥). إذا عرفنا ذلك، فإننا نستطيع أن نقدر أن «الغصص» هو أن يجد الإنسان صعوبة في شرب الماء أو ابتلاع الطعام.

(١) كتاب مختصر تهذيب الألفاظ (وهو متن كتاب الألفاظ لابن السكيت مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزي)، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٧م ص ٣٧٧.

(٢) المقاييس (عز) ٣٨ / ٤. وانظر كذلك. اللسان (ذل) ٢٧٢ / ١٣.

(٣) البيت ص ٥٥١ وشرحه ص ٥٥٢.

(٤) المقاييس (سوغ) ١١٦ / ٣.

(٥) (سوغ) ٣١٧ / ١٠.

جاء في اللسان: «والغصص بالفتح مصدر قولك غصصت يارجل تغص
فأنت غاص بالطعام شجيت، وخص بعضهم به الماء ...» يقال: غصصت
بالماء أغص غصصاً إذا شرقت به ووقف في حلقك فلم تكد تسيغه»^(١).

وأما لفظ «الهزل» فقد ورد - فعلاً - في قول بشر بن أبي خازم:

(٣) جَدَدَتْ بِحَبِّهَا وَهَزَلَتْ حَتَّى كَبُرَتْ وَقِيلَ إِنَّكَ مُسْتَهَامٌ

وجاء في شرحه: «هزلت» أي: لعبت. والهزل: ضد الجد»^(٢).

فقد فسّر الشارح «الهزل» بأنه «اللعب»، ثم نص على ضديته للفظ «الجد»
زيادة في التوضيح.

وقد شارك الشارح كثير من اللغويين في تفسير «الهزل» بأنه «ضد الجد»
قال الخليل: «الهزل: نقيض الجد. فلان يهزل في كلامه: إذا لم يكن جاداً،
ويقال: أجاد أنت أم هازل»^(٣). وقال ابن دريد: «والهزل: ضد الجد، هزل يهزل
هزلاً»^(٤). وقال ابن فارس: «ألهاء والزاء واللام كلمتان في قياس واحد. فالهزل:
نقيض الجد، والهزال: بخلاف السمن»^(٥). وكذلك فسّر اللفظ في اللسان
والنتاج»^(٦).

وأما لفظ «الحشيش»، فقد ورد في قول عبد الله بن عتبة الضبيّ (يصف
خيلاً):

(٨) يَمْلَقُ أَضْغَاثَ الْحَشِيشِ غَوَاثِهَا | وَيُسْقَى بِخَمْسِي بَعْدَ عَشْرِ مَرَادِمَا

(١) غصص (٣٢٧ / ٨ - ٣٢٨).

(٢) البيت، ٦٤٨، وشرحه، ص ٦٤٩.

(٣) العين، تحقيق د. مهدي الخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد بالعراق ١٩٨٢ م (هزل) ٦٤
١٤.

(٤) جمهرة اللغة، دائرة المعارف العثمانية ببيدرآباد الدكن - الهند ١٣٤٥ هـ (زل هـ) ٣ / ١٩.

(٥) المقاييس (هزل) ١ / ٥١.

(٦) انظر اللسان (هزل) ١٤ / ٢٢٠، والنتاج (هزل) ٨ / ١٦٧.

وجاء في شرحه: «والحشيش ضد الرطب. قال الأصمعي: ما كان يابساً فرش عليه الماء قيل هو رطب يفتح الرء، وما كان رطباً من أصله فهو رطب بضم الرء»^(١).

فقد فسّر الشارح لفظ «الحشيش» بأنه «ضد الرطب» ثم أورد قول الأصمعي الذي يفرق فيه بين الرطب والرطب.

وعلى ذلك، فإننا إذا عرفنا أنّ لفظ «الرطب» يدل على الكلاً أو الرعى الأخضر^(٢)، فإننا نستطيع أن نقرر أنّ لفظ «الحشيش» يدل على الكلاً اليابس، وهذا ما قرره كثير من اللغويين. قال الأصمعي: «الخلا: مقصور، وهو الثبت الرقيق كله مادام رطباً وإذا يبس فهو حشيش، لا يقال حشيش إلا لليابس»^(٣) وقال ابن السكيت: «والخلا: الرطب، الواحد: خلاة، والحشيش هو اليابس، ولا يقال له وهو رطب حشيش»^(٤). وجاء في اللسان: «الحشيش: يابس الكلاً»^(٥).

ولعلّ مما يعيب هذا النوع من التفسير انعدام الدقة - أحياناً - في تحديد اللفظ المضاد، كما أنه يعلّق فهم دلالة اللفظ المفسّر على فهم دلالة ضده، وقد يكون هذا الضد غير معروف، أو غير واضح الدلالة لدى القارئ، ومن ثم يكون اتخاذه معبراً للتفسير أمراً غير ذي جدوى.

(٣) التفسير بالتظير:

وأعنى به هنا تفسير الشراح لدلالات بعض الألفاظ بذكر نظائرها، وذلك كأن يقال - مثلاً - في تفسير «طبيّ الفرس» إنه «بمنزلة الثدي في المرأة».

(١) الشرح، ص ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٢) اللسان (رطب) ١ / ٤٤.

(٣) انظر: الأصمعي: كتاب النبات، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبى بالقاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ص ٢٨.

(٤) ابن السكيت: إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م، ص ٣٦٧. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٩٨.

(٥) (حشش) ٨ / ١٧٠.

وقد عرف تراثنا اللغوي مؤلفاتٍ حملت اسم: «كتاب الفرق» أفردتها مصنفوها لهذه «النظائر»، وذلك ككتاب الفرق لقطرب^(١) (ت ٢١٠ هـ) وكتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت^(٢) (توفي منتصف القرن الثالث الهجري أو بعده بقليل) وكتاب الفرق لابن فارس^(٣) (ت ٣٩٥ هـ).

وقد جمع مؤلفو هذه الكتب بعض الألفاظ ونظائرها لدى كل من الإنسان والحيوان والطير في أحوالهم المتفارقة، وذلك كقول ابن فارس - مثلاً - : «هو البصاق من الصبي ... وهو من ذوات الظلف والخف: المرغ، ومن الفرس: الرؤال، ومن الإبل: اللغام»^(٤).

وقد جاءت ملاحظ التفسير بالنظير في الشرح قليلة هي الأخرى، وكان الشراح ينصون على هذا التناظر بقولهم: «وهو بمنزلة كذا» أو «وهو ككذا». ومن الألفاظ التي فسرت بنظائرها في الشرح ألفاظ الطبى والجشوم والقروح، والمشفر.

فأما لفظ «الطبي»، فقد ورد - مجموعاً - في قول مزود بن ضرار (يصف فرسه):

(٣٤) مُقَرَّبَةٌ لَمْ تَقْتَعِدْ غَيْرَ غَارَةٍ وَلَمْ تَحْتَرِ الْأَطْبَاءَ مِنْهَا السَّلَاسِلُ
وجاء في شرحه: «الأطباء جمع طبي، وهو من الفرس بمنزلة الثدى من المرأة»^(٥).

فقد فسّر الشارح «الطبي الفرس» على أنه «بمنزلة الثدى من المرأة». وقد شاركه في تقرير هذا التناظر بعض اللغويين. قال ثعلب: «وهو الثدى من

(١) حقيقه. د. تحليل إبراهيم المعوية، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية - بالقاهرة ١٩٨٧ م.
(٢) حقيقه حاتم صالح الضامن، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
(٣) حقيقه د. رمضان عبد التواب، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
(٤) كتاب الفرق، ص ٦٨.
(٥) الشرح، ص ١٧١.

الإنسان، ومن ذوات الخُف: الأخلاف والواحد خُلف، ومن ذوات الحافر والسَّباع: الأطباء والواحد طَبِي بالضم ويقال بالكسرة، ومن ذوات الظلف: الضرع^(١). وجاء في اللسان: «الطَبِي والطَبِي: حَلَمَات الضَّرْع التي فيها اللبن من الخف والظلف والحافر والسَّباع، وقيل: هو لذوات الحافر والسَّباع كالثدي للمرأة والضرع لغيرها»^(٢).

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على دلالة اللفظ المنظر به (ثدي المرأة) يقفنا على دلالة اللفظ المنظر عليه: (طَبِي الفرس).

وأما لفظ «الجثوم» فقد ورد في قول ربيعة بن مكرم الضبي:

(٣٤) يَطْعَنُ يَجِيشُ لَهُ عَائِدٌ وَضَرْبٌ يُفَلِّقُ هَامًا جَثُومًا

وجاء في شرحه: «الجثوم يكون في الطير بمنزلة البروك في الإبل والرَبُوض في الغنم»^(٣).

فقد فسر الشارح «جثوم الطير» على أنه نظير: «بروك الإبل» و«رَبُوض الغنم».

وقد شاركه ابن قتيبة والثعالبي في تقرير هذا التناظر. قال ابن قتيبة: «ويقال: برك البعير، وريضة الشاة، وجثم الطائر، وهذه مبارك الإبل، ومرابض الغنم»^(٤). وقال الثعالبي: «رَبُوض الغنم مثل برك الإبل، وجثوم الطير، وجلوس الإنسان»^(٥).

(١) فصح نعلب، تحقيق د. عاطف مذكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ م ص ٢٢٢. وانظر كذلك: فسق قطرب ص ٥٢، وثابت ص ٢٧ - ٢٨، وابن فارس ص ٥٩، وأدب الكاتب ص ١٧١، والرعي: نظام الغريب في اللغة، تحقيق محمد علي الأكوح، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ص ٢١٦.

(٢) (طبي) ١٩ / ٢٢٧، وانظر كذلك: التاج (طبي) ١٠ / ٢٢٢.

(٣) الشرح، ص ٣٦٢.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٠٥.

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٦.

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على معنى «البروك» أو «الرهوض» يقفنا على معنى «الجشوم» فإذا كان البروك - مثلا - هو استناخة البعير والقاء صدره على الأرض^(١)، فإن الجشوم يكون مثل ذلك للطير^(٢).

وأما لفظ «القروح»، فقد ورد - فعلا - في قول يزيد بن الخدّاق الشنّي:

(١) أعددت سبحة بعد ما قرحت ولبيست شكة حازم جلد

وجاء في شرحه: «القروح في الخيل بمنزلة البزول في الإبل والصلوغ في الشاء»^(٣).

فقد فسر الشارح «قروح الخيل» على أنه بمنزلة «بزول الإبل» و«صلوغ الشاء».

وقد قرّر ثابت بن أبي ثابت هذا التناظر بقوله: «والصالح (من الشاء) بمنزلة البازل من الإبل والقارح من الخيل»^(٤).

وعلى ذلك، فإن وقوفنا على دلالة «البزول» أو «الصلوغ» يقفنا على دلالة لفظ «القروح». جاء في اللسان عن الصلوغ: «والصلوغ في ذوات الأظلاف مثل السلوغ وصلغت الشاة والبقرة تصلغ صلوغا وسلغت وهي صالح بغير هاء: تمت أسنانها وهي تصلغ بالخامس والسادس... والصالح كالقارح من الخيل. قال أبو عبيد: ليس بعد الصالح في الظلف سن»^(٥) أي أن صلوغ الشاء يعني تمام أسنانها، وكذلك يمكن أن تفسر ونفهم قروح الخيل قال الأصمعي: «فإذا وقعت ثنيته (أي الفرس) قيل: قد أثنى وهو ثني...، فإذا وقعت رباعيته قيل: قد أربع

(١) انظر: اللسان (برك) ١٢ / ٢٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق (جشم) ١٤ / ٢٤٩ - ٣٥٠.

(٣) البيت من ٥٩٣ وشرحه من ٥٩٤، ومبحة اسم فرسه.

(٤) كتاب الفرق من ٧٤ وما بين المعرفين زيادة منى، وانظر كذلك: فرق ابن فارس من ٩٠، وفتحه

اللمة وسر العربية من ٢٥.

(٥) (صالح) ١٠ / ٣٢٤.

وهو رِيَّاع ...، ثم ليس يعد سن الإرباع إلا القُروح، فإنه إذا ألقى السن التي وراء الرباعية فذلك قُروحه، يقال: فرس قارج^(١).

وأما لفظ «المشقر»، فقد ورد في قول علقمة بن عبدة (يصف ناقة):

(١٥) كَأَنَّ غَسْلَةَ حَطَمِي بِمِشْقَرِهَا فِي الْخَدِّ مِنْهَا وَفِي اللَّحْيَيْنِ تَلْغِيمٌ

وجاء في شرحه: «والمشقر للناقة كالجحفة للفرس، والمقمة والمرمة للشاة والبقرة، والمقمة للحية، والفنطيسة للخنزير، والمنقار للطائر، والمنسر والناسر لسباع الطير»^(٢).

فقد فسّر الشارح دلالة «مشقر الناقة» بذكر بعض نظائره كـ «جحفة الفرس» و«مقمة البقرة».... الخ.

وقد قرّر وقوع التناظر بين هذه الألفاظ بعض اللغويين.

قال الثعالبي: «شفة الإنسان، مشقر البعير، جحفة الفرس، حطم السبع، مقمة الثور، مرمة الشاة، فنطيسة الخنزير، برطيل الكلب. عن ثعلب عن ابن الأعرابي منسر الجارح. منقار الطائر»^(٣).

وعلى ذلك، فإن وقوفنا على دلالة أي من هذه الألفاظ المنظر بها يقفنا على دلالة اللفظ المنظر عليه (مشقر الناقة).

ويشير هذا الملحظ إلى احتفاظ العربية الفصحى «في كل هذه الأمور وغيرها، بشرة لفظية كبيرة، فحافظت بذلك على إحساس الإنسان الأول، بأن العضو

(١) الأصمعي: كتاب الخيل، تحقيق هلال ناسي - مجلة المورد العراقية، مجلد ١٢ - العدد الرابع ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٨٧، وما بين المعقوفين زيادة مني.

(٢) الشرح، ص ٧٩٨.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ١٠٦. وانظر كذلك: فرق قطرب ص ٤٦، وثابت بن أبي ثابت، ص ١٨ - ١٩، وابن فارس ص ٥١، وأدب الكاتب ص ١٥٣، وفصيح ثعلب، ص ٣٢١ - ٣٢٢، ونظام الغريب في اللغة، ص ١٥٥. وابن سيدة: المحقق، المكتب التجاري للطباعة، والتوزيع والنشر بيروت (د. ت) ٦ / ١٣٩.

الواحد - وإن خُلِقَ لوظيفة معينة في كلِّ من الإنسان والحيوان والطيير - فإنَّ شكله المختلف، وتكوينه المتباين، عند كلِّ من هذه الأنواع، قد كان مبرراً كافياً لدى هذا الإنسان الأول، ليخالف التسمية باختلاف شكل المسميات»^(١).

ولعل مما قد يعيب هذا النوع من التفسير أيضاً أنه يعلِّق فهمنا للفظ على فهمنا للفظ المتظَّر به، وقد يكون هذا المتظَّر به غير معروف لدى القارئ، فيفقد «التناظر» قيمته التفسيرية.

(١) مقدمة تحقيق د. رمضان عبد التواب لكتاب الفرق لابن فارس ص ٣.

السياق ودوره في تحديد دلالات الألفاظ

وأتقصد بالسياق هنا ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى. وقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسراً للكلام^(١).

ونستطيع أن نقرر، هنا، أن جملة ما أورده الشراح من تفسيرات لألفاظ الديوان هي تفسيرات أملتتها معطيات السياق بنوعيه: اللغوي (سابق الكلام ولاحقه)، والاجتماعي (المقام)، وذلك لأنهم لم يكونوا يفسرون دلالات ألفاظ مفردة، وإنما كانوا يفسرون دلالات ألفاظ في نصوص، ولذا فمن البديهي أن يكون تفسيرهم محكوماً بما يحيط بهذه الألفاظ في تلك النصوص.

وعلى ذلك، فإننا لا نتوقع أن تصادف نصاً صريحاً - وإن لم تعد ذلك - من قبل الشراح يصرحون فيه بأنهم كانوا يراعون معطيات السياق بنوعيه حينما يفسرون دلالات ألفاظ الديوان، فهذا أمر بديهي لا يحتاج إلى تصريح.

ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نقف على بعض المظاهر التي تنبئ - بوضوح - عن تنبه الشراح إلى أهمية السياق في توجيه دلالات الألفاظ، وسوف أجتزئ في هذا المقام ببعض الملاحظ والمظاهر الواضحة، لأن جملة التفسيرات الواردة في الشرح تفسيرات روعى فيها السياق كما ذكرت آنفاً.

(١) السياق اللغوي:

يتضح أثر مراعاة الشراح للسياق اللغوي في تعيينهم للمقصود من بعض الألفاظ، وفي تحديدهم للمراد من دلالات الألفاظ التي تحتتمل عدداً من الدلالات كألفاظ الأضداد والمشارك والألفاظ العامة. ففي مثل هذه الحالات نجد الشراح يتكثرون على معطيات السياق اللغوي في تحديد المقصود من دلالات هذه الألفاظ متبئين على ذلك بقولهم: «وهو ما هنا...» ولنضرب بعض المثل على ذلك بما جاء في شرح الألفاظ الآتية: الناهل والسدف والعين والبيضاء والسبيك.

(١) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم قلعة الحديث، ص ١١٦.

فأما لفظ «الناهل» فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:

(١٤) وَأَنَّى أَرَدُ الْكَبْشَ وَالْكَبْشُ جَامِحٌ وَأَرْجِعُ رُمَحِي وَهُوَ رِيَانٌ نَاهِلٌ

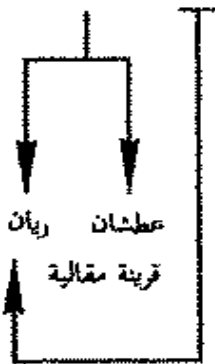
رجاء في الشرح: «وَالنَّاهِلُ هَاهُنَا الرِّيَانُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. يُقَالُ: قَطَّأَ نَاهِلًا، إِذَا كُنَّ عِطَاشًا»^(١).

فقد صرح الشارح بأن لفظ «الناهل» من الأضداد لدلالته على الريان وعلى العطشان كذلك، بيد أنه ذهب على المراد من هاتين الداليتين - منبها - بقوله: «وَالنَّاهِلُ هَاهُنَا الرِّيَانُ».

ونستطيع أن نقرر أن تحديد المراد من دلالتى هذا اللفظ قد جاء في ضوء اعتباره للسياق اللغوى للبيت؛ إذ قد أخبر الشاعر أنه يرجع الرمح من كبش القوم (سيدهم) ريان، ثم وصف الرمح بأنه «ناهل». والرّى في اللغة ضد العطش، وإذن فإن وصف الرمح بالنهل، بعد الإخبار عن ارتوائه، يقتضى أن يكون المقصود من النهل هو الوصف بالرّى، وإلا نقض الكلام بعضه بعضاً.

وعلى ذلك، فقد جاء تحديد الشارح لهذه الدلالة وفقاً لمعطيات السياق اللغوى المتمثل في القرينة المقالية: «ريان»، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

وَأَنَّى أَرَدُ الْكَبْشَ وَالْكَبْشُ جَامِحٌ وَأَرْجِعُ رُمَحِي وَهُوَ رِيَانٌ نَاهِلٌ



وأما لفظ «السدف» فقد ورد في قول المثقّب العبدى (في شأن ناقته):

(١) الشرح، ص ١٦٤.

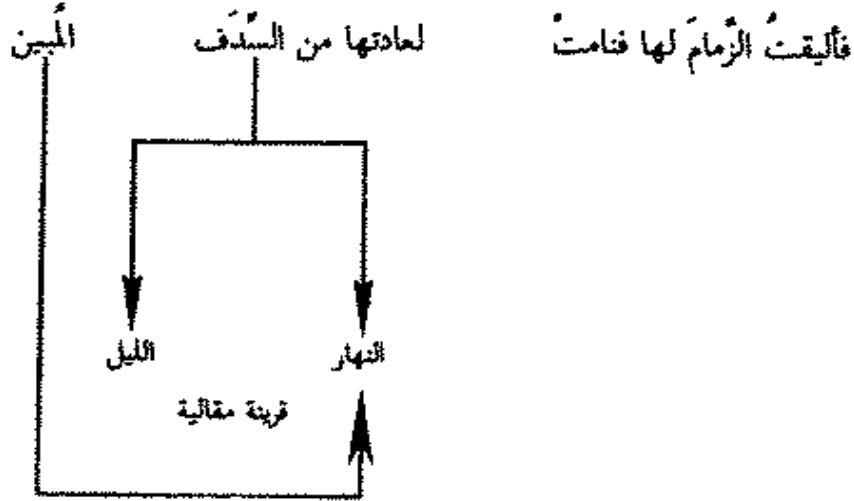
(٢٩) فألقت الزمام لها فنامت لعادتها من السدف المبين

وجاء في الشرح: «والسدف: الليل. والسدف: النهار، وهو من الأضداد، وهو في هذا البيت الضوء، والمبين: المبين»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «السدف» من الأضداد، وذلك لدلالته على كل من الليل والنهار (أو الظلمة والضوء)، ثم عقب على ذلك بقوله: «وهو في هذا البيت الضوء».

وتحديد الشارح، ذلك السابق، لاشك قائم على مراعاته للسياق اللغوي لهذا البيت؛ إذ إن الشاعر قد وصف السدف بـ «المبين»، والإبانة هي الوضوح والظهور، وبين أن الوصف بالظهور والوضوح إنما يلائم النهار لا الليل.

وعلى ذلك، فقد جاء نص الشارح على الدلالة المرادة من دلالتى لفظ السدف، نتيجة لاعتباره لمعطيات السياق اللغوي المتمثلة في القرينة المقالية: «المبين»، ولعل الشارح قد ترك التصريح بذلك لوضوحه. ويمكننا أن نحمل لذلك بما يلي:



ويطرد انكأ الشارح على معطيات السياق اللغوي في تحديد الدلالة المقصودة

(١) الشرح، ص ٥٨٥.

من دلالات ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح، والتي سأفصل فيها القول في الفصل الخاص بها.

وأما لفظ «العَيْن»، فقد ورد في قول عمرو بن الأَتم (يصفُ برُوقاً - جمع برق):

(٩) تَأَلَّقَ فِي عَيْنٍ مِنَ الْمُزْنِ وَادِقٍ لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ دَفُوقٌ

وجاء في الشرح: «العَيْن»: السحابة تنشأ عن يمين قبلة العراق وذلك السحاب لا يخلف، والعَيْن أيضاً: مطر ثلاثة أيام لا يقلع» (١).

فقد أورد الشارح للفظ العَيْن - وهو من الألفاظ المشتركة - دالتين هما:

أ) السحابة التي تنشأ عن يمين قبلة العراق.

ب) المطر الذي يدوم ثلاثة أيام.

وقد عدَّ الشارح الدلالة الأولى هي الدلالة المقصودة من لفظ «العَيْن»، ولذا فقد ذكرها أولاً.

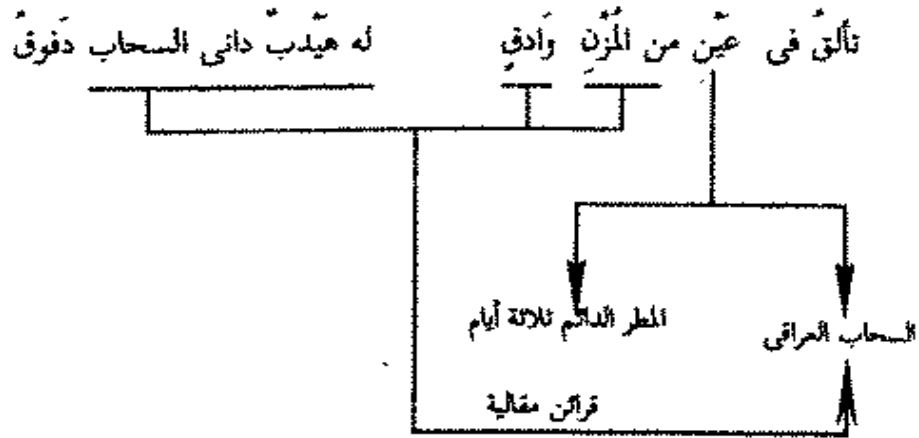
ونستطيع أن نقرر أن هذا التحديد قد جاء نتيجة اعتبار الشارح لمعطيات السياق اللغوي للبيت، وتحتل هذه المعطيات في القرائن المقالية الآتية:

«المُزْن»، و «وادق» و «لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ»، فالمُزْن هو السحاب الأبيض، والوادق هو القريب من الأرض، والهيدب هو أن تكون السحابة ربابيرى لها مثل الخمل، كما نصَّ الشارح (٢).

ومن الواضح أن هذه القرائن المقالية تُعَيِّن أن يكون المراد من لفظ «العَيْن» هو الدلالة على السحاب لا المطر، ويمكن أن نعثر لذلك كما يلي:

(١) الشرح، ص ٢٤٨.

(٢) ص ٢٤٨.



ويطرّد اعتمادُ الشراح على معطيات السياق في تحديد المقصود من دلالات الألفاظ المشتركة الأخرى الواردة في الشرح، كما سأبين في الفصل الخاص بدراسة المشترك في الشرح.

وأما لفظ «البيضاء»، فقد ورد في قول ثعلبة بن عمرو (يصف درعه):

(٧) بِيضَاءٌ مِثْلُ النَّهْيِ رِيحٌ وَمَدَّةٌ شَائِبٌ غَيْثٌ يَحْفِشُ الْأَكْمَ صَائِفٌ

وجاء في شرحه: «البيضاء هاهنا الدرع، والنهي: موضع مطمئن ينتهي إليه الماء له حاجز يمنعه أن يفيض... والعرب تشبه السيف والدرع بماء الغدير وماء النهي»^(١).

فقد نبّه الشارح على أن المقصود بلفظ «بيضاء» في هذا البيت هو الدرع، وقد بنى ذلك على أساس وجود قرينة لفظية فنية هي أن العرب تشبه الدرع بماء النهي أو الغدير.

ولعل هذه الإشارة من الشارح إلى قيمة القرينة اللفظية الفنية، في تحديد المقصود من اللفظ، تعدّ جديدة في بابها. وأعنى بالقرينة اللفظية الفنية جريان

(١) الشرح، ص ٥٦٢ وقبله (ص ٥٦١)

٤- وشوها لم توشم يداها ولم تذل
٥- وتعطيك قبل السوط ملء عناتها
٦- بللت بها يوم الصراخ، وبعضهم

تقاطت وفيها بالوليد تضادف
وإحصار ظني أخطائه المصادف
يحب به في الحى أوز، شريف

أدباء اللغة على تصوير أشياء معينة كالدرع أو السيف أو الفرس أو غيرها ببعض الصور الفنية، ثم تحوّل هذه الصور الفنية بكثرة التعاور، ووفرة التداول، إلى ما يشبه أن يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء، بحيث يؤدي ورود هذه الصور في نص لغوي إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المتلقى.

ومن هذه القوالب الفنية، كما نصّ الشارح، تشبيه شعراء العرب لفضون الدرع بماء النّهي أو الغدير الذي تصفّقه الرياح فتتكون له طرائق تشبه بها تلك الغضون.

وقد أشار ثعلب (ت ٢٩١ هـ) إلى هذا في شرحه لقول زهير بن أبي سلمى (في وصف درع):

مُضَاعَفَةٌ، كَأَضَاةِ الْمَسِيحِ ليل، تُغْشِي عَلَى قَدَمَيْهِ فَضُولًا

حيث قال: «مضاعفة: حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ. والأضاة: الغدير من مسيل أو غيره، وهي تشبه بالغدير ويذُرُّور الشمس، وبالنّهي وبالبيجاد»^(١). ومن أمثلة ذلك مما جاء في المفضليات قول الجميع

(٩) مُدْرِعًا رِيظَةً مُضَاعَفَةً كَالنّهْيِ وَفِي سَرَارِهِ الرَّهْمِ^(٢)

وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري:

(٦) أَعَدَدْتُ لِلأَعْدَادِ مَوْضُونَةً فَضْفَاضَةً كَالنّهْيِ بِالقَاعِ^(٣)

وقول عبيد قيس بن خفاف البرجمي:

(٦) وَسَابِغَةٍ مِنْ جِيَادِ الدَّرْوِ عَ تَسْمَعُ لِلسَيْفِ فِيهَا صَلِيلًا

(١) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ١٤٩.

(٢) استعملت في ذلك بالفهرست الفنى الذى صنعه عبد السلام هارون وأحمد محمد شاکر وذيلايه تحقيقهما للمفضليات، ص ٥١٢.

(٣) الشرح، ص ٤٧.

(٤) ص ٥٦٧.

(٧) كعاء الغدير زفته الدبور بجر المدجج منها فضولا^(١)

ومثله، مما جاء في غير المفضليات، قول زهير بن أبي سلمى:

ومفاضة، كالنهي، تنسج الصيا بيضاء، كفت فضلها، بمهند^(٢)

وقول عمرو بن كلثوم (يصف دروعا)

كأن متوهن متون غسبر تصفقها الرياح إذا جرتنا^(٣)

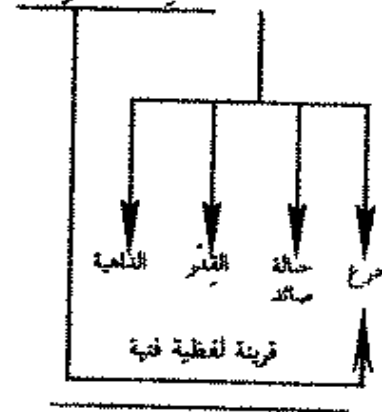
وعلى ذلك، فلقد تشبه الشارح (هو أبو عكرمة الضبي في الأغلب) إلى قيمة السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من لفظ «بيضاء» الذي قد يحتمل - في غير هذا السياق - دلالات أخرى غير تلك التي نص عليها الشارح كالشمس، والقدر، والأرض التي لا نبات بها، والدامية، وجبال الصائد^(٤).

وأظن ظنا أن اعتماد الشارح على هذا السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من دلالة اللفظ يعد أمرا جديدا في باب، ويمكن أن نمثل لذلك بما

يلي:

شأيب غيث يحفش الأكم صائف

بيضاء مثل النهي ربح ومده



(١) ص ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٢) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، ص ١٩٩.

(٣) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف

بمصر، الطبعة لاثاني، ص ٤١٦.

(٤) انظر: اللسان (بيض) ٨ / ٣٩٢ - ٣٩٣.

وأما لفظ «السبيك»، فقد ورد في قول الحارث بن حِزْرَة (يصف كرم
ممدوحه):

(١٢) وبالسبيك الصُّفرُ يَضَعُهَا وبالبغايا البيضي واللُّعْسِ

وجاء في شرحه: «السبيك ما هنا الذهب لقوله الصُّفر» (١).

نصادف هاهنا ملحوظاً مهما يدل كل الدلالة على مدى ثبته الشارح (هو
أبو عكرمة الضبي في الأغلب) لقيمة السياق، واعتماده عليه، في تحديد المراد
من دلالات الألفاظ المتعددة.

فقد نص الشارح على أن لفظ «السبيك هاهنا»، أي: في هذا السياق، يدل
على «الذهب»، ثم صرح بالعلّة في ذلك فقال: «لقوله الصفر»، أي: كما يقول
المحدثون لوجود قرينة مقالية تعين أن يكون المراد هو سبيكة الذهب لا الفضة، إذ
إن اللفظ يحتمل الدلالتين معاً. جاء في اللسان: «سَبَيْكُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَنَحْوَهُ
مِنَ النَّائِبِ يَسْبِكُهُ سَبِكًا وَسَبْكَةً: ذَوْبُهُ وَأَفْرَغُهُ فِي قَالِبٍ، وَالسَّبِيكَةُ: الْقِطْعَةُ الْمَذْوُوبَةُ
مِنْهُ» (٢).

ولعلّ هذا الملحظ يمثل - في نظري - أهمّ ملاحظ السياق الواردة في
الشرح، لأنّ الشارح قد نص فيه صراحةً على أنّ تحديده لدلالة لفظ «السبيك»
قد جاء وفقاً لمعطيات السياق اللغوي المتتمثلة في القرينة اللفظية: «الصُّفر»، بينما
اجتراً عن ذلك، في سائر الملاحظ الأخرى، بوضوح دور السياق في توجيهه
لدلالات الألفاظ، ويمكن أن نمثل للملحظ السابق بما يلي:

(١) الشرح، ص ٢٦٦ وقبله بنفس الصفحة:

هَمِيَانَهَا وَالذَّهْمِ كَالْفَرَسِ

(١١) يَجْوُكُ بِالزُّغْفِ الْفَيْوُضِ عَلَى

(٢) (سبك) ١٢ / ٣٢٢.

فأما الشاهد القرآني فهو قوله تعالى - مخاطباً نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم - : «وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنِي»^(١). ونستطيع أن نقرر أن الشارح قد عيّن المقصود من لفظ «العائل» في هذه الآية على أساس اعتباره لسياقها، ويتمثل هذا السياق في قوله تعالى: «فَأَغْنِي»، فإن هذا القول يمثل قرينة لفظية تعين أن يكون المقصود بلفظ العائل في الآية هو الفقير، وذلك لأن الكلام موجه للإخبار عن تغيير من حال إلى ضده، فإذا كان الضد الذي غير إليه الحال هو الغنى: «فَأَغْنِي»، فلا بد أن يكون الحال الذي تغير هو الفقر: «عائلاً». وعلى ذلك فقد وضع هذا السياق اللغوي حيداً أمام الاحتمالات الدلالية الأخرى، لهذا اللفظ، إذ إنه اسم فاعل من الفعل «عال»، وهذا الفعل يحتمل أن يكون واوياً العين أو يائياً، وله على كل احتمال دلالتان:

فأما (عال - يعيل) فيدل على:

(أ) الافتقار.

(ب) التبخر في السير.

وأما (عال - يعول) فيدل على^(٢):

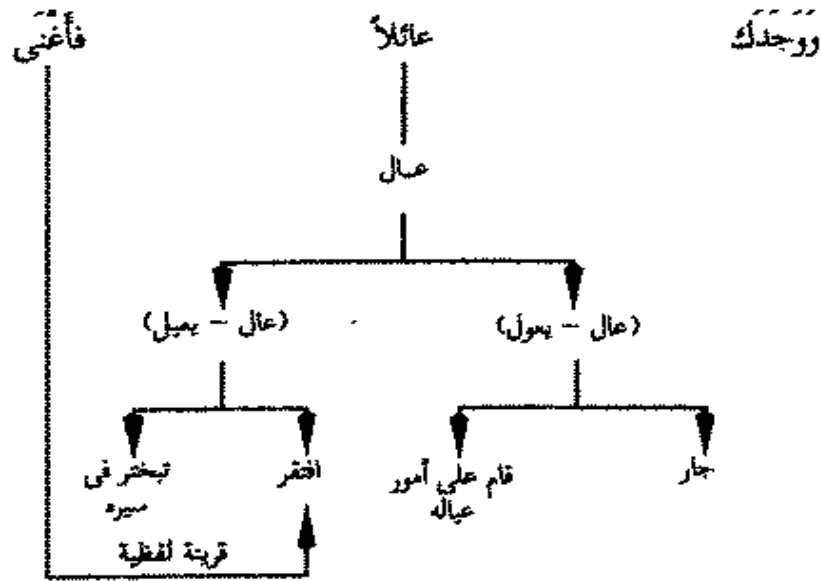
(أ) الجور والميل.

(ب) قيام الرجل على أمور عياله.

فاسم الفاعل «عائل» - منفرداً - يطلع أن يكون بإحدى هذه الدلالات الأربع، ولكن ورود القرينة اللفظية: «فَأَغْنِي» إلى جواره، قد جعل دلالة على الفقير هي الدلالة المقصودة كما نصّ الشارح. ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي:

(١) سورة الضحى ٨/٩٣.

(٢) انظر: اللسان (عول) ١٢/٥١٠.



وأما الشاهد الشعري، فهو قول الشاعر:

لَمَّا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غَنَاهُ وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَمِيلُ

ونستطيع أن نقرر هنا أيضاً أن الشارح في استشهاده بهذا البيت على ورود الفعل «عالم - يعميل» بمعنى: افتقر، قد اعتبر السياق اللغوي لهذا البيت. ويتمثل هذا السياق في قول الشاعر في الشطر الأول: «لما يدري الفقير متى غناه»، وفي قوله في الشطر الثاني: «وما يدري الغني...»، فإن هذا وذاك يمثلان قرينة لفظية تعين أن يكون المراد من قوله «يعميل» هو الافتقار لا التبخر في السير، إذ إنه هو المقابل للغنى.

وأما الفعل «زوى»، فقد ورد في قول الجهمي الأسدي (يصف فرساً):

٦) جرداء كالصعدة المقامة لا قر زوى متنها ولا حسر

وجاء في شرحه: «وقوله: زوى متنها، أي قبضه وشنجه - وأصل الزوى: القبض والجمع...».

ومنه قول النبي ﷺ: زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها وسيلغ ملك أمتي ما زوى لي منها»^(١).

(١) الشرح، ص ٤٦، والحديث بتمامه في صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها ١٣/١٨ - ١٤.

فقد فسّر الشارحُ دلالةَ لفظِ الزُّيِّ بالقَبْضِ والجمْعِ، ثم أورد قوله ﷺ: «زُويتُ لى الأرض...» شاهداً على ذلك.

ويعنى استشهادُ الشارحِ بهذا الحديثِ النبويّ أنه يرى أنَّ الفعلَ «زُويت» فى سياقه هذا من الحديثِ يدلُّ على معنى الجمعِ والقَبْضِ. ونستطيع أن نقرر أنه قد اعتدَّ فى تحديده لدلالة ذلك اللفظِ بمعطياتِ سياقه اللغوى فى الحديثِ، ويتمثل ذلك فى قوله ﷺ: «فأريت مشارقها ومغاربها»، فإنَّ هذه الرؤية لمشارق الأرض ومغاربها تمثلُ قرينةً لفظيةً نعيّن أن يكون المقصودُ بالزُّيِّ فى الحديثِ هو الجمعُ والقَبْضُ، وهذا ما قرره المؤلفون فى غريب الحديث. قال الإمام الحرّيب: «وسألت ابن الأعرابي عن قوله: زُويت لى الأرض. قال: قُرب بعضها من بعض، قلت: إنَّ المسجد ينزوى قال: يتقبّض كما يتقبّض وجهك من شيء تكرهه»^(١). وقال أبو عبيد: «سمعتُ أبا عبيدة معمر بن المثنى... يقول: زُويت: جمعت»^(٢).

(٢) المقام (سياق الحال):

يمثل المقام كما قلت - قبلاً - مجموع العناصر الاجتماعية والثقافية المتصلة بالنص الكلامي، والتي تؤثر فى فهمه، وفى تحديد دلالات ألفاظه. يقول د. تمام حسان: «هنا هو المقصود بفكرة المقام. فهو يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة Relevant فسي الماضى والحاضر ثم التراث والفولكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات والخزعات»^(٣).

ويمكن أن نتبين بعض مظاهر وعى الشراح بقيمة المقام، وتأثير ذلك على توجيه دلالات الألفاظ، فى الأمرين الآتيين:

(١) الإمام الحرّيب: غريب الحديث، تحقيق د. سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م المجلد الخامس ٣ / ٩٧٤.

(٢) أبو عبيد: غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ٣ / ١ - ٤.

(٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م ص ٣٥٢.

الأمر الأول: ذكرهم لمناسبات الكثير من القصائد التي تعرضوا لشرحها.
الأمر الثاني: تعرضهم للعادات والتقاليد التي تضمنتها بعض الآيات، واعتبارهم
لها في توجيه دلالات الألفاظ.

فأما ذكر مناسبات القصائد، فقد التزم به الشراح في الكثير من قصائد
الديوان^(١). ولا شك في أن الوقوف على هذه المناسبات مما يعين على فهم النص
الكلامى (آيات القصائد) فهماً سديداً، كما أنه يسعد على تحديد المقصود من
الألفاظ التي تتعدد دلالاتها كالألفاظ العامة والمشاركة والمتضادة وتوجيهها
التوجيه الأسد. ولتضرب بعض المثل على ذلك بلفظي المال، والمنيحة.

فأما لفظ «المال»، فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:

(١٩) تَسْفَهتَهُ عَنْ مَالِهِ إِذْ رَأَيْتَهُ غَلَامًا كَفَصْنِ الْبَانَةِ الْمُتَغَايِدِ^(٢)

فلفظ «المال» من الألفاظ العامة التي قد تحمل صنوفاً من الدلالات. جاء
في اللسان: «المال: معروف، ما ملكته من جميع الأشياء»^(٣). وقال ابن الأثير:
«المال في الأصل: ما يملك من الذهب والقضبة، ثم أُطلق على كل ما يقتنى
ويملك من الأعيان. وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت
أكثر أموالهم»^(٤).

(١) انظر مثلاً: ص ٢٤ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للكلثمة، وص ٧٩ حيث ذكرت مناسبة
قصيدة لبشامة بن الغدير، وص ١٢١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة ليزيد بن سنان بن أبي حارة
المري، وص ١٩٥ - ٢٠٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للشنفرى، وص ٣٤١ حيث ذكرت
مناسبة قصيدة لعوف بن الأحوص، وص ٤٨٢ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمرقش الأكبر، و
٥٩٠ - ٥٩١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمثقب العبدي، وص ٧٤٢ حيث ذكرت مناسبة
قصيدة لعبد الله بن عممة الضبي، وص ٨٤٩ - ٨٥٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لأبي ذؤيب
الهدلي.

(٢) الشرح، ص ١٣٥.

(٣) (مول) ١٥٨ / ١٤.

(٤) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، المكتبة
الإسلامية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ٤ / ٣٧٣.

ولكن هذه العمومية في لفظ «المال» سرعان ما تزول بوقوفنا على مقام هذا النص الكلامي (سبب إنشاد القصيدة) الذي ذكره أحمد بن عبيد بعد البيت الأول مباشرة، ودون حاجة إلى تتبع السياق اللغوي لهذا النص، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

النص الكلامي: تَسَفَّهَتْ عَنْ مَالِهِ إِذْ رَأَيْتَهُ غُلَامًا كَفَصْنِ الْبَايَةِ الْمُتَغَايِدِ



المقام: (الظروف المتصلة بهذا النص الكلامي = سبب إنشاد القصيدة)

«قال أحمد: أخبرنا محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني إملاءً علينا قال: كان أهل بيت من بني نعلبة بن سعد بن ذبيان جاوروا في بني عبد الله بن غطفان، فذهب رجل من بني عبد الله إلى غلام من الثعلبيين يقال له خالد، وهو أحد بني رزام بن مازن بن نعلبة بن سعد بن ذبيان، وللثعلبي إبل جلّة حسان، فلم يزل يخذع الثعلبي حتى اشترى الإبل منه بقتم. فرجع الغلام إلى أبيه فأخبرهما فقالا: هلكت والله وأهلكتنا. ثم إن أبا الغلام ركب إلى مزرد فقص عليه القصة.... فقال مزرد: أنا ضامن لك إبلك أن ترد عليك بأعيانها... قال أحمد: فهذا كان سبب قول مزرد لهذه القصيدة»^(١).

وعلى ذلك، فإن ووقوفنا على مقام هذا النص الكلامي يجعلنا نقرر أن المراد من لفظ «المال» في قول الشاعر: «تسفهت عن ماله» هو الإبل.

ولعل نص الشارح على هذا المقام، فضلاً عن معطيات السياق اللغوي المحيطة بهذا النص الكلامي، قد جعلت الشارح يترك النص على المراد من لفظ المال في هذا البيت.

(١) الشرح ص ١٢٨.

وأما لفظ «المنيحة» فقد ورد في قول جبيهاش الأشجعي:

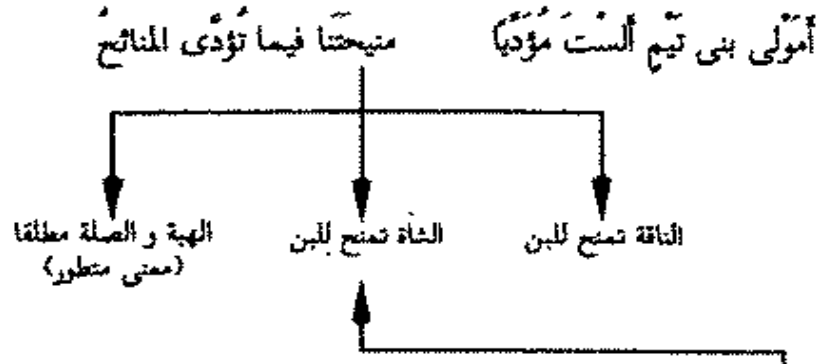
(١) أمولى بنى تيم ألت مؤديا منيحتنا فيما تؤدى المنائح

فلفظ «المنيحة» أيضاً من الألفاظ التي قد تحمل عدداً من الدلالات.

جاء في اللسان: «منحه الشاة والناقة بمنحه: أعاره إياها ... وقال اللحياني: منحه الناقة: جعل له وبرها وولدها ولبنها. وهي المنحة والمنيحة وقد تفع المنحة على الهبة مطلقاً لا قرضاً ولا عارية» (٢).

ولكن هذا التعدد الدلالي، سرعان ما يزول حين نقف على مقام هذا النص الكلامي، وقد ذكره الشارح قبل هذا البيت مباشرة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

النص الكلامي:



المقام: «وقال جبيهاش الأشجعي في عنز كان منحها رجلاً من بنى تيم بن معاوية بن سليم بن أشجع بن ريث بن غطفان، والعنز تسمى صعدة، ويقال: غمرة» (٣).

(١) الشرح، ص ٣٣١.

(٢) (منح) ٣ / ٤٤٥ - ٤٤٦. وانظر كذلك: النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٦٤، والناج

(منح) ٢ / ٢٣٢.

(٣) الشرح، ص ٣٣١.

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على الظروف التي سبقت وقوعَ هذا النصِّ الكلامي يجعلنا نقرر أنَّ المقصود من لفظ «المنيحة» في قول جَبِيَّهَاءِ الْأَشْجَمِيِّ: «أَلَسْتَ مُؤَدِّيًا مَنِحْتَنَا» هو العتْر التي كان قد منحها لرجلي من بني تميم.

ولعلَّ الشارح قد اجتزأ بذكره لهذا المقام عن النص على المقصود من اللفظ، في هذا البيت، مكثفياً بتقرير دلالاته الأصلية والمتطورة بقوله: «أصل المنيحة الناقه يمنحها الرجل لصاحبه ليحتلبها ثم يردها، ثم كثر ذلك حتى قيل للهبة منيحة»^(١).

ومما يتصل بما نحن فيه ذكْرُ الشراح لمقام بعض الأبيات التي كانوا يوردونها شواهد على تفسيراتهم لبعض ألفاظ الديوان، ويمثل ذكر المقام هاهنا أهمية أكبر من ذكره في قصائد الديوان الكاملة، إذ كثيراً ما يكون في السياق اللغوي لهذه القصائد غنية عن الوقوف على مقاماتها. وأما في هذه الأبيات المفردة المنتزعة من قصائدها، فإنَّ الوقوف على مقاماتها يمثل ضرورة مهمة لتوجيه دلالات ألفاظها وفهمها على نحو سليم، وهذا ما التزم به الشراح كثيراً^(٢).

فمن ذلك ما جاء في شرح قول الأسود بن يعفر:

(٢٠) وَالْبَيْضُ يَرْمِيَنَّ الْقُلُوبَ كَأَنَّهَا أَدْحِيٌّ بَيْنَ صَرِيمَةٍ وَجَمَادٍ

«الأدحِيٌّ: الموضع ندحوه النعامة لتبييض فيه، وأصل الدَحْو: الفَحْصُ في الأرض. يقال: دَحَا يَدْحُو دَحْوًا. قال أوس بن حجر يذكر مطراً:

يَقْشِرُ وَجْهَ الْحَصَى أَجْشُ مَبْتَرِكٌ كَأَنَّهُ فَاحِصٌ أَوْ لَاعِبٌ دَاحِيٌّ»^(٣)

(١) الشرح، ص ٢٣١.

(٢) انظر مثلاً، ص ١٠٧ حيث ذكر مقام بيت لطفيل الغنوي، وص ١٦٥ حيث ذكر مقام بيت لأبي ذؤيب، وص ٢٨٢ حيث ذكر مقام بيت لأوس بن حجر، وص ٤٥٣ حيث ذكر مقام بيت لذي الرُّبْمَةِ، وص ٥٧٦ حيث ذكر مقام رجز للمعجاج، وص ٨٠٦ حيث ذكر مقام بيت لمرو بن أحمَر.

(٣) للشرح، ص ٤٥٤.

فقد فسّر الشارحُ دلالةَ لفظ «الدُّحُو» ، ثم أُبرِدَ شاهداً على ذلك، وقدم بين يدي هذا الشاهد بذكر مقامه قائلاً: «يذكر مطراً».

ولقد كان ذكرُ الشارحِ لمقام هذا البيت من الأهمية بحسبان كبير، فلولا الوقوفُ على هذا المقام لتعاورت على ذهن القارئِ صنوفُ المظانِّ والفروض. فقد يتوهمُ القارئُ - إذا لم يكن عارفاً بالمقام الحقيقي لهذا البيت - أن البيت في رَوْصِ فرسٍ - مثلاً -، ونستطيع أن نرى كيف ستفارق دلالات بعض ألفاظ هذا البيت حين ننظر إليه في ضوء هذا المقام المتوهم، وحين ننظر إليه في ضوء مقامه الحقيقي.

فـ «الجشش» حينما يُوصف به الفرس يكون المقصودُ به الدلالةُ على غلظِ صهيله، بينما يكون المقصودُ به هو الدلالةُ على شدةِ الصَّوت حين يُوصف به المطر. جاء في اللسان: «وقيل: الجشش والجشَّة: شدة الصوت، وورعد أجش: شديد الصوت، وفرس أجش الصوت: في صهيله جشش، وقيل: فرس أجش هو الغليظ الصهيل وهو مما يحمى في الخيل»^(١).

و «الابتراك» حينما يُوصف به الفرس يكون معناه اعتماده على أحد جنبيه في عدوه، وحينما يُوصف به المطر يكون المقصودُ به شدة الانهلال، وديمومة التَهطال. جاء في اللسان: «وابتراك الفرس أن ينتحى على أحد شِقَيْهِ في عدوه»^(٢). وجاء فيه أيضاً: «وابتركت السحابة: اشتدَّ انهلالها، وابتركت السماء وأبركت: دام مطرها. وابتركت السحابُ، إذا ألحَّ بالمطر»^(٣).

ويمكننا أن نجمل ما سبق فيما يلي:

(١) (جشش) ٨ / ١٦٦.

(٢) (برك) ١٢ / ٢٧٩.

(٣) (برك) ١٢ / ٢٧٩.

بعض ألفاظ البيت		المقام
مبتسرك	أجسش	
يتحى على أحد شقيه في عذره	غليظ الصهيل	في وصف قمر
شديد الانهلال ودائم التهطال	شديد العسوت	في وصف مطر

وعلى ذلك، فإن نص الشارح على مقام هذا البيت قد ساعد على فهم دلالات ألفاظه الفهم السديد، ووضع حداً أمام صنوف الاحتمالات التي قد تهجم على ذهن القارئ لو قرأه معرّى من مقامه.

ونظير ذلك أيضاً ما جاء في شرح قول عميرة بن جعل:

(٧) فمن مبلغ عني إياساً وجندلاً
أنا طارق والقول ذو نفيان

«ذو نفيان: ينفرق ها هنا وما هنا. قال الفضل بن العباس:

كأن متيه من النفي
مواقع الطير على الصفي

يصف مستقياً» (١).

فقد فسّر الشارح معنى «النفيان» بأنه «التفرق»، ثم أورد بيت الفضل بن العباس شاهداً على ذلك، ثم نص على مقام هذا البيت بقوله: «يصف مستقياً».

وقد أزال ذكر الشارح لمقام هذا البيت الغموض الدلالي الشديد الذي كان يمكن أن يكتنفه لو أوردته معرّى من مقامه، فأى متن هذا؟ وما المقصود بالنفي؟

إن المعاجم تعطي كلاً من هذين اللفظين مجموعة من الدلالات المفارقة.

(١) الشرح، ص ٥٢١.

جاء في اللسان: «المتن من كل شيء: ما صلّب ظهره، والجمع متون ومتان، والمتن: ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلّب والمتن: الظهر ... الجوهري: متنا الظهر: مكثفا الصلّب عن يمين وشمال من عصب ولحم ... ومتن الرمح والسهم: وسطهما ...، والمتن: الوتر» (١). وجاء فيه أيضا: «وتنّى القدر: ما جفأت به عند الغلى. اللّيث: نفى الريح: ما نفى من التراب من أصول الحيطان ونحوه ... والنقيان والتنفي والنثي: ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقي لأن الرشاء ينفيه» (٢).

وما تزال هذه الاحتمالات الدلالية تتوارد على ذهن القارئ، وما زال بعضها يعالج بعضا، حتى يحدث «الانفراج الدلالي» بذكر مقام البيت: «يصف مستقيا فتضح الرؤية، ويتبدد الغموض، وتحدد الدلالات.

وقد زاد الأزهرى هذا المقام تفصيلاً ووضوحاً، فقال في تعليقه على هذا الرجز: «هذا ساق كان أسود الجلدة يستقي من بئر ملح، فكان يبيض نفى الماء إذا ترشش على ظهره، للوحته» (٣).

وفي ضوء وقوفنا على هذا المقام نستطيع أن نقرر أن المقصود بالمتين هما متنا الظهر، وأن المقصود بالنثي هو الماء المتطاير من الرشاء على ظهر الماخ، ويكون الشاعر قد شبه هذا النثي الأبيض على الماخ الأسود بنثرق الطائر على الصقي (جمع صفاة: الصخرة الملساء).

ويمكننا أن نقارن بين الاحتمالات الدلالية اللفظية المتن والنثي قبل الوقوف على مقام الشاهد وبعد ذلك كما يلي:

(١) (متن) ١٧ / ٢٨٤. وانظر كذلك: التاج (متن) ٩ / ٣٤٠.

(٢) (نفي) ٢٠ / ٢١١. وانظر كذلك: التاج (نفي) ١٠ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧ م (نفي)

١٥ / ٤٧٥ - ٤٧٦.

الاحتمالات الدلالية للفظي المتن والنقي		
(المتن)	(النقي)	
<p>١) ما ارتفع من الأرض وصلب.</p> <p>٢) متنا الظهر: مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم.</p> <p>٣) متن الرمح والسهم: وسطهما.</p>	<p>١) ما نَجَّأ به القدر عند الغليان.</p> <p>٢) ما نَفَثه الريح من الشراب من أصول الحيطان.</p> <p>٣) الماء الذي يقع على ظهر الماخ من الرشاء عند الاستقاء.</p> <p>٤) ما نَفَثته الحوائث من الحمص وغيره في السير.</p>	<p>قبل الوقوف على المقام</p>
<p>مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم.</p>	<p>الماء الذي يقع على ظهر الماخ من الرشاء عند الاستقاء.</p>	<p>بعد الوقوف على المقام: (بصفتي مستقيماً)</p>

وهكذا فقد كان نص الشارح على مقام هذا البيت سبباً في وضوح معناه، وفي تحديد دلالات ألفاظه وتوجيهها التوجيه الأسد.

وأما تعرض الشراح - أحياناً - للعادات التي تشير إليها بعض آيات الديوان مما يساعد على فهمها فهماً صحيحاً، فيمكن أن نمثل له بما جاء في شرح قول الحاضرة الديباني:

٩) أَسْمَى وَيَحْكُ هَل سَعِمَتْ بِغَدْرَةٍ رُفِعَ اللِّوَاءُ لَنَا بِهَا فِي مَجْمَعٍ

«ويقال: إن لكل غادر لواءً. فيقول: هل كان منا ما يرفع بين الناس ويشهر. والغادر كأنما رفع له بغدوره لواء نصيب له في الناس ليعرفوه به. كما قال زهير:

وَتَوْقَسْدُ نَارِكُمْ سِرّاً وَيُرْفَعُ لَكُمْ فِي كُلِّ مَجْمَعَةٍ لِسِوَاءِ

وكانوا في الجاهلية إذا غدر الرجل رفعوا له بسوق عكاظ لواء ليعرفوه

الناس» (١).

(١) الشرح، ص ٥٦.

فإننا لو تناولنا بيت الحادرة، ذلك السابق، وحاولنا أن نفهمه منفصلاً عما أشار إليه الشارح من ارتباطه بعادة جاهلية قديمة - لجاء فهمنا له فهماً ناقصاً، بل ربما مغلوطاً أيضاً. أو ليس يمكن أن يفهم هذا المقام على أن الشاعر يسأل محبوبته إن كانت قد سمعت عن قيام قومه بعمل غادر، كانت مغيبته أن رفع لهم لواء النصر والمجد في المخاض والمجمل، أى أن معنى البيت يمكن أن يفهم على أن الشاعر يريد أن يقرر أن قومه لم يرفع لهم لواء النصر والمجد بسبب غدرهم، وإنما رفع لهم بسبب أعمالهم الجليلة المأجدة.

فهذا فهم يمكن أن يرد على ذهن القارئ الذى لم يقف على العادة الاجتماعية المتصلة بهذا البيت.

ولكن وقوفنا على هذه العادة يجعل فهمنا له فهماً كاملاً وسديداً، فقول الشاعر: «... رفع اللواء...» يشير إلى عادة جاهلية قديمة ذكرها الشارح موجزاً، وزادها التبريزي تفصيلاً بقوله: «وقوله: رفع اللواء، كان الواحد منهم إذا غدر وأرادوا أن يعصبوا رأسه بها، ليتحاماها الناس، ضربوا رجلاً في رابية، أو جعلوا على يده لواءً في سوق عظيمة من أسواقهم، وينادى من تحت اللواء: هذا لواء فلان الغادر، وهذا كما كانوا يشهرون مثله بإيقاد النار في اليقاع»^(١).

ونلاحظ، بعد ذلك، تناقض دلالة قوله: «رفع اللواء» بين الفهم الأول والفهم الثانى، فهو على الفهم الأول لواء النصر والمجد، وهو على الفهم الثانى - وهو الصحيح - لواء الخزي والغدر والتشهير.

وعلى ذلك، فلقد كان تعرض الشارح للعنصر الاجتماعى المتضمن فى قول الشاعر: «رفع اللواء» سبباً فى فهمنا للمعنى الدلالى لهذا المقام فهماً كاملاً وصحيحاً، كما أنه يوضح لنا كيف أن «تفريغ» المقام من العنصر الاجتماعى المتشجج به يجعله ناقص الدلالة. يقول د. تمام حسان: «ومعنى هذا بالتالى أننا

(١) التبريزي، شرح المفضليات، تحقيق على محمد البجاوى، دار نهضة مصر (د. ت) ١٢٠ / ١

حين تفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والنحو والصرف، ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لانستطيع أن ندعى أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي، لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام^(١).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٤٢.

ثانياً: تفسير دلالات التعبيرات الاصطلاحية

لم تقف مهمة شراح الديوان عند تفسير دلالات الألفاظ المفردة، ولكنها تجاوزت ذلك إلى تفسير التعبيرات الاصطلاحية التي تضمنتها بعض الأبيات، بل ربما تضمنت الأبيات لفظاً فقط من الألفاظ المكوّنة لتعبير اصطلاحى ما، فيتعرض الشراح لبيان دلالة هذه اللفظة، ثم يستطردون إلى ذكر التعبير الاصطلاحى الذى يتضمنها، ناصين على دلالته الحرفية والاصطلاحية.

والتعبير الاصطلاحى Idiomatic Expression مصطلح يستخدم «فى علم النحو وعلم المفردات للدلالة على سلسلة الكلمات التى تترايط دلاليًا ونظميًا أيضاً فى الغالب، ولهذا فإنها تؤدى وظيفتها على أساس أنها وحدة دلالية مفردة، ومن وجهة النظر الدلالية، فإن المعانى المفردة لهذه الكلمات لا تستطيع أن تقدم لنا المعنى الإجمالى للتعبير الاصطلاحى»^(١). ويعرف د. مختار عمر هذه التعبيرات الاصطلاحية بأنها «كل التعبيرات المكوّنة من تجمّع من الكلمات يملك معانى حرفية ومعنى غير حرفى مثل التعبير العربى: ضرب كفاً بكف الذى يحمل معنى تحير»^(٢). ويقول د. كريم حسام الدين: «يمكن أن نعرف التعبير الاصطلاحى بأنه نمط تعبيرى خاص بلغة ما، يتميز بالثبات، ويتكون من كلمة أو أكثر، تحولت عن معناها العرفى إلى معنى مغاير اصطلاحت عليه الجماعة اللغوية»^(٣). وفى ضوء هذه التعريفات السابقة، فإنه يمكننا أن نجمل أهم خصائص التعبيرات الاصطلاحية فيما يلى^(٤):

- (أ) أن المعانى التى تراد بها تختلف عن المعانى المعجمية لمفرداتها التى تتألف منها.
- (ب) أنها تتميز بالثبات فى التركيب والدلالة.

(١) A Dictionary of Linguistics, p. 152.

(٢) علم الدلالة، ص ٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين، التعبير الاصطلاحى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ، ص ٣٤.

(٤) انظر فى تفصيل القول فى هذه الخصائص: المصدر السابق، ص ٣٥ - ٤٢.

ج) أنه يمكن الاستعاضة عنها بوحدة دلالية مفردة.

د) أنها صعبة الترجمة الحرفية من لغة إلى أخرى؛ وذلك لارتباطها ببيئة الناطقين باللغة وثقافتهم.

ونستطيع، بعد ذلك، أن نتقل إلى دراسة بعض التعبيرات الاصطلاحية الواردة في الشرح وهي:

أ) جاءوا قَضَهُم بقضيتهم.

ب) شالت نعمتهم.

ج) زَفَّ رَأْلَهُم.

د) أَلْقُوا عَصَاهِم.

هـ) عدا فلانٌ طَوْرَهُ.

و) بنات الدهر.

ز) جاء بالفضح والريح.

فأما التعبير الأول، فقد ورد في قول الحصين بن الحمام المرّي:

(٢٢) وجاءت جِحاشٌ قَضُها بقضيتها وجمَعُ عَوَالٍ ما أدقُّ وألأما

وجاء في شرحه: «وقضها بقضيتها، أي: صغيرها بكبيرها، أي: جاءوا أجمعون، وأصل القَض: الحصى الصغار والتراب، وجاءوا إلى حصاهم وترايبهم، وإنما يريد الصغير والكبير»^(١).

فقد تضمن هذا البيت تعبيراً اصطلاحياً هو: «جاءوا قَضَهُم بقضيتهم» أو «جاءوا قَضَهُم وقضيتهم» أو «جاءوا بالقض والقضيت»^(٢).

(١) الشرح، ص ١١٢.

(٢) انظر: اللسان (قضى) ٩ / ٨٧ - ٨٨. وانظر كذلك: المفصل بن سلمة. الفاخر، تحقيق عبد المليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م، ص ٢٥.

ويتكون هذا التعبير الاصطلاحي من كلمتين رئيسيتين هما: «القَصْ» و «القضيض». فأما القَصْ، فيدل - معجمياً - على الحصى الصغار، كما نصَّ الشارح، وأما القضيض فيدل على ما تكسر من هذا الحصى وصغر^(١)، وعلى ذلك تكون الدلالة الحرفية لهذا التعبير هي: جاءوا بحصاهم الكبير وحصاهم الصغير^(٢).

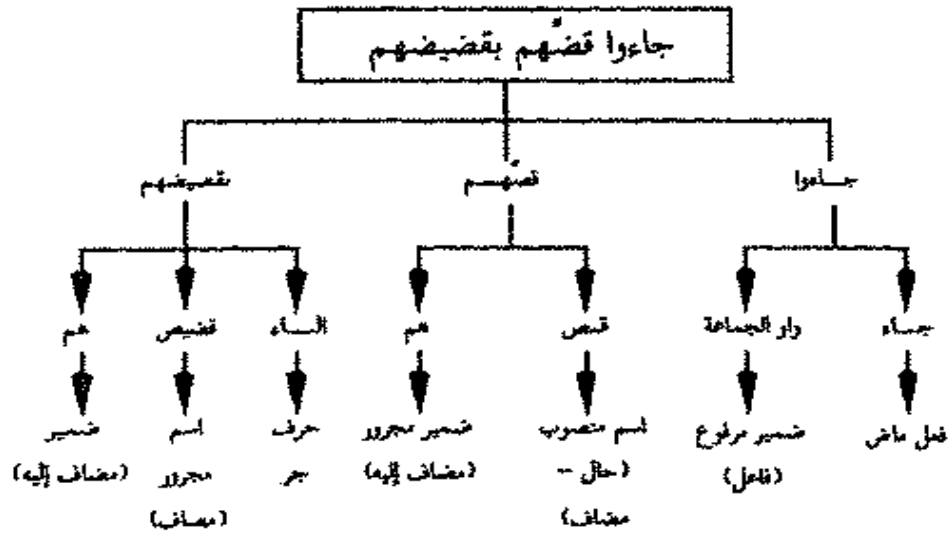
وأما الدلالة الاصطلاحية لهذا التعبير فهي: «جاءوا يكبيرهم وصغيرهم» أي جاءوا كلهم، كما نصَّ الشارح، وهذا ما قرره كثير من اللغويين. قال الميداني: «جاء بالقَصِّ والقضيض. يقال لما تكسر من الحجارة وصغر: قضيض. ولما كبر: قض، والمعنى: جاء بالكبير والصغير أيضاً. ويقال أيضاً: جاء القوم قضهم بقضيضهم، أي: كلهم»^(٣). فهذا التعبير الاصطلاحي، إذن، يمكن أن نستعير عنه بوحدة دلالية مفردة هي: «جميعاً».

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:

(١) انظر: الميداني: مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه بالقاهرة ١٩٧٩ م / ١ / ٢٨٦.

(٢) القَص هو النال على الحصى الكبير وذلك بالنسبة إلى دلالة القضيض على ما صغر وتكسر من هذا الحصى.

(٣) مجمع الأمثال / ١ / ٢٨٦، وانظر كذلك: الفاخر ص ٢٥، وابن الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد بالعراق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م / ١ / ٤٧٢ - ٤٧٣.



أى أن هذا التعبير الاصطلاحي يتركب من:

فعل ماض + ضمير مرفوع (فاعل) + اسم منصوب حال (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وعلى ذلك، فإن هذا التعبير الاصطلاحي يدخل في دائرة التعبيرات الاصطلاحية المركبة ذات النمط الفعلى، فأما أنه مركب فلأنه مكون من أكثر من كلمتين، وأما أنه من النمط الفعلى فلأنه يبدأ بفعل^(١).

وأما التعبيرات الثلاثة التالية (ب، ج، د) فقد وردت في شرح قوى ذي الإصباح العنوانى:

(٢) أزرى بنا أننا شالت نعامتنا فخالنى دونه وخطته دونسى

وجاء في شرحه: «وقوله: شالت نعامتنا، أى: تفرق أمرنا واختلف، يقال عند اختلاف القوم: شالت نعامتهم، وزف وألهم، والرأل: فرخ النعام. وقال غيره: يقال: شالت نعامة القوم إذا جلوا عن الموضع. والمعنى: تنافرنا فصرت لا أطمئن إليه ولا يطمئن إلى. ويقال: ألقوا عصاهم إذا سكتوا واطمأنوا وأنشد:

فألت عصاه واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر^(٢).

(١) انظر: التعبير الاصطلاحي، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) الشرح، ص ٣٢١.

فقد أورد الشارح هنا ثلاثة من التعبيرات الاصطلاحية هي:

أ) شالت نعامتهم (وهو التعبير الوارد في الشرح).

ب) زف رألهم.

ج) ألقوا عصامهم.

فأما التعبير الأول فيشكون من كلمتين رئيسيتين هما «شال» و«النعام»، فأما النعام فهي ذلك الطائر المعروف، وأما الفعل شال فيدل - معجمياً على الارتفاع والخفة. قال ابن فارس: «الشين والواو واللام أصل واحد يدل على الارتفاع. من ذلك شال الميزان إذا ارتفعت إحدى كفتيه ... والشول من الإبل التي ارتفعت ألبانها»^(١).

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير - إذن - هي: ارتفعت نعامتهم أي: زالت وولت. وأما دلالة الاصطلاحية، فإنه قد يراد به الدلالة على أحد أمرين، كما نص الشارح.

الأمر الأول: الدلالة على اختلاف القوم وتفرقهم، وما قد يؤدي إليه ذلك من ذهاب عزهم وزواله.

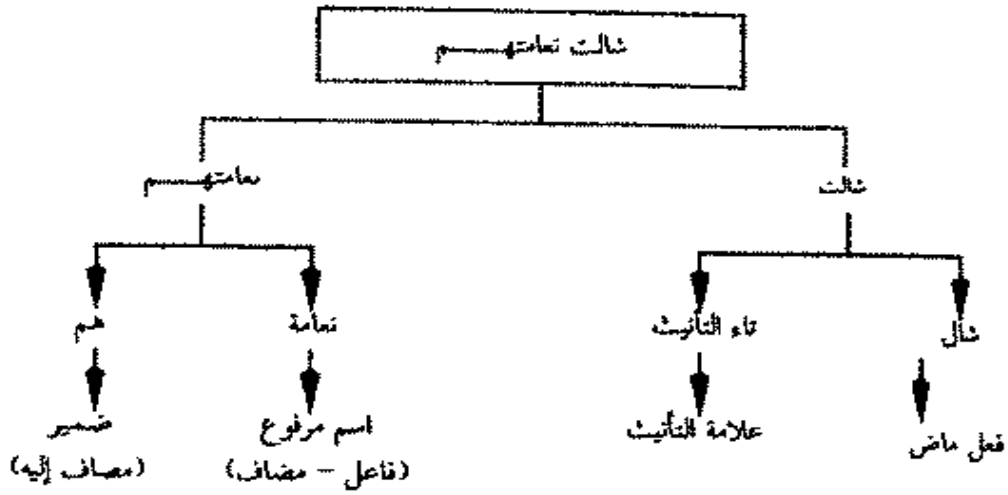
الأمر الثاني: جلاء القوم عن الموضع.

وهذا ما قرره لغويون آخرون. جاء في اللسان: «وشالت نعامة القوم: خفت منازلهم منهم، ويقال للقوم إذا خفوا ومضوا: شالت نعامتهم، وشالت نعامتهم إذا تفرقت كلمتهم، وشالت نعامتهم إذا ذهب عزهم»^(٢).

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:

(١) المقاييس (شول) ٢ / ٢٣٠.

(٢) (شول) ١٣ / ٤٠. وانظر كذلك: أنتاج (شول) ٧ / ٤٠٠ - ٤٠١.



أى أنه يتكون من: فعل ماض + علامة تانيث + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وهو، على هذا، من التعبيرات المركبة (لأنه يتكون من أكثر من كلمتين) ذات النمط الفعلى (لأنه يبدأ بفعل).

وأما التعبير الثانى: «زَفَّ رَأْلَهُمْ» فيتكون من لفظين رئيسيين أيضاً هما «زَفَّ» و«رَأْل»، فأما الزَّفيف فهو «سرعة المشى مع تقارب خَطْو وسكون، وقيل، هو أول عدو النعام ... زَفَّ الظليم والبعير يزِف بالكسر زفيقا، أى: أسرع» وأما الرَأْل فهو قرخ النعام، كما نصَّ الشارح.

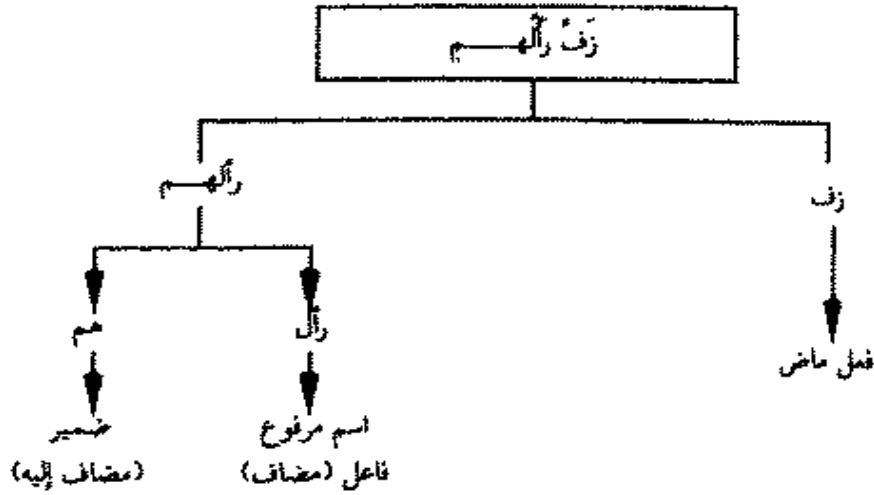
فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: أسرع قرخ نعامهم. وأما دلالة العرفية فقد نصَّ الشارح على أنها الدلالة على اختلاف القوم وتفرقهم، مثله فى ذلك مثل التعبير: «شالت نعماتهم». وهذا ما قرره الشعابى بقوله: «شالت نعماتهم، وزَفَّ رَأْلَهُمْ: إذا تفرقوا عند الفرع»^(٢). ويستعمل هذا التعبير كذلك

(١) اللسان (زفف) ١١ / ٣٦.

(٢) الشعابى: التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الطوط، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) ص ٣٦٢.

للدلالة على ذهاب الحِلم. قال ابن فارس: «يقولون لمن طاش حِلمه: زَفٌ رَأَاهُ»^(١).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نقف على النمط التركيبي لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أى أنه يتركب من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير مجرور (مضاف إليه).

وهو، على ذلك، تعبير مركب من النمط الفعلى.

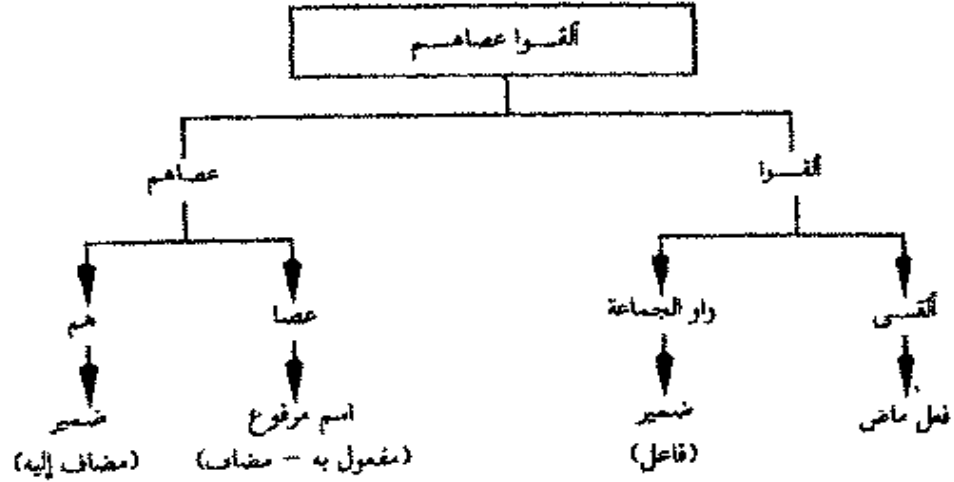
وأما التعبير الاصطلاحي الثالث: «أَلْقَوْا عَصَاهُمْ» فدلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالاته العرفية فهي التعبير عن سكون القوم واطمئنانهم، كما نصَّ الشارح، وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن فارس: «وألقى الرجل عصاه إذا اطمأنَّ في مكانه»^(٢). وقال الميداني: «قد ألقى عصاه إذا استقرَّ من سفر أو غيره»^(٣).

(١) المقاييس (زف) ٤ / ٣. وانظر كذلك: الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م (زف) ص ١٩٢.

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م (عصى) ٣ / ٦٧١.

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٤٩١.

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:



أى أنه يتكون من: فعل ماض + ضمير (فاعل) + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

ونلاحظ، بعد ذلك، أن هذه التعبيرات الاصطلاحية الثلاثة قد انكأت على بعض معطيات البيئة العربية القديمة كالنعام والرأل والعصا، ولعل ذلك مما يدل على قوة العلائق المتواشجة بين مفردات التعبيرات الاصطلاحية وبيئات الناطقين بها.

يقول د. كريم حسام الدين: «فإننا سنجد العناصر الدلالية التي اعتمدت عليها التعبيرات الاصطلاحية في اللغة العربية، وما زال الكثير منها مستعملاً إلى الآن، كانت أيضاً وليدة البيئة العربية البدوية والإطار الثقافي المادى والمعنوى للجماعة العربية الأولى التي اكتملت العربية على لسانها»^(١).

ولقد كانت النعام من الطيور المألوفة في بيئة العرب القديمة، ولذا تردد ذكرها كثيراً في شعرهم وتعبيراتهم الاصطلاحية، وهذا كقولهم: «قد ركب فلان جناحي نعام» إذا شمر عن ساعد الجد^(٢).

(١) التعبير الاصطلاحى، ص ١١٠.

(٢) نظراً الشمالى: نمار القلوب فى المضاف والنسب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طر المعارف بمصر ١٩٨٥م، ص ٤٣٣، والتمثيل والمحاضرة ص ٣٦٢.

كما كانت العصا كذلك من الأشياء المتصلة اتصالاً وثيقاً بحياة العرب القدماء، فقد كانوا يتوَكَّون عليها في سيرهم وفي محافل الخطابة، كما كانوا يهْتُون بها على أغنامهم، ولذا فقد تردد ذكرها كثيراً في تعبيراتهم الاصطلاحية، وذلك كقولهم: «فلان لئب العصا، إذا كان رفيقاً حسن المداراة»^(١) وقولهم: «طارت عصاهم شققاً، أي: تفرَّقوا»^(٢) و«قشرت له العصا، يضرب عند المكاشفة»^(٣) وقد أفرد الأمير أسامة بن منقذ للعصا كتاباً أسماه: «كتاب العصا»^(٤) عرَّض فيه للعصي المشهورة، وأورد قدرًا كبيراً من الأخبار والأشعار المتصلة بها.

وأما التعبير الاصطلاحى الخامس (هـ)، فقد ورد فى شرح قول عوف بن الأحرص:

(١٣) هُم رَعَوْكُمْ لِلسَّمَاءِ فَكُنْتُمْ تَنَالُونَهَا لَوْ أَنَّ حَيًّا يَطُورُهَا

وجاء فى شرحه: «وقوله يَطُورُهَا مأخوذ من الطَّوَّار وهو ما حول الدار، ... ومنه قولهم: عدا فلان طوره، أي: تجاوز ما يجب له»^(٥).

فقد فسّر الشارح دلالة الفعل: «يطورها» ونصّ على أنه مأخوذ من «الطَّوار» وفسّره، ثم استطرد إلى ذكر التعبير الاصطلاحى: «عدا فلان طوره» شاهداً على هذا التفسير.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «عدا» و«الطَّور»، فأما الفعل عدا فيدل على التجاوز. جاء فى اللسان: «وعدا الأمر يعدوه وتعداه، كلاهما: يتجاوزوه»^(٦).

(١) التمثيل والمحاضرة، ص ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) نفسه.

(٤) حققه د. حسن عاصم، ونشره الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م.

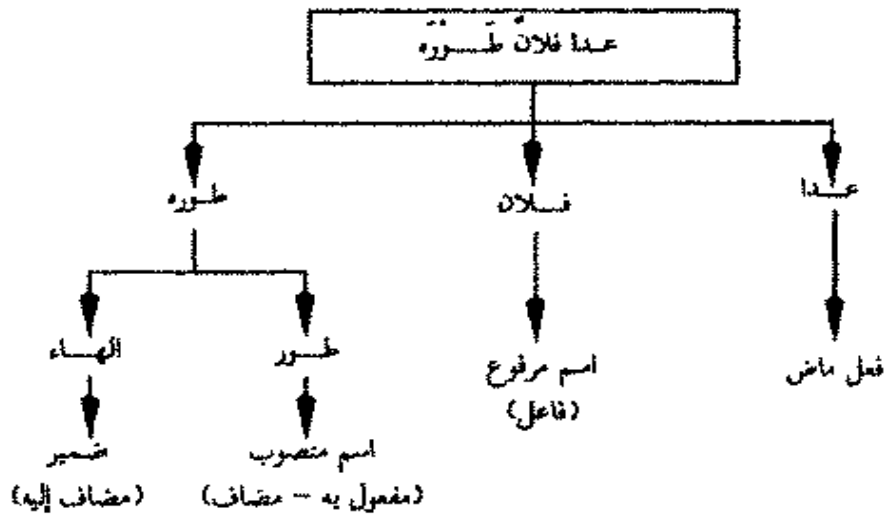
(٥) الشرح، ص ٣٥٢.

(٦) (عدا) ١٩ / ٢٥٩.

وأما الطَّوْرُ أو الطَّوَارُ فهو ما حول الدار، كما نصَّ الشارح، وجاء في اللسان: «والطَّوْرُ والطَّوَارُ: ما كان على حَدِّ الشَّيْءِ أو بِحَدِّه ... وطَّوَارُ الدَّارِ وطَّوَارُهَا: ما كان ممتدًّا معها من الفناء ... والطَّوْرُ: الحدُّ بين الشَّيْئَيْنِ»^(١).

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: تجاوز فلان ما حول داره. وأما دلالة الاصطلاحية فهي: تجاوز ما يجب له، كما نصَّ الشارح. وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن قتيبة: «ويقولون: عدا فلان طوره، أي: جاوز حده. هو من طوار الدار، أي: ما كان ممتدًّا معها من الفناء»^(٢). وقال ابن الأنباري: «وقولهم: قد عدا فلان طوره. قال أبو بكر: معناه: قد جاز حده وقدره»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نحدد النمط التركيبي لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أي أنه يتكون من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

(١) (طور) ١٧٩ / ٦. وانظر كذلك: التاج (طور) ٣ / ٣٦١.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٧.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٥٦١.

وعلى هذا، فهو تعبير مركب من النمط الفعلى.

وأما التعبير الاصطلاحي السادس (و)، فقد ورد في قول الممزق العبدى:

(١) هَلْ لِلْفَتَى مِنْ بِنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ وَاقٍ أَمْ هَلْ لَهُ مِنْ حِمَامِ المَوْتِ مِنْ رَاقٍ

وجاء في شرحه: «بنات الدهر: أحداثه ومصائبه. قال الآخر:

مَنْ تَرَبَّه النُّعِيمُ وَلَمْ يَخَفْ عَقَبَ الكِتَابَ وَلَا بِنَاتِ المُسْتَدِّ

.... والمُسْتَدُّ الدهر» (١).

فقد تضمن هذا البيت تعبيراً اصطلاحياً هو: «بنات الدهر». ودلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالاته الاصطلاحية فهي التعبير عن «أحداث الدهر ومصائبه» كما نصَّ الشارح.

وهذا ما قرره الثعالبي بقوله: «بنات الدهر: حوادثه ومصائبه قال الشاعر:

أَلَا مِالِ بِنَاتِ الدَّهْرِ سِرِّ تَرْمِينِي وَلَا أَرْمِسِي

وقال آخر:

رَمَتْنِي بِنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ بِمَنْ يَرُمِّي وَلَيْسَ بِسِرَامٍ

وقال آخر:

نَكَحَتْ بِنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ غَيْرِ خِطْبَةٍ فَمَا بَرَحَتْ حَتَّى سَلَبْنَ سَوَادِيَا» (٢).

وقال الزمخشري: «وأصابته بنات الدهر وبنات المُسْتَدِّ، وهي النوائب» (٣).

وهذا التعبير الاصطلاحي، من حيث التركيب، تعبير بسيط من النمط المضاف. فأما أنه من الشكل البسيط فلأنه يتكون من كلمتين فحسب، وأما أنه

(١) الشرح، ص ٦٠١.

(٢) نمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٣) أساس البلاغة (بني)، ص ٣١.

من النمط المضاف فلأن الكلمة الأولى فيه مضافة إلى الكلمة الثانية^(١).
«ويُسجَل هذا النمطُ نسبةً شيوخٍ كبيرةٍ في اللغة العربية والإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية»^(٢).

ومن أمثله الأخرى عند العرب قولهم: رماح الجن للطاعون^(٣)، وأم القرى لكة المكرمة^(٤).

وأما التعبير الاصطلاحي الأخير (ز) فقد ورد في شرح قول علقمة بن عبدة (يصف إهريق خمر):

٤٥ . أبيضُ أبرزه للضحِّ واقْبَسُهُ مَقْلَدُ قَضْبِ الرِّيحَانِ مَفْعُومٌ

وجاء في شرحه: «قال الضبيُّ: الضحُّ: الشمس... يقال: جاء فلان بالضحِّ والريح، أي: بالشمس الكثير، أي: جاء بما طلعت عليه الشمس وبما جرت عليه الريح»^(٥).

فقد فسّر الضبيُّ دلالة لفظ «الضح» ، ثم استطرد إلى ذكر التعبير الاصطلاحي: «جاء فلان بالضح والريح» لاشتماله على هذا اللفظ.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «الريح» و«الضح»، فأما الريح فمعروفة، وأما الضح فهو الشمس، كما نص الشارح.

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: جاء بالشمس والريح.

وأما دلالة الاصطلاحية فهي: جاء بالشمس الكثير، كما نص الشارح. وهذا ماقرره كثير من اللغويين. قال المفضل بن سلمة: «قولهم: جاء بالضح والريح.

(١) انظر: التعبير الاصطلاحي، ص ٢٥٦ و ص ٢٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٣) انظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٥٥.

(٥) الشرح، ص ٨١٦.

معناه: جاء بكل شيء^(١). وقال الجوهري: «وقولهم: جاء فلان بالضح والريح، أى: بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الريح، يعنى من الكثرة»^(٢).

ويبدو أن بعض العامة كانت تنطق هذا التعبير الاصطلاحي فتقول: «جاء بالضيح والريح» أو «جاء بالريح والضيح». أى أنهم كانوا يستبدلون لفظ الضح بالضح.

وقد اختلف موقف اللغويين إزاء هذا النطق للفظ الضح، فأنكره أكثرهم دون محاولة لتفسيره. قال أبو عبيد: «والعامة تقول: جاء بالضيح والريح، وليس الضح بشئ إنما هو الضح»^(٣). وقال ابن السكيت: «جاء فلان بالضح والريح، أى: ما طلعت عليه الشمس من الكثرة، ولا يقال الضح»^(٤). وقال ابن دريد: «والعامة تقول: بالضح والريح، وهذا ما لا يعرف»^(٥). وقال الجوهري: «والعامة تقول بالضح والريح، وليس بشئ»^(٦).

وذهب آخرون إلى أن لفظ «الضح» - مفرداً - لا دلالة له، وإنما جيء به على سبيل الإتيان لتقوية لفظ الريح. قال الخليل: «يقال: الريح والضح، والضح تقوية للفظ الريح، فإذا أفرد لم يكن له معنى»^(٧) وقال ابن سيده: «وجاء بالريح والضح، عن أبي زيد. الضح: إتيان للريح فإذا أفرد لم يكن له معنى»^(٨).

(١) الفاخر، ص ٢٤.

(٢) الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (صحح) ١/ ٣٧٦. وانظر كذلك: الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٦٠ - ٣٦١، والمقاييس (ضح) ٣/ ٣٥٩، وجمع الأمثال ١/ ٢٨٦.

(٣) أبو عبيد، كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد الحميد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ص ١٨٨.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٢٥٩.

(٥) جمهرة اللغة (ج ض ص) ١/ ٦١.

(٦) الصحاح (ض ح ج) ١/ ٣٨٦.

(٧) الميزان (ضح) ٣/ ٢٦٧.

(٨) ابن سيده، المحكم والمعيط الأعظم فى اللغة، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م (ضح) ٣/ ٣٢٢.

ونقل ابن سيده، كذلك، عن بعض أهل اللغة أن الضيِّح لغةٌ في الضح. وذلك في قوله: «وجاء بالضح والريح، أي: بما طلعت عليه الشمس وجرت عليه الريح، ومن قال الضيِّح في هذا المعنى فقد أخطأ عند أكثر أهل تلك اللغة، وإنما قلنا عند أكثر أهل اللغة لأن أبا زيد حكاه، وإنما الضيِّح عند أهل اللغة لغةٌ في الضح الذي هو الضوء»^(١).

والذي يتسرجح لدى، بعد ذلك، هو أن الأمر لا يعدو أن تكون العامة قد أطالت صوت اللين القصير: «الكسرة»، وحولته إلى صوت لين طويل: «الياء». ولذلك أشباه ونظائر، فقد ذكر د. عبد العزيز مطر أن عرب الأندلس كانوا يطيلون - أحياناً - أصوات اللين القصيرة: الضمة والفتحة والكسرة، ويحولونها إلى أصوات لين طويلة: وار وألف وياء «ومن أمثلة إطالة الكسرة قولهم: الطيراز في الطراز، والتيلاد في التلاد....»^(٢).

ويمكننا أن نفسير هذه الإطالة في لفظ «الضيح» في ضوء ظاهرة المحاذاة، وهي: «أن يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين. فيقولون: الغدايا والعشايا. فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا. ومثله قولهم: أعود بك من السامة واللامة، فالسامة من قولك: سميت إذا خصت. واللامة أصلها ألمت لكن لما قرنت بالسامة جعلت في وزنها»^(٣). فيمكننا، إذن، أن نفترض أن العامة قد أطالت كسرة الضاد في لفظ «الضح» وحولتها إلى ياء لتحقيق «المحاذاة» بين لفظي «الضح» و «الريح»، ويستقيم السجع بينهما.

وأما القول بأن لفظ «الضح» لا دلالة له منفرداً، وأنه إنما جرى به على سبيل الإتباع لتقوية لفظ الريح، فينقضه ثبوت لفظ الضح في اللغة بدلالته على

(١) المصدر السابق (ضحج) ٢ / ٣٤٤.

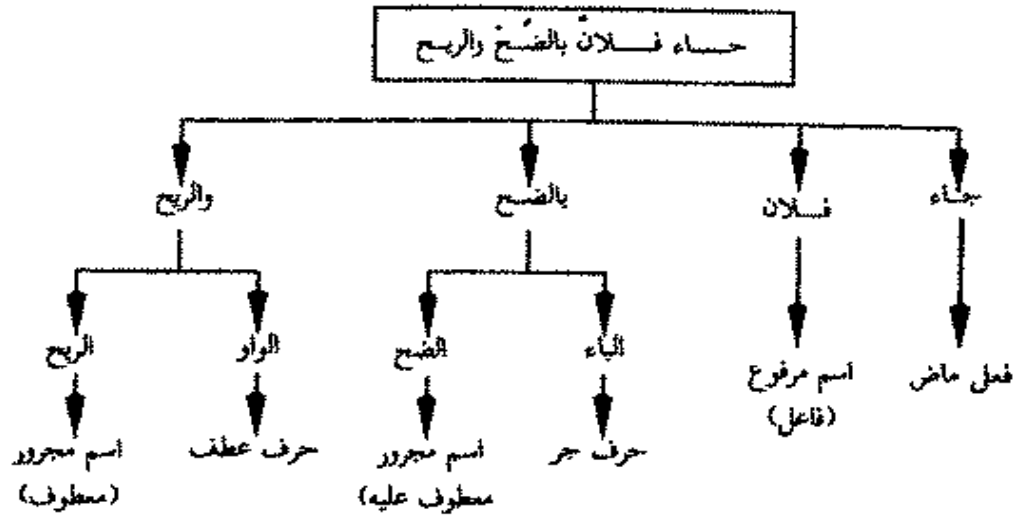
(٢) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ١٢٨.

(٣) الصحاح، ص ٣٨٤، ونقله السيوطي في الموهج ١ / ٣٣٩، وجاء في اللسان (غدا) ١٩ / ٣٥٢: «وقال ابن السكيت في قولهم: إني لأبى بالغدايا والعشايا. قال: أراد جمع الغداة فأبجرها العشايا للازدواج وإذا أفرده لم يجز، ولكن يقال: غداة وغدوات لاغيره».

الشمس، وإقرار علماء اللغة بأن العامة تنطقه، لاغيره، بإطالة الكسرة في هذا التعبير الاصطلاحي.

وأما القول بأن الضيغ لغة في الضح، ففعل هذا النطق قد شاع في إحدى لغات العرب فخصت وشهرت به دون غيرها.

ويمكننا، بعد ذلك، أن نتقل إلى بيان النمط التركيبي لهذا التعبير، وذلك بتحليله كما يلي:



أي أنه يتركب من: فعل ماض + حرف جر + اسم مجرور (معلوف عليه) + حرف عطف + اسم مجرور (معلوف).

فهو، على ذلك، من التعبيرات المركبة ذات النمط الفعلي.

الفصل الثاني

تحرير المعنى

كان مصطلح «تحرير المعنى» مما جرى به قلم الزوزنى (ت ٦٨ هـ) في شرحه للمعلقات السبع، وقد سار الزوزنى في شرحه هذا على منهج لا حجب، إذ كان يتناول ألفاظ البيت الغريبة بالشرح والتحليل أولاً، ثم يشفع ذلك بالنص على دلالة الحرفية الإجمالية بقوله: «يقول ...» إلا أن الزوزنى كان يشعر في بعض الأحيان أن هذه الدلالة الإجمالية لم توضح المعنى الإيضاح المنشود - ربما لالتزامها بترتيب ألفاظ البيت الذي قد يكون فيه تقديم وتأخير، فكان حينئذ يتبع هذه الدلالة بقوله: «وتحرير المعنى» ثم يوضح الدلالة المقصودة من البيت غير متقيد بترتيب ألفاظه، ومضيفاً - أحياناً - بعض المعاني التي ليس في البيت ألفاظ تدل عليها، ولكنها قد تفهم ضمناً منه أو مما قبله وبعده من الأبيات، وبها يستقيم المعنى ويتضح.

ويعنى ذلك أن الزوزنى كان يستعمل هذا المصطلح حينما كان يروم أن يحرر (= يخلص) الدلالات الكلية للأبيات من الالتباس والغموض، وأن يظهرها واضحة جلية لكي يتفهمها القارئ على النحو الأمثل.

ولنضرب مثلاً على ذلك بما جاء في شرحه لأحد أبيات معلقة ليبيد بن ربيعة التي شبه ناقته فيها بالأتان ثم شرع في تشبيهها بالبقرة فقال:

أَفْتَلِكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ خَذَلَتْ وَهَادِيَةَ الصُّوَارِ قَوْمِهَا

فقد شرح الزوزنى دلالات الألفاظ الغريبة في هذا البيت ثم قال: «يقول: أَفْتَلِكَ الأتان المذكورة تشبه ناقتي في الإسراع في السير، أم بقرة وحشية قد افترس السبع ولدها حين خذلته وذهبت ترعى مع صواحبها وقوام أمرها الفحل الذي يتقدم القطيع من بقر الوحش. وتحرير المعنى: أن ناقتي تشبه تلك الأتان أو هذه البقرة التي خذلت ولدها وذهبت ترعى مع صواحبها، وجعلت هادية الصوار

قوام أمرها فافتست السباع ولدها، فأسرعت في السير طالبة لولدها^(١).

فقد نص الزوزني على الدلالة الحرفية الإجمالية للبيت، ولكنه أحسن بأنها لم توضح المعنى تماما، ربما لأنها التزمت بترتيب ألفاظ البيت فقدّمت شرح النتيجة «مسبوعة» على شرح السبب: «خذلت وهادية الصوار قوامها» فما كان منه إلا أن أعاد ذكر هذه الدلالة الإجمالية مقدّما لها بقوله: «وتحرير المعنى» ثم ذكر هذه الدلالة دون تقييد بترتيب ألفاظ البيت ومضيفا إليها ما ليس في البيت ألفاظ تدل عليه: «فأسرعت في السير طالبة لولدها»، وذلك لتتلخص تلك الدلالة من الغموض واللبس وتظهر واضحة جلية.

ويتسق هذا الفهم والاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع الدلالة اللغوية لمادة (حرر) التي تدل في معظمها على «الخلوص مما يعيب»^(٢). ومن ذلك «الحِرُّ» من الناس أنخيارهم وأفاضلهم^(٣) وذلك لخلوصه من المعاييب. و«الحرّة والحرّ: الطين الطيب»^(٤) وذلك لخلوصه من الرمل. و«تحرير الكتابة: إقامة حروفها وإصلاح السقط، وتحرير الحساب: إثباته مستويا لا غلث فيه ولا سقط ولا محو، وتحرير الرقبة: عتقها»^(٥). ومعنى الخلوص واضح في هذه الاستعمالات الثلاثة السابقة.

وتأسيسا على ذلك، فقد اخترت هذا المصطلح ها هنا ليكون عنوانا على منهج متميز اقتفاه الشراح في شروحاتهم للدلالات المفردة لبعض ألفاظ الديوان، وأعنى به قيام هؤلاء الشراح بشرح دلالات الألفاظ شرحا يُحررها (يخلصها) من غوائل الإبهام واللبس والتداخل.

(١) الزوزني: شرح المعلقات السبع، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ. ص ١٠٦ - ١٠٧. وقد ذكر هذا المصطلح في مواضع أخرى من الشرح.

انظر: ص ٢٥، و٢٧، و٣٠، و٣٢، و٣٣، و٩٣، و٩٨، و١٠٧ (ثلاثة مواضع)، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٥ (ثلاثة مواضع) و١٤١ و١٦٠.

(٢) انظر: المقاييس (حر) ٦ / ٢.

(٣) اللسان (حر) ٢٥٥ / ٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) نفسه ٢٥٧ / ٥.

ويتفق هذا الاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع استعمال الزوزنى له، بيد أن الزوزنى استعمله في مجال تحرير الدلالات الإجمالية، وسوف أستعمله هنا في مجال تحرير الدلالات المفردة.

وقد اتخذ «تحرير المعنى» في الشرح سبيلين متميزين:

السبيل الأول: وفيه يقوم الشراح بمحاولة استقصاء الملامح أو المكونات الدلالية Semantic components للفظ استقصاء يجعل دلالة اللفظ واضحة كأقصى ما يمكن أن يكون الواضح، وبحيث لا يدع ذلك مجالاً لوقوع تداخل أو لبس بينها وبين دلالات الألفاظ الأخرى القريبة منها في ذهن القارئ.

ويشبه هذا السبيل - إلى حد كبير - ما تقوم به نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of Meaning التي تحاول حصر الخصائص التكوينية أو مجموع الملامح التي تشكل محتوى الكلمة^(١) وذلك كأن تقول في شرح دلالة لفظ العانس - مثلاً - إنها عبارة عن تجمُّع من الملامح أو المكونات الدلالية الآتية: أنثى + لم تتزوج مطلقاً + بالغة + إنسان^(٢).

ويمكننا أن نسمي هذا السبيل بـ «تحرير الاستقصاء والتفصيل».

السبيل الثاني: وفيه يقوم الشراح ببيان دلالة اللفظ ثم يشفعون ذلك بإيراد لفظ أو ألفاظ أخرى قريبة منه، وينصون على الفروق بينها، أو يكتفون بإيرادها متجاورة.

ولا شك في أن وقوف القارئ على الفروق والعلاقات بين دلالات هذه الألفاظ المتقاربة مما يعينه على فهمها فهماً سديكاً، وعلى الحيلولة دون وقوع تداخل بينها في ذهنه.

ويمكننا أن نسمي هذا السبيل بـ «تحرير المقابلة والفروق» ويشبه هذا السبيل - إلى حد كبير - ما تقوم به نظرية الحقول الدلالية Semantic fields

(١) علم الدلالة، ص ١٣٩.

(٢) انظر: Kempson: Semantic Theory, p. 18.

theory التي تُعنى بجمع الألفاظ التي يمكن أن تنضوي تحت معنى عام يجمعها، ثم دراسة العلاقات المتبادلة بينها، وترى هذه النظرية «أنه لكي نفهم معنى كلمة يجب أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا»^(١).

ولعلّ هذا السبيل من سبل «تحرير المعنى» يثبت لنا أن مظاهر تنبّه لغويي العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية، لم تكن مقصورة على ما صنّفوه من الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات، بل لقد تجلّت بعض مظاهر ذلك أيضًا فيما قدّموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ في ثانيا مصنفاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر. وإذا كانت الحقول الدلالية الواردة بهذه المصنفات أصغر حجمًا من نظيراتها الواردة في الرسائل والمعاجم الموضوعية، فإن ذلك لا يفقدها دلالتها على تنبّه مؤلفيها إلى فكرة الحقول الدلالية، هذا فضلًا عن أن هذه المؤلفات - كالشروح مثلاً - لم تصنّف بقصد رصد الحقول الدلالية واستقصاء ألفاظها المختلفة، وإنما تضمّنت ذلك عرضًا.

ونستطيع، بعد ذلك، أن نعرض لبعض النماذج التطبيقية على ما سبق.

فمن نماذج «تحرير الاستقصاء والتفصيل» ما جاء في شرح الكلمات الآتية: بنات مَخْر، والكناس، والحسي، والقاع، والبليّة، والتنوم، والجراثومة.

فأما «بنات مَخْر»، فقد ورد في قول عبد الله بن سلّمة الغامديّ (يشبه محبوبته - جنوب - بالسحب الرقاق).

(١٢) كَأَنَّ بَنَاتِ مَخْرٍ رَائِحَاتِ جَنُوبٍ وَغُصْنِهَا الْغَصْرُ الرَّطِيبُ

وجاء في شرحه: «بنات مَخْر وبَخْر: سحاب تأتي في قبّل الصيف حسان مستطيلة، شبهها بها، منتصبات رقاق»^(٢).

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ «بنات مخر» تفسيرًا مفصّلًا. وقد شاركه في هذا التفصيل بعض اللغويين. قال أبو عبيد: «بنات بخر وبنات مخر: سحاب يأتيين قبّل

(١) علم الدلالة ص ٧٩.

(٢) شرح، ص ١٨٦.

الصيف منتصب رفاق^(١). وجاء في اللسان: «بنات مخر: سحائب يأتين قبل الصيف منتصب رفاق بيض حسان»^(٢). وقد أضاف هذا التعريف الأخير ملمح «البياض» إلى مجموعة الملامح التي أوردها الشارح لهذا اللفظ.

وفي ضوء هذا، فإننا نستطيع أن نضع التفسير الذي أورده الشارح، وما أضيف إليه من اللسان في صورة مكونات دلالية Semantic components كما يفعل أصحاب نظرية التحليل التكويني للمعنى كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
بنات مخر:	سحائب + يأتين قبيل الصيف + بيض + مستطيلة + منتصبات + رفاق + حسان
وجلى أن هذا الاستقصاء والتفصيل لمكونات لفظ «بنات مخر» مما يسعد على (تحرير) دلالاته، وإيضاحها إيضاحاً يحول دون وقوع خلط أو لبس، لدى الناطقين باللغة، بين هذا اللفظ والألفاظ الأخرى التي تشترك معه في الدلالة على ضروب السحب الأخرى كالقزح والجهام والغمام والطَّارِير وغيرها ^(٣) .	
ولعل قيمة هذا «التحرير التفصيلي» لدلالة هذا اللفظ، كما أوردها الشارح، تتضح إذا ما قارناها بما أورده ابن فارس من شرح لها بقوله: «وأما بنات مخر فهي سحب تنشأ في الصيف» ^(٤) .	

فإن من شأن هذا الشرح المقتضب لدلالة اللفظ أن يحدث لبساً وتداخلاً بينه وبين الألفاظ التي تنضوي معه تحت حقل دلالي واحد، وبخاصة إذا كان اللفظ مجرداً من سياقه.

(١) المخصص ١٩ / ٩.

(٢) مخر ٦ / ٧ وانظر كذلك: التاج (مخر) ٣ / ٥٣٥.

(٣) انظر في تفصيل القول في أسماء السحب: الخطيب الإسكافي: مبادئ اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥ هـ، ص ١٤ - ١٥، والرهيمي: نظام الغريب في اللغة، ص ٢٢٥ - ٢٢٩.

(٤) المقاييس (مخر) ٥ / ٣٠٣ - ٣٠٤ وقد ذهب إلى أن مخر مبدلة من مخر.

وأما لفظ «الكناس» فقد ورد - مجموعا - في قول الحارث بن حلزة
اليشكري:

٥) حتى إذا التفتع الظباء بأطراف الظلال وقطن في الكنسي

وجاء في شرحه: «والكنس جمع كناس، وهي حفيرة يحفرها الثور والظبي في أصل الشجرة يستتر في أصلها، وتقبه أفنانها، تكون بالغداة في جانب وبالعشي في جانب لاستدارة الشمس»^(١) فقد فسّر الشارح - مفصّلا - دلالة لفظ «الكناس»، وقد شاركه في معظم هذا التفصيل بعض اللغويين. قال الربيعي: «والكناس: مسكن الظباء والثور الوحشي، وهو أن يجيء أحدهما إلى شجرة على رملة فيحفر تحت الشجرة ما يسعه فيدخله من شدة الحر والغيث»^(٢).

وجاء في اللسان: «والكانس: الظبي يدخل في كناسه، وهو موضع في الشجر يكتن فيه ويستتر»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع هذا التفسير الذي أورده الشارح لدلالة لفظ «الكناس» في صورة مكونات دلالية كما يلي:

اللفظ	مكوناته الدلالية
الكناس:	حفيرة في أصل الشجرة + تستتر فيها الظباء والثيران + تكون بالغداة في جانب وبالعشي في جانب لاستدارة الشمس.

وفي مقابل هذا التحرير التفصيلي لدلالة لفظ «الكناس» الذي يحول دون وقوع الخلط والتداخل، نجد لها بعض الشروح المقتضية التي لا تحول دون ذلك. وهذا كقول ابن فارس:

(١) الشرح، ص ٢٦٤.

(٢) نظام الغريب في اللغة، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٣) (كس) ٨٢ / ٨ وانظر كذلك التاج (كس) ٢٣٥ / ٤.

«الكناس: بيت الظبي»^(١). وقول ابن سيدة: «والمكنس والكناس: موليح الوحش من الظباء والبقر»^(٢).

وأما لفظ «الحسي» فقد ورد في قول المرقش الأصغر (يصف فرسه):

(١٩) يَجْمُ جُمُومَ الْحِسِيِّ جَاشَ مَضِيْقَهُ وَجَرَدَهُ مِنْ تَحْتِ غَيْلٍ وَأَبْطَحُ

وجاء في شرحه: «والحسي: رمل على صلد يستقر الماء في أسفله، فإذا حفر نبع فيه الماء بعد الماء»^(٣).

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «الحسي» مفصلاً في ذلك القول.

وقد زاد الأزهرى دلالة هذا اللفظ تحريراً وتفصيلاً بقوله:

«والحسي: الرمل المتراكم، أسفله جبل أصلد، فإذا مطر الرمل نشف ماء المطر، فإذا انتهى إلى الجبل الذي أسفله أمسك الماء، ومنع الرمل حر الشمس أن ينشف الماء، فإذا اشتد الحر نبت وجه الرمل عن الماء فنبع بارداً عذباً يتبرض تبرضاً»^(٤) فقد كشف هذا التفصيل عن مصدر هذا الماء (ماء المطر) كما كشف عن قيمته (عذب وبارد).

وفي ضوء ذلك، فإننا نستطيع أن نضع هذا التفسير السابق في شكل مكونات دلالية كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
الحسي:	رمل متراكم + أسفله مكان أصلد + يجمع ماء المطر في أسفله (على المكان الصلد) + إذا حفر نبع فيه الماء + ماء عذب وبارد.

(١) المقاييس (كنس) ١٤١ / ٥.

(٢) المحصر ٤٢ / ٨.

(٣) الشرح، ص ٤٩٨.

(٤) تهذيب اللغة (حسا) ١٦٩ / ٥. وانظر كذلك: اللسان (حسا) ١٩٣ / ١٨ والتاج (حسي)

٨٨ / ١٠.

وعلى النقيض من هذا التفصيل، شرح ابن فارس دلالة هذا اللفظ شرحا مقتضيا فقال: «والحصى: مكان إذا نُحِيَ عنه رمله نبع ماء»^(١).

وأما لفظ «القاع»، فقد ورد في قول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري:

(٦) أَعَدَدْتُ لِلأَعْدَاءِ مَوْضُونََةً فَضْفَاضَةً كَالنَّهْيِ بِالقَاعِ

وجاء في شرحه: «والقاع: الموضع المَطْمِنُ الجَيِّدُ الطين، تكون فيه حصى صفار، ويكون للسراب فيه مضطرب»^(٢).

وقد زاد ابن سيده هذا البيان تحريرا وتفصيلا بقوله: «والقاع والقاعة والقبيح: أرض سهلة مطمئنة حرة لا حزونة فيها ولا ارتفاع ولا انهباط، تنفجر عنها الجبال، ولا حصى فيها ولا حجارة ولا تبت الشجر، وما حوالها أرفع منها، وهي مصبُ المياه»^(٣). فقد زاد هذا التفصيل ملامح «السعة» و«عدم إنبات الشجر» و«انفراج الجبال عنها» وكونها «مصب المياه» إلى مجموع الملامح التي أوردها الشارح لدلالة لفظ «القاع». وأما وصفها بأنها «حرة» فيقابلة وصف الشارح لها بأنها «جيدة الطين» وأما قول ابن سيده إنها «لا حصى فيها ولا حجارة» مع قول الشارح إنها «ذات حصى صفار» فيمكن فهمه على أن ابن سيده قد اعتبر هذا الحصى، لصفه، وكأنه غير موجود. وفي المقابل فإن ابن سيده قد أغفل ملامح «اضطراب السراب» الذي ذكره الشارح. ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع ما أورده الشارح وابن سيده من تفسير لهذا اللفظ في صورة مكونات دلالية كما يلي:

(١) المقاييس (حس) ٥٩ / ٢.

(٢) الشرح، ص ٥٦٧.

(٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م. (قوع) ١٩٧ / ٢.

اللفظ	مكونات الدلالية
القاع:	أرض واسعة + جيدة الطين + مطمئنة (مستوية) + فيها حصى صغار + تنفرج عنها الجبال + لا تنبت الشجر + تكون مصب المياه + يضطرب فيها السراب.
	ولعل تعرفنا إلى الشرح الذي أورده كلٌّ من الجوهري وابن فارس لدلالة هذا اللفظ يقفنا على قيمة «التحرير التفصيلي» الذي أورده كل من الشارح وابن سيده لها. قال الجوهري: «القاع: المستوى من الأرض» ^(١) . وقال ابن فارس: «القاف والواو والعين أصل يدل على تَبَسُّط في مكان. من ذلك: القاع: الأرض الملساء» ^(٢) . فإنَّ من شأن هذين الشرحين المقتضيين أن يسمحا بوقوع تداخل، لدى القارئ بين دلالة هذا اللفظ، ودلالات الألفاظ الأخرى الدالة على الأرض الواسعة كالقَحْص والنَّدح والخَفْقة وغيرها ^(٣) .

وأما لفظ «البليَّة» فقد ورد في قول الجَمِيح:

(١٣) أَوْ مِنْ لَأَشَعَتْ بَعْلٍ أَرْمَلِيَّةٍ مِثْلِ الْبَلِيَّةِ سَعَلَةِ الْهِنَمِ

وجاء في شرحه: «والبليَّة: البعير الذي كان الرجل يركبه في الجاهلية، فإن
مات شدُّ عند قبره، وفُقِّت عيناه، وشدُّ عقاله، وجعل خطامه في وليته، وترك بلا
علف حتى يموت، فكانوا يقولون إنَّ صاحبه إذا حُشِر يوم القيامة ركب عليه في
المحشر»^(٤).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البليَّة» وفصل في ذلك تفصيلاً. وقد
شاركه في شيء من هذا التفصيل بعض اللغويين. قال ابن السكِّيت: «البليَّة: الناقة

(١) الصحاح، (قوع) ١٣ / ١٢٧٤.

(٢) المقاييس (قوع) ٤٢ / ١٥.

(٣) انظر في تفصيل القول في الألفاظ الدالة على الأرض الواسعة، المخصص ١٢٢ / ١٠ - ١٢٥.

(٤) الشرح، ص ٧٢٠.

تُعَلَّ عند قبر صاحبها فلا تُعَلَّف ولا تُسقى حتى تموت. هو شيء كان يفعلُه أهلُ الجاهلية، يقولون: يحشر صاحبها عليها^(١).

وقال ابن فارس: «والبليَّة: الدابة التي كانت في الجاهلية تُشد عند قبر صاحبها، وتشد على رأسها وليَّة، فلا تُعَلَّف ولا تُسقى حتى تموت»^(٢).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نضع هذا التفسير الذي أورده الشارح في صورة مكونات دلالية كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
البليَّة:	البعير المشدود عند قبر صاحبه الذي كان يركبه + المقفوء العينين + المشدود عقاله + المجمعول خطامه في وليَّته + المتسروك بلا علف حتى

الموت.
وأما لفظ «التنوم» فقد ورد في قول علقمة بن عبدة (يشبه ناقة بظليم):

(١٨) كأنها خاضب زعر قوادمه أجتى له بالنوى شرى وتنوم

وجاء في شرحه: «والتنوم: شجر ينبت في بلاد دمنة، يطول ذراعا، ورقه أغمبر يشبه ورق الأس، وله ثمر مثل الشهداخ، وتحبل عليه الطيباء لأنها تألفه وورقه يتحت في القيظ ويرب في الشتاء»^(٣).

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «التنوم» وفصل القول في ذلك كل التفصيل، بحيث لم يكف بترك مجالا لوقوع تدخل بينه وبين الألفاظ الأخرى الدالة على ضروب الشجر المتنوعة. وقد أورد ابن منظور شرحا مختلفة لدلالة هذا اللفظ قالها أبو حنيفة الدينوري وابن الأعرابي وأبو عمرو وغيرهم^(٤)، بيد أن أحدا من هؤلاء لم يفصل ذلك التفصيل الذي قدمه الشارح.

(١) إصلاح المنطق، ص ٣٥٢.

(٢) المقاييس (بلوى) ١ / ٢٩٢. وانظر كذلك: اللسان (بلا) ١٨ / ٩٢.

(٣) الشرح، ص ٢٠٠.

(٤) انظر: اللسان (تنم) ١٤ / ٣٣٨.

ونستطيع أن نضع هذا التفسير الذي أورده الشارح في صورة مكونات دلالية
كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
التنوم:	شجر ينبت في بلاد (أراضي) دَمَشَة (لينة التربة) + طوله ذراع + ورقه أغير يشبه ورق الآس + له ثمر كالشهادج + تحبل عليه الطيلاء (تحبل: تصاد في الحباله) + ينحت ورقه في الصيف ويرب في الشتاء.

ولعل قيمة هذا «التحرير التفصيلي» لدلالة لفظ «التنوم» تظهر - بجلاء -
إذا ما قورنت بقول الربيعي - مثلاً -:

«والآء والتنوم من المراعى تأكله الأنعام»^(١). وإن كان هذا التحرير
التفصيلي نفسه لا يخلو من العيب والنقص، إذ إنه علق فهم القارئ لمكونين
من مكوناته الدلالية على معرفته بشيين آخرين، فقد استعاض عن وصف ورق
التنوم بتشبيهه بورق الآس، وعن وصف ثمره بتشبيهه بالشهادج، ومن الواضح أن
جهل القارئ بالآس والشهادج يفقد هذين التشبيهين قيمتهما التفسيرية^(٢).

وأما لفظ «الجرثومة»، فقد ورد - مجموعاً - في قول علقمة بن عبدة
(يصف صفار ظليم):

(٢٥) يَاوِي إِلَى حِسْكِ زُعْرِ حَوَاصِلُهُ كَأَنَّهُنَّ إِذَا بَرَكْنَ جَرْتُومُ

وجاء في شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهي أصول الشجر تسمى عليها

(١) نظام الغريب في اللغة، ص ٢٤٥.

(٢) الآس: نوع من الرياحين يسمو حتى يكون شجراً عظماً. انظر اللسان (أوس) ٣١٦ / ٧.
والشهادج: حب القنب (ضرب من الكتان). انظر التاج (شهادج) ٦٦ / ٢ واللسان (نسب) ١٢ / ١٨٥.

وجاء في شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهي أصول الشجر تسقى عليها الرياح التراب ويجمع إليها السقى وحطام التبت حتى يغيبها فتكون أشد إشرافاً مما حولها كأنها الروابي»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «الجرثومة» محمراً ومفصلاً القول في ذلك. وقد شاركه بعض اللغويين في شيء من هذا التفصيل. قال ابن دريد: «والجرثومة: التراب تسقيه الريح يكون في أصل الشجر»^(٢). وجاء في اللسان: «وقيل الجرثومة: ما اجتمع من التراب في أصول الشجر عن اللحياني ... الليث: الجرثومة: أصل شجرة يجمع إليها التراب»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع التفسير الذي أورده الشارح لدلالة لفظ

اللفظ	مكونات الدلالة
الجرثومة:	أصل الشجرة + تسقى عليها الريح التراب +
	يجمع إليها السقى وحطام التبت حتى يغيبها +
	تكون أكثر ارتفاعاً مما حولها.

(١) الشرح، ص ٨٠٥.

(٢) الجمهرة (باب الثاء والجم في الرباعي) ٣ / ٣١٦.

(٣) (جرثم) ل ١١٤ / ٣٦٢. وانظر كذلك، التاج (جرثم) ٨ / ٢٢٦.

وأما تحوير المقابلة والفروق فيمكن أن نقف على بعض نماذجه فيما ورد من شروح لدلالات الألفاظ الآتية:

الإسباء، والمشعشع، والدَّمِيل، والْبَيْرَة، والثَّلعة، والعِمارة، والغِبطة، والتزوع، والمبرم، والعالية، والمعصم.

فأما لفظ «الإسباء»، فقد ورد - مجموعا - في قول سلامة بن جندل (يصف خيل قومه التي يغزون عليها):

(٦) والعادياتُ أسابيُّ الدماءِ بها كأنَّ أعناقها أنصابُ ترجيب

وجاء في شرحه: «قال أحمد: الجديّة: الطريفة من الدم لها عرض فإذا استندقت فهي إسباء، فإذا كانت مستديرة فهي ورقة. والبصيرة: قطعة من دم يستدلُّ بها على القتل ليس لها حدُّ تحدُّ به والبصيرة تكون صغيرة وكبيرة»^(١).

فلاحظ هنا أنه على الرغم من أن بيت سلامة بن جندل لا يشمل، مما فسره أحمد بن عبيد، إلا على لفظ «الأسابي» - جمع إسباءة - فإن ابن عبيد لم يكتف ببيان دلالة فحسب بل بين دلالة في ضوء علاقته بالألفاظ الأخرى تقترب من دلالة اقترابا شديدا وتنضوي معه تحت حقل دلالي واحد، وهي ألفاظ «الجديّة» و «الورقة» و «البصيرة» وذلك لتحرر الدلالات، وتظهر الفروق، وبؤمن اللبس.

وتشترك هذه الألفاظ الأربعة في الدلالة على قطعة (طريقة) الدم، ثم تتفارق بعد ذلك، فتختص «الجديّة» بقطعة الدم ذات العرض، وتختص «الإسباءة» بالقطعة المستدقة، وتختص «الورقة» بالقطعة المستديرة، وأما «البصيرة» فإنها تستعمل في الاستدلال على القتل ولا حد لها.

وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن السكيت: «قال أبو عمرو الشيباني: البصيرة من الدم: ما استدل به على الرميّة»^(٢). وجاء في اللسان: «والورق من

(١) البيت من ٢٢٨ وشرحه من ٢٢٩.

(٢) إصلاح المطبوع من ٢٥٠، وانظر كذلك: اللسان (بصر) ١٣٤ / ٥ والناج (بصر) من ٤٨ / ٢.

الدم: ما استدار منه على الأرض»^(١).

وعلى ذلك، فإنه يمكننا أن نقرر أن ألفاظ «الجديّة» و«الإسبابة» و«الورقة» و«البصيرة» تكون حقلا دلاليا Semantic field حسيًا موضوعية: «الألفاظ الدالة على قطع الدم»، وأن العلاقة بينها هي علاقة التناظر Incompatibili-ty^(٢).

وعلاقة «التناظر» هذه هي إحدى العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد. وقد ذهب Leech إلى أنه يمكننا أن نقرر أن اللفظين متناظران إذا كان أحدهما يشتمل على ملمح دلالي Feature - على الأقل - يتعارض مع ملمح آخر في اللفظ الآخر، وعلى ذلك فإن كلمة «امرأة» Woman - مثلا - تتناظر مع كلمة «طفل» Child وذلك بسبب وقوع تعارض بين ملمح «البلوغ» في المرأة وعدمه في الطفل كما يلي:

Woman : + Human + Adult - Male

Child : + Human - Adult (omale)^(٣)

ويقدر Crystal نفس هذا المعنى بطريقة أخرى، فهو يرى أن ألفاظ الحقل الدلالي تكون متناظرة إذا كان اتصاف شيء ما بأحدها نافيًا لاتصافه بالألفاظ الأخرى، وعلى ذلك فإن ألفاظا كالأحمر والأزرق والأخضر ألفاظ متناظرة لأن قولنا - مثلا - إن السيارة حمراء ينفي أن تكون خضراء أو زرقاء.... الخ^(٤).

وعلى هذا الأساس يتبين أن العلاقة بين الألفاظ السابقة (الجديّة -

(١) (ورق) ١٢ / ٢٥٤. وانظر كذلك: الناج (ورق) ٧ / ٨٦.

(٢) التناظر هو ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة، ص ٩٨.

(٣) انظر: Leech: Semantics, p. 92.

(٤) انظر: A Dictionary of linguistics, p. 155.

الإسبابة) هي التنافر، وذلك لأنَّ وصف قطعة الدم بأنها «إسبابة» ينفي أن تكون «جدية» أو ... الخ.

وكذلك فإنَّ كلاً من هذه الألفاظ يحتوي على مكون دلالي يتعارض مع مكونات الألفاظ الأخرى وهذا ما يتضح لنا حين نعيد صياغة ما أورده الشارح من تفسيرات لدلالات هذه الألفاظ الأربعة وفقاً لنظرية التحليل التكويني للمعنى كما يلي:

المكونات الدلالية	الجدية	الإسبابة	الورقة	البصيرة
قطعة من الدم	+	+	+	+
ذات عرض	+	-	-	-
مستدقة	-	+	-	-
مستديرة	-	-	+	-
لا حد لها	-	-	-	+
يُستدل بها على القتل	-	-	-	+

ونأسيساً على ذلك، فإنه يمكننا أن نحدد المكونات الدلالية لكل من الألفاظ هذا الحقل الدلالي كما يلي:

الجدية : قطعة من الدم + ذات عرض

الإسبابة : قطعة من الدم + مستدقة

الورقة : قطعة من الدم + مستديرة

البصيرة : قطعة من الدم + لا حد لها + يُستدل بها على القتل.

وهكذا يتضح لنا وقوع تعارض بين بعض مكونات هذه الألفاظ مما يؤكد تنافرها.

وأما لفظ «المشعشع» فقد ورد في قول الحادِرة:
 (١٧) بَكَرُوا عَلَيَّ بِسِحْرَةٍ فَصَبَّحْتُهُمْ مِنْ عَاتِقِ كَدَمِ الْغَزَالِ مُشَعِّعٍ
 وجاء في شرحه: «والمشعشع المرقق بالماء، فإذا أكثر ماؤه فهو الممدى وإذا أقل ماؤه فهو المرقق»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «المشعشع»، ثم شرع في التفريق بينه وبين دلالة لفظين آخرين ينتميان إلى نفس الحقل الدلالي، وهما لفظ «الممدى» و«المرقق».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على الخمر المرققة بالماء، ثم تختلف بعد ذلك وفقا لنسبة ترقيقها، وقد نص الشارح على أن لفظ «الممدى» هو اللفظ الدال على الخمر الأكثر ترقيقا بالماء، ويليه لفظ «المشعشع» ثم «المرقق»، وهذا ما أقره بعض اللغويين. جاء في اللسان: «وَأَمْدَى شُرَابِهِ: زَادَ فِي مَزَاجِهِ حَتَّى رَقَّ جِدًّا»^(٢) وجاء فيه أيضا: «والمرقق من الخمر الذي يمزج قليلا»^(٣).

وعلى ذلك، فإننا نستطيع أن نقول إن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقا دلاليا حسيًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخمر المرققة بالماء» وأن العلاقة بينها هي علاقة الترتيب أو الرتبة Rank.

وعلاقة الرتبة هذه هي إحدى العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، وهي تدخل في إطار علاقة التنافر. يقول د. مختار عمر: «ويدخل تحت التنافر ما يسمى بعلاقة الرتبة Rank مثل: ملازم - رائد - مقدم - عقيد - عميد - لواء ... فهذه الألفاظ متنافرة لأن القول: محمد رائد يعني ليس مقدا ولا ...»^(٤).

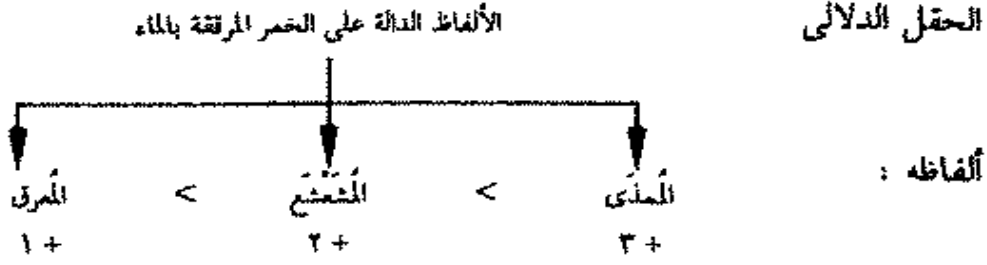
(١) الشرح، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) ملئى ٢٠ / ١٤٢.

(٣) (عرق) ١٢ / ١١٤. وانظر كذلك، التاج (عرق) ٧ / ١١.

(٤) علم الدلالة، ص ١٠٦.

ويمكننا أن نمثل لهذا الحقل الدلالي كما يلي: (سأرمز إلى نسبة الترتيق بالأرقام)



العلاقة بينها: الرتبة

ولاشك في أن فهمنا لدلالة لفظ «المَشَّع» في ضوء فهمنا لدلالات لفظي «المُمْدَى» و«المُرَقَّ»، ووقوفنا على العلاقة بينها، مما يسعد على «تحرير» دلالة هذا اللفظ، واستعماله الاستعمال الأسدي، وعدم الخلط بينه وبين غيره من الألفاظ التي تقترب من دلالاته.

وأما لفظ «الذَّمِيل» فقد ورد - وصفاً - في قول بشامة بن الغدير (يصف ناقته):

(١٠) قَرَّبْتُ لِلرَّحْلِ عَيْرَانَةَ عُدَا فَرَةً عَنَّتْ بِسَا ذُمُولَا

وجاء في شرحه: «الذَّمُول: السريعة، والذَّمِيل: ضرب من السير ..، قال: وإذا ارتفع السير عن العنق فهو التزويد، فإذا ارتفع عن التزويد فهو الذَّمِيل» (١).

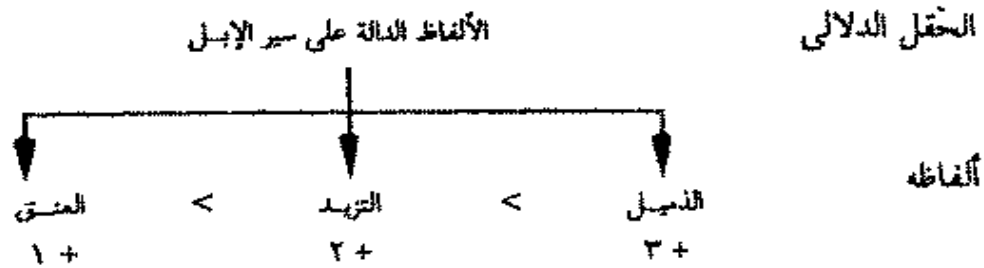
فقد نص الشارح على أن لفظ «الذَّمِيل» يدل على نوع من السير (سير الإبل)، ثم شرع في تحرير دلالة هذا اللفظ، فأورد لفظين آخرين متصلين به اتصالاً وثيقاً (التزويد - العنق) وبين العلاقة بينها حتى تتضح الفروق، ويمتنع التداخل.

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على نوع من سير الإبل، ثم تتفارق

(١) الشرح، ص ٨٢.

بعد ذلك حسب مقدار سرعته، وقد نص الشارح على أن لفظ «الذميل» هو اللفظ الدال على السير الأسرع، ثم «التزايد» ثم «العنق». وهذا ما قرره الأصمعي - قبيلاً - بقوله: «ومما يذكر من سير الإبل: العنق: الفسيح والمُسَبَّط... فإذا ارتفع عن العنق قليلاً قيل: هو يمشى التزايد.... فإذا ارتفع عن ذلك قليلاً فهو الذميل»^(١).

وعلى ذلك، يمكن أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلًا دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على سير الإبل»، وأن العلاقة بينها هي علاقة «الترتيب» أو الرتبة Rank كما يلي: (سأرمز لمقدار السرعة بالأرقام)



العلاقة بينها: الرتبة

وأما لفظ «البيرة» فقد ورد في قول ربيعة بين مقروم الضبي (يصف بعيراً):

(١٩) لَهُ بِيرَةٌ إِذَا مَالَجَ عَاجَسَتْ أَحَادِعَهُ فَلَانَ لَهَا النُّخَاعُ

وجاء في شرحه: «البيرة: ما جعل في لحم أنف البعير من حلقة صفر أو من هلب الذئب، فإذا جعل في نفس العظم فهو الخشاش، فإذا كان من خشب كما يعمل للبخاني فهو عران»^(٢).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البيرة» الوارد في بيت ربيعة، ولكنه لم

(١) كتاب الإبل عن الأصمعي، تحقيق د. أوغست هنر (ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسان العربي) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٢م، ص ١٢٣. وانظر كذلك: المخصص ١٧ / ١١٤.

(٢) الشرح، ص ٣٧٨.

يكتف بذلك، بل شفعه بالنص على دلالة لفظين آخرين وثبتي الصلة به، وهما لفظاً: «الخشاش» و«العران» وذلك لتحرر دلالات هذه الألفاظ من التداخل، وتتضح الفروق بينها.

وتتشرك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على الحلقة التي تعلق في أنف البعير لتذليله ثم تتفارق بعد ذلك من حيث مادتها وموضعها في أنف البعير كما فصل الشارح. وقد وافق الشارح اللغويين بشأن ما أورده من فروق بين هذه الألفاظ. قال ابن قتيبة: «والخشاش من خشب، والبيرة من صفر، والخزامة من شعر»^(١) ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة قد نص على أن «الخشاش» يصنع من خشب، وهو ما أغفله الشارح، كما أنه أورد لفظاً آخر يدخل في نفس هذا الحقل الدلالي هو لفظ «الخزامة» وقد نص على أنه يصنع من شعر، كما نص ابن فارس على أن «الخزامة» توضع في وتره أنف البعير، أي في عظمها وهو صلة ما بين المنخرين^(٢). كما عقد الثعالبي في كتابه «فقه اللغة ومر العربية» فصلاً بعنوان: «فصل في الهنة تجعل في أنف البعير» جاء فيه: «إذا كانت من خشب فهي خشاش، وإذا كانت من صفر فهي بيرة، فإذا كانت من شعر فهي خزامة، فإذا كانت من بقية حبل فهي عرانة»^(٣). ونلاحظ هنا أنه قد نص على أن «العرانة» تصنع من بقية الحبل أيضاً.

وجاء في اللسان: «الأصمعي: الخشاش ما يكون من عود أو غيره يجعل في عظم أنف البعير، والعران ما كان في اللحم فوق الأنف»^(٤) وقد أقاد هذا التفسير الأخير أن «العران» يوضع في لحم أنف البعير، وهو ما لم ينص عليه الشارح.

وعلى ذلك، نستطيع أن نقرر أن ألفاظ «البيرة» و«الخشاش» و«العران» و«الخزامة» تكون حقلًا دلاليًا حسيًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الحلقة التي

(١) أدب الكاتب، ص ٢٠٧.

(٢) انظر: المقاييس (خزم) ١٧٨ / ٢ واللسان (وتر) ١٣٩ / ٧.

(٣) ص ٢٣٨.

(٤) (عرن) ٥٣ / ١٧ وانظر كذلك: المقاييس (عرن) ٩٤ / ٢٢ والتاج (عرن) ٢٦٧ / ٩.

Incompat-ibility ويمكننا بعد ذلك أيضاً أن نفيد من منهج التحليل التكويني للمعنى فنعيد صياغة ما أورده الشارح وغيره من اللغويين من تفسيرات لألفاظ هذا الحقل الدلالي في صورة مكونات دلالية لتتضح العلاقة بينها وضوحاً أكثر كما يلي:

الخزامة	العران	الخشاش	البيرة	المكونات الدلالية
+	+	+	+	حلقة
-	-	-	+	من صُفْر (فضة)
-	+	-	-	من بقية حبل
-	-	-	+	من هلب ذنب
+	-	-	-	من شعر
-	+	+	-	من خشب
-	+	-	+	توضع في لحم أنف البعير
+	-	+	-	توضع في عظم أنف البعير

وهكذا فإنه يمكننا أن نحدد المكونات الدلالية لكل من ألفاظ هذا الحقل الدلالي كما يلي:

البيرة: حلقة + من صُفْر + توضع في لحم أنف البعير.

الخشاش: حلقة + من خشب + توضع في عظم أنف البعير.

العران: حلقة + من خشب أو بقية حبل + توضع لحم أنف البعير.

الخزامة: حلقة + من شعر + توضع في عظم أنف البعير.

ومن الواضح أن ثمة خلافاً بين هذه الألفاظ في بعض مكوناتها الدلالية مما يؤكد تناقضها.

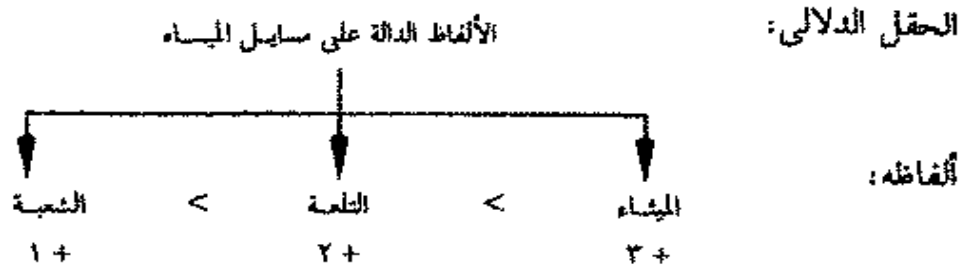
وأما لفظ **والتَّلعة** فقد ورد في قول الأسود بن يعفر النهشلي:

٤٤ لا أمتدى فيها لموضع تلعة بين العراق وبين أرضٍ مراد
 وجاء في شرحه: «التلعة: مسيل ماء عظيم، فإذا عظمت التلعة فهي ميثاء،
 وإذا صغرت التلعة فهي شعبة»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «التلعة» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة
 لفظين آخرين وثقى الصلة بهذا اللفظ، وهما لفظا «الميثاء» و «الشعبة».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على مسيل الماء، ثم تتفارق بعد
 ذلك تبعاً لحجم هذا المسيل. وقد نص الشارح على أن لفظ «الميثاء» هو اللفظ
 الدال على المسيل الأكبر، ويليه لفظ «التلعة»، ثم «الشعبة»، وهذا ما أقره بعض
 اللغويين. جاء في اللسان: «قال شمر: التلاع: مسايل الماء يسيل من الأسناد
 والنجاف والجبال حتى ينصب في الوادى .. قال: وإذا عظمت التلعة حتى تكون
 مثل نصف الوادى أو ثلثيه فهو ميثاء»^(٢). وجاء فيه أيضاً: «والشعبة: المسيل
 الصغير ... والشعبة: ما صغر عن التلعة»^(٣).

ونستطيع بعد ذلك أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلالياً حسيماً
 موضوعه: «الألفاظ الدالة على مسايل المياه»، وأن العلاقة بينها هي علاقة «الرتبة»
 كما يلي: (سأرمز لحجم المسيل بالأرقام).



العلاقة بينها: الرتبة

(١) الشرح، ص ٤٤٦.

(٢) (تلع) ٢٨٥ / ٩٢. وانظر كذلك: التاج (تلع) ٢٩١ / ٥.

(٣) (شعب) ٤٨١ / ١. وانظر كذلك: التاج (شعب) ٣٢٠ / ١.

وأما لفظ «العمارة»، فقد ورد في قول الحارث بن حِزْرة (يمتدح كرم قومه وقت الشدة والعسر):

١٠) أَلْفَيْتِنَا لِلضَّيْفِ خَيْرَ عِمَارَةٍ إِن لَّمْ يَكُنْ لَبِنٌ قَعَطَفُ الْمُدْمِجِ

وجاء في شرحه: «ويقال: القبيلة: المنفردة بنفسها العظيمة وأخبرني أبو جعفر عن هشام بن محمد عن أبيه قال: الشعوب ثم القبائل ثم البيطون دون العمار ثم الأفخاذ دون البيطون ثم العشائر دون الأفخاذ وهي الفصائل والواحدة فصيلة»^(١).

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ العمارة «ثم أراد أن يخلص دلالاته من التداخل ويزيدها وضوحاً، فأورد مجموعة الألفاظ المشتركة مع لفظ العمارة في الدلالة على «التجمع البشري» مبيّناً العلاقة بينها، وذلك كما أخبره به أبو جعفر عن هشام عن محمد عن أبيه. وقد نص على أن لفظ «الشعب» هو اللفظ الدال على أكبر التجمعات البشرية ويليه «القبيلة» ثم «العمارة» ثم «البيطن» ثم «الفخذ» ثم «العشيرة» وهي «الفصيلة» أيضاً. وقد أقر ذلك لغويون آخرون. قال ابن فارس: «الفاء والخاء والدال كلمة واحدة وهي الفخذ من الإنسان معروفة، واستعير فقيل الفخذ بسكون الخاء، دون القبيلة وفوق البيطن، والجمع أفخاذ»^(٢) وجاء في اللسان: «العمارة والعمارة: أصغر من القبيلة، وقيل: العمارة: هي الحي العظيم الذي يقوم بنفسه... وهي فوق البيطن من القبائل، أولها: الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البيطن ثم الفخذ»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن هذه الألفاظ تكون حقلًا دلاليًا حسيًا، موضوعه: الألفاظ الدالة على التجمعات البشرية «وأن العلاقة بينها هي علاقة «الرتبة» وذلك فيما عدا لفظي العشيرة والفصيلة فإن العلاقة بينهما هي «الترادف» كما نص الشارح، ويمكن أن نمثل للملك كما يلي: (سأرمز بالأرقام إلى حجم التجمع البشري).

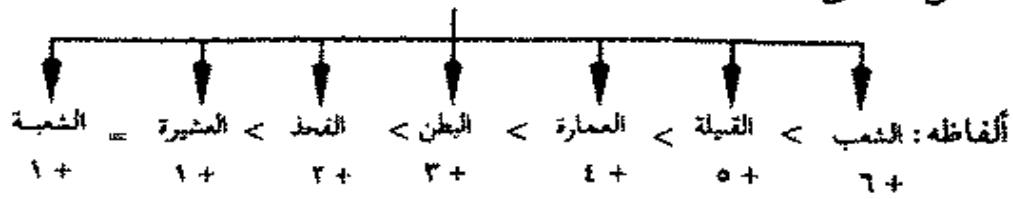
(١) الشرح، ص ٥١٨.

(٢) المقاييس (ننذ) ٤ / ٤٨١.

(٣) (عمر) ٦ / ٢٨٤ وانظر كذلك، التاج (عمر) ٣ / ٤٢٢.

الحقل الدلالي:

الألفاظ الدالة على التحمعات البشرية



العلاقة بينها: الرتبة والترادف.

وأما لفظ «الغِبْطَةُ» فقد ورد في قول متمم بن نويرة:

(٣٩) فَلَا قَرِيحًا إِنْ كُنْتُ يَوْمًا بِغِبْطَةٍ وَلَا جَزَعًا مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا

وجاء في شرحه: «قال التُّوزِيُّ عبد الله بن محمد: قال لي أبو عبيدة: الفرق بين الغِبْطَةِ والحسد أن الغِبْطَةَ أَنْ تَنْتَهِيَ مِثْلَ مَا لِمَاصِحِكَ وَلَا تَحِبَّ نَقْصَهُ، والحسد: محبتك زوال ماله وإن لم تَرِدْ مِثْلَهُ»^(١).

فرى هاهنا أنه على الرغم من أن بيت متمم يشتمل على لفظ «الغِبْطَةُ» لا «الحسد»، إلا أن الشارح قد أورد قول أبي عبيدة الذي يوضح فيه دلالة لفظ «الغِبْطَةُ» مفرقا بينه وبين لفظ «الحسد» وكأن الشارح قد أدرك أن التقارب الشديد بين دلالتى هذين اللفظين قد يتسبب في وقوع تداخل بينهما لدى القارئ فأورد قول أبي عبيدة الذي يفرق بينهما، وهذا لتتضح الفروق، ويؤمن اللبس. وقد أقر لغويون آخرون ما أورده أبو عبيدة من فرق بين هذين اللفظين، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري الذي يقول: «الفرق بين الحسد والغِبْطِ، أن الغِبْطِ هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغِبْطِ»^(٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن هذين اللفظين يكونان حقلين دلاليين مجردا

(١) الشرح، ص ٥٤١.

(٢) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧ ص ١٢١ وانظر

كذلك: اللسان (خط) ٢٣٣ / ٩ - ٢٣٤، والتاج (خط) ١٨٩ / ٥ - ١٩٠.

صغيراً موضوعه: «الألفاظ المعبرة عن مشاعر الإنسان نحو ما يملكه الآخرون» وأن العلاقة بينهما هي علاقة التناظر.

وأما لفظ «النزوع» فقد ورد في قول متمم بن نويرة أيضاً (يصف دلواً):

٥) جَدِيدُ الْكَلْبِ رَأْيِي الْأَدِيمُ تَبِينُهُ
عَنِ الْعَبْرِ زَوَّاءُ الْمَقَامِ نَزْوَعُ

وجاء في شرحه: «نزوع: رَكِيَّةٌ قَرِيبةُ الْقَعْرِ، وَإِذَا كَانَتْ بَعِيدَةً الْقَعْرِ قِيلَ لَهَا: مُتَزَوِّجٌ» (١).

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ «النزوع» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «المتزوج»، وذلك لتتضح الفروق، ويؤمن التداخل.

وقد ذهب الشارح إلى أن هذين اللفظين يشتركان في الدلالة على الرَكِيَّة (البئر) ثم يتفارقان بعد ذلك، فيختص النزوع بالدلالة على القرية القعر، ويختص المتزوج بالدلالة على البعيدة القعر، وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال الخطيب الإسكافي: «والنزوع: القرية التي ينزع منها بالأيدي، والمتزوج: التي يستقى منها على البكرة» (٢) وقال الثعالبي:

«المتزوج: التي يستقى منها مسدداً باليدين على البكرة. النزوع: التي يستقى منها باليد» (٣). ووضح أن الاستقاء من البئر باستعمال البكرة، لا اليد، يدل على مدّ قعرها عن تناول اليد.

وعلى هذا، فإننا نستطيع أن نقرر أن هذين اللفظين يكونان حقلاً دلاليًا ضيقاً صغيراً موضوعه: «الألفاظ الدالة على الرَكَايَا»، وأن العلاقة بينهما هي علاقة التناظر لاختلافهما في المكون الدلالي Semantic Component: «بعد القعر وقربه». وقد عقد الثعالبي في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» فصلاً لهذا

(١) البيت من ٥٤٥ وشرحه من ٥٤٦.

(٢) مبادئ اللغة، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ٢٦٢.

الحقل الدلالي بعنوان: «فصل في تفصيل أسماء الآبار وأوصافها»^(١).

وأما لفظ «المبرم» فقد ورد في قول عامر المحطري:

«فَمَا يَسْتَطِيعُ النَّاسُ عَقْدًا نَشُدُّهُ وَنَنْقُضُهُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَ مَبْرَمًا

وجاء في شرحه: «والمبرم: ما قتل على خيطين، والسحيل: ما كان على خيط واحد»^(٢) فقد نص الشارح على دلالة لفظ المبرم، ثم شفعه ببيان دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «السحيل».

ويشترك هذان اللفظان في الدلالة على الخيط، ثم يفسارقان بعد ذلك، فيختص «السحيل» بالدلالة على الخيط المفرد، ويختص «المبرم» بالدلالة على الخيط المفتول، كما نص الشارح، وهذا ما قرره بعض علماء اللغة. قال ابن الأثيري في شرح قول زهير بن أبي سلمى:

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمَبْرَمٍ

«أصل السحيل والمبرم أن المبرم يقتل خيطين حتى يصيرا خيطا واحدا. والسحيل: خيط واحد لا يضم إليه آخر»^(٣).

وقال الرعي: «والمبرم: الخيط المفرد، والمبرم: المثني والمفتول»^(٤).

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نقرر أن هذين اللفظين يكونان حقلًا دلاليًا حسيًا صغيرًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخيوط» وأن العلاقة بينهما هي علاقة التنافر، وذلك لأن قولنا إن الخيط سحيل ينفي أن يكون مبرمًا.

وأما لفظ «العالية»، فقد ورد - مجموعا - في قول ضمرة بن ضمرة النهشلي (يصف كتيبة):

(١) ص ٢٦٢.

(٢) الشرح ص ٦٢٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال النجاشيات ص ٢٦٠ وانظر كذلك: الزوزني: شرح المعلقات السبع ص ٨٠.

(٤) نظام الغريب في اللغة، ص ١٨٨. وانظر كذلك: المحضر ١٩ / ١٧٣.

(٢) عَلَيْهَا الْكُمَاءُ وَالْحَدِيدُ فَمِنْهُمْ مَصِيدٌ لِأَطْرَافِ الْعَوَالِي وَصَائِدٌ

وجاء في شرحه: «قال الأصمعي: العالية من الرمح على ذراعين من السنان، والسافلة: ما ولي الرُّجُّ منه، والجبية: ما دخل فيه الرمح من السنان وهي من الحديد، وما دخل فيها من الرمح يقال له: الثعلب»^(١).

فلاحظ هنا أنه على الرغم من أن بيت ضمرة لايشتمل، مما فسّر من ألفاظ، إلا على لفظ «العالي - جمع عالية» فإن الشارح قد أورد نصاً للأصمعي، يبيّن فيه دلالة هذا اللفظ ودلالة الألفاظ الأخرى التي تنضوى معه تحت حقل دلالي واحد، وهي ألفاظ «السافلة» و«الجبية» و«الثعلب». وذلك لتتضح الدلالات، وتبين الفروق، ويدقّ الاستعمال، ويؤمن الخلط.

وقد وافق الأصمعي كثير من اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ الأربعة. قال أبو عبيد: «الجبية: ما دخل فيه الرمح من السنان، والثعلب: ما دخل من الرمح في جبة السنان... وعاليتة: نصفه الذي يلي السنان»^(٢) وقال أبو زيد الأنصاري: «يقال لنصف الرمح الذي يلي الرُّج: سافلة»^(٣).

وهكذا فإنه يمكننا أن نقرر أن هذه الألفاظ الأربعة تكون حقلاً دلالياً حسياً موضوعه: «الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح» وأن العلاقة بينها هي علاقة «التنافر» ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي:

(١) الشرح، ص ٦٣٤.

(٢) المحصص ٦/ ٢٩. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ١٨٥، ومبادئ اللغة، ص ٩٧، ونظام الغريب في اللغة، ص ١٣١.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٢٠.

العلاقة بينها	ألفاظه ودلالاتها	نوعه	الحقل الدلالي
التنافر	<p>١- العنقية: الجزء الممتد مقدار ذراعين من السنن.</p> <p>٢- السافلة: الجزء الذي يلي الرج.</p> <p>٣- العنقة: ما دخل فيه الرمح من السنن، وهي من حديد.</p> <p>٤- الثعلب: الجزء الداخل من الرمح في العنقة.</p>	حسي	الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح

وأما لفظ «المعصم»، فقد ورد في قول بشر بن أبي حازم:

(٣) دَارٌ لِيَبْيَضَ الْعَوَارِضُ طِفْلَةً مَهْضُومَةً الْكَشْحِينَ رِيًّا الْمِعْصَمِ

وجاء في شرحه: «وقال أحمد: الأسلّة: مُسْتَدَقُّ الذَّرَاعِ، وَالْعِظْمَةُ: مُعْظَمُهَا مِنْ مُؤَخَّرِهَا، وَالْمِعْصَمُ بَيْنَهُمَا»^(١).

فقد فسّر أحمد بن عبيد دلالة لفظ «المعصم» في ضوء علاقته بلفظين آخرين يشتركان معه في حقل دلالي واحد، وهما لفظا «الأسلّة» و«العظمة».

وقد وافق الشارح اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ. قال الأصمعي: «ثمّ الذراع، فالذراع والساعد شيء واحد إلا أنّ الذراع مؤنثة والساعد مذكّر. يقال: هذه ذراع طويلة، فعظمتها: مستعظمتها مما يلي المرفق، وأسلتها: مُسْتَدَقُّهَا»^(٢). وقال أيضاً: «وفي الذراعين المعاصم وهي مواضع السوار أو أسفل

(١) الشرح، ص ٦٧٨.

(٢) الأصمعي: خَلَقَ الْإِنْسَانَ، تحقيق د. أوغست هفتر (ضمن مجموعة الكثر المفرد في اللسان العربي) ص ٢٠٥ وانظر كذلك: ثابت بن أبي ثابت: خَلَقَ الْإِنْسَانَ، تحقيق عبد الستار فراج؛ ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٧٥م، ص ٢٢٦، والمختصر ١/ ١٦٦.

من ذلك قليلاً^(١). وقال أبو عبيد: «والأسلّة: مُتَدَقّ الذراع»^(٢).

ويمكننا بعد ذلك، أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع»، وأن العلاقة بينها هي علاقة «التنافر»، ويمكن التمثيل لذلك كما يلي:

العلاقة بينها	ألفاظه ودلالاتها	نوعه	الحقل الدلالي
التنافر	١- الأسلّة: مُتَدَقّ الذراع (أرفع جزء فيها). ٢- العظمة: مُعَظَم الذراع مما يلي الرق. ٣- المِعَصَم: الموضع الذي بين الأسلّة والعظمة وهو موضع السوار من اليد أو أسفل من ذلك قليلاً.	حسي	الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع

ولاشك في أن وقوفنا على دلالات هذه الألفاظ مجتمعة مما يعيننا على استعمالها الاستعمال الأسد دون خلط أو تداخل.

(١) الأصمعي: خلق الإنسان، ص ٢٠٧.

(٢) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق د. رمضان عيد التواب مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٩٨٩م ٢٧٠/١.

الباب الثاني

الاشتقاق

جاء الشرحُ نحالياً من الاشتقاق الكبير، بينما تَضَمَّنُ في ثناياه بعض ملاحظ
الاشتقاق الصغير بجانبه اللغوي، وهو الجانب الذي يعيننا في حقل الدراسة
الدلالية.

وقد اتخذ هذا الاشتقاق اللغوي مستويين متميزين في الشرح:

المستوى الأول: رَبط دلالة فرع من فروع الجذر اللغوي بدلالة فرع آخر من
نفس هذا الجذر، دون نص على الدلالة الأصلية (المحورية) لهذا الجذر، أو محاولة
لاستقصاء دلالات فروعه المختلفة والربط بينها.

المستوى الثاني: الوقوف على الدلالة الأصلية لجذر من الجذور اللغوية
للألفاظ المفسرة، ووقفاً صريحاً أو ضمناً، ثم تفسير دلالات بعض فروع هذا الجذر
المختلفة في ضوء الدلالة الأصلية.

وقد أُسميتُ المستوى الأول بـ «الربط الاشتقاقي»، وذلك لأنه لم يعد أن
يكون ربط فرع بفرع آخر من نفس الجذر اللغوي فحسب.

وأما المستوى الثاني فقد أُسميته بـ «التأصيل» لأن فيه محاولة للوقوف على
الدلالات الأصلية للجذور اللغوية، إن تصريحاً أو ضمناً.

وقد جعلت لكل من هذين المستويين فصلاً مستقلاً، كما يلي:

الفصل الأول

الربط الاشتقاقي

تكوّنت ملاحظ الربط الاشتقاقى فى الشرح، حينما كان شواح الديوان يفسرون اللفظ الوارد فى بيت الشعر تفسيره السياقى، ثم يربطون فى بعض الأحيان، بين دلالة هذا اللفظ، ودلالة لفظ آخر، ينتمى إلى نفس الجذر اللفوى، وذلك بقولهم: «ومنه ...» أو «وهو مأخوذ من ...» أو «وهو مُشتقّ من ...». وفى بعض الأحيان، كان الشراح يستعوضون عن ذلك التعبير الصريح عن الربط الاشتقاقى ويجتزئون بإيراد اللفظين متجاورين، اعتماداً على وضوح العلاقة بين دالتيهما، فضلاً عن رجوعهما إلى جذر لفظى واحد.

وقد اتخذ هذا الربط الاشتقاقى صوراً ثلاثاً متميزة فى الشرح، من حيث حسيّة الدلالات المرتبطة أو تجريدتها، وهى :

الصورة الأولى : الربط بين داليتين حسيّتين.

الصورة الثانى : ردّ دلالة مجردة إلى أخرى حسيّة.

الصورة الثالثة : ردّ دلالة حسيّة إلى أخرى مُجردة.

أولاً : الربط بين دالتي حسيّتين

ربط شراح الديوان، في بعض ملاحظ الربط الاشتقاقي الواردة في الشرح، بين دلالات حسيّة وأخرى حسيّة مثلها، وفي مثل هذا النوع من الربط الاشتقاقي يفتدو من العسير تحديد الدلالة الأقدم، إلا إذا ارتبطت إحدى الدالتيّن بمعلّم حضاريّ أو تاريخيّ أسبق من الأخرى، فعندئذ يمكن أن نقرر أنّ الأحدث مشتقة من الدلالة الأقدم.

وهذه أمثلة الملاحظ التي ربط فيها الشراح بين دالتيّن حسيّتين :

* قال سلامة بن جندل السعدي :

٥- وَكِرْنَا خَيْلَنَا أَدْرَاجَهَا رُجْعًا كَسَّ السَّنَابِكِ مِنْ بَدءِ وَتَعْقِيبِ

وجاء في الشرح : « الأَكْسَ : المُتَلَمُّمُ الذي قد كسره طول السير، هو مأخوذ من قولهم : رجل أكسّ وامرأة كسّاء، وهما اللذان تحاتت أسنانهما وقصرت^(١) .

ربط الشراح هنا بين الدالتيّن الحسيّتين لكل من :

أ (السنبك الأكس.

ب) الرجل الأكس أو المرأة الكسّاء.

— فأما السنبك الأكس، فهو السنبك الذي تثلمت أطراف حوافره، مما أدى إلى قصرها، وذلك لطول السير، وكثرة الغزو، ووهص الحجارة والصخور.

— وأما الرجل الأكس، فهو الرجل الذي تأكلت أطراف أسنانه، مما أدى إلى قصرها، قال ثابت بن أبي ثابت : « في الأسنان الكسّس، وهو قصر الأسنان، يقال : رجل أكسّ وامرأة كسّاء^(٢) .

وقد جمع الشراح بين هاتين الدالتيّن السابقتين، لاشتمال كلّ منهما على

(١) الشرح ص ٢٢٧.

(٢) خلق الإنسان ص ١٧٦، وانظر : الأصمعي : خلق الإنسان ص ١٩٣، والجمهرة (س ك ك) ٩٥/١، واللسان (كس) ٨٠/٨، والتاج (كس) ٢٣٤/٤.

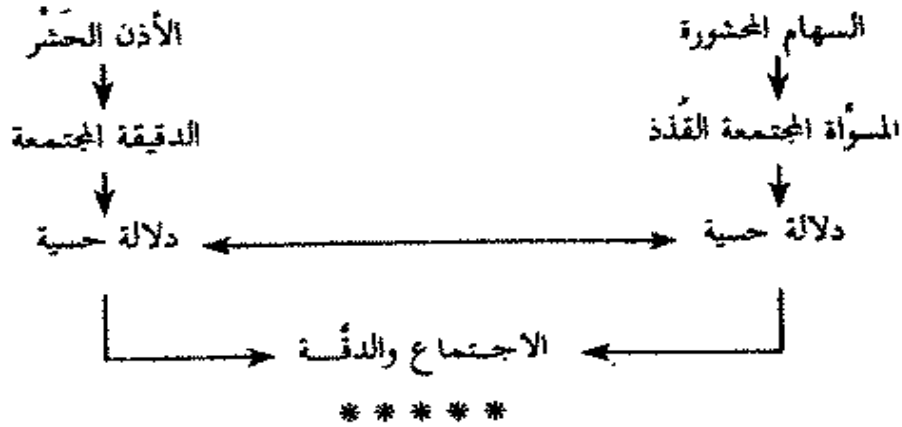
وجاء في اللسان «وسهم حشر . ملزق جيد القُذذ وكذلك الريش» (١).

وأما الأذن الحشر، فهي الأذن اللطيفة المجتمعة الخلق. قال ثابت بن أبي نابت «ومر الأذان الحشرة، وهي التي لَطُفَتْ ودَقَّت» (٢).

وجاء في اللسان «وأذن حشرة وحشر - صغيرة لطيفة مستديرة، وقال نعلب: دقيقة الطرف. سميت في الأخيرة بالمصدر لأنها حُشِرَتْ حَشْرًا، أي: صُغِرَتْ وألطفَتْ» (٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، أن الشارح قد ربط بين هاتين الداليتين، لاشتغال كل منهما على المكوّن الدلالي: «الاجتماع والدقة» وقد سبقه الخليل إلى ذلك الربط بقوله «والحشر من الأذان ومن قُذذ السهام: ما لطف كأنما يرى برّياً» (٤).

ويمكن أن نمثل لهذا الربط بالشكل الآتي .



* قال الجُمَيْح (يصف جيشاً)

٨- مَجْرٍ يَفْصُ بِهِ الْفِضَاءُ، لَهُ سَلَفٌ يَمُورُ عَسْجَاجَهُ، فَخُمٌ

- (١) حشر ٢٦٧/٥
(٢) خلق الإنسان ص ٩٦.
(٣) حشر ٢٦٦/٥ وانظر الجمهرة (ح رشر) ١٣٣/٢، وأساس البلاغة (حشر) ص ٤٨، والناج (حشر) ١٤١/٣
(٤) العس (حشر) ٩٢/٣

وجاء في الشرح : «قال الضبي : المَجْر : الثقل الذي لا يتبين سيره من كثرته، فهو مأخوذ من قولهم : شاة مجر، وهي التي أثقلت على هزال فهي لا تقوى على المشي، يقال قد أمجرت الشاة فهي ممجرة» (١).

- فأما الجيش المَجْر، فهو الجيش الذي تعاضم عدد فرسانه، فضاقت الخصاصات بين صفوفه، مما جعل سيره بطيئاً، فلا يكاد يتبين الناظر تقدمه في السير.

- وأما الشاة المُمَجْر، فهي الشاة التي حملت فتقلت بطنها، وغدت لا تقوى على المسير. قال أبو زيد الأنصاري : «ويقال : شاة مُمَجْر، وقد أمجرت إذا ثقلت ولدها في بطنها، فلم تقدر أن تقوم به» (٢). وجاء في اللسان : «ومَجِرَتِ الشاة مَجْرًا وأمجرت وهي ممجرة إذا عظم ولدها في بطنها فهزلت وثقلت ولم تطلق على القيام حتى تقام» (٣).

ويتضح لنا، إذن، أن الضبي قد ربط بين تلك الداليتين السابقتين اللفظي (المَجْر) و(المُمَجْر)، لاحتواء كل منهما على المكون الدلالي : «الثقل». وقد سبقه إلى ذلك الربط بعض اللغويين.

قال ابن السكيت : «ويقال : مَجْرَة ومُمَجِر، وهو أن يعظم ما في بطنها من الحمل وتكون مهزولة لا تقدر على النهوض...»

قال الأصمعي : ومنه قيل للجيش العظيم : مَجْر، لثقله وضخمه» (٤).

* قال عبد قيس بن خفاف البرجمي (يذكر عدته للنائب) :

٥٥- وَرَقَّ لِسَانٌ كَحَدِّ السِّنَانِ وَرُمِحاً طَوِيلَ الْقِنَاءِ عَسُولا

(١) الشرح ص ٧١٩.

(٢) أبو زيد الأنصاري : كتاب النوادر في اللغة، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بالقاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. ص ٥١٨.

(٣) (مجر) ٣/٧. وانظر : ابن دريد : الاشتقاق ص ٢٣٢، والناج (مجر) ٥٣٤/٣.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٩٩-٤٠٠. وانظر : الخصاص ١٩/٨، واللسان (مجر) ٣/٧.

وجاء في الشرح : «الرمح العَسُول : المضطربُ للينه، أُخِذَ من عَسَلَانَ الذئب» (١).

ربط الشارح هنا بين الداليتين الحسيتين لكل من :

أ - الرمح العَسُول.

ب - عَسَلَانَ الذئب.

وكلا الفرعين (عسول - عسلان) ينتمي إلى جنس لغوي واحد، هو : «عسل».

--- فأما الرمح العسول، فهو الرمح الشديد الاهتزاز والاضطراب.

جاء في اللسان : «وَعَسِلَ الرَّمْحُ يَعْسِلُ عَسَلًا وَعَسَلَانًا : اشتد اهتزازُه واضطرب. ورمح عَسَالٍ وَعَسُولٍ : عاسل مضطرب لَدَنٍ، وهو العاتر، وقد عَتَرَ وَعَسَلَهُ» (٢).

- وأما عَسَلَانَ الذئب، فهو اضطرابه في عدوه. قال ابن دريد : «وَعَسَلَ الذئبُ يَعْسِلُ عَسَلًا وَعَسَلَانًا، وكذلك نَسَلُ نَسَلَانًا، وهو ضَرْبٌ من المشي يضطرب فيه متناه» (٣).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الداليتين، لاشتغال كل منهما على المكون الدلالي : «الاضطراب»، وقد سبقه كل من الأصمعي وابن دريد إلى الربط بينهما. قال الأصمعي، في معرض حديثه عن الرماح، : «وعسلاته : اضطرابه، يشبه بعسلان الذئب، وعسلاته، اضطرابه في عدوه» (٤). وقال ابن دريد : «واشتقاق عَسِلَ من العَسَلَانِ، وهو ضَرْبٌ من عدو الذئب فيه اضطراب. يقال : عَسَلَ الذئب عَسَلًا وَعَسَلَانًا، وبه سُمِيَ الرمح عَسَلًا لاضطرابه إذا هَزَّ» (٥).

(١) الشرح ص ٧٥٥.

(٢) (عسل) ٤٧٢/١٣-٤٧٣. وانظر : التاج (عسل) ١٧١٨.

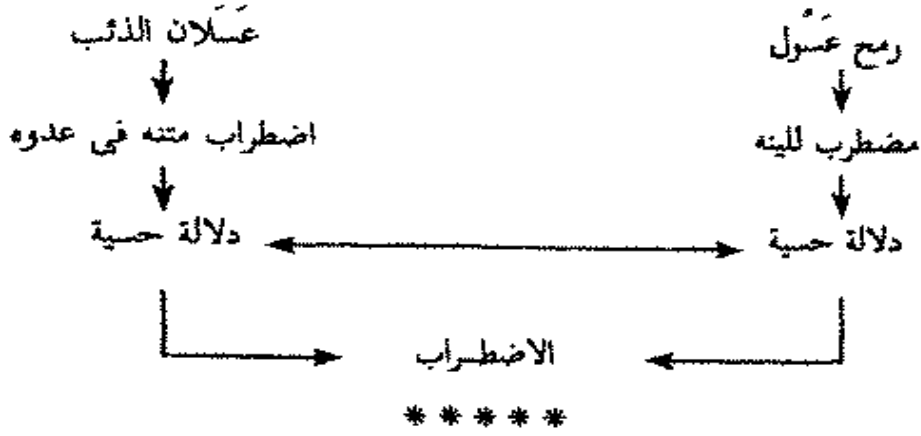
(٣) الجمهرة (س ع ل) ٢٢/٣.

(٤) الأصمعي : كتاب السلاح، تحقيق محمد جبار المعين، مجلة المورد العراقية، مج ١٦ ع ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ص ٨٣.

(٥) ابن دريد : الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م ص ٢٢٧. وانظر كذلك : المقاييس (عسل) ٣١٤/٤، والراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة

١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ص ٣٣٥.

ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق بالشكل الآتي :



* قال علقمة بن عبدة (يصف ظليما) :

(١١) فوه كشقِّ العَصَا لَأَيَّا تَبِينَهُ أَسْكُ مَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ مَصْلُومٌ
وجاء في الشرح : «الأسكُ : الصغير الأذن. يقال : يهرسكُ، إذا كانت
ضيقة الجراب»^(١).

ربط الشارح بين الدالتين الحسيتين لكل من :

أ - الظليم الأسكُ.

ب - البحر السكُ.

وقد ترك الشارح هنا التعبير الصريح عن الربط بين هذين الفرعين : (أسك
سك)، كما كان دأبه في الملاحظ السابقة، واجترأ عن ذلك بإيرادهما متجاورين
وذلك اعتماداً منه على وضوح العلاقة والشبه بين الدالتين، فضلاً عن أنهما
صفتان من ثلاثي الجذر «سك».

- فأما الظليم الأسكُ، فهو الصغير الأذن، كما نص الشارح. وقال الخليل :
«السكُ : صغر قوف الأذن، وضيق الصمّاخ. يقال : استكُّ سمعه».

(١) البيت ص ٨٠١، وشرحه ص ٨٠٢.

ويقال للظلم : أَسَكَ وللقطة سَكَاء^(١) . وقال الأصمعي : «وأما السَكَّ، فهو صغر الأذن، ولزوقها، وقلة إشرافها. يقال لمن كان كذلك : رجل أَسَكَ وامرأة سَكَاء^(٢) .

- وأما البئر السَكَّ، فهي البئر الضيقة الجراب (الجوف)، كما نص الشارح . وقال ابن دريد : «وبئر سَكَّ، إذا كانت ضيقة»^(٣) . وجاء في اللسان : «وبئر سَكَّ وسَكَّ : ضيقة الخرق، وقيل : الضيقة المحفر من أولها إلى آخرها»^(٤) .

وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين، لاشتغال كل منهما على المكون الدلالي : «الضيق والصغر»، وهو المكون الأصلي (المحوري) الذي تنقسمه فروع الجذر اللغوي «سك» قال ابن فارس : «السين والكاف أصل مطَّرد، يدل على ضيق وانضمام وصغر»^(٥) .

* وهناك ملاحظ أخرى في الشرح، ربط فيها شراح الديوان بين دلالات حسية، وهي :

- «الأسجر : الماء الذي فيه كثرة لم يَصْفَ كلَّ الصَّفْو، ومنه قولهم : في عين فلان سَجْرَة»^(٦) . وتشترك دلالتا هذين اللفظين (أسجر - سَجْرَة) في المكون الدلالي : المخالطة وعدم الخلوص .

(١) العين (سك) ٢٧٢/٥ . وانظر : اللسان (سك) ٣٢٤/١٢٠ ، والتاج (سك) ١٤٢/٧ .

(٢) خلق الإنسان ص ١٧١ . وانظر : لابت : خلق الإنسان ص ٩٤ ، والزجاج : خلق الإنسان، تحقيق

د. إبراهيم السامرائي، مطبوعات المجمع العراقي ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م ص ١٧ .

(٣) الجمهرة (س ك ك) ٩٤/١ .

(٤) (سك) ٣٢٤/١٢ . وانظر : التاج (سك) ١٤٢/٧ .

(٥) المقاييس (سك) ٥٨/٣ .

(٦) للشرح ص ٥٤ . وانظر كذلك : العين (سجر) ٥١/٦ ، وأبو إسحاق اللحياني : غريب الحديث،

المجلد الخامسة ٥/١ ، والجمهرة (ج ر س) ٧٦/٢ ، والمقاييس (سجر) ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

- «الوجناء» : الناقة الغليظة، أُخذت من الوجين من الأرض^(١).

ويشترك هذان اللفظان (الوجناء - الوجين) في مكوّن الغلظ.

- «الزُخارى» : الكثير اللحم، مأخوذ من قولهم : فد زُخِرَ البحر، إذا تناهت أمواجه وتكاثفت^(٢). ويشتمل كلٌّ من هذين اللفظين (زُخارى - زُخِرَ البحر) على مكوّن الكثافة.

- «وقوله» : جُحَّ العشيّ حين تَجحَّ الشمس، أى : تدنو من المغيّب، وجُحَّ السفينة منه، أى : دنوها من الأرض^(٣). وتشارك هاتان الدالتان في مكوّن الميل والدنو.

- «والجلذية» : الشديدة الصلابة. قال الأصمحي : هي مشتقة من الجلذاء، وهي الأرض المصلّبة^(٤) وتشتمل دالّتا هذين اللفظين (جلذية - جلذاء) على المكوّن الدلالى : القوة والصلابة.

(١) الشرح ص ٢٤٤. وانظر كذلك : المقاييس (وجن) ٨٨/٦، واللسان (وجن) ٣٣٤/١٧، والتاج (وجن) ٣٥٩-٣٥٨/٩.

(٢) الشرح ص ٣٣١-٣٣٢. وانظر كذلك : ابن دريد : الاشتقاق ص ٣٢٨، والمقاييس (زُخِر) ٥٠/٣.

(٣) الشرح ص ٧٧١. وانظر كذلك : المقاييس (ججج) ٤٨٤/١، واللسان (ججج) ٢٥٤/٣، والتاج (ججج) ١٣٤/٢.

(٤) الشرح ص ٧٩٨. وانظر : المقاييس (جلذ) ٤٧٢/١، واللسان (جلذ) ١٣/٥.

ثانياً : ردّ دلالات مجردة إلى أخرى حسية :

رد شراح الديوان بعض الدلالات المجردة التي تعرضوا لتفسيرها إلى أصولها الحسية، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي أقره علماء اللغة المحدثون، فهم يرون أنّ الدلالات الحسية أسبق وجوداً من الدلالات المجردة، وأنّ الكثير من المجردات قد اشتقت من دلالات حسية. يقول د. إبراهيم أنيس : «ومع أنّ المحدثين ينادون بوجود الحيطة والحذر والاعتدال في الربط بين الدلالات، لا يشكون في أنّ كثيراً جداً من الألفاظ التي تعبّر عن دلالات مجردة قد انحدرت إلينا من دلالات محسوسة» (١).

وهذه أمثلة الملاحظ التي رد فيها الشراح دلالات مجردة إلى أخرى حسية :

* قال المرّار بن منقذ :

(٣٨) ودخلت الباب لا أعطى الرُشَى فحسباني ملك غميسر زمر

وجاء في الشرح : «الزمر : الضيق القليل المروءة، وشاة زمرة : قليلة الصوف» (٢).

رد الشارح الدلالة المجردة للفظ «الزمر»، إلى الدلالة الحسية لقول العرب :

«شاة زمرة».

ولم ينص الشارح على ذلك الردّ نصاً صريحاً، كما هو دأبه في ملاحظ أخرى، اعتماداً منه على وضوح العلاقة بين الدالتين، فضلاً عن انتمائهما إلى جنس لغوي واحد.

- فأما الزمر، فهو القليل المروءة، كما نص الشارح. وقال ابن فارس : «رجل زمر المروءة، أي : قليلها» (٣).

(١) دلالة الألفاظ ص ١٦٤. وانظر : د. إبراهيم مذكور: في اللغة والأدب، دار المعارف (ضمن سلسلة اقرأ) ١٩٧٠م. ص ٣١.

(٢) الشرح ص ١٥١.

(٣) المقاييس (زمر) ٢٣/٣. وانظر: المفردات في غريب القرآن ص ٢١٥.

* وقال عبدة بن الطيب (يصف طريقا) :

١٤- نهج ترى حوله بيض القطا قيصا كأنه بالأفاحيص الحواجيل
وجاء في الشرح : «والأفاحيص : جمع أفحوص، وهو الموضع الذي تبيض
فيه القطا، تأتي الرمل فتفحص فيه، أى : تكشف الرمل الأعلى، منه قولهم :
فحصت عن الشيء، إذا كشفت عنه وخبرته»^(١).

أرجع الشارح الدلالة المجردة لقول العرب : «فحصت عن الشيء» إلى الدلالة
الحسية للفظ «الأفحوص». وهما يرجعان إلى جذر لغوي واحد، هو «فحص».

- فأما الأفحوص، فهو مبيض القطا، وهى تكونه بفحص التراب، أى :
بإزاحته مما يؤدي إلى كشف ما تحته وظهوره، حتى يتكون لها موضع مطمئن
تفرخ فيه بيضها، وهذا كما ذكر الشارح، وكما جاء فى اللسان^(٢).

- وأما الفحص عن الشيء، فهو البحث فيه، وتقليبه على وجوهه، لكشف
غوامضه ومعانيه، وقد عبر الخليل عن هذا بقوله : «الفحص : شدة الطلب خلال
كل شيء، تقول : فحصت عنه وعن أمره لأعلم كنه حاله»^(٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، أن الشارح قد ربط بين هاتين الدالتين، لاشتمال
كل منهما على المكون الدلالي : «البحث والكشف عما خفى».

وقد سبقه أبو عبيد إلى ذلك الربط بين «الأفحوص» و«الفحص». جاء فى
غريب الحديث : «وقال أبو عبيد فى حديثه عليه السلام : من بنى مسجدا ولو
مثل مَفْحَصِ قِطَاةِ بَنِي لَهْ بَيْتِ فِى الْجَنَّةِ. قال أبو عبيد: قوله مَفْحَصِ قِطَاةٍ. يعنى
موضعها الذى تجثم فيه، وإنما سُمِّيَ مَفْحَصًا لأنها لا تَجْتُمُّ حتى تَفْحَصَ عنه
التراب، وتصير إلى موضع مطمئن مستورا، ولهذا قيل : فحصت عن الأمور، إذا
أكثرت المسألة عنها، والنظر فيها، حتى تصير منها إلى أن تتكشف لك إلى ما
تقنع به، وتطمئن إليه منها»^(٤).

(١) الشرح ص ٢٧٢.

(٢) (فحص) ٣٣٠/٨. وانظر : الجمهرة (ح ص ف) ١٦٣/٢، والتاج (فحص) ٤١٣/٤-٤١٤.

(٣) العين (فحص) ١٢٣/٣.

(٤) ١٣١/٣-١٣٢.

* وقال عبدة بن الطبيب (يصف ثوراً يصارع كلاب الصيد) :

يُجالس الطعن إيشاعاً على دهنٍ بسَلْهَبٍ سِنْخُه في الشانِ ممطول

وجاء في الشرح : «والمطول : الممدود، ومنه قولهم : أمطل الحديد إذا أمره أن يدخلها النار ثم يضربها بالمطرقة لتطول، ومن هذا قولهم : مَطَّل فلان فلانا إذا طاوله بحقه» (١).

رد الشارح الدلالة المجردة للمماطلة أو المَطال، إلى الدلالة الحسية لمَطَّل الحديد، وكلا اللفظين يرجع إلى جذر لغوي واحد : «مطل» .

- فأما مَطَّل الحديد، فهو تعريضه للنار، ثم طرقة ليطول، كما نص الشارح. وقال الخليل : «والمَطَّل أيضاً : مَدَّ المَطَّال حديدَ البَيضة التي تُذاب للسيوف حين تحمي وتضرب وتمد وتربع. يقال : مَطَّلها المَطال، وهو الطَّبَّاع» (٢).

- وأما المَماطلة، فهي المطارلة والمدافعة لحق من الحقوق، جاء في اللسان : «والمَطَّل : التمسويف والمدافعة بالعدة والدين ولياته، مَطَّلَه حَقُّه وبه يمطِّله مَطَّلاً وامتَطَّلَه، وما طَّلَه به مَماطلة ومَطالاً» (٣).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين السابقتين، راداً الدلالة المجردة إلى الدلالة الحسية، لاشتغال كل منهما على المكوّن الدلالي : «المطارلة والتمديد» وقد قرر ابن فارس ذلك بقوله : «الميم والطاء واللام أصل صحيح يدل على مدّ الشيء وإطالته. ومطلت الحديدة أمطّلها مَطَّلاً : مددتها، والمَطَّل في الحاجة والمماطلة في الحرب منه» (٤).

ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق كما يلي :

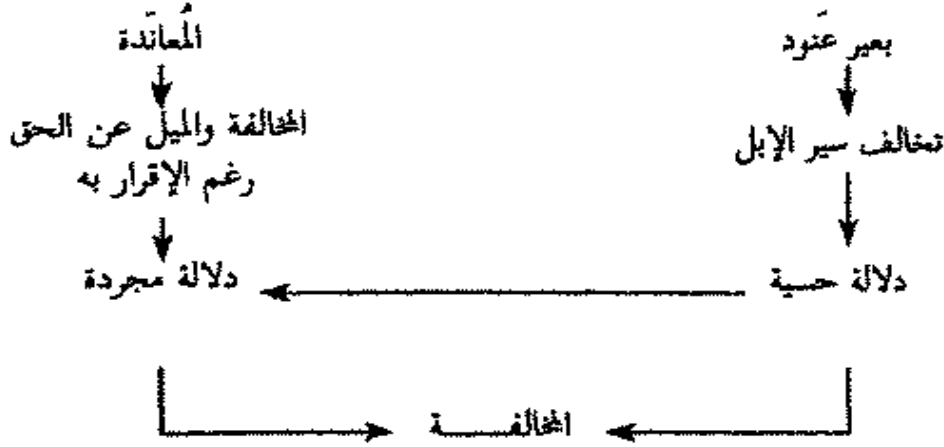
(١) البيت من ٢٨٠، وشرحه من ٢٨١.

(٢) العين (مطل) ٤٣٤/٧.

(٣) (مطل) ١٤٧/١٤. وانظر كذلك : التاج (مطل) ١١٧/٨.

(٤) المقاييس (مطل) ٣٣١/٥.

وعلى ذلك، فقد جمع الشارح بين هاتين الداليتين، لأن كليهما تشتمل على المكوّن الدلالي «المخالفة». وبهذا، يكون قد وقف على الأصل الحسي لهذه الدلالة الذهنية المجردة للفظ المعاندة، ويمكن التمثيل لذلك كما يلي :



* قال عبد يَفُوثَ بن رُقَاصَ الحَارِثِيُّ :

٩) أَمَعَشَرَ تَيْمٍ قَدْ مَلَكَتُمْ فَأَسْجِحُوا فَإِنَّ أَحْكَامَ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَوَائِبِنَا
وجاء في الشرح : «أسجحوا : سهلوا ويسروا في أمرى، يقال : خَدَّ أَسْجَحَ
وطريق أسجح، إذا كان سهلاً» (١).

أرجع الشارح الدلالة المجردة للإسجاح، إلى الدلالة الحسية لقول العرب :

«خذ أسجح» و«طريق أسجح» بيد أنه لم يعبّر عن ذلك الإرجاع تعبيراً مباشراً، وإنما اكتفى بإيراد الداليتين متجاورتين، وذلك لوضوح العلاقة بينهما، فضلاً عن انتماء اللفظين الدالين عليهما إلى جذر لغوي واحد : «سجح».

- فأما الخَدَّ الأَسْجِحَ، فهو الخَدُّ السَّهْلُ، كما نص الشارح. وقال ثابت بن
أبي ثابت في معرض حديثه عن الخدود : «ومنها الأَسْجِحُ، وهو ما اتسع من

(١) الشرح ص ٣١٧.

الخدود وسهل»^(١) وجاء في اللسان : «السَّجَّحُ : لِينُ الخَدِّ، وَخَدُّ أَسْجَحٍ : سَهْلٌ طَوِيلٌ قَلِيلٌ اللَّحْمِ وَاسِعٌ»^(٢).

- وأما الإِسْجَاحُ، فهو التيسير والتسهيل والمسامحة. جاء في اللسان : «والإِسْجَاحُ : حَسَنُ العَفْوِ، وَمِنهُ المَثَلُ السَّائِرُ فِي العَفْوِ عِنْدَ المَقْدَرَةِ مَلَكَتْ فَأَسْجَحُ وهو مَرُورِي عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ لِعَلِيِّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، يَوْمَ الجَمَلِ حِينَ ظَهَرَ عَلَى النَّاسِ فَدَنَا مِنْ هَوْدِجِهَا ثُمَّ كَلَّمَهَا بِكَلَامٍ فَأَجَابَتْهُ : مَلَكَتْ فَأَسْجَحُ، أَيْ ظَفِرَتْ فَأَحْسِنَ، وَقَلَبَتْ فَسَهَّلَ وَأَحْسِنَ العَفْوُ»^(٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، وضوح العلاقة بين هاتين الدالتين، إذ إنهما يشتملان معا على المكوّن الدلالي : «السهولة».

وهذا ما حدا بالشارح إلى أن يجمع بينهما، مع إقراره ضمنا بانحدار الدلالة المجردة من الدلالة الحسية.

* قال ذو الإصْبَحِ العَدَوَانِي (يخاطب ابن عمه) :

٥) وَلَا تَقْوَتْ عِيَالِي يَوْمَ مَسْفِيَةٍ وَلَا يَنْفُسِكَ فِي العَزَاءِ تَكْفِينِي

وجاء في الشرح : «العزاء : الضيق والشدة، ويقال : شاة عزوز، إذا ضاقت أحاليها، وهي مخارج اللبن»^(٤).

ردّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «العزاء» إلى الدلالة الحسية لقول العرب :

«شاة عزوز».

وقد ترك الشارح هنا التعبير المباشر عن الربط بين هاتين الدالتين، كما

(١) خلق الإنسان ص ١٠٢.

(٢) (سجج) ٣/٣٠٢. وقطر كذلك : التاج (سجج) ١٥٩/٢.

(٣) (سجج) ٣/٣٠٤.

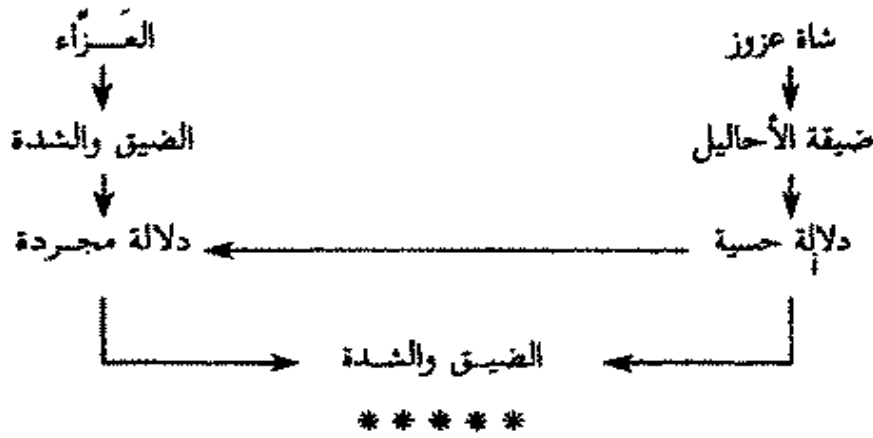
(٤) الشرح ص ٣٢٢.

تركها في الملحظ الفئات، وذلك لانكشاف الصلة بين الدالتين، فضلا عن رجوع اللفظين الدالين عليهما إلى جذر لغوي واحد : «عزز».

- فأما الشاة العزوز، فهي الشاة الضيقة الأحاليل، كما ذكر الشارح. ويؤدي هذا الضيق في الأحاليل، مع شدتها وصلابتها، إلى بذل الحالب جهدا مضاعفا لاستدراار اللبن من أخلافها. جاء في اللسان : «وشاة عزوز : ضيقة الأحاليل، لا تدّر حتى تحلب بجهد» (١).

- وأما العزء، فهي الصيق والشدء، كما ذكر الشارح وغيره من اللغويين (٢). وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين؛ لاشتغال كل منهما على المكون الدلالي : «الضيق والشدء»، وهو المكون الدلالي المحوري الذي تتوزعه فروع الجذر اللغوي «عزز». قال ابن فارس : «العين والزاء أصل صحيح واحد، يدل على شدة وقوة وما ضاهاهما من غلبة وقهر» (٣).

ويمكن التمثيل لهذا الربط الاشتقاقي السابق كمايلي :



(١) (عزز) ٢٤٥/٧. ونظر كذلك : العين (عز) ٧٦/١، والزجاجي : اشتقاق أسماء الله الحسنى، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، ص ٢٤٠.
 (٢) انظر مثلا : العين (عز) ٧٦/١، والمقاييس ٤١/٤ (عز).
 (٣) المقاييس (عز) ٢٨/٤.

* قال ربيعة بن مقروم الضبي (يمدح مسعود بن زهير الضبي) :
 (١٣) وقد سبقت بغايات العجباد وقد أشبهت آباءك الصيد الصناديدا
 وجاء في الشرح : «الصيد : جمع أصيد، وهو الذي لا يكاد يلتفت من
 التكبر، وهو مأخوذ من الصيد، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها تجسأ منه
 أعناقها»^(١).

ردّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «الأصيد» إلى الدلالة الحسية للفظ «الصيد»
 وقد نصّ على هذا الرد نصاً مباشراً بقوله : «وهو مأخوذ من ...».

— فأما الصيد، فهو داء يصيب الإبل في رؤوسها فتتصلب منه أعناقها، كما
 ذكر الشارح. وحدّد الأصمعي موضع الإصابة في الرأس فقال : «الصيد : داء
 يأخذ الأنف فيميل منه رأس البعير ويسيل منه زبد»^(٢)، وعبارة ابن السكيت :
 «والصيد : داء يصيب الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مثل الزبد، وتسمو
 عند ذلك برؤوسها»^(٣).

— وأما الأصيد، فهو المتكبر، وذلك لأنه لا يكاد يلتفت إلى غيره عند سيره،
 وتوصف الملوك بذلك. قال ابن فارس : «قال أهل اللغة : الأصيد : الملك، وجمعه
 الصيد. قالوا : وسمي بذلك لقلة التفاته»^(٤).

وبهذا يتضح لنا بجلاء وضوح الشبه بين دالتي اللفظين، إذ يشتمل
 كلاهما على المكون الدلالي : «التشبّه على الاتجاه وعدم التفات» ، فالبعير
 لا يلتفت لما يكابده من داء، والمتكبر لا يلتفت لغيره أنفة وترفعاً.

وقد حدنا هذا بالشارح إلى الربط بين هاتين الدالتين راداً الدلالة المجردة :
 «الكبر» إلى الدلالة الحسية : (تصلب رقبة البعير) ، وقد شاركه ابن دريد في هذا

(١) الشرح ص ٤٤٤.

(٢) كتاب الإبل عن الأصمعي ص ٩١.

(٣) اللسان (صيد) ٢٥٠/٤. وانظر كذلك : التاج (صيد) ٤٠٤/٢.

بقوله: «والصَّيدُ : داء يصيب الإبل تلتوى منه أعناقها، فلذلك سُمِّي المتكبر أصيدَ إذا لَوَّى عنقه»^(١). ويمكن أن نمثل لهذا الربط الاشتقاقي كمايلي :



التيارات على الاتجاه وعدم التلفت

* * * * *

* قال عمرو بن الأَهمم (يصف ناقة) :

(١٨) على أفتساد ذُعْبِيَّةٍ إِذَا مَا أُدِيثَتْ مَيِّثَتْ أُخْرَى حَسِيرُ
وجاء في الشرح : «بروى : مَيِّثَتْ، أَي : رِيضَتْ وَسَهَّلَ سِيرَهَا، أَخَذَ مِنْ
المَيِّثَاءِ وَهِيَ الأَرْضُ السَّهْلَةُ»^(٢).

أرجع الشارح هنا الدلالة المجردة للتمييز، إلى الدلالة الحسية للفظ :
«المَيِّثَاءُ». وكلا اللفظين يعود إلى جذر لغوي واحد، «ميث».
- فأما المَيِّثَاءُ، فهي الأرض السَّهْلَةُ، كما ذكر الشارح.

(١) المقاييس (صيد) ٣/٢٢٥. وانظر كذلك : العين (صيد) ٧/١٤٣.

(٢) الجمهرة (د س ي) ٢/٢٧٥. وانظر كذلك : الزمخشري : الفائق في غريب الحديث، تحقيق
على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة
الثانية ٢/٣٢٤.

(٣) الشرح ص ٨٣٥.

وتعنى السهولة هنا ليونة تربة الأرض، وقلة تماسكها. جاء فى اللسان :
«والميثاء : الأرض اللينة من غير رمل، وكذلك الدُمَّثة»^(١).

- وأما تميث الناقة، فهو ترويضها وتذليلها، وكذلك تميث الرجل. قال
الزمخشري : «ورجل ميث القلب : لئنه، وميث الرجل : ذلله»^(٢). ومفهوم الليونة
هنا يعنى سلاسة قياد الناقة، وعدم تأيها على ركبها.

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين لاحتواء كل منهما على
المكوّن الدلالى : «السهولة والليونة». وهو المكوّن المحورى الذى تتقاسمه فروع
الجذر اللغوى «ميث» قال ابن فارس : «الميم والياء والثاء كلمة تدل على سهولة
فى شىء»^(٣).

(١) (ميث) ١٤/٣. وانظر كذلك : التاج (ميث) ٦٤٨/٨.

(٢) أساس البلاغة (ميث) ص ٤٤٠.

(٣) المقاييس (ميث) ٢٨٧/٥.

ثالثاً : رد دلالة حسية إلى أخرى مجردة :

تتفارق هذه الصورة من صور الربط الاشتقاقي مع ما قرره علماء اللغة المحدثون من اشتقاق الدلالات المجردة من الدلالات المحسوسة. ولم يرد في الشرح سوى ملحظ واحد يندرج تحت هذه الصورة، وذلك في شرح قول عميرة بن جمل (يصف ما تبقى من ديار الحي) :

(٢) فلم يبق منها غير نؤي مهتم وغيسر أوار كالركي ديسان
وجاء في شرحه : «الأواري» : جمع أري. والآري : ما حبس الدابة من أخية أو وند وهو مشتق من التآري، وهو التحبس والانتظار^(١).

فقد أرجع الشارح هنا الدلالة الحسية للفظ «الآري» ، إلى الدلالة المجردة للفظ «التآري» . وكلا اللفظين ينتمى إلى جذر لغوي واحد : «أري» .

- فأما الأري، فهو الأخية أو الوند اللذان يحبسان الدابة، كما ذكر الشارح، وذلك ليمنعاهما من الشرود والانفلات. وتتكون الأخية بأن «يدفن طرفاً قطعة من حبل في الأرض، وتظهر منه مثل العروة تشد إليه الدابة»^(٢). وأما الوند فهو «مارز في الحائط أو الأرض من الخشب والجمع أوتاده»^(٣). فالأخية، إذن، تكون مكفورة في الأرض، بينما يكون الوند ظاهراً على وجهها، وكلاهما يستعمل في حبس الدابة وكلاهما يسمى أخية.

- وأما التآري، فهو الانتظار والتحبس، كما نص الشارح. وقال الخليل :

«التآري : التوقُّع لما في القدر... ويقال : لايتآري لذلك، أي : لاينتظر ولأيهسه»^(٤). وجاء في النهاية لابن الأثير : «فيه : أنه دعا لامرأة كانت تفرك زوجها، فقال : اللهم أر بينهما. أي : ألئت الود بينهما... ورواه ابن الأعرابي :

(١) الشرح ص ٥٢٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ١١٧. وانظر كذلك : المقاييس (أري) ٨٩/١.

(٣) اللسان (وند) ٤٥٧/٤.

(٤) العين (أري) ٣٠٣/٨.

اللهم أر كل واحد منهما صاحبه. أي : احبس كل واحد منهما على صاحبه حتى لا ينصرف قلبه على غيره، من قولهم: تأريت في المكان إذا احتبست فيه^(١).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين لاشتمال كل منهما على المكون الدلالي : «الانتظار والتحبس». بيد أنه صرح باشتقاق الدلالة الحسية من الدلالة المجردة : (الآرى من التأرى) مخالفاً بذلك ما أجمع عليه علماء اللغة المحدثون من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، واشتقاق المجردات من المحسوسات.

ولأن هذا المخلط الذي أرجع الشارح فيه الدلالة الحسية إلى دلالة مجردة، يكاد يكون الملاحظ الوحيد في الشرح، فإنه يمكن تأويله بما يوافق الملاحظ الأخرى التي رد الشارح فيها المجردات إلى أصول حسية، وهو ما يتسق وما قرره علم اللغة الحديث.

ويتخذ هذا التأويل أحد احتمالين :

الاحتمال الأول : أن يكون لفظ «التأرى» بمعنى التحبس والانتظار، أكثر ذبوعاً ووضوحاً، في ذلك الوقت، من لفظ الآرى، بمعنى محبس الدابة، فأراد الشارح أن يبين ارتباط الآرى بالتأرى تفسيراً للقامض بما هو ذائع وواضح.

خاصة وأن لفظ «الآرى» قد تعرض لنقله دلالية فأصبح يدل على المعلق، وهو ما عده بعض اللغويين خطأ في الاستعمال.

قال ابن قتيبة : «ومن ذلك : الآرى يذهب الناس إلى أنه المعلق، وذلك غلط، وإنما الآرى : الأخيّة التي تشدّ بها الدابة»^(٢).

الاحتمال الثاني : أن يكون مقصود الشارح هو مجرد بيان الارتباط بين دلالتى اللفظين وكأنه يريد بقوله : «وهو مشتق من التأرى» أنهما يرجعان إلى معنى واحد جامع.

(١) ٤٢/١.

(٢) أدب الكاتب مر ٣٦- ٣٧.

تقضية :

يمكننا أن نتبين، بعد دراسة ملاحظ الربط الاشتقاقي الواردة في الشرح،
الأمريين الآتيين :

الأمر الأول : أنه يُفهم من جملة ما أورده شراح الديوان من ربط بين
الدلالات الحسية والمجردة، أنّ هؤلاء الشراح كانوا على وعي بما قرره علماء اللغة
المحدثون من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الكثير من
الدلالات المجردة إلى أصول حسية؛ إذ ردّ هؤلاء الشراح كل الدلالات المجردة إلى
دلالات حسية في ملاحظ الربط بينهما وذلك فيما عدا ملحظاً واحداً
يمكن تأويله بما يتفق مع ما قرروه في الملاحظ الأخرى.

الأمر الثاني : أنه قد أمكن - بفضل جهد الشراح وغيرهم - الوقوف على
الأصول الحسية لبعض الألفاظ ذات الدلالات المجردة كالمأطلة والمعاندة والفحص
وغيرها، مما يعضد ما ذهب إليه المحدثون من انحطار الكثير من الدلالات المجردة من
أصول حسية.

الفصل الثانی

التأصيل

جاءت ملاحظ «التأصيل» متفرقة في ثنايا الشرح، ويمكننا أن نعدّ كل هذه الملاحظ من قبيل «التأصيل الجزئي»، إذ إنّ أحداً من الشراح لم يكن يستقصي دوران كلّ فروع الجذر اللغوي حول دلالاته الأصلية (المحورية)، بل كانوا يجتزئون ببعض هذه الفروع عن سائرهما، وذلك لأنهم كانوا يهدفون إلى شرح ألفاظ الديوان، وليس إلى تتبع دوراتها حول دلالاتها الأصلية.

وقد اتخذ التعبير عن هذا «التأصيل الجزئي» طرقاً ثلاثة متميزة في الشرح، وهي :

الطريقة الأولى : تفسير اللفظ الوارد في بيت الشعر تفسيراً سياقياً، ثم النص على دلالاته الأصلية بعبارة : «وأصل كذا هو كذا»، ثم إيراد بعض الفروع المتولدة من جذر هذا اللفظ، وتفسيرها بما يناسب الدلالة الأصلية المنصوص عليها.

وذلك مثل ما جاء من تفسير للفظ «معتصم» في بيتٍ للجُميح : «يقول : في أصحابه ما يلجأ إليه ويعتصم به. وأصل الاعتصام : الاستمسك : يقال : اعتصم بفرف فرسه : إذا أمسك به مخافة الوقوع : ... ومن هذا سُمي الحبلُ عصاماً، وهو جبل يشدّ به فم القرية، ومن هذا عصمة الله عبده عن معاصيه»^(١).

بيد أنّ استخدام الشراح لتعبير : «وأصل ...» لم يكن مقصوداً على الإشارة إلى الدلالة الأصلية، بل ربما استخدموه أحياناً للتعبير عن الدلالة الحقيقية (في مقابل المجازية) أو للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ.

ففي قول حبيهاء، الأشجعي :

(٧) كأنّ أجيح النار لوزام شخبها إذا امتاحها في محلّب الحيّ ماح

(١) الشرح، ص ٤٦ - ٤٧.

جاء في الشراح : «وامتاحتها : احتلبها، وأصل الماتح : الرجل الذي ينزل
الرُّكبة إذا قلَّ ماؤها فيجمع الماءَ بيديه في الدلو، فشبه به الحالب» (١).

فقول الشراح : «وأصل الماتح /...» ليس مقصوداً به التعبير عن الدلالة
الأصلية لهذا اللفظ، وإنما المقصود به هو النص على دلالة الحقيقية (جامع الماء
من البشر بيديه)، في مقابل دلالة المجازية : (الحالب) الواردة في البيت (٢).

وفي قول الجُميِّح :

٨ لما رأتُ إيلَى قَلَّتْ حَلْوَيْتُهَا وَكَلُّ عَامٍ عَلَيْهَا عَامٌ تَجْنِبِ

جاء في الشرح : «وأصل التجنيب : أن لا يكون في إيل القوم لبن تلك
السنة» (٣).

فقد جئ بلفظ «الأصل» هنا للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ، وليس للتعبير
عن دلالة الأصلية (٤).

ولعلَّ مما يدلُّنا أيضاً على أنَّ استعمال «وأصل...» في الحالتين السابقتين،
ليس مقصوداً به التعبير عن الدلالة الأصلية، أنَّ الدلالة المذكورة، في هاتين
الحالتين، دلالة جزئية خاصة، وليست دلالة عامة، كما هو الشأن في الدلالات
الأصلية.

(١) الشرح، ص ٣٣٣.

(٢) ومن نظائر هذا أيضاً : «وأصل القَصَّ : الحصى السَّمارة» ص ١١٢، وأصل النَّهْوَةُ : الحفنة من
الطعام تطرح في الرُّحَى ص ٢٩٦، وأصل القُسُوبُ : الخاصرة ص ٣٨٩، وأصل القَلْبِيبُ :
البيرة، ص ٧٧٣.

(٣) الشرح، ص ٢٨.

(٤) ومن نظائر ذلك أيضاً : «وأصل الخَطَرُ : أن يضرب يذنبه عند الهياج» ص ٣٨، وأصل الخَوْصُ :
تأخر العين في الرأس وغزورها ص ٨٣، وأصل الشَّيْدُ : البجص ص ٤٢٥.

الطريقة الثانية : تفسير اللفظ تفسيراً سياقياً، ثم الإتيان بمصدره والتصريح بالدلالة الأصلية لهذا المصدر، دون استخدام لتعبير «أصل...»، ثم سرد بعض فروع هذا المصدر (الجذر) وتفسيرها بما يوافق الدلالة الأصلية التي ذكرها. ومثال ذلك جاء من تفسير للفظ «مصروم» الوارد في بيت للأُسود بن يَعْفَر : «ومصروم : مقطوع، والصرم : القطع. ومنه مُصارمة الناس بعضهم بعضاً، ومنه صرام النخل، وسيف صارم» (١).

الطريقة الثالثة : تفسير اللفظ التفسير السياقي، ثم إيراد بعض الفروع المنتمة إلى نفس الجذر اللغوي للفظ المشروح، وتفسير دلالاتها جميعاً تفسيراً واحداً، مما يعنى اشتراكها في دلالة أصلية واحدة، تدور في فلكها سائر دلالات فروع هذا الجذر اللغوي. ومثال ذلك ما جاء من تفسير للفظ «يَجْنُها» الوارد في بيت لمَلْقَمَة بن عَبْدَةَ : «ويَجْنُها : يسترها وسمى الجنين جنيناً لاستتاره في بطن أمه، وسمى الثرس مَجْنًا لانه يستتر به، وسميت الجن جنًا لاستتارهم عن أعين الناس» (٢).

ومن الألفاظ التي تعرض الشارح لذكر دلالاتها الأصلية في الشرح بالطرق السابقة ألفاظ : الكُفْر، والزِّي، والاعتصام، والاستيهلال، والحرص، والنهك، والهضم، والخذع، والظلم، والكتب، والجن، والصرم.

* فأما لفظ الكفر، فقد ورد -فعلا- في قول سلمة بن الخرشب :

(٧) قَاتِنٍ عَلَيْهَا بِالَّذِي هِيَ أَهْلُهُ وَلَا تَكْفُرْنَهَا، لَافْلَاحَ لِكَافِرٍ

(١) الشرح، ص ٨٤٧.

(٢) الشرح، ص ٨١٣-٨١٤.

وجاء في شرحه : «والكافر : السائر للنعمة والإحسان إليه الجاحد لهما، ومنه سُمي الكافر كافراً لستره نِعَمَ الله عليه وجحدها، ومنه سُمي الليلُ كافراً لأنه يستر بظلمته الأشياء» (١).

نفهم -ضمتا- مما أورده الشارح من تفسير لفظ الكافر، أنه يعدُّ «الستر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوي «كفر».

وقد فسره، في ضوئها إطلاق لفظ الكافر على الليل، وعلى غير المسلم.

ويعد هذا الجذر اللغوي : «كفر» من الجذور اللغوية التي تعاور كثير من اللغويين والمفسرين الوقوف على دلالتها الأصلية، ودوران فروعها المختلفة في فلك هذه الدلالة. وقد أجمع جلُّ من تعرض لهذا الجذر اللغوي بالشرح، على أن دلالة الأصلية هي «الستر والتغطية»، كما ذكر الشارح ضِمناً، قال الخليل : «كل شيء غطى شيئاً فقد كفره» (٢).

وقال ابن فارس : «الكاف والقاء والراء أصلٌ صحيح يدل على معنى واحد، وهو السُّتْر والتغطية» (٣).

ويمكن أن تُرجع دلالات الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوي، إلى تلك الدلالة الأصلية. ومن هذه الفروع :

أ) الكافسر : ويحمل هذا اللفظ خمسا من الدلالات التي يمكن ربطها بالدلالة الأصلية، وهذه الدلالات هي :

الدلالة الأولى : غير المسلم، وقد علل الشارح ذلك بستره وجحده لنعمة الله عليه، وهذا ماقرره - قبلاً - بعض اللغويين.

(١) البيت مر ٢٥، وشرحه مر ٣٦.

(٢) العين (كفر) ٣٥٧/٥.

(٣) الجوهرة (رف ك) ٤٠١/٢.

قال ابن السكيت: «ومنه سُمي الكافر كافراً لأنه يستر نعمة الله»^(١)، وقال ابن قتيبة: «والكفر في اللغة من قولك: كَفَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا غَطَيْتَهُ ... فَكَأَنَّ الْكَافِرَ سَاتَرَ لِلْحَقِّ، وَسَاتَرَ لِنِعْمِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ»^(٢).

بينما ذهب لغويون آخرون إلى فهم لفظ الكافر على أنه «فاعل» بمعنى «مفعول» فعللوا إطلاقه على غير المسلم، بأن الكفر قد غطى وراى على قلبه. قال أبو زيد الأنصاري: «والمكفور: المغطى ... ومن هذا سُمي الكافر كافراً لأنه يغطى على قلبه»^(٣).

الدلالة الثانية: الليل، وقد علل الشارح لذلك بستره للكون بظلمته. وقد قرر هذا بعض اللغويين. قال أبو عبيد: «ولهذا قيل لليل كافر، لأنه أليس كلُّ شيء»^(٤).

الدلالة الثالثة: البحر؛ وهذا لأنه يستر القاع ويغطيه بأواجه المتراكبة.^(٥)

الدلالة الرابعة: السحاب المظلم؛ وذلك لأنه يستر الشمس ويحجبها بظلمته.^(٦)

الدلالة الخامسة: الزراع، وقد ورد اللفظ - مجموعاً - بهذه الدلالة في قوله تعالى: «كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ»^(٧). وقد سُمي الزراع كفاراً «لأنهم إذا ألقوا البذر في الأرض كفروه، أي: غطوه وستروه»^(٨).

(١) إصلاح المنطق ص ١٢٧.

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٢٨.

(٣) كتاب النوادر في اللغة ص ٥٧٢. وانظر كذلك: أبو عبيد: غريب الحديث ١٢/٣-١٤، والجمهرة (ر ف ك) ٤٠١/٢.

(٤) غريب الحديث ١٢/٣.

(٥) انظر: اللسان (كفر) ٤٦٣/٦.

(٦) انظر: المفردات في غريب القرآن، ص ٤٣٦، والتلج (كفر) ٥٢٦/٣.

(٧) سورة الحديد ٢٠/٥٧.

(٨) تفسير غريب القرآن ص ٢٨. وانظر كذلك: المقاييس (كفر) ١٩١/٥، والمفردات في غريب

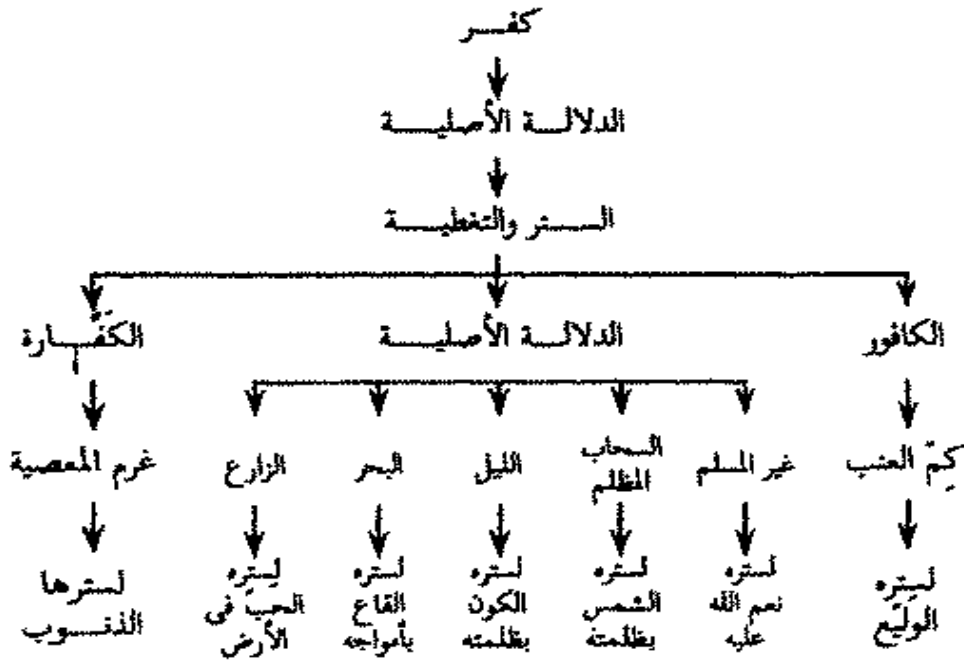
القرآن ص ٤٣٣، والقمرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العربي بالقاهرة ١٢٨٧هـ-

١٩٦٧م ٢٥٥/١٧.

ب) الكافر : وهو « كَمَّ العنب قبل أن يُنور، وسمى كافوراً لأنه كَفَرَ الوَلِيْع، أى : غطاه» (١).

ج) الكفارة : وهى ما يَغْرَمُه المسلم من صدقات أو غيرها لاقتراحه إحدى المعاصى، وذلك لأنها «تَكْفُر الذنوب، أى : تسترها. مثل كَفَّارة الأيمان وكَفَّارة الظهار» (٢).

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه يمكن تفسير دلالات كل من هذه الفروع اللغوية المتولدة من الجذر اللغوى «كفر» فى ضوء الدلالة الأصلية له، وهى السُّتْر والتغطية؛ إذ نلمس توفر هذا المكوّن الدلالى فى جميع هذه الفروع، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالة أصلية لهذا الجذر اللغوى، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح كثير من اللغويين. ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى :



* * * * *

(١) المقاييس (كفر) ١٩١/٥. وانظر كذلك : المفردات فى غريب القرآن ص ٤٣٦.

(٢) تهذيب اللغة (كفر) ٢٠٠/١٠.

وأما لفظ «الزوى»، فقد ورد - فعلاً - في قول الجُميِّح (يصف فرساً) :

(٦) جَرْدَاءٌ كَالصُّعْدَةِ الْمُقَامَةِ لَا فُرْزَوَى مَتْنَهَا وَلَا حَرِيمٍ

وجاء في شرحه : «قوله : زوى متنها، أى : قبضه وشنجه، يريد أنها كانت في كِنٍ وتماهد لم تهزلها إلا ذَا أَلَّةٍ فَمَتْنَهَا مُجْتَمِعٌ، وأصل الزوى : القَبْضُ والجمع، يقال : زواه يزويه زياً، ومنه انزواء الجلدة في النار، ومنه قول النبي ﷺ : زويت لى الأرض فأريت مشارقها ومغاريبها، وسيبلغ ملك أمتى ما زوى لى منها، ومنه قول الأعشى :

يزيدُ يَغْضُ الطرفَ دونى كأنما زوى بين عينيه على المحاجم» (١)

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «زوى» وقد نص على أنها «الجمع والقَبْض».

وقد شاركه ابن فارس في تعيين هذه الدلالة الأصلية بقوله : «الزء والواو والياء أصل يدل على انضمام وتجمع» (٢). وقد أرجع الشارح إلى هذه الدلالة دلالات بعض الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوى، وهى :

(أ) انزواء الجلدة في النار، أى : تقبُّضها وتجمُّعها. قال ابن دريد : «وانزوت الجلدة في النار، إذا تقبُّضت ودنا بعضها إلى بعض» (٣).

(ب) قوله ﷺ : «زويت لى الأرض....» أى : جمعت وتضامت حتى رأيت مشارقها ومغاريبها (٤). ومثله قول الأعشى : «زوى بين عينيه على المحاجم»

(١) الشرح ص ٤٦.

(٢) المقاييس (زوى) ٣/٣٤١.

(٣) الجماهرة (ز - واى) ١/١٧٨.

(٤) انظر فى هذا التفسير للفظ «زوى» فى هذا الحديث : أبو اسحاق الحرى : غريب الحديث، المجلدة الخامسة ٣/٩٧٤-٩٧٨، وأبو عبيد : غريب الحديث ١/٣١-٤.

أى : جمع قبض ما بين عينيه، قال ابن فارس : «زوى الرجل ما بين عينيه، إذا قبضه» (١).

ويمكن أن نفسر، في ضوء هذه الدلالة الأصلية أيضاً، دلالة فرعين آخرين من الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوي، وهما :

(ج) زاوية البيت : وذلك لأنها تتكون باجتماع حائطين من حوائطه. (٢)

(د) السزو : ويطلق هذا اللفظ على المقترنين من السفن وغيرها، وذلك لاجتماع كل قرين إلى قرينه. جاء في اللسان : «الزو : القريتان من السفن وغيرها، وجاء زوا : إذا جاء هو وصاحبه، والعرب تقول لكل فرد تو ولكل زوج زو، وأزوى الرجل : إذا جاء معه آخر» (٣).

وعلى ذلك، فإنه يمكن ربط دلالات فروع الجذر اللغوي «زوى» بدلالاته الأصلية التي نص إليها الشارح، وهي القبض والجمع، إذ توفر هذا المكون في جميع الفروع المذكورة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبار تلك الدلالة دلالة مركزية لهذا الجذر اللغوي.

وأما لفظ «الاعتصام» فقد ورد - اسم مفعول - في قول الجُمَيح في نفس القصيدة أيضا :

(٧) والحارثُ المُسَمِّعُ الدعاءَ وفي أصحابه مَلْجَأٌ وَمُعْتَصِمٌ

وجاء في الشرح : «يقول : في أصحابه ما يُلْجَأُ إليه ويُعْتَصَمُ به وأصل

(١) المقاييس (زوى) ٣/٣٤٤.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) (زوى) ٨٥/١٩. وانظر كذلك : التاج (زوى) ١٠/١٩٦.

الاعتصام : الاستمسك ، يقال اعتصم بعُرف فرسه إذا أمسك به مخافة الوقوع ،
ومنه قول طُقَيْلِ الْغَنَوِيِّ :

وَلَمْ يَشْهَدْ الْهَيْجَا بِاللَّوْتِ مُعْصِمِ

ومن هذا سُمِّيَ الْحَيْلُ عِصَامًا، وهو حبل يُشَدُّ به فم الْقَرِيَّةِ، ومن هذا عِصْمَةٌ
اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ مَعْصِيَةِ (١).

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للاعتصام ، وقد نصَّ على أنها
«الاستمسك» .

وقد شاركه في الوقوف على هذه الدلالة الأصلية بعض اللغويين .

قال ابن فارس : «العين والصاد والميم ، أصل واحد صحيح يدل على إمساك
ومنع وملازمة . والمعنى في ذلك كله معنى واحد» (٢).

وقال الراغب الأصفهاني : «العَصَمُ : الإمساك ، والاعتصام :
الاستمسك» (٣)

وقد ردَّ الشارح دلالات بعض فروع هذا الجذر اللغوي : «عصم» إلى هذه
الدلالة الأصلية ، وهي :

(أ) الاعتصام بالفرس ، وهو الإمساك بعُرفه وقربوسه خشية الزلزل عنه ، قال
ابن السكيت : «ويقال : قد أعصم الرجل يعصم إحصاماً ، إذا تشدَّد واستمسك من
أن يصرعه فرسه وراحته» (٤)

(١) الشرح ص ٤٦-٤٧ .

(٢) المقاييس (عصم) ٣٣١/٤ .

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٣٣٥-٣٣٦ .

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٤٧-٢٤٨ .

ويسمى ذلك الفارس مُعَصِماً. قال ابن فارس : «والمُعَصِم من الفرسان : السَّيِّحُ الحال في فروسته، تراه يمتسك بعُرف فرسه أو غير ذلك» (١).

(ب) العَصَام : وهو الحبل الذي يُمسك بفم القربة أو غيرها. قال ابن دريد : «وكل خيط شدت به زقاً أو قربةً فهو عَصَام» (٢).

(ج) العِصْمَة : وهي إمساك الله تعالى عبده عن اقتتراف الآثام، وإتيان المحرمات.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، مثل :

(د) العِصْمَة : وهي القِلادة، وقد «سُميت بذلك للزومها العنق» (٣) وكأنها تمسك به.

(هـ) العَصِيم : وهو القطران أو الحناء الذي يبس على الجلد، فيمسك به إمساكاً (٤).

(و) المعصم : وهو موضع السوار من اليد. قال ابن فارس : «ومن الباب : معصم المرأة، وهو موضع السوارين من ساعديها... وإنما سُمي معصماً لإمساكه السوار، ثم يكون معصماً ولاسوار» (٥).

أي أن ملحق «الإمساك» كان مرعياً حين أطلق اللفظ على موضع السوار من اليد، ثم عُمم اللفظ على كل معصم، وإن لم يكن ممسكاً بسوار.

(١) المقاييس (عصم) ٣٣١/٤.

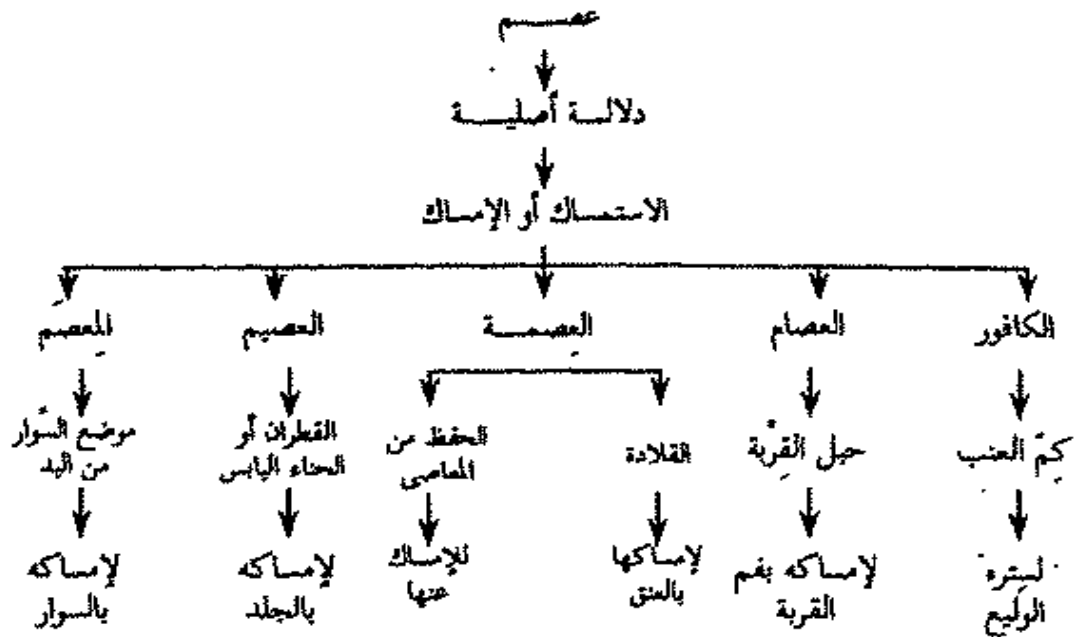
(٢) الاشتقاق ص ١٨٥.

(٣) المقاييس (عصم) ٣٣٢/٤.

(٤) انظر : ابن دريد ، الاشتقاق ص ١٨٥ ، والمقاييس (عصم) ٣٣٢/٤.

(٥) المقاييس (عصم) ٣٣٢/٣-٣٣٤.

وعلى هذا، فقد أمكن إرجاع دلالات فروع الجذر اللغوي (عصم) إلى دلالاته الأصلية التي نص عليها الشارح، وهي الاستمساك، أو الإمساك. وهذا مما يثبت صحة اعتبارها دلالة أصلية له. ويمكن أن نمثل لذلك بما يلي :



وأما لفظ «الاستهلال»، فقد ورد - انتم مكان - في قول الحادرة الذبياني:

(٤) وَمَقْلَتِي حَوْرَاءُ تَحْسِبُ طَرْفَهَا وَمَنَانُ حَسْرَةٍ مُسْتَهْلِ الْأَدْمَعِ

وجاء في الشرح: «ومستهل الأدمع حيث تستهل، وأصل الاستهلاك: رفع الصوت. ومنه الإهلال بالحج، ومنه استهلال الصبي عند سقوطه من بطن أمه» (١).

صرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للاستهلال، ونص على أنها «رفع الصوت».

(١) الشرح ص ٥٢.

وقد سبقه الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في تقرير هذه الدلالة الأصلية بقوله :
«وأصل الإهلال : رَفَع الصوت، وكل رافع صوته فهو مُهْلٍ» (١) كما أقر ابن
فارس ذلك بقوله «والهاء واللام أصل صحيح يدل على رفع صوت» (٢).

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، ودلالات بعض الفروع المتولدة
من الجذر اللغوي «هَلَّ» وهي :

(أ) الإهلال بالحج : وذلك لأن الحاج يرفع صوته بالتلبية إيداناً بيده
إحرامه، وشروعه في مناسك الحج. جاء في اللسان : «وإنما قيل للإحرام إهلال
لرفع المَحْرَمِ صوته بالتلبية» (٣).

(ب) استهلال الصبي : وهو رفع صوته بالبكاء بعد ولادته، وسقوطه من
بطن أمه. قال ابن فارس : «واستهل الصبي صارخاً : صوت عند ولاده» (٤).

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الفروع، فرعاً آخر يمكن تفسير دلالاته في ضوء
هذه الدلالة الأصلية، وهو لفظ «الهلال».

والهلال هو «القمر في أول ليلة والثانية» (٥). وقد سُمِّي القمر هلالاً؛ لأنَّ
الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته. قال ابن فارس : «فالهلال الذي في السماء،
سُمِّي به لإهلال الناس عند نظرهم مكبَّرين وداعين» (٦) وجاء في اللسان : «قال
أبو العباس : وسمى الهلال هلالاً لأنَّ الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه» (٧).

(١) أبو عبيد، غريب الحديث، ٢٨٥/١.

(٢) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٣) (هلال) ٢٢٦/١٤. وانظر كذلك : التاج (هل) ١٧١/٨.

(٤) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٥) المفردات في غريب القرآن ص ٥٤٤.

(٦) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٧) (هلال) ٢٢٨/١٤. وانظر كذلك : التاج (هل) ١٧٠/٨.

وأما إطلاق هذا اللفظ للدلالة على السنان ذى الشعبتين، وعلى الماء المستدير في أسفل الركي، فقد جاء على سبيل التشبيه الشكلى بالهلال. (١)

وعلى ذلك، فإن الدلالة الأصلية التى نص عليها الشارح، قد صلحت لتفسير دلالات فروع الجذر «هل»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالة أصلية له.

* وأما لفظ «الحرم»، فقد ورد - اسماً - فى قول الحاذرة الأديانى :

(٧) ظَلَمَ الْبِطَاحَ لَهُ انْهَلَالَ حَرِيصَةٍ قَصَفًا النَّطَافُ لَهُ بَعِيدَ الْمُقْلَعِ

وجاء فى الشرح : «والحريصة : المطرة التى تحرم وجه الأرض، أى : تقشره ومنه قولهم : حرص القصار الثوب، ومنه الحارصة من الشجاج التى تقشره». (٢)

يفهم - ضمناً - مما أورده الشارح من تفسير لألفاظ «الحارصة» و«الحريصة» و«حرص القصار الثوب»، أنه يعد «القشر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «حرص».

وقد صرح الأزهري بهذه الدلالة الأصلية نصافى قوله : «وأصل الحرص : القشر». (٣) وأما ابن فارس، فقد جعل لهذا الجذر اللغوى دالتين أصليتين، فقال : «الحاء والراء والصاد أصلان : أحدهما الشق، والآخر الجشع» (٤). ونستطيع أن نقول إن ثمة تقارباً بين «الشق» و«القشر»، وأما الجشع فيمكن رده إلى معنى القشر كذلك على ما سترى.

وقد أورد الشارح بعض فروع الجذر «حرص»، والتى يمكن النظر إلى دلالاتها فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر، وهى :

(١) انظر فى ذلك : المقاييس (هل) ١١/٦، والمفردات فى غريب القرآن ص ٥٤٤.

(٢) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٥٥.

(٣) تهذيب اللغة (حرص) ٢٤٠/٤.

(٤) المقاييس (حرص) ٤٠/٦.

(أ) الحريصة : وهي المطرة؛ وذلك لأنها تقشر وجه الأرض من شدة انهالها. قال ابن فارس : «ومنه الحريصة والحارصة، وهي السحابة التي تقشر وجه الأرض من شدة وقع مطرها». (١) ونلاحظ هنا أن الشارح قد فسّر «الحريصة» بالمطر، وليس السحاب، كما ذهب ابن فارس وبعض اللغويين، وليس يكون ذلك خطأ في الاستعمال أو الشرح، وكل ما هنالك هو أن لفظ الحريصة قد انتقل من الدلالة على المطر إلى الدلالة على السحاب؛ إذ كان السحاب سبباً في نزول المطر، والعرب تسمى الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

(ب) حرص القصار للثوب : وهو قشره وشقه بالدق (٢).

(ج) الحارصة : وهي الشجة؛ وهذا لأنها تشق الجلد وتقشره.

قال الخليل : «والحارصة : شجة تشق الجلد قليلاً كما يحرص القصار الثوب عند الدق». (٣)

ويمكننا، بعد ذلك، أن نرد دلالتى فرعين آخرين من هذا الجذر اللغوى إلى دلالتة الأصلية، تلك السابقة، وهما :

(د) الحرصيان : وهو جلدة أو قشرة رقيقة تقع بين الجلد واللحم، وقد سُميت بذلك لأن القصاب يقشرها بعد السلخ. (٤)

(هـ) الحرص : وهو الشره والجشع. وقد سبق أن ذكرت أنفاً أن ابن فارس قد عدّ دلالة الجذر «حرص» على هذا المعنى، أصلاً مغايراً لدلالته على الشق أو القشر. بيد أننا نستطيع أن نرد هذه الدلالة المجردة على الجشع إلى الدلالة الحسية

(١) المقاييس (حرص) ٤٠/١.

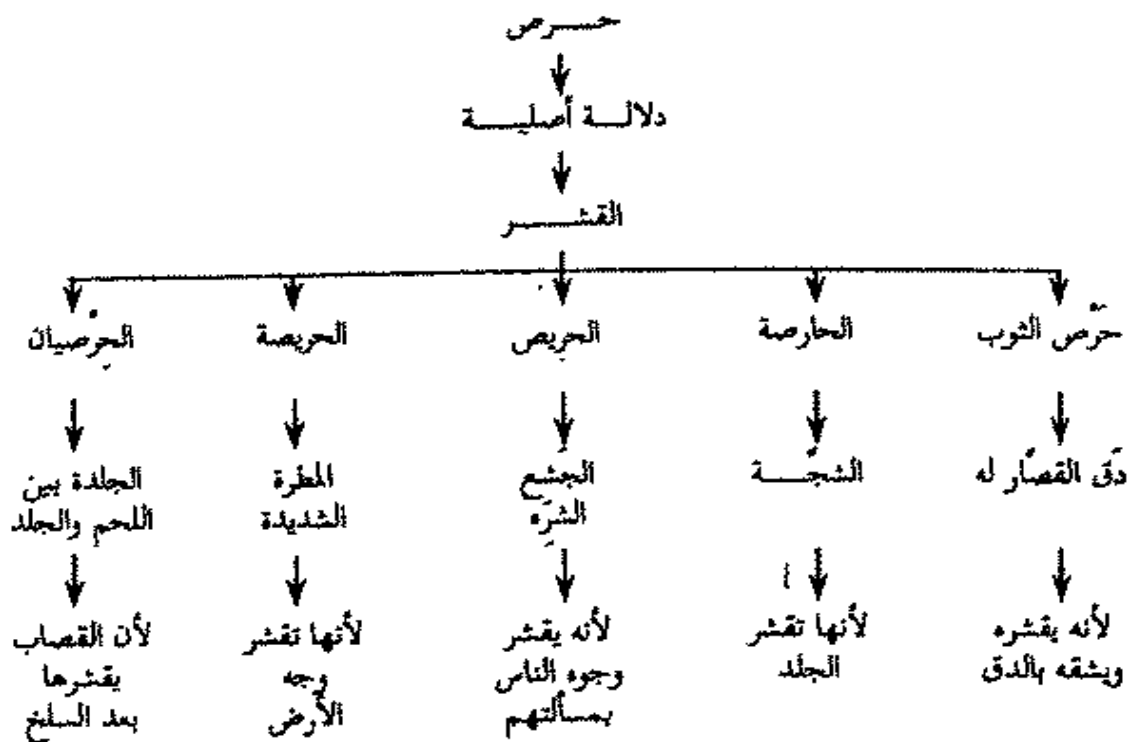
(٢) انظر : المفردات في غريب القرآن ص ١١٣.

(٣) العين (حرص) ١١٦/٣. وانظر كذلك : الجمهرة (ح ر ص) ١٣٤/٢، وتهذيب اللغة (حرص) ٣٧٨/٤-٣٧٩.

(٤) انظر: اللسان (حرص) ٢٧٧/٨.

على القشر مما يجعل للجذر «حرص» دلالة أصلية واحدة لا دالتين. ونجد ذلك عند الأزهري في قوله: «وقيل للشَّرة حريص، لأنه يقشر بحرصه وجود الناس يسألهم»^(١)، أي أنه يسأل الناس، فيستحيون منه، ويعطونه مسأله.

وعلى ما سبق، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن ردّ دلالات كل من هذه الفروع اللغوية المتولّدة من الجذر «حرص» إلى دلالاته الأصلية، وهي القشر، وهذا يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له كما ذكر الشارح ضِعْمًا، وكما نصّ بعض اللغويين، ويمكن أن نمثّل لذلك بما يلي:



(١) تهذيب اللغة (حرص) ٢٤٠/٤.

(٢) الشرح ص ٥١١.

وأما لفظ «النَهْكَ»، فقد ورد - وصفاً- في قول ثعلبة بن عمرو :

(٣) سَأَجْعَلُ نَفْسِي لَهُ جُنْسَةً بِشَاكِي السَّلَاحِ نَهِيكَ أُرَيْبُ

وجاء في الشرح «والنَّهْيُكُ : الشَّجَاعُ، يقال : رَجُلٌ نَهِيكَ بَيْنَ النَّهَاكَةِ، ويقال : رَجُلٌ يَنْهَكُ فِي الْعَدْرِ، أَي : يَبَالِغُ فِيهِمْ. وَقَدْ نَهَكْتَهُ الْحُمَى نَهْكًَ شَدِيدَةً. ويقال : انْهَكَ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ، أَي : بَالِغٌ فِي أَكْلِهِ، وَرَجُلٌ مَنْهُوكٌ، أَي : بَلَغَ مِنْهُ الرَّجْعُ» (١).

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر «نهك»، بيد أن تفسيره لفروعه المختلفة، يدل على أنه يعد «المبالغة» هي دلالاته الأصلية.

وقد صرح ابن فارس بهذه الدلالة في قوله : «النون والهاء والكاف أصل صحيح يدل على إبلاغ في عقوبة أو أذى» (٢) وجاء في اللسان : «والنَّهْكَ : المبالغة في كل شيء والنَّهْيُكُ والنَّهْيُكُ : البَالِغُ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ» (٣).

وقد أدار الشارح، في فلك هذه الدلالة الأصلية، بعض دلالات فروع هذا الجذر، وهي :

(أ) النَّهْيُكُ : وهو الشَّجَاعُ، وذلك لأنه يَبَالِغُ فِي النَّيْلِ مِنْ أَعْدَائِهِ. جاء في اللسان : «وَالنَّهْيُكُ وَالنَّهْيُكُ مِنَ الرِّجَالِ : الشَّجَاعُ. وَذَلِكَ لِمُبَالَغَتِهِ وَثَبَاتِهِ لِأَنَّهُ يَنْهَكُ عَدُوَّهُ فَيَبْلُغُ مِنْهُ» (٤).

(ب) نَهَكْتَهُ الْحُمَى : أَي بِالْفَتْحِ فِي إِذْنَاءِ الْمَيْتَلَى بِهَا، فَأَضْرَبْتَهُ، وَأَنْقَصْتُمْ وَزَنَهُ. جاء في اللسان : « وَنَهَكْتَهُ الْحُمَى نَهْكَاً ... : جَهَدْتَهُ وَأَضْنْتَهُ وَنَقَّصْتُمْ

(١) الشرح ص ٥١١.

(٢) المقاييس (نهك) ٣٦٤/٥.

(٣) (نهك) ٣٩١، ١٢.

(٤) (نهك) ٣٩١/١٢.

لحمه فهو منهوك، رُوى عليه أثر الهزال منها» (١) وقال الإمام الحربي: «ورأيت فلاناً منهوكاً إذا بلغ منه المرض» (٢)

(ج) انهك من الطعام، أى: بالغ فى أكله. جاء فى اللسان: «ونهك فى الطعام: أكل منه أكلاً شديداً فبالغ فيه» (٣)

وقد جمع ابن السكيت بين هذه الفروع السابقة فى قوله: «وقد نهكتبه الحمى...، وقد نهكه المرض ينهكه نهكاً ونهكةً. ويقال: نهك من هذا الطعام، أى: بالغ فى أكله. ومنه قيل للشجاع: نهيك، أى: ينهك عدوه، أى: يبالغ فيه» (٤)

ونستطيع أن نضيف إلى تلك الفروع السابقة فرعاً آخر، يمكن تفسير دلالة فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر اللغوى وهو:

(د) النهسيك: وهو اسم تُسمى به الحُرُّ قوص (٥). والحُرُّ قوص نويبة صغيرة، كالبرغوث، تعض وتقرص. ولعلها سميت لذلك لأنها قد تبلغ فى إيلام من تعضه. قال الأزهرى: «ولا حمة لها إذا عضت، ولكن عضتها تؤلم، ولا سم فيه» (٦)

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسير دلالات تلك الفروع، فى ضوء الدلالة الأصلية للجذر «نهك»، وهى «المبالغة فى الإيذاء»؛ إذ توفّر هذا المكون

(١) نهك) ٣٩٠/١٢.

(٢) غريب الحديث، المجلد الخامس ٥٩٩/٢.

(٣) نهك) ٣٩١/١٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٩.

(٥) اللسان نهك) ٣٩٢/١٢.

(٦) تهذيب اللغة (أبواب الرباعي من حرف العاء، ح - ق) ٣٠٢/٥.

الدلالي في دلالات فروع الجذر المختلفة، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالة دلالةً أصلية له، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح بعض اللغويين.

وأما لفظ «الهضم»، فقد ورد - وصفاً مجموعاً - في قول بشر بن عمرو بن مرثد :

(٧) فِي إِخْوَةٍ جَمَعُوا نَدَى وَسَمَاحَةً هُضِمَ إِذَا أْتَمَّ الشِّتَاءُ تَزَعَّبَا

وجاء في الشرح : «الهضم جمع أهضم، وهم القوم يكسرون أموالهم ويظلمونها في الحقوق، وأصل الهضم : الكسر. يقال : قد هضمه إذا كسره، ومنه انهضام الطعام، ويقال : في الأرض هضوم، أي : فجوات متسعة» (١).

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوي «هضم» ونص على أنها «الكسر».

وقد شاركه بعض اللغويين في تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الهاء والضاد والميم : أصل صحيح يدل على كسر وضغط وتداخل» (٢). وقال ابن الأثير : «وأصل الهضم : الكسر» (٣). وكذلك أقر الراغب الأصفهاني هذه الدلالة، بيد أنه قيدها بكسر ما فيه لين ورخاوة فقال : «الهضم : شدخ ما فيه رخاوة» (٤).

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض الفروع الناشئة من الجذر «هضم» وهي :

(١) الشرح ص ٥٥٥.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٥/٥.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٥٤٢.

(أ) : انهضام الطعام : وذلك لما يتعرض له من تكسر وتفتت . قال ثعلب :
«يقال : انهضم الطعام، إذا انكسر في بطنه» (١)

(ب) الهَضْم (جمع هَضْم) : وهى الفجوات المتسعة، وكان انكساراً قد
حدث للأرض، فأوجد فيها الفجوات والفراغات. قال ابن فارس : «والأهضام :
بطون من الأودية، سميت بذلك لخوضها، والواحد هَضْم» (٢) وقال ابن الأثير :
«هى جمع هَضْم، بالكسر، وهو المطمئن من الأرض. وقيل : هى أسافل من
الأودية، من الهَضْم : الكسر، لأنها مكاسر» (٣)

وإضافة إلى تلك الفروع التى أوردها الشارح، يمكن أن نضيف فروعاً أخرى
تفسر دلالاتها فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهى :

(ج) الهاضوم : ويطلق على كل دواء يستعمل فى هضم الطعام، أى
كسره وفتيته. قال ابن دريد : «والهاضوم : كل دواء هَضَم طعاماً» (٤)

(د) الهَسْضَم : وهو انضمام الجنبين، ومنه يقال : امرأة هَضِيمَة
الكَشْحِين (٥). وكان قد اقتطع جزءاً منهما فأدى إلى انضمامهما.

(هـ) الهَضَام : وهو المنفق لماله (٦)، وهذا لأنه يتنقص ويقتطع من ماله،
ويعطيه لغيره.

وعلى ذلك، فقد صلحت الدلالة الأصلية التى ذكرها الشارح للجذر «هضم»
لتفسير دلالات فروعه المختلفة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له.

(١) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م، ٢٢٢/١.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/٦.

(٣) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٦/٥.

(٤) الجمهرة (ض م هـ) ١٠٢/٣.

(٥) انظر : المقاييس (هضم) ٥٥/٦، وأنهاية ٢٦٥/٥، واللسان (هضم) ٩٨/١٦.

(٦) انظر : اللسان (هضم) ٩٦/١٦.

وأما لفظ «الخَدَع»، فقد ورد - وصفاً - في قول أبي قيس بن الأسلت
الأنصاريّ (في شأن ناقته) :

(٢٤) أَقْضِي بِهَا الْحَاجَاتِ، إِنَّ الْفَتَى رَهْنٌ بَدَى لَوْنَيْنِ خَدَّاعٍ
وجاء في الشرح : «والخَدَّاع مأخوذ من الخَدَع، وهو الاختباء والتُّسْتَر. يقال:
رَأَيْتُ فُلَانًا تَمَّ خَدَّعًا، أَي : غَاب عَنِّي. قال الأصمعيّ : ومن هذا سُميت الخَدَّاع،
وهي بيوت تُجعل في جوف بيوت، ومن هذا قولهم : ضَبَّ خَدَّاعٌ، ويقال : خَدَّعَ
الرَّيْقُ، إِذَا نَقَصَ» (١).

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للمصدر اللغوي : «خَدَع»، ونصّ على أنها
«الاختباء والتُّسْتَر». ونلاحظ هنا أنه لم يعبر عن الدلالة الأصلية بقوله : «وأصل
...» كما هو دأبه في ملاحظ فائته، وإنما أتى بالمصدر، وذكر دلالته، ثم شفّعه
بإيراد بعض فروعه، وتفسيرها في ضوء هذه الدلالة.

وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الخاء
والدال والعين أصل واحد، ذكر الخليل قياسه. قال الخليل : الإخْدَاع : إخفاء
الشيء ... وعلى هذا الذي ذكر الخليل يجرى الباب». (٢)

وقد أورد الشارح قول الأصمعيّ الذي يربط فيه بين هذه الدلالة الأصلية،
ودلالات بعض القروع الناشئة من الجذر «خَدَع» وهي :

(أ) الخَدَّاع : وهي، كما قال الأصمعيّ، (٣) بيوت تجعل في جوف بيوت
وذلك لاستئجارها عن الأعين.

(١) البيت، ص ٥٧٣، وشرحه ص ٥٧٤.

(٢) المقاييس (خَدَع) ١٦١/٢. وانظر : العين (خَدَع) ١١٥/١.

(٣) وانظر كذلك : اللسان (خَدَع) ٤١٦/٩، والتاج (خَدَع) ٣١٤/٥.

(ب) ضَبُّ خَدَاعٍ: وهو المختفى فى جُحره، جاء فى اللسان: «وخَدَع الضبُّ يَخْدَعُ خَدْعًا وَانْخَدَعَ: استروح ربيعَ الإنسان فدخل فى جحره لئلا يُحترش» (١).

(ج) خَدَعُ الرِيقُ: وهو نقصانه. قال ابن فارس: «ويقال: خَدَعُ الرِيقُ فى القم، وذلك أنه يَخْفَى فى الحَلْق وَيَغِيب» (٢).

ويمكننا أن نضيف، إلى ما ذكره الأصمعى، فرعين آخرين يمكن تفسير دلالتيهما فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وعمما:

(د) الأَخْدَعَانِ: وهما عِرْقَانِ فى باطن العنق، وقد سُمِّيَا بذلك لاستتارهما واختفائهما فى العنق (٣).

(هـ) الخَيْدَعُ: وهو السُّرَاب (٤)؛ وذلك لأنه يظهر ويختفى فى عين الناظر، ولاحقيقة له.

وعلى ذلك، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «خدع»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالةً أصليةً له، كما نص الشارح.

وأما لفظ «الظلم»، فقد ورد فى قول معاوية بن جعفر بن كلاب:

(١٤) حَمَلْتُ حَمَالَةَ الْقُرَشِيِّ عَنْهُمْ وَلَا ظُلْمًا أَرَدْتُ وَلَا اخْتِلَابًا

وجاء فى الشرح: «وأصل الظُّلْمُ: وَضَعُ الشَّيْءِ فى غير موضعه. ومنه قول

كعب بن زهير:

(١) (خدع) ٤١٧/٩.

(٢) المقاييس (خدع) ١٦١/٢.

(٣) انظر: العين (خدع) ١١٥/١.

(٤) انظر: المقاييس (خدع) ١٦٢/٢، واللسان (خدع) ٤١٦/٩.

أقول شَبِيهَاتٍ بما قال عالماً بهِنَّ، وَمَنْ يُشَبِّهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
أى : فلم يضع الشُّبه في غير موضعه. ومنه ظَلَمَ السَّقَاء، وهو شَرِبَ اللبن قبل
إدراكه. قال الشاعر :

وقائلة: ظلمتُ لكم سقائي وهل يخفى على العكَدِ الظَّليمُ

وعنى بالظَّليم : المظلوم، وهو اللبن الذي لم يدركه. (١)

صرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر اللغوى (ظلم)، ونص على أنها
«وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ».

وقد شارك الشارح، في النص على هذه الدلالة الأصلية، كثير من اللغويين
كالأصمعي (٢)، وابن السكيت (٣)، وابن قتيبة (٤)، وابن دريد (٥)، وابن فارس (٦)،
قال الراغب الأصفهاني : «والظلم عند أهل اللغة وكثير من العلماء : وَضَعُ الشَّيْءِ
فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ إمَّا بِنَفْسَانِ أَوْ بِيَزَادَةٍ، وَإِمَّا بَعْدُولٍ عَنِ وَقْتِهِ أَوْ
مَكَانِهِ» (٧).

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض فروع هذا الجذر
اللغوى، وهي :

-
- (١) الشرح ص ٧٠٠-٧٠١.
(٢) انظر : المفضل بن سلمة : الفاخر ص ١٠٣.
(٣) انظر : اللسان (ظلم) ٢٦٩/١٥.
(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صفرة، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
ص ٤٦٧.
(٥) انظر : الجوهرة (ظ ل م) ١٢٤/٣.
(٦) انظر المقاييس (ظلم) ٤٦٨/٣.
(٧) المفردات في غريب القرآن ص ٣١٥.
(٨) تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧. وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣.

(أ) ظَلَمَ : وذلك فى القول السائر : «من أشبه أباه فما ظلم» ، أى أنه لم يضع الشبه فى غير موضعه المستحق له. قال ابن قتيبة : «وأصل الظلم فى كلام العرب : وضع الشئ فى غير موضعه. ويقال : من أشبه أباه فما ظلم، أى : فما وضع الشبه فى غير موضعه» (١).

(ب) الظلِّيم : وهو اللبن الذى شرب قبل إدراكه، أى أنه عدل عن الوقت المحدد لشربه إلى وقت آخر، فكأن ذلك كان ظلماً له. قال ابن قتيبة : «ومن ظلم السقاء، وهو شربه قبل الإدراك، لأنه وضع الشرب غير موضعه» (٢). وقال الراغب الأصفهاني : «ومن هذا يقال : ظلمت السقاء، إذا تناولته فى غير وقته، ويسمى ذلك اللبن الظلِّيم» (٣).

ويمكننا أن نرد إلى هذه الدلالة الأصلية أيضاً، دلالة فرع آخر من فروع هذا الجذر القوي، وهو :

(ج) المظلومة : وهى الأرض التى تم حفرها، ولم تكن موضعاً للحفر، فكأن ذلك كان ظلماً لها، لأن الحفر قد وقع فى غير الموضع المقرر له، قال ابن قتيبة : «والمظلومة : الأرض التى حفر فيها، ولم تكن موضع حفر. سميت بذلك لأن الحفر وضع غير موضعه» (٤).

وأما الدلالة المجردة للظلم، فهى ظاهرة الارتباط بدلالته الأصلية. قال ابن قتيبة : «فكأن الظالم هو الذى أزال الحق عن جهته وأخذ ما ليس له» (٥).

وهكذا، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «ظلم»، ولعل ذلك مما يشير إلى صحة اعتبارها دلالة أصلية له كما نص الشارح.

* * * * *

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧، وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٣٨.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٣١٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ص ٢٩، وانظر كذلك : الجمهرة (ظل ل م) ٢٤/٣.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

*وأما لفظ «الكتّاب» ، فقد ورد - اسماً مجموعاً - في قول عوف بن الأحرص :

(٢) أَيْسَحَتْ لَنَا بَكْرٌ وَنَحَتْ لِرِوَالِهَا كَتَائِبٌ يَرْضَاهَا الْعَزِيزُ الْمَفَاخِرُ

وجاء في الشرح : «الكتيبة : الواحدة من الكتائب، سُميت كتيبةً لاجتماعها، وأصل الكتّاب : الجمع، ومنه كتّاب البغلة وهو ضمّ شفرها بحلقة، ومنه الكتّاب، أي : الخُرْز» (١).

صرّح الشارح بالدلالة الأصلية للجذر اللغوي «كتب»، ونصّ على أنها «الجمع».

وقد شارك الشارح، في تقرير هذه الدلالة الأصلية، بعض اللغويين، قال شمر: «كل ما ذكر في الكتّاب قريب بعضه من بعض، وإنما هو جمعك بين الشيين» (٢). وقال ابن دريد : «وأصل الكتّاب : ضمّك الشيء إلى الشيء» (٣)، وقال ابن فارس : «الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدل على جمع شيء شيء» (٤).

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، وبين دلالات بعض الفروع المتولدة من الجذر «كتب» وهي :

(أ) الكتيبة : وهي جماعة الناس للمحاربة. قال المبرد : «والكتيبة : الجيش، وإنما سُمي الجيش كتيبة لانضمام أهلها بعضهم إلى بعض» (٥).

(١) الشرح ص ٧١٥.

(٢) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٣) الجمهرة (ب ت ك) ١٩٦/١.

(٤) المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٥) الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ١١٢٨/٣. وانظر كذلك : الجمهرة (ب ت ك) ١٩٧/١.

(ب) كَتَبَ البغلة : وهو جمع شُفْرِهَا بحلقة. قال ابن دريد : «وكتبت البغلة أكتبها : إذا ضمنت شُفْرِهَا بحلقة»^(١).

(ج) الكُتَب (جمع كُتَبَة) : وهي الخُرُز، وقد سُميت بذلك لأنها تضم الشيء المخروز وتجمعه بعضه إلى بعض^(٢).

ويمكن أن تضيف إلى هذه الفروع فرعاً آخر هو :

(د) الكتابة : وذلك لأنها تعنى جمع (أو ضم) الحروف بعضها إلى بعض. قال سَعْر : «ومنه قيل : كتبت الكتاب لأنه يجمع حرفاً إلى حرف»^(٣). وقال الراغب الأصفهاني : «الكتب : ضم أديم إلى أديم بالخياطة... وفي التعارف : ضم الحروف بعضها إلى بعض الخط»^(٤).

وفي ضوء هذا، فإننا تبين صدق الشارح في اعتباره «الجمع» دلالة أصلية للجذر «كتب»؛ إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعها المختلفة.

* وأما لفظ «الجَن» ، فقد ورد - فِعْلاً - في قول علقمة بن عبدة (يصف حمرًا).

٤٢) عَانِيَةٌ قَسْرَقَتْ لَمْ تَطَّلِعْ سَنَةً يَجْنُهَا مُدْمَجٌ بِالطَّيْنِ مَخْتُومٌ

وجاء في الشرح : «ويجئها : يسترها، وسمى الجتن جنيناً لاستتاره في بطن أمه، وسمى الترس مجئاً لأنه يُستتر به، وسميت الجتن جنئاً لاستتارهم عن أعين الناس»^(٥).

(١) الجمهرة (ب ت ك) ١٩٦/١-١٩٧. وانظر كذلك المفردات في غريب القرآن ص ٤٢٣.

(٢) انظر المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٣) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٤٢٣.

(٥) الشرح ص ٨١٣-٨١٤.

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر اللغوي: «جن»، بيد أن ما أورده من تفسير لبعض فروع هذا الجذر، يشير إلى أنه يعد «الستر» هو الدلالة الأصلية له.

وقد صرح بهذه الدلالة بعض اللغويين. قال ابن فارس: «الجيم والنون أصل واحد، وهو الستر والتستر»^(١)، وقال الراغب الأصفهاني: «أصل الجن: ستر الشيء عن الحاسة»^(٢).

وقد أورد الشارح بعض فروع هذا الجذر اللغوي، وفسر دلالاتها في ضوء هذه الدلالة الأصلية وهي:

(أ) الجنين: وهو الولد في بطن أمه، وذلك لاستتاره عن الأعين.

(ب) المعجن: وهو الترس، وذلك لأن الحارب يستتر به. قال ابن دريد: «وسمى الترس مجناً لستره صاحبه»^(٣).

(ج) الجن: وهم نوع من العالم، وقد سماوا بذلك لاستتارهم عن الأعين. قال ابن فارس: «والجن سماوا بذلك لأنهم مستترون عن أعين الخلق»^(٤).

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، هي:

(د) الجنان: وهو القلب، وقد سُمي بذلك لاستتاره في صدر الإنسان. قال الراغب الأصفهاني: «والجنان: القلب لكونه مستوراً عن الحاسة»^(٥).

(هـ) الجنة: وهي البستان، وذلك لأن أشجاره المتشابكة تستر الأرض عن الأعين. قال ابن الأثير: «الجنة هي دار النعيم في الدار الآخرة، من الاجتنان، وهو الستر، لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها»^(٦).

(١) المقاييس (جن) ٤٢١/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٩٨.

(٣) الجمهرة (ح ن ن) ٥٦/١. وانظر كذلك: الكامل ٢٨٢/١.

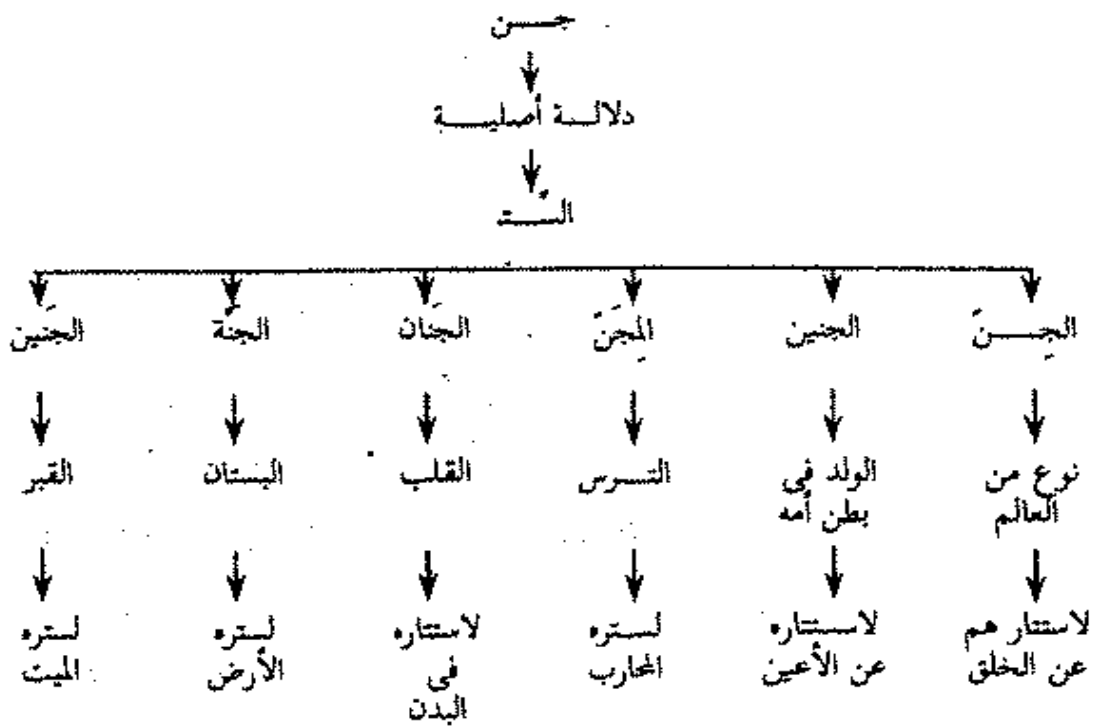
(٤) المقاييس (جن) ٤٢٢/١. وانظر كذلك: الكامل ٢٨٢/١، وتفسير غريب القرآن ص ٢١.

(٥) المفردات في غريب القرآن ص ٩٨.

(٦) النهاية ٣٠٧/١.

(و) الجنان : وهو القبر، وذلك لأنه يستر الميت في جوفه، قال ابن دريد:
«وسمى الترس مجناً لستره صاحبه، ويسمى القبر جنناً من هذا» (١).

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسير دلالات هذه الفروع اللغوية، في ضوء الدلالة الأصلية للجذر «جن» ، وهي الستر؛ إذ توفر هذا المكون الدلالي في كل هذه الفروع، وذلك مما يقطع بصحة اعتبار هذه الدلالة أصلية لهذا الجذر اللغوي، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح بعض اللغويين ويمكن أن نمثل لذلك بمايلي :



(١) الجمهرة (ج ٥ ن ٥) ٥٦/١.

وأما لفظ «الصرم»، فقد ورد - اسم مفعول - في قول الأسود بن يعفر النهشلي:

(١) قد أصبح الحبل من أسماء مصروماً بعد اتلافٍ وحبٍ كان مكتوماً وجاء في الشرح: «مصروم: مقطوع، الصرم: القطع. ومنه مصارمة الناس بعضهم بعضاً، ومنه صيرام النخل وسيف صارم»^(١).

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للجذر اللغوي: «صرم»، ونص على أنها: «القطع».

وقد أقر هذه الدلالة الأصلية كثير من علماء اللغة، ومنهم ابن فارس الذي يقول «الصاد والراء والميم أصل واحد صحيح مطرد، وهو القطع»^(٢).

وقد أدار الشارح، حول هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض فروع الجذر «صرم» وهي:

أ- صيرام النخل: وهو قطع ثمره. قال ابن دريد: «والصرم: القطع، ومنه صرمت النخل صرماً وصيراماً»^(٣).

ب- سيف صارم: وهو السيف القاطع البتار. جاء في اللسان: «سيف صارم وصروم... قاطع لا يثني»^(٤).

ج- المصارمة بين الناس: وهو وقوع الخصام والقطيعة بينهم.

وهذه دلالة مجردة، ولذلك فمن الراجح أنها مأخوذة من الدلالات الحسية لفروع هذا الجذر اللغوي.

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الفروع السابقة فروعاً أخرى، تدور دلالاتها في

(١) الشرح ص ٨٤٧.

(٢) المقاييس (صرم) ٣/٣٤٤. وانظر: إصلاح المنطق ص ٢٤، والكامل ١/ ٣٠٥، وابن دريد

الاشتقاق ص ١٥٨.

(٣) الاشتقاق ص ١٥٨.

(٤) (صرم) ١٥ / ٢٢٧.

فلك الدلالة الأصلية التي نص عليها الشارح، وهي:

د- الصَّرْمَة: وهي «الْقِطْعَة من الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين»^(١). وقد علل ابن الأثير لذلك بقوله: «كأنها إذا بلغت هذا القدر تَسْتَقِلَّ بنفسها فيقطعها صاحبها عن معظم إبله وغنمه»^(٢).

هـ- الصَّرِيم: ويطلق على كل من الليل والنهار، وذلك لأن كلا منهما ينقطع من الآخر. قال ابن فارس: «فأما الصريم فيقال إنه اسم الصبح واسم الليل. وكيف كان فهو من القياس؛ لأن كل واحد منهما يصرم صاحبه وينصريم عنه»^(٣).

و- الصَّرِيمَة: وهي القطعة من الرمل التي انقطعت (انفردت) عن معظمه. قال ابن دريد: «والصريمَة قطعة من الرمل تنصرم من معظمه»^(٤).

ز- الصَّرِيم: وهي الوجبة الواحدة التي يأكلها المرء، ويجتزئ بها عن غيرها من الوجبات سائر اليوم، وكأنه إذا أكلها انقطع عن أكل غيرها باقى يومه. قال ابن فارس: «ويقال: أكل فلان الصريم؛ وهي الوجبة؛ لأنه إذا أكلها قطع سائر يومه»^(٥).

وهكذا، فإنه يتبين لنا صحة اعتبار «القطع» دلالةً أصليةً للجذر «صرم» كما نص الشارح، إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعها المتفارقة.

ويمكن أن نمثل لذلك بما يلي:

(١) ابن دريد، الاشتقاق ص ١٥٩.

(٢) النهاية ٢٧ / ٣.

(٣) المقاييس (صرم) ٣٤٥ / ٣. وانظر كذلك: الجمهرة (ر ص م) ٣٥٩ / ٢.

(٤) الجمهرة (ر ص م) ٣٥٩ / ٢. وانظر كذلك: المفردات في غريب القرآن ص ٨٠.

(٥) المقاييس (صرم) ٣٤٥ / ٣.

تفسيحة:

يمكننا أن نتبين، بعد دراسة نماذج «التأصيل» الواردة في الشرح، الأمور

الآتية:

الأمر الأول: الوعي المبكر من قبل علماء اللغة العرب، ومنهم شراح الديوان، بالخصائص الدلالية للعربية، والتي منها أن كل جذر لغوي يمثل أرومة لها مقابل معنوي تحمله، أو تحمل جزءاً منه، سائر الفروع النابتة من تلك الأرومة، وهذا ما أسميته بالتأصيل. وما من شك في أن هذه الخصيصة الدلالية تمثل للعربية معلّم إحكام لا يحد.

الأمر الثاني: أن ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) لم يكن أول من تنبه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة حول معنى واحد» في معجمه: «مقاييس اللغة»، بل سبقه إلى ذلك بعض اللغويين^(١)، ومنهم شراح الديوان، بيد أن معالجة هؤلاء لهذه الفكرة كانت معالجة جزئية وعارضة في ثنايا مصنفاتهم المختلفة. وأما ابن فارس، فهو الذي عنى بهذه الفكرة، وجعلها أساساً أقام عليه معجمه: «مقاييس اللغة»، وعالج في ضوئها جمهرة ألفاظ اللغة، مما أدى إلى ارتباط هذه الفكرة به.

الأمر الثالث: أنه يفهم من طريقة شراح الديوان في معالجة دلالات فروع الجذر اللغوي حول دلالة أصلية واحدة، أنهم كانوا يعدون صلاحية هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر المختلفة معياراً لصحة اعتبارهم كذلك، وهذا لأنهم كانوا ينصون - أحياناً - على الدلالة الأصلية للجذر اللغوي، ثم يشفعون ذلك بإيراد بعض فروعها، ويحاولون تفسير دلالاتها المختلفة بما يناسب هذه الدلالة الأصلية.

(١) ففي كتاب «العين» مثلاً أرجع الخليل مادة «عق» إلى معنى الشق (٧٢/١ - ٧٣)، وأرجع مادة فص وعض فروعها إلى معنى «شدة الطلب خلال كل شيء» (١٢٣/٣).

- وفي إصلاح المنطق أرجع ابن السكيت مادة «خلج» وبعض فروعها إلى معنى «الجلب» (ص ٧٧ - ٧٨).

- وفي تفسير غريب القرآن أرجع ابن قتيبة مادة «غفر» وبعض فروعها إلى معنى «الستر والتغطية» (ص ١٤-١٥).

- وفي «الكامل أرجع المبرد مادة «حد» وبعض فروعها إلى معنى «القطع» (١٠٤١/٢ - ١٠٤٢).

- وفي «جمهرة اللغة» أرجع ابن دريد مادة «صمغ» إلى معنى «الأنضمام» (ص م ع ٧٧/٣)، ومادة «كنع» إلى معنى «التداخل والانتقايض» (ع ل ك ن) ١٣٧/٣.

- هذا فضلاً عن الأمثلة الأخرى الواردة في التعليق على ملاحظ التأصيل الواردة في الشرح.

الباب الثالث

العموم والخصوص والتغير الدلالي

تتفارق ألفاظ اللغات الإنسانية تفارقاً واضحاً من حيث عمومها وخصوصها؛
فهناك ألفاظ عامة متراوحة الدلالة، كثيرة الماصدقات، وثمة ألفاظ خاصة محدودة
الدلالة، قليلة الماصدقات.

وليس يبقى العام على عمومه، كما لا يظل الخاص على خصوصه، بل قد
تُستحدث أحوال مختلفة تغير دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص، أو تغيرها إلى
النقيض.

ولهذا الارتباط الوثيق بين «العموم والخصوص» و«التغير الدلالي» آثرت أن
أجمع بينهما في باب واحد، وأن أخصص لكل منهما فصلاً على حدة كما
يلي:

الفصل الأول العموم والخصوص

أولاً: العموم

ذكرتُ في تمهيد البحث أن السيوطي قد عقد في مُزهره باباً للعام والخاص عُرف فيه العام بقوله: «العام: الباقي على عمومه، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وقد عقد له الثعالبي في فقه اللغة باب الكليات، وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل»^(١). وذلك مثل: «كل ما امتير عليه من الإبل والخيل والحمير: فهو غير كل ما يستعار من قُدوم، أو شقرة، أو قُدْر، أو قَصعة: فهو ما عون»^(٢) و«كل شيء له قُدْر وخطَر: فهو نفيس»^(٣)، و«كل شيء جاوز الحد فقد طغى»^(٤)، و«غرة كل شيء: أوله»^(٥).

وقد تابعتُ السيوطي في ذلك، فجمعت بجمع الألفاظ العامة في الشرح، ثم درستُها ودرست الألفاظ العامة في كتاب «فقه اللغة وسر العربية» والتي نقلها السيوطي في مُزهره.

وقد تبين لي بعد دراسة هذه الألفاظ العامة أنه يمكن فهم عموم معظم هذه الألفاظ وتفسيره في ضوء ما يعرفه المحدثون باسم الوقوع المشترك Co-occurrence وأنه يمكن تفسير بعضها الآخر في ضوء ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح الاشتمال Hyponymy. ولذا فقد قسمت العموم، من حيث الفهم اللغوي العربي له، إلى قسمين هما: عموم الوقوع المشترك وعموم الاشتمال.

(١) المزهري ١/ ٤٢٦.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ١٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢.

(٤) نفسه ص ٢٢.

(٥) نفسه ص ٢٤.

١- عموم الوقوع المشترك:

عرف المحدثون مصطلح الوقوع المشترك^(١) Co-occurrence لدى دراستهم للمصاحبة اللغوية^(٢) Collocation التي تعنى بدراسة ارتباط بعض الوحدات الدلالية المفردة ببعضها الآخر داخل لغة ما^(٣). يقول د/ مختار عمر: «ولما كان من المعتاد أن تنتظم الكلمة مع أكثر من مجموعة، وأن تقع في أكثر من سياق لغوي، فقد ظهر مصطلح الوقوع المشترك^(٤)».

ويعنى ذلك أن مصطلح «الوقوع المشترك» يستعمل للدلالة على تلك الألفاظ التي يمكن أن تقع في جوار لغوي مقبول مع عدد وافر من الألفاظ المتفارقة الدلالة. يقول د/ كريم حسام الدين: «وقد أطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح Co-occurrence بمعنى التكرار المشترك، أي أن الكلمة يتكرر اشتراكها مع أكثر من كلمة في تراكيب مختلفة، كما نجد في كلمة «طويل» التي يمكن أن يتكرر اشتراكها مع كلمات رجل، ونبات، وطريق. ولكنها تستعصي على الاشتراك مع كلمة جبل، فلا يمكن أن نقول: جبل طويل، ولكن يجب أن نقول: جبل عال أو شاهق^(٥). وفي ضوء هذا «الوقوع المشترك» يمكن أن نشقف عموم كثير من الألفاظ التي رصدها شراح الديوان وغيرهم من اللغويين وجلبها صفات وأفعال وأسماء مضافة، ومن هذه الألفاظ: اللذن، والحادر، والمادى، وريغان، وجم، والجذم، والغريض، والأخلق، والأبرق، ونشص.

* فأما لفظ «اللذن» فقد ورد في قول الجميع الأسدي:

٤٤ في كفه لذنة مشققةً فيهما سنان محرب لحم

وجاء في شرحه: «اللذنة» القناة اللينة، وكل لين لذن^(٦).

(١) الوقوع المشترك هو ترجمة د/ مختار عمر لهذا المصطلح. انظر كتابه: علم الدلالة ص ٧٥، وترجمه د/ حسام الدين بالتكرار المشترك، انظر كتابه: التعبير الاصطلاحي ص ٢٦٩.

(٢) المصاحبة اللغوية هي ترجمة أستاذنا الدكتور/ عبده الراجحي لهذا المصطلح. انظر مقالته: علم اللغة والنقد الأدبي - مجلة فصول مج ١/ ٢٤ / يناير ١٩٨١ - ص ١٢١، وكذلك ترجمه د/ حسام الدين. انظر: التعبير الاصطلاحي ص ٢٥٧. وترجمه د/ أبو الفرج بالمصاحبة. انظر كتابه:

الماجم اللغوية ص ١١١، وترجمه د/ تمام حسام بالنضام. انظر كتابه: اللغة العربية معناها وبنائها ص ٢١. وترجمه د/ مختار عمر بتوافق الوقوع أو الرصف. انظر: علم الدلالة ص ٧٤.

(٣) انظر علم الدلالة ص ٧٤ و p.55. A Dictionary of Linguistics.

(٤) علم الدلالة ص ٧٥.

(٥) التعبير الاصطلاحي ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٦) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٤٦.

فيمكننا أن نفهم مما ذكره الشارح هنا أن لفظ (اللدن) من الصفات العامة ذات المدى الواسع Wide Range، إذ يكثر وقوعه مع عدد من الألفاظ المتباينة للدلالة على الليونة. ومن هذه الألفاظ لفظ «القناة» كما جاء في بيت الجميع.

وقال ابن فارس: «اللدن: اللين من القضبان»^(١) وقال الزمخشري: «ومن المجاز: لدنت أخلاقه، وهو لدن الخليفة»^(٢) وجاء في اللسان: «اللدن: اللين من كل شيء من عود أو جبل أو خلق أو أنثى لدنة...، وقناة لدنة: لينة المهزة، وريح لدن... وامرأة لدنة: ربا الشباب ناعمة، وكل رطب مأد: لدن»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن لفظ «اللدن» يمكن أن يتضام مع بعض الألفاظ للدلالة على ليونة كل منها، فنقول - مثلاً -:

- قناة لدنة: لينة
- ربح لدن: لين
- جبل لدن: لين
- قضيب لدن: لين
- خلق لدن: لين

ولاشك أن مفهوم «اللدونة» يختلف باختلاف الموصوف بها.

وبقي هنا أن أشير إلى أن العموم في هذا الملحق ونظائره الآتية ليس ينبغى أن يفهم على أنه عموم استغراقى، بل ينبغى أن يفهم على أنه عموم كثرة وقوع أو عموم الوقوع المشترك كما قررت قبلاً، ففى هذا الملحق: «وكل لين لدن» لا ينبغى أن نأخذ هذا العموم على ظاهره، فنقرر أن لفظ «اللدن» يمكن أن يقع وصفاً لأمى مسمى للدلالة على ليونته، بل ينبغى فهم هذا التعميم على أن هذا اللفظ يكثر وقوعه بمعنى الليونة مع عدد من الألفاظ المتباينة، وإلا فإن هذا اللفظ لا يتفق مع لفظى «الريح» و«الفرش» فنحن لانقول: «ريح لدن» ولا: «فرش لدن»، وإنما نقول: «ريح رخاء»، و«فرش رثير»^(٤).

* وأما لفظ «الحادرة»، فقد ورد في قول زيان بن سيار (يهجو الحادرة):

(١) المعاييس (لدن) ٢٤٣/٢.
(٢) أساس البلاغة (لدن) ص ٤٠٧.
(٣) (لدن) ٢٦٧/١٧. وانظر كذلك: التاج (لدن) ٣٩٣/٩.
(٤) انظر: لغة وسر العربية ص ٤٦.

كَأَنَّكَ حَادِرٌ الْمُنْكَبِيِّ رَضَمَسَاءُ تَنْقُضُ فِي حَائِرِ
رجاء في شرحه: «وقوله: حادرة المنكبين، أي: ضخمهما، وكل ضخم فهو
حادر. يقال: وترحادر إذا كان غليظاً، ورمح حادر إذا كان غليظ الكعوب» (١).

فقد ذكر الشارح أن لفظ «الحادر» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ
يمكن أن يقع في جوار لغوي مقبول مع عدد الألفاظ لدلالة على الضخامة.

وقد ذكر الشارح من هذه الألفاظ المصاحبة: المنكب والرمح والوتر. وقال ابن
دريد: «ورمح حادر: غليظ.... وكذلك غلام حادر وحبل حادر: غليظ أيضاً» (٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن لفظ «الحادر» يمكن أن يقع مصاحباً لبعض
الألفاظ للدلالة على ضخامة كل منها. فنقول - مثلاً:-

- منكب حادر: ضخم.

- وتر حادر: غليظ.

- رمح حادر: غليظ الكعوب.

- غلام حادر: ضخم.

*وأما لفظ «المادى» فقد ورد في شرح قول بشامة بن الغدير (يصف دروعاً):

(٣٥) وَمِنْ نَسِجِ دَاوُدَ مَوْضُونَةٌ تَرَى لِلْقَوَاضِبِ فِيهَا صَلْبِيلاً

وإزاء في شرحه: «ويروى: من نسج داود ماذية. والماذية: الدروع السهلة اللينة
الصافية الحديدية، وكل سهل ماذى، ومنه قيل للعسل ماذى وذلك إذا صفا
ونخلص» (٣).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «ماذى» من الصفات ذات المدى المتراحم؛ إذ

(١) الشرح ص ٤٩ والبيت بلا رقم لأنه ليس من المفردات وإنما أوردته الشارح في معرض حديثه
عن الحادرة وزيان بن سيار وهما كل منهما للآخر.

(٢) الجمهرة (ج ٣ ر) ١٢٠/٢ وانظر كذلك: اللسان (حدر) ٢٤٥/٥.

(٣) الشرح ص ٨٩ - ٩٠.

يكثر وقوعها مع عدد من الموصوفات المتفارقة للدلالة على اللين والسهولة والصفاء.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات): الدرْع والعَسَل. وبعضد ذلك ماجاء في اللسان: «يقال غسل ماذى إذا كان سهلاً.... ودرع ماذية: سهلة لينة»^(١). ويضاف «الخمر» إلى العسل والدرع؛ فقد قال الزمخشري: «خمر ماذية: سهلة في الحلق»^(٢).

وعلى ذلك نستطيع أن نحدد المصاحبات اللقوية للفظ الماذى في حال دلالة على السهولة كما يلي:

درع ماذية: سهلة لينة صافية الحديدية.

خمر ماذية: سهلة في الحلق.

عسل ماذى: سهل (صافٍ خالص).

* وأما لفظ «وريمان» ، فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:

(٥) وسُقياً لريمان الشباب فإنه أخصو نقة في الدهر إذ أنا جاهلٌ
وجاء في شرحه: «وريمان الشباب: أوله. وريمان كل شيء: أوله»^(٣).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «ريمان» من الألفاظ العامة ذات المدى الواسع؛ إذ يكثر وقوعه - مضافاً - مع عدد من الألفاظ المتباينة للدلالة على الأولوية في كل منها. وقد شاركه في هذا بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وريمان كل شيء أوله»^(٤) وكذلك فعل الجوهري وابن فارس^(٥).

وقد ذكر الشارح أن من مصاحبات هذا اللفظ العام لفظ «الشباب» كما ورد

(١) (مذى) ١٤٣/٢٠. وانظر كذلك: المقاييس (مذى) ٣٦٠/٣.
(٢) أساس البلاغة (مذى) ص ٤٢٤.
(٣) الشرح ص ١٦٠.
(٤) الجمهرة (رع - و - أ - ي) ٢٥٠/٣.
(٥) انظر على الترتيب: الصحاح (ربيع) ١٢٢٤/٣، والمقاييس (ربيع) ٤٦٨/٢.

في بيت مزرد. وجاء في اللسان: «وربع كل شيء وربعانه: أوله، وربعان المطر: أوله، ومنه ربعان الشباب»^(١). وجاء في موضع آخر من الشرح: «يقال: هذا ربعان الخيل وربعان الجراد: أولها»^(٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نذكر بعض مصاحبات هذا اللفظ كما يلي:

- ربعان الشباب: أوله

- ربعان المطر: أوله

- ربعان الخيل: أولها

- ربعان الجراد: أولها

وأما لفظ (جَم) ، فقد ورد في قول عبدة بن الطيب (يصف منهلاً):

٥٤) ومنهلي آجزي في جمه بحر مما تسوق إليه الريح مجلول

وجاء في شرحه: «وجمه: كثرته، يقال: جم الماء والمال، وكل ما كثر فهو

جام»^(٣).

فقد نص الشارح على عمومية الفعل «جم»، وعلى أنه يمكن أن ينتظم في

جوار لغوي مقبول مع أكثر من مسند إليه للدلالة على الكثرة.

ومن ذلك لفظاً: «الماء» و«المال» كما جاء في الشرح وكما ورد في

اللسان^(٤)، وجاء في التاج: «وجمَّ البئرَ جَمَّ وجمَّ جموماً: تراجع ماؤها وكثر

واجتمع»^(٥).

وبما جاء في الشرح وفي تاج العروس نستطيع أن نقرر أن الفعل «جم» يمكن

أن يتضام مع ألفاظ «الماء» و«البئر» و«المال» للدلالة على الكثرة في كل منها،

(١) (ربيع) ٤٩٩/٩. وانظر كذلك: التاج (ربيع) ٣٦٦/٥.

(٢) الشرح ص ٢٨٦.

(٣) الشرح ص ٢٨٣.

(٤) انظر: (جم) ٣٧١/١٤ و ٣٧٢.

(٥) (جم) ٢٣٣/٨.

فتقول:

- جَمَّ الماء: كثر في البحر.

- جَمَّ المال: كثر وزاد.

- جمعت البحر: تراجعت ماؤها وكثر واجتمع.

*وأما لفظ «الجذم» فقد ورد في قول عبدة بن الطيب أيضا:

(٧٣) لنا أصيب كجذم الحوض هدمه وطء العراك، لديه الرق مقلوب
وجاء في شرحه: «قوله: أصيب: دُنَّ مقطوع الرأس، كأنه جذم الحوض قد
هدمه عراك الإبل عليه، وهو ازدحامها، فبقيت منه بقية، وجذم كل شيء:
أصله» (١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «الجذم» لفظ عام واسع المدى، وأنه يكثر وقوعه
- مضافا - مع عدد الألفاظ المختلفة للدلالة على أصل كل منها.

ومن هذه الألفاظ: لفظ الحوض، كما ورد في البيت السابق. وجاء في
اللسان:

«وجذم كل شيء: أصله...، وجذم الشجرة: أصلها...، وجذم القوم:
أصلهم...، وجذم الأسنان: متا بها...، وفي حديث عبد الله بن زيد في الأذان أنه
رأى في المنام كأن رجلاً نزل من السماء فعلاً جذم حائط فأذن. الجذم: الأصل،
أراد: بقية حائط» (٢).

وتأسيباً على ماورد في الشرح وما جاء في اللسان نستطيع أن نقرر أن لفظ
«الجذم» يمكن أن يتضام. مع عدد وافر من الألفاظ للدلالة على أصولها فتقول
- مثلاً -:

- جذم الحوض: أصله (أساس جداره الذي بقي بعد تهدم أعلاه).

(١) الشرح ص ٢٩١.

(٢) (جذم) ٣٥٥/١٤. وانظر: النهاية ٢٥٢/١.

- جذم الشجرة: أصلها.

- جذم القوم: أصلهم.

- جذم الأسنان: أصلها (منابتها).

- جذم الحائط: أصله (بقيته).

* وأما لفظ «الغريض» فقد ورد في قول ربيعة بن مَقرُوم الضُّبِّي:

(٢٩) إذا لم يجتزُرْ لِنَيْسِهِ لَحْمًا غَرِيضًا مِنْ هَوَادِي الْوَحْشِ جَاعُوا

وجاء في شرحه: «الغريض: اللحم الطرى. وكل طرى غريض» (١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «الغريض» من الصفات المتراجحة المدى، وقد ذكر

من مصاحباته لفظ «اللحم» كما ورد في بيت ربيعة. وجاء في اللسان:

«والغريض: الطرى من اللحم والماء واللبن والتمر، يقال: أطمعنا لحماً غريضاً، أى

: طرياً، وغريض اللبن واللحم: طريه» (٢).

وعلى ذلك نستطيع القول بأن لفظ «الغريض» يجوز أن يتضمن مع ألفاظ

اللحم والماء واللبن والتمر للدلالة على الطراوة في كل منها (الطرى: الغض

الجديد) فنقول (٣):

- لحم غريض: طرى (حديث عهد بالذبيح).

- ماء غريض: طرى (نبيع من الأرض أو نزل من السماء حديثاً).

- تمر غريض: طرى (حديث عهد بالتمر).

- لبن غريض: طرى (حديث عهد بالحلب).

* وأما لفظ «أخلق»، فقد ورد - مؤنثاً - في قول سويد بن أبي كاهل

الْيَشْكُرِيُّ (يصف عجز شائته عن أن ينال منه).

(١) الشرح من ٢٨٠.

(٢) غرض (٥٩/٩).

(٣) انظر: التاج (طرا) ٢٢٤/١٠.

(٨٩) إذ رأى أن لسم يضرها جهده ورأى خلقاء ما فيها طمع
وجاء في شرحه: «الخلقاء: الصخرة الملساء، وكل أملس فهو أخلق، ويقال
لظهر الحافر أخلق للملاسة» (١).

فقد قرر الشارح أن لفظ «أخلق» من الصفات التي تتمتع بمدى واسع من
الوقوع المشترك، وأنه يمكن وقوعه في جوار لغوي مع أكثر من موصوف للدلالة
على الملاسة.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات اللغوية): الصخرة وظهر
الحافر. وجاء في اللسان: «والأخلق: الأملس من كل شيء، وهضبة خلقاء:
مصمتة ملساء لانبثاب بها... وفي حديث فاطمة بنت فيس. وأما معاوية فرجل
أخلق من المال، أي: خلّو عار. من قولهم: حجّر أخلق، أي: أملس مصمت لا يؤثر
فيه شيء وصخرة خلقاء إذا كانت ملساء... وجبل أخلق: لين أملس، وامرأة
خلّقت وخلقاء: مثل الرنقاء لأنها مصمتة كالصفاة الخلقاء. قال ابن سيده: وهو
مثل بالهضبة الخلقاء لأنها مصمتة مثلها» (٢).

وفي ضوء ذلك، يمكننا أن نقول إن لفظ «أخلق» يمكن أن يتضام مع
الصخرة، وظهر الحافر، والجبل، والهضبة، والرجل، والمرأة، للدلالة على الملاسة
والإصحات. فنقول:

- جبل أخلق: لين أملس.
- ظهر حافر أخلق: أملس.
- هضبة خلقاء: مصمتة ملساء لانبثاب بها.
- صخرة خلقاء: ملساء.
- رجل أخلق (من المال): خلّو عار منه (استعمال مجازي).

(١) الشرح ص ٤٠٥.

(٢) (خلق) ١/١ - ٣٧٧ - ٣٧٨. وانظر كذلك التاج (خلق) ٦/٢٣٦.

— امرأة خلطاء: مصممة رتقاء (استعمال مجازي).

* وأما لفظ «أبرق»، فقد ورد - مجموعاً - في قول المرّش الأكبر:

(٢) جاعلاتِ بطنِ الضَّبَاعِ شمالاً وِراقَ النعَافِ ذاتِ اليبسَمينِ

وجاء في شرحه: «وكل ما كان فيه لونان مختلفان فهو أبرق، يقال: جبل

أبرق إذا كان فيه بياض وسواد، وعين برقاء قال الشاعر:

ومُحَدِّرٍ من رأسِ برقاء ساقه مخافةً بين من حبيبٍ مزابلٍ

قال: المنحدر: الدَّمْعُ (١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «أبرق» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ يمكن أن تتجاوز مجاوراً لغويًا مقبولاً مع أكثر من لفظ مختلف لدلالة على تلوّن كل منها بلونين مختلفين هما الأبيض والأسود في الغالب. ومن هذه الألفاظ لفظ «الجبل» و «العين» كما ورد في الشرح. وقال ابن فارس: «والبرق: مصدر الأبرق من الجبال والجبال، وهو الجبل أبرم بقوة سوداء وقوة بيضاء. ومن الجبال ما كان منه جدد بيض وجدد سود» (٢). وجاء في اللسان: «وتيس أبرق: فيه سواد وبياض..» ويقال للعن برقاء لسواد الحدقة مع بياض الشحمة.. وروضة برقاء: فيها لونان من الثبت... وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق» (٣).

وتأسيًا على ماورد في الشرح، وما جاء في المقاييس واللسان، نستطيع أن نقرر أن لفظ «أبرق» يمكن أن يتضمن مع ألفاظ الجبل، والجبل، والتيس، والعين، والروضة، للدلالة على تلوّن كل منها بلونين مختلفين، هما في الغالب: الأبيض والأسود. فنقول:

- جبل أبرق: فيه جدد بيض وسود.

(١) الشرح ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) المقاييس (برق) ٢٢٦/١.

(٣) (برق) ٢٩٧/١١ - ٢٩٨. وانظر كذلك: التاج (برق) ٢٨٦/٦.

- جبل أبرق: أبرم بقوة بيضاء وأخرى سوداء.

- تيس أبرق: فيه سواد وبياض.

- عين برقاء: سوداء الحدقة بيضاء الشحمة.

- روضة برقاء: فيها لونان من النبات.

وقد عقد الشعالي في كتابه «فقه اللغة» فصلاً بعنوان: «فصل في تقسيم السواد والبياض على ما يجتمعان فيه» أورد فيه الصفات الدالة على اجتماع السواد والبياض ومعها الموصوفات التي تلائم كلاً منها، ومن ذلك: «فرس أبلق. تيس أخرج. كبش أملح. نور أشيه. غراب أبقع. جبل أبرق..»^(١).

* وأما الفعل «نشص» فقد ورد في شرح قول بشر بن أبي خازم:

(١١) فلما رأونا بالنسار كأننا نشاص الثريا هيبتها جنونها

وجاء في شرحه: قال الفصيح النسار: موضع، ونشاص الثريا: ما ارتفع من السحاب بنوئها. شبه الكتيبة في كثرتها بهذا السحاب. قال الأصمعي: كل ما نشص فقد ارتفع، ومنه قولهم: نشصت ثنياً فلان إذا ارتفعتا عن مركب الأسنان^(٢).

فقد لاحظ الأصمعي أن الفعل «نشص» يتمتع بمدى واسع من الوقوع المشترك، إذ يمكن أن يقع في جوار لغوي متلائم مع أكثر من مسند إليه مختلف للدلالة على الارتفاع.

ومن ذلك لفظ «الثنية» كما ورد في الشرح أنفاً. وجاء في اللسان: «وكل ما ارتفع فقد نشص، وقد نشصت المرأة عن زوجها تنشص نشوصاً ونشزت بمعنى واحد.. نشصت ثنية: تحركت فارتفعت عن موضعها.. ونشص الوبر: ارتفع، ونشص الوبر والنر والصوف ينشص: نصل ونقى مغلغلاً لازقاً بالجلد لم يطير بعده»^(٣). وجاء

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٨٥.

(٢) الشرح ص ٦٤٣ - ٦٤٤.

(٣) (نشص) ٨ / ٣٦٦.

في التاج: «نشص السحاب في السماء ينشص وينشص: ارتفع»^(١).

وفي ضوء مانص عليه الأصمعي، وما جاء في اللسان والتاج، يمكننا أن نقول إن الفعل «نشص» يمكن أن يتضام مع ألفاظ السحاب، والزوجة، والثنية، والوبر، والشعر، والصوف، لدلالة على الارتفاع، فنقول:

- نشص السحاب: ارتفع في السماء.

- نشص الوبر: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.

- نشص الشعر: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.

- نشص الصوف: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.

- نشص الثنية: ارتفعت عن موضعها.

- نشص الزوجة: ارتفعت على زوجها (استعصت عليه ولم تخضع له).

وقد عقد الثعالبي فصلاً بعنوان: «فصل في تقسيم الارتفاع» ذكر فيه بعض الأفعال الدالة على الارتفاع، والمسند إليه الذي يناسب كلاً منها. ومن ذلك: «طما الماء. مع النهار...»^(٢).

(١) (نشص) ٤٣٩/٣.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٩٩.

٢- عموم الاشتمال

درس المحدثون علاقة الاشتمال^(١) Hyponymy باعتبارها إحدى العلاقات الدلالية المهمة التي تربط بين ألفاظ اللغة. ويمكن تعريف الاشتمال بأنه: «العلاقة التي تربط بين الوحدات الدلالية العامة والخاصة»^(٢).

ومثال ذلك العلاقة بين لفظ «القط» ولفظ «الحيوان»، وبين لفظ «الكرسي» ولفظ «الأثاث»^(٣). وتميز علاقة الاشتمال هذه بأنها علاقة انتقالية Transitive، بمعنى أننا إذا قلنا - مثلاً - «إن لفظ البقرة متضمنٌ Hyponym في لفظ الثديي» - من الثدييات - وأن لفظ الثديي متضمنٌ في لفظ الحيوان، فإن ذلك يعنى أن لفظ البقرة متضمنٌ في لفظ الحيوان»^(٤).

ويسمى هذا اللفظ العام (الحيوان - الأثاث ...) باللفظ المتضمن Superordinate Word أو الكلمة الغطاء^(٥) Cover Word، وتسمى مشتملاته (القط - الكرسي ...) بالتواصلات Co-hyponyms^(٦).

وفي ضوء علاقة الاشتمال هذه يمكننا أن نفهم عموم بعض الألفاظ العامة الواردة في كتاب فقه اللغة للثعالبي والواردة في الشرح، فمن الألفاظ العامة الواردة في الشرح ألفاظ السباع، والعرق، والصبيب، والضراء، والعصبة، والراوية.

فأما لفظ «السباع» فقد ورد في قول عبدة بن الطيب:

(٧٤) والكوبُ أزهرٌ معصوبٌ بقلته فوق السباعِ من الرياحِ إكليلُ

(١) هذه هي ترجمة دا مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة ص ٩٩. وترجمه دا مجيد الماشطة بالتواصل. انظر ترجمته للفصلين التاسع والعاشر من كتاب ليونز: مقدمة في علم اللغة النظرى: ص ٨٣. وقد عنون ترجمته تلك باسم: علم الدلالة. ونشرته جامعة البصرة - كلية الآداب ١٩٨٠م.

(2) A Dictionary of Linguistics, p.150.

وانظر كذلك: Cemantic Theory p. 83.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) Lyons: Semantics , Vol.I. p. 292

(٥) انظر: علم الدلالة ص ٩٩

(٦) انظر: Lyons: Semantics , Vol.I. p. 291

والتواصلات هي ترجمة دا مجيد الماشطة لهذا المصطلح: انظر: ليونز: علم الدلالة ص ٨٥.

وجاء في شرحه: «والسِّياع: كل ما طلى به من طين أو جص أو قير أو غير ذلك»^(١).

فقد قرر الشارح أن لفظ «السِّياع» من الألفاظ العامة؛ إذ إنه يمكن التعبير به عن كل ما يستعمل للطلاء.

وقد ذكر الشارح من مشتجمات هذا اللفظ العام: الطين والجص والقير. ويعضد ذلك قول الخليل: «والسِّياع: تطيينك بالجص أو الطين أو القير»^(٢). وقول ابن قتيبة: «السِّياع: الطين، وقيل: الطين بالتهن، وقد سعت الحائط ونحوه»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن لفظ «السِّياع» هو الكلمة المتضمنة Superordinate Word أو الكلمة الغطاء Cover Word لكثير من الألفاظ الدالة على ما يطلّى به. ونستطيع أن نذكر من متواصلاته Co-hyponyms ما يلي:

- الطين الذي يطلّى به.

- الجص الذي يطلّى به.

- القير الذي يطلّى به.

وسياق البيت يمين أن يكون الطين هو المقصود من متواصلات هذا اللفظ العام، إذ إنه هو الذي يستخدم في سدّ فم دَنّ الخمر، ثم يعصب بالرياحين تطيباً لما يعيه من الخمر.

وبناظر عموم هذا اللفظ عموم لفظ «الماعون» قال الثعالبي في باب الكليات: «كل ما يستعار من قدم أو شفرة أو قدر أو قصعة فهو ماعون»^(٤). فلفظ الماعون هنا هو اللفظ الغطاء، ومتواصلاته هي ألفاظ القدر والقنوم..... الخ.

وبقى هنا أن أشير إلى أن العموم والشمول في مقامنا هذا لا يراد به الاستفراق المنطقي الذي يستوعب بحكم العقل كل الأفراد، وإنما قد يكون كذلك أحياناً، وأحياناً يراد به الاستفراق النوعي لطائفة معينة، لأفرادها خصائص مشتركة^(٥).

(١) البيت من ٢٩١ وشرحه من ٢٩٢.

(٢) العين (سبع) ٢٠٣/٢.

(٣) الفحص ٦/١٠.

(٤) فقه اللغة وسر الرمى من ١٦. وانظر: اللسان (معن) ٢٩٧/١٧ والتاج (معن) ٣٤٧/٩.

(٥) د/ السيد رزق الطويل: أساليب الاستفراق والشمول، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٧.

* وأما لفظ «العرق»، فقد ورد في قول طفيل الغنوي (يصف فرساً):
 كأنه بعد ماصدرون من عرقٍ سبسد تمطر جُحَّ الليل مبلولٌ
 وجاء في شرحه: «والعرق: السطور من الخيل أو طير أو غير ذلك، الواحدة
 عرقة، وكل سطر عرقة» (١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «العرقة» من الألفاظ العامة، وذلك لأنه يمكن
 أن يعبر به عن كل السطور، أي: الصفوف.

وقد ذكر الشارح من مشتجمات هذا اللفظ العام: الخيل والطير المصفوفة:
 ويعضد ذلك قول كراع النمل: «والعرق: الصف من الخيل» (٢). وقول ابن فارس:
 «العرقة والجمع عرقات، ولك كل شيء مضفور أو مصطف، وإذا اصطفت الطير
 في الهواء فهي عرقة وكذلك الخيل» (٣).

وعلى ذلك، نستطيع أن نقول إن لفظ «العرقة» هو الكلمة الغطاء Cover
 Word للألفاظ الدالة على كل مصطف، وأن من متواصلات Co-hyponyms:

- الطير المصفوفة.

- الخيل المصفوفة.

* وأما لفظ «الصبيب»، فقد ورد في قول ثعلبة بن عمرو (بذكر طعنة
 لخصمه):

(١٢) فستبعبته طعنة لرة يسيل على الوجه منها صبيب

وجاء في شرحه: «والصبيب: كل ماصب من ماء أولين أو غيرهما» (٤).

(١) الشرح ص ٤٣ والبيت رقم لأنه من الشواهد وليس من المفضليات.

(٢) التنبؤ في اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقى، عالم الكتب بالقاهرة،
 ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٣٩.

(٣) المفاهيس (عرق) ٢٨٨/٤. وانظر كذلك: اللسان (عرق) ١٢ / ١١٧، والتاج (عرق) ٧/٧.

(٤) الشرح ص ٥١٤.

فقد نصَّ الشارح على أن لفظ «الصبيب» هو اللفظ العام الذي يعكس أن يعبر به عن كل ما يصب.

وقد ذكر الشارح من مشتكلات هذا اللفظ الماء واللبن المصبوبين، ونضيف إليهما الدم المصبوب، وهو المتواصل المقصود في بيت ثعلبة السابق. ويضاف إلى هذه المتواصلات أيضا العرق المصبوب كما قرر الزمخشري^(١).

وعلى ذلك نستطيع أن نحدد من متواصلات هذا اللفظ العام ما يلي:

- الماء المصبوب.

- اللبن المصبوب.

- الدم المصبوب.

- العرق المصبوب.

«وأما لفظا «الضراء» و «الخمر»، فقد وردا في شرح قول بشر بن أبي خازم:

(١٠) عَطَفْنَا لَهُمْ عَطْفَ الضَّرُوسِ مِنَ الْمَلَأِ بِشَهَاءٍ لَا يَمْشِي الضَّرَاءَ رَقِيبَهَا

وجاء في شرحه: «وقال أبو عبيدة: الضراء: كل شيء استتوت به والخمر

كذلك: كل شيء تخمرت به وسترك»^(٢).

فقد لاحظ أبو عبيدة أن لفظي «الخمر» و «الضراء» هما اللفظان العامان

اللذان يمكن أن يعبر بهما عن كل ما يستتر به الإنسان.

فأما «الخمر» فقد قال فيه ابن السكيت: «ويقال: تواري الصيد مني في ضراء

الوادي، وهو شجره. وتواري في خمر الوادي. وخمره: «ماواراه من جرف أو جبل

من جبال الرمل، أو شجر أو شيء منه»^(٣).

(١) انظر: أساس البلاغة (صيب) ص ٢٤٧.

(٢) الشرح ص ٦٤٣.

(٣) إصلاح المطلق ص ٤٠٨.

وجاء في اللسان: «الخَمَرُ بالتحريك: ماواراك من الشجر والجبال ونحوها... وفي حديث سهل بن حنيف: انطلقت أنا وفلان نلتمس الخَمَرَ. هو بالتحريك كل ماشارك من شجر أو بناء أو غيره»^(١). وجاء فيه أيضا: «ابن شميل: ماواراك من شيء وادكرأت به فهو خَمَر، الوهدة خَمَر، والأكمة خَمَر، والجبل خَمَر، والشجر خَمَر، وماواراك فهو خَمَر»^(٢).

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقرر أن لفظ «الخمر» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

- الجبل الذي يُستتر به.

- جبل الرمل الذي يُستتر به.

- الشجر الذي يُستتر به.

- البناء الذي يُستتر به.

- الأكمة التي يُستتر بها.

وأما «الضراء» فهناك رأى يجعله عاما كالخَمَر، كما قال أبو عبيدة، وهناك رأى آخر يجعله خاصا بالشجر. قال المبرد: «الضراء ماواراك من شجر خاصة، والخَمَر ماواراك من شيء»^(٣). وقال الثعالبي: «كل ماواراك من شجر أو أكمة فهو خَمَر. والضراء: ماواراك من الشجر خاصة»^(٤). ولعل اللفظ كان عاما كلفظ «الخمر» ثم خصصه الاستعمال اللغوي بأحد متواصلاته: «الشجر».

* وأما لفظ «السُعْبَة»، فقد ورد - مجموعا - في قول ربيعة بن مقروم الضببي (يصف خيلا):

(١) (خمر) ٥ / ٣٤١. وانظر النهاية ٢ / ٧٧.

(٢) (ضراء) ١٩ / ٢١٩.

(٣) الكامل ١ / ٢٨٢.

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص ١٨.

(أ) وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا تُشِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْنَهَبًا
 وجاء في شرحه: «الواردة: قطع من الخيل. وعَصَبُ القَطَا: جماعاتها... وقال
 غير القسبي: العَصَبُ جمع عَصَبَةٍ وهي العشرة عددًا من كل شيء» (١).
 فقد نص الشارح على أن لفظ العَصَبَةُ هو اللفظ العام الذي يمكن أن يعبر به
 عما بلغ العشرة من كل شيء.

ومن ذلك: التعبير عن جماعة القطا كما ورد في بيت ربيعة. وقال الخليل:
 «والعصبة من الرجال: عشرة، ولا يقال لأقل منه... ويقال هو ما بين العشرة إلى
 الأربعين من الرجال.. وأما في كلام العرب فكل رجال أو خيل بفرسانها إذا
 صاروا قطعة فهم عَصَبية، وكذلك العَصَابَةُ من الناس والطيْر» (٢). وجاء في اللسان
 : «وكل جماعة رجالٍ وخيلٍ بفرسانها أو جماعة طيرٍ أو غيرها عَصَبَةٌ
 وعَصَابَةٌ» (٣).

وعلى ذلك فإننا نستطيع القول بأن لفظ «العَصَبَةُ» هو اللفظ الغطاء للألفاظ
 المعبرة عما بلغ العشرة عددًا من مختلف الجماعات، ونستطيع أن نحدد من
 متواصلاته ما يلي:

- جماعة الطير (ومنها القطا).
- جماعة الناس.
- جماعة الخيل بفرسانها.

وثمة خلاف بين علماء اللغة حول العدد الذي تتكون منه العَصَبَةُ (٤).
 * وأما لفظ «الراوية»، فقد ورد في قول علقمة بن عبدة:

(١) الشرح ص ٧٣٤.
 (٢) العين (عصب) ٣٠٩/١ - ٣١٠. وانظر كذلك: المصنوع ١٢٠ / ٣.
 (٣) (عصب) ٩٦ / ٢.
 (٤) انظر: أبو عبيد: القريب المصنف ٣٦٣/١، والتاج (عصب) ٣٨٤ / ١.

٥) فلا تعد لي بيني وبين مغمر سقتك روايا المزن حين تصوب

وجاء في شرحه: «وكل ما استقى عليه من بعر أو دابة فهو راوية»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «الراوية» هو اللفظ العام الذي يمكن أن يعبر به عما يستقى عليه من الأباغر أو الدواب.

وقال ابن السكيت: «وتقول هي مزادة للبي يستقى فيها الماء ولا تقل راوية إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء»^(٢)

وعلى ذلك فإن لفظ «الراوية» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

- البعير الذي يستقى عليه.

- الحمار الذي يستقى عليه.

- البغل الذي يستقى عليه.

(١) الشرح ص ٧٦٩.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٣١. وانظر كذلك: اللسان (روى) ٦٤ / ١٩، والناج (روى) ١٥٨ / ١٠

ثانياً: الخصوص

ذكرتُ في تمهيد هذا البحث أن الألفاظ الخاصة التي رصدها كلٌّ من الثعالبي والسيوطي في الأبواب التي أفردوها لدراسة الخصوص - هي الألفاظ نصّ أئمة اللغة نصّاً صريحاً على خصوصها، وذلك باستعمال الحصر، أو الشرط، أو غير ذلك.

وقد تبعتُ الثعالبي والسيوطي في ذلك، فجمعت الألفاظ التي نصّ شرح الديوان وغيرهم على خصوصها نصّاً صريحاً مباشراً.

وقد تبين لي بعد دراسة هذه الألفاظ الخاصة في الشرح، وفي كتابي: فقه اللغة وسر العربية والمزهر، أنها تتميز بأن الاستعمال اللغوي قد خصّص أو قيد كلاً منها بلمح أو مكون دلالي أو أكثر فضيق من محيط دلالتها، أو حدد ارتباطها بغيرها من الألفاظ. ويعني ذلك أنه يمكننا أن نقسم الخصوص إلى النوعين الآتين:

أ- خصوص داخلي أو ذاتي؛ وذلك حين يقيد استعمال اللغوي دلالة اللفظ ذاتها بلمح أو مكون دلالي، بحيث يغدو إطلاق هذا اللفظ الخاص على مدلوله رهناً بتوفر هذا الملمح أو المكون الدلالي. وتتنوع هذه المكونات المقيدة تنوعاً وفيراً، فقد تكون مكونات زمانية أو اتجاهية أو سلبية أو غير ذلك كما سنرى في النماذج التطبيقية في الشرح.

ب- خصوص خارجي؛ وذلك حين يقيد استعمال اللغوي اللفظ تقييداً خارجياً يتصل بالمصاحبات اللغوية التي يمكن أن يتجاور معها.

وقد جاءت كلُّ الألفاظ الخاصة في الشرح من نوع الخصوص الداخلي، وذلك فيما عدا لفظاً واحداً هو لفظ «ذقناه».

ونستطيع، بعد ذلك، أن نتقل إلى دراسة الألفاظ الخاصة في الشرح، ومنها ألفاظ البوارح، والعَرَصات، والأشطان، والطُروق، والسبَاء، والعِهَاد، والرَّصَاد، والأولوية، والنَّفْس، وذَقْنَاء.

* فأما لفظاً «البوارح» و«العَرَصات»، فقد وردا في قول المخيل السعدي:

(٧) فكانَ ما أبقى البوارحُ والـ أمطارُ من عَرَصاتِها الوشمُ

وجاء في شرحه: «البوارح: الرياح الشداد من الشمال خاصة، وهي من رياح الصيف... وقال الأصمعي: العرصة جوية منفتحة، ليس فيها بناء، فإذا حصل فيها بناء فليست بعرصة»^(١).

فإن لدينا هاهنا لفظين خاصين هما: «البوارح» و «العرصات».

فأما لفظ «السوارح» فقد ذكر الشارح أن الاستعمال اللغوي قد قيد دلالة على رياح الصيف الشديدة بأن تكون هذه الرياح هابة من الشمال خاصة. وهذا ماقرره بعض اللغويين الآخرين. قال ابن قتيبة: «الرياح أربع: الشمال وهي تأتي من ناحية الشام وذلك عن يمينك إذا استقبلت قبلة العراق، وهي إذا كانت في الصيف حارة بارح وجمعها بوارح»^(٢). وقال ابن خالويه: «والبوارح هي الشمال تكون في الصيف حارة»^(٣)، وقال الثعالبي: «البوارح: الشمال الحارة في الصيف»^(٤).

ومن الواضح أن هذا الخصوص خصوصاً داخلياً؛ وذلك لأن الاستعمال اللغوي قد قيد دلالة اللفظ نفسه، ولم يقيد ارتباطه بغيره من الألفاظ.

كما نستطيع أن نقول إن هذا المكوّن الدلالي المقيد هو مكوّن اتجاهي، لأنه شرط لصحة إطلاق هذا اللفظ على الريح الصيفية الشديدة أن تكون هابة من اتجاه الشمال.

ويمكن توضيح هذا الخصوص السابق كما يلي:

اللفظ: البوارح.

دلالاته: الرياح الصيفية الشديدة من الشمال خاصة.

المكوّن المقيد: من الشمال خاصة.

نوعه: داخلي اتجاهي.

(١) الشرح ص ٢١٠.

(٢) أدب الكاتب ص ٩١.

(٣) ابن خالويه: كتاب الريح، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مكتبة إبراهيم الطيبي بالمدينة المنورة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ٨٧.

(٤) لغة المنة وسر العربية ص ٢٥٤. وانظر كذلك: اللسان (برج) ٣ / ٢٣٤.

*وأما لفظ «العُرصة» فقد نص الأصمعي على أن الاستعمال اللغوي قد قيد دلالة على الجوبة المنفتحة (المساحة الخالية حولها مرتفعات) بأن تكون خالية من البناء. وهذا ما أقره بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وعرصة الدار: مالا بناء فيه»^(١).
ومن الواضح أيضاً أن هذا الخصوص خصوصاً داخلي، كما أننا نستطيع القول بأن هذا المكون المقيد هو مكون سلبي، وذلك لأن الاستعمال اللغوي قد شرط لإطلاق هذا اللفظ على دلالة شرطاً سلبياً هو خلوها من البناء. ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

اللفظ: العُرصة.

دلالة: الجوبة المنفتحة ليس فيها بناء، فإذا حصل فيها بناء فليست بعُرصة.

المكون المقيد: ليس فيها بناء.

نوعه: داخلي سلبي.

ونظير ذلك التقييد السلبي قول الثعالبي: «ولا يقال للذهب تبر إلا مادام غير مصوغ»^(٢) فقد قيد استعمال اللغوي تسمية الذهب تبراً بلمص سلبي هو: «انعدام الصوغ».

* وأما لفظ «الأشطان»، فقد ورد في قول سلامة بن جندل (يصف الرماح في أيدي قومه):

(٢١) كأنها بأكف القوم إذ لحقوا مواطع السير أو أشطان مَطْلُوبِ

وجاء في شرحه: «قال أحمد: المواطع: الأكف تمتع بالحبال...» وقال: الأشطان من الحبال التي يمد بها في شق، فإذا مد بها على الاستواء فليست بأشطان»^(٣).

(١) الجمهرة (ر ص ع) ٣٥٣ / ٢. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ١٨، والمختصر ١١٧/٥.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٥١، واللسان (تبر) ١٥٥/٥، والتاج (تبر) ٦٥ / ٣.

(٣) الشرح ص ٢٣٩.

فقد نص أحمد بن عبيد على أن الاستعمال اللغوي قد قيد تسمية الحبل شَطَنًا بمكوّن دلالي اتجاّهي وهو: «امتداده في شق» أي: كونه ممتدًا امتدادًا رأسيًا إلى أسفل، وقد ذكّر جلّ اللغويين أن «الشطن» هو الحبل الذي يستقى به من البشر، ولم ينص أحدهم - صراحة - على ذلك القيد الذي ذكره الشارح. قال الخليل: «الشطن: الحبل الطويل الشديد الغتيل»^(١). وقال الرّبيعي: «والرشاء والشطن: حبال البعير»^(٢).

وقال الثعالبي: «الشطن: الحبل يُستقى به وتشد به الخيل»^(٣).

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الواضح أن استخدام الشطن في الاستقاء من البئر يقتضي أن يتخذ وضعاً رأسيًا لا أفقيًا، وهذا ما يفهم من تقييد الشارح للفظ.

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: الأشطان.

دلالتها: الحبال التي يُمدّ بها في شق، فإذا مدّ بها على الاستواء فليست بأشطان.

المكوّن المقيد: مدّها في شق.

نوعه: داخلي اتجاّهي.

*وأما لفظ «الطروق»، فقد ورد - فعلاً - في قول عمرو بن الأهتم:

(١) ألا طرقت أسماء وهي طروق وبانت على أن الخيال يشوق

وجاء في شرحه: «يقول: قد بانت وخیالها يطرقتا فيشوقنا، قال: ولا يكون الطروق إلا بالليل»^(٤).

تقد لاحظ الشارح أن الاستعمال اللغوي قد قيد تسمية الإتيان طروقاً بملمح دلالي زمني هو كون ذلك الإتيان ليلاً.

(١) اللين (شطن) ٢٣٦ / ٦.

(٢) نظام التريب في اللغة ص ٢٤٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٣٨. وانظر كذلك: اللسان (شطن) ١٧ / ١٠٣، والتاج (شطن) ١٩ / ٢٥٣.

(٤) البيت ص ٢٥٤، الشرح ص ٢٤٦.

وقد أقر ذلك التقييد كثير من اللغويين، قال ابن السكيت: «ويقال طرقت الرجل أطرقه طروقاً إذا أتته ليلاً»^(١). وقال ابن دريد: «وطرقت القوم طروقاً إذا جتتهم ليلاً ولا يكون الطروق إلا بالليل فأنا طارق»^(٢). وقد فسر لفظ «الطارق» في قوله تعالى: «والسماء والطارق»^(٣) بالنجم، وعلة ذلك هو طلوعه ليلاً. قال ابن قتيبة: «الطارق: النجم، سُمي بذلك لأنه يَطْرُق، أي: يَطْلُع ليلاً، وكل من أتاك ليلاً فقد طرقتك»^(٤).

ويمكننا أن نوضح هذا المخصوص كما يلي:

اللفظ: الطروق.

دلالتة: الإتيان بالليل.

المكون المقيد: لا يكون إلا بالليل.

نوعه: داخلي زمني.

ونظير هذا التقييد الزمني قول الشعالي: «النوم في الأوقات عام والقبيلة نصف النهار خاصة»^(٥). فقد قيد الاستعمال اللغوي تسمية النوم قبيلة بملحح زمني هو انتصاف النهار. ومثال ذلك أيضاً: «لا يقال للشمس الغزاة إلا عند ارتفاع النهار»^(٦). و«السَّارِب: الماضي في حاجته بالنهار خاصة»^(٧)، و«واعسَاء: أدلجنا، ولا تكون المواعسة إلا بالليل»^(٨).

* وأما لفظ «السَّيَاء»، فقد ورد في قول ثعلبة بن صعير المازني:
 (١٧) باكرتهم بسبباً جون ذارع قبل الصَّبَاح وقبل لَغْوِ الطَّائِرِ

(١) إصلاح للنطق ص ٢٣٩.

(٢) الجمهرة (رط ق) ١٢ / ٣٧١.

(٣) سورة الطارق، ١/٨٦.

(٤) تفسير غريب القرآن ص ٥٢٣. وانظر كذلك، القراء: معاني القرآن، تحقيق دا عبد الفتاح

إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م ١٣ / ٢٥٤، والجامع لأحكام القرآن

٢/٢٠، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ١٨ /

٤٥٣.

(٥) فقه اللغة وصر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٥١.

(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧) الزهر ١ / ٤٣٨.

(٨) المصدر السابق ١ / ٤٣٩.

وجاء في شرحه: «والجَوْنُ: الزَّقُّ، جعله جونا لسواده...، غيره: السبأ اشتراء الخمر خاصة»^(١).

فقد نص الشارح على أن الاستعمال اللغوي قد قيد تسمية الشراء سبأً بملح نوعي هو كون المشتري خمرًا خاصة.

قد قرّر هذا التقييد كثير من اللغويين، قال ابن فارس: «يقال: سبأت الخمر إذا اشتريتها، ولا يقال ذلك إلا في الخمر خاصة، ويمسحون الخمر: السبأ»^(٢). وقال ابن سيده: «أبو حنيفة: ويقال لشراء الخمر السبأ والسبأ وقد سبأها يسبؤها سبأً وسبأ واستبأها، ولا يقال ذلك إلا في الخمر»^(٣).

ويمكننا أن نوضح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: السبأ.

دلالة: اشتراء الخمر خاصة.

المكون المقيد: الخمر خاصة.

نوعه: داخلي نوعي (أي تخصيص اللفظ بنوع خاص من الأشياء).

ونظير هذا التقييد النوعي قول السيوطي: «الخرابة: سرقة الإبل خاصة»^(٤). فقد قيد الاستعمال اللغوي دلالة لفظ الخرابية بملح دلالي نوعي هو وقوع السرقة على الإبل خاصة ومثال ذلك أيضاً: «المساعة: الزنا بالإماء خاصة»^(٥). «والثقة القطيع من الضأن خاصة»^(٦) و «الخباج: ضراط الإبل خاصة»^(٧).

«وأما ألفاظ العهاد» و «الرصاد» و «الأولية» فقد وردت في شرح قول ثعلبة بن عمرو العبدي (يصف دياراً).

٢) فما أحدثت فيها العهود كأنما تلعب بالسحمان فيها الزخارف

(١) الشرح ص ٢٦٠

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، (سي) ٢ / ٤٨٥.

(٣) المحصر ١١ / ٩٠ وانظر كذلك: اللسان (سبأ) ١ / ٨٦.

(٤) الزهر ١ / ٤٣٨.

(٥) الصحاح ص ٤٤٧.

(٦) الزهر ١ / ٢٣٨.

(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وجاء في شرحه وقال ثعلب: العهد: الأمطار التي يتلو بعضها بعضاً وكذلك الرّصاد والأولية. كل ذلك بمعنى واحد، وهو لا يتباعد يعهد بعضها بعضاً، ويرصد بعضها بعضاً، فإذا تفاوتت لم تلحقها هذه الأسماء^(١).

فقد لاحظ ثعلب أن الاستعمال اللغوي قد قيد كلاً من ألفاظ «العهد» والرّصاد والأولية» في دلالتها على المطر بقيد زمني هو «التتابع والتوالي» وهذا ما قرره لغويون آخرون.

جاء في اللسان بشأن العهد: «والعهد والعهدّة والعهدّة: مطر بعد مطر، يدرك آخره بلل أوله.... وجمعها عهاد وعهود.... قال أبو حنيفة: إذا أصاب الأرض مطر بعد مطر، وتدّى الأول باقي فذلك العهد لأنّ الأول عهد بالثاني»^(٢).

وجاء فيه بشأن الرّصاد: «والرّصد والرّصد: المطر يأتي بعد المطر، وقيل: هو المطر يقع أولاً لما يأتي بعده»^(٣). وأما الأولية: فقد قال فيها أبو زيد الأنصاري: «والولي المطر بعد المطر في كل حين»^(٤). وقال ابن سيده: «أبو حنيفة: وكل مطرة تجيء على إثر مطرة فالأخرى ولي للأولى»^(٥).

ويمكننا إيضاح هذا الخصوص كما يلي:

الألفاظ: العهد - الرّصاد - الأولية

دلالتها: الأمطار يتلو بعضها بعضاً فإذا تفاوتت لم تلحقها هذه الأسماء.

المكون المقيد: التابع والتوالي.

نوعه: داخلي وزمني

(١) الشرح ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٢) (عهد) ٣٠٨/٤ وانظر كذلك: نظام القريب في اللغة ص ٢٥٨، والمخصص ١٢١/٩ - ١٢٢، والتاج (عهد) ٤٤٢/٢.

(٣) (رصد) ١٥٩/٤. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٥٨، والمخصص ١٢١/٩، والتاج ٣٥٣/٢ - ٣٥٤.

(٤) أبو زيد الأنصاري: كتاب المطر، تحقيق دا/ أوغست هنتر. (ضمن مجموعة البلغة في شذور اللغة) المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين بيروت ١٩١٤م. ص ١٠٤.

(٥) المخصص ١٢٢/٩. وانظر كذلك: اللسان (ولي) ٢٩٥/٢٠.

*وأما لفظ «النَّفْش» ، فقد ورد في شرح قول عامر المحاربى:

(١٤) لَقَدْ لَقِيتَ شَوْلَ بِحُضْبَى بُوَانَةَ نَصِيًّا كَأَعْرَافِ الْكِرَادِ أَسْحَمَا

وجاء في شرحه: «ويروى: لقد نَفَشْتَ شَوْلَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ. أَيْ: سَرَّحْتَ. قَالَ: وَيُقَالُ النَّفْشُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ بِغَيْرِ رَاعٍ فَإِذَا كَانَ مَعَهَا رَاعٌ يَصْرِفُهَا فَلَيْسَتْ بِنَافِثَةٍ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذْ نَفَسْتُمْ فِيهِ غَمِّمَ الْقَوْمَ﴾ (١)».

فقد لاحظ أحمد بن عبيد أن الاستعمال اللغوى قد قيد تسمية انتشار الإبل للرعى نفشاً بمكونين دلاليين، أحدهما: زمنى وهو كون ذلك الانتشار ليلاً، والآخر: سلبى وهو عدم وجود راع معها.

وقد قرر هذا التقييد بعض اللغويين. قال ابن السكيت: «وتقول: قد هَمَلْتُ الإبلَ فهى هاملة وهوامل، وقد أهملتها أنا، إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راع، فالهمل يكون ليلاً ونهاراً، فأما النفس فلا يكون إلا ليلاً» (٢). وقال ابن دريد: «ونَفَشْتَ الغنمَ فى الزرع إذا رعته ليلاً، ولا يكون النفس إلا بالليل» (٣).

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلى:

اللفظ: النفس

دلالة: انتشار الإبل ليلاً بغير راع.

المكون المقيد: أ- ليلاً

ب- بغير راع.

نوعه: داخلى ، زمنى - سلبى

(١) الشرح ص ٦٢٧. والآية من سورة الأنبياء ٧٨/٢١.

(٢) إصلاح المصطلح ص ٣٢٧.

(٣) الجمهرة (ش ف ن) ٦٦/٣ وانظر كذلك، أدب الكاتب ص ٢٠٦، واللسان (نفس) ٢٥٠/٨، والتاج (نفس) ٣٥٨/٤.

وقد فسّر «النفش» في الآية الكريمة: «إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمَ الْقَوْمِ» بهذا التفسير اللغوي السابق (١).

*وأما لفظ «ذقناء»، فقد ورد في قول المرّش الأكبر (يصف ناقته) :

(١٤) أو علاة قد دربت درج المشية، حرفٍ مثل المهاسة ذقون

وجاء في شرحه: «والذقون: الدلو المائلة. دلو ذقناء وذاقنة: سريعة. قال: ولا يقال ذقناء إلا للدلو. قال: والذقون التي رفعت رأسها في الخطام والزمام» (٢).

فقد نص الشارح على أن الاستعمال اللغوي قد قيد وخصص لفظ «ذقناء»، بيد أن الخصوص هنا يتفارق عن الخصوص في النماذج السابقة، فقد كان الخصوص في هذه النماذج خصوصاً داخلياً يتصل بدلالة اللفظ ذاتها، وأما الخصوص في هذا النموذج فهو خصوص خارجي تركيبى يحدد الألفاظ التي يمكن أن يتركب معها اللفظ في جوار لغوي تتقبله الجماعة اللغوية، وهذا ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Collocation أو المصاحبة اللغوية (٣). يقول د/ أبو الفرج بعد أن ذكر قول ابن الأعرابي إنه لا يقال جمل حرف وإنما تخصص به الناقه: «وعلى ذلك فهناك في اللغة نوع من التحديد للكلمات المستعملة في تركيب مادون اعتبار للنحو أو غيره من القواعد اللغوية المعروفة، هذا النوع هو الذي نسميه المصاحبة» (٤).

وفي هذا النموذج نجد الشارح قد نص على أن الاستعمال اللغوي قد قيد لفظ «ذقناء» تقييداً خارجياً تركيبياً؛ إذ جعل استعماله للدلالة على الوصف بالسرعة مقصوراً على لفظ (موصوف) واحد هو الدلو. والمقصود بوصف الدلو بالسرعة هنا هو سرعة صبها لمائها، وهذا ناتج عن ميل شفتها، جاء في اللسان:

(١) انظر: الفراء: معاني القرآن ٢٠٨/٢، وتفسير غريب القرآن ص ٢٨٧، والزمخشري: الكشاف، دار المعرفة بيروت (د.ت) ١٧/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٧/١١.

(٢) الشرح ص ٤٦٨.

(٣) تحدثت عن المصاحبة قبل ذلك: انظر البحث ص ٦٣.

(٤) المعجم اللغوية ص ١١١.

«وذقت الدلو بالكسر ذقناً فهي ذقنة: مالت شفتها» (١).

ونلاحظ ، بعد ذلك، أن التقييد في هذا النموذج تقييد صفة بموصوف، ونظيره قول الثعالبي: « وفيه يقال: فُلِّك مشحون. كأس دهاق. وإد زانخر. بحر طام نهر طافح. عين ثرة... الخ (٢) ».

فعلى الرغم من أن كلاً من هذه الصفات: مشحون - دهاق - زانخر - طام - طافح - ثرة يفيد معنى الامتلاء، فإن الاستعمال اللغوي قد خصّ كلاً منها بموصوف خاص يمكن أن يتركب معه في جوار لغوي متلائم.

وقد يتخذ هذا الخصوص الخارجى التركيبى نمطين آخرين هما:

أ- تقييد فعل بفاعل: وذلك مثل قول ابن فارس: «ويقال: غطّ البعير: هدّر، ولا يقال في الناقة» (٣). فقد قيد الاستعمال اللغوي التعبير عن الهدير بالفعل «غطّ» بفاعل خاص هو «البعير» دون «الناقة».

ب- تقييد فعل بمفعول: وذلك مثل قول ابن فارس: «ومن ذلك جَزَّت الشاة وحلقت العنز، ولا يكون الحلق في الشآن ولا الجز في المعزى» (٤). فعلى الرغم من أن الفعلين: جزّ و حلّق يحملان معنىً دلاليًا واحدًا هو «قص الشعر»، فقد قيد الاستعمال اللغوي كلاً منهما بمفعول خاص.

ويفيض كتاب فقه اللغة للثعالبي بهذه المصاحبات اللغوية المقيدة (٥) ولهذا أهميته لأنه يوضح بطريقته الوصفية الخصائص التي تتسم بها اللغة موضوع

(١) (دقن) ١٩٥ / ٢ وانظر كذلك: الناج (دقن) ٤٤٥ / ١

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٦٩. وانظر كذلك: الزهر ٤٤٥ / ١.

(٣) الصاحي ص ٤٤٩ وانظر كذلك: الزهر ٤٣٦ / ١.

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ وانظر كذلك: الزهر ٤٣٦ / ١.

(٥) انظر مثلاً: فصل في تقسيم الطول على ما يوصف به ص ٤٣ - ٤٤، وفصل في تقسيم اللين على ما يوصف به ص ٤٦، وفصل في تقسيم الموت ص ١٣٢، وفصل في تقسيم الأوصاف بالعلم والرجاحة والفضيل والحلق على أصحابها ص ١٤٥ - ١٤٦، وفصل في تقسيم الوئب ص ١٨٠، وفصل في تقسيم القطع على أشياء مختلفة ص ٢١٠ - ٢١١، وفصل في تقسيم الشق ص ٢١٩، وفصل في تقسيم الوصف بالبعد ص ٢٩٠، وفصل في تقسيم الأرفاع ص ٢٩٩.

الدرس من حيث اللفظة المفردة ومكانها في الاستعمال. كما أنه لاشك أن هذا التخصيص في تراكيب العربية في النعت والإضافة والإسناد نوع من الدقة في التعبير، لأن هذه الألفاظ المخصصة ببعض المعاني والأحوال توحى إلى السامع الصورة الخاصة التي تقترن معها، فلفظ باسق يوحى إلى الدهن معنى الارتفاع وصورة الشجرة معاً، كما توحى كلمة وثير بمعنى اللين وصورة القراش، وكثيراً ما يحتاج المتكلم أن ينقل إلى مخاطبه هذه المعاني والصور متلازمة مقترنة ليكون أصدق تصويراً، وأدق تعبيراً، وأقدر على حصر الصورة المنقولة وتحديداه^(١)

(١) د/ محمد المبارك؛ فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ٣١٥ - ٣١٦.

الفصل الثاني

التغير الدلالي

تأثرت ملاحظُ التغيير الدلالي في ثنايا الشرح الوارد عقب كل بيت، وكان الشراح ينصون على هذا التغيير نصاً صريحاً في معظم هذه الملاحظ، وذلك بقولهم - مثلاً -: «وأصل لفظ كذا هو ثم صار، وفي القليل من الملاحظ الأخرى كان الشراح يكتفون بسرد الشرح بطريقة «توميء إلى التطور، أو هي في أحيانٍ تترك لنا المواد في حيزٍ متقاربٍ يسهل التصور فيه لذلك التحول»^(١).

وقد غطت ملاحظُ التغيير الدلالي الواردة في الشرح أقسامه المختلفة، وكان للملاحظ الانتقال الدلالي بطريق المجاز المرسل القدح المعلى بين ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح. وولفت النظر في هذا المقام إلى أن هذه الملاحظ التي رصدها الشراح لم تصنف في الشرح ذلك التصنيف النظري الواضح الذي نراه لدى المحدثين، ولكننا نستطيع أن نقرر أن رصدهم لهذه الملاحظ كان «وفق فهم ومعايير ضمنية، ودورنا هو إيضاح القضايا والمسائل الموجودة بأكثر قدر من المعاصرة»^(٢).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نتقل إلى دراسة ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح كما يلي:

(١) د/ فايز الداية: علم الدلالة العربي من ٣٠١.

(٢) المرجع السابق من ٣٠٦.

١- توسيع الخاص (تعميمه) Widening

يتم هذا النوع من التغير «حين تستعمل الكلمة الدالة على فرد أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه، للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كله»^(١). ومن أمثلة ذلك في العربية أن «أصل الورد إتيان ثم صار إتيان كل شيء ورداً»^(٢) فلفظ «الورد» كان يطلق على نوع خاص من الإتيان، ثم عمم على كل ضروبه.

ومن الألفاظ التي نص شراح الديوان على تعميمها بعد خصوص اللفاظ الغاب، والرَّجيلة، والتَّعريس، والمَّيِّحة، والدَّنوب.

* فأما لفظ «الغاب» فقد ورد في قول متمم بن نويرة (في شأن عمير وأثانه):

١٤- حتى إذا وردا عيوناً فوقها غساب طوال: نابت ومصرع

وجاء في شرحه: «أصل الغاب: القصب، ثم قيل لكل ملتف: غاب»^(٣).

فقد قرر الشارح أن لفظ «الغاب» كان يدل على (القصب) ثم عمم بعد ذلك وأطلق على «كل ملتف».

وأساس ذلك التعميم أن القصب يثبت ملتفاً، أي: مجتمعاً متكاثفاً، ولذا جاء في اللسان أن الغابة «أجمة القصب»^(٤). والأجمة هي: «الشجر الكثير الملتف»^(٥).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نفسر هذا التعميم اللغوي في ضوء نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of meaning التي تعنى بحصر المكونات الدلالية Semantic Components أو الملامح التمييزية Distinctive Features للفظ - على أنه نتيجة إسقاط بعض هذه الملامح، أو المكونات. يقول د/ مختار عمر: «ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح

(١) د/ عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء دراسات اللغوية الحديثة ص ٣٠٤.

(٢) الصاحبى ص ١١٢.

(٣) الشرح ص ٦٨.

(٤) (غيب) ٢ / ١٤٩.

(٥) اللسان (أجم) ٢٧٣/١٤.

التمييزية للفظ»^(١). أى أن الاستعمال اللغوي يقوم باستبقاء ملمح (أو أكثر) من الملامح التمييزية المكوّنة للفظ، ويسقط ملامحه الأخرى، ثم يطلق اللفظ على كل ما تتوفر فيه هذا الملمح، وذلك بغض النظر عن التوافق أو التفارق في الملامح الأخرى.

ويمكننا أن نطبق ذلك على لفظ «الغاب» كما يلي:

اللفظ	: الغاب
مكوّناته الدلالية قبل التعميم	: القصب + الملتف
مكوّناته الدلالية بعد التعميم	: كل ملتف (ما هو شبيه بالقصب)
المكوّن الساقط	: القصب
المكوّن المُستبقى	: الالتفاف

فقد أبقى الاستعمال اللغوي على ملمح «الالتفاف» وأسقط ملمح «القصب» ثم أطلق اللفظ على كل ما تتوفر فيه هذا الملمح مما هو شبيه بالقصب كالرياح الكثيرة المتواشجة. جاء في اللسان: «والغابة من الرّماح ما طال منها وكان لها أطراف كأطراف الأجمة... وقيل: هي الرماح إذا اجتمعت»^(٢).

هذا... ولم ينص على هذا التعميم ابن دريد ولا ابن فارس، كما أنه لم يرد في اللسان ولا في التاج^(٣).

* وأما لفظ «الرجيلة»، فقد ورد في قول ثعلبة بن صعير (يصف ناقة):

(٧) وجاء مجفرة الضلوع ورجيلة ولقى السهواجر ذات خلق حدير

وجاء في شرحه: «الرجيلة: القوية على المشي خاصة، ثم قيل لكل قوي»

(١) علم الدلالة ص ٢٤٥.

(٢) (غيب) ٤٩/٢.

(٣) انظر: الجمهرة (ب غ - و - أ - ي) ٢٠٩/٣، والقاميس (غيب) ٤٠٣/٣، واللسان (غيب) ١٤٦ - ١٥٠، والتاج (غيب) ٤١٦/١ - ٤١٧.

رجيل» (١). فقد نص الشارح على أن لفظ «الرجيلة» كان يدل على «القوى» على السير خاصة» ثم عمم بعد ذلك وأطلق على «القوية» أو «القوى» مطلقاً. ويمكن تفسير ذلك التعميم في ضوء المكونات الدلالية للفظ، كما تفعل نظرية التحليل التكويني للمعنى كما يلي:

اللفظ	: الرجيل
مكوناته الدلالية قبل التعميم	: القوى + على المشى خاصة
مكوناته الدلالية بعد التعميم	: القوى مطلقاً
المكون الساقط	: على المشى خاصة
المكون المستبقى	: القوى

أى أن الاستعمال اللغوي قد أبقى على ملمح القوة المجردة في لفظ (الرجيل) وأسقط ملمح «القوة على المشى خاصة»، ثم عمم اللفظ على كل ما توفّر فيه هذا الملمح.

وقد اكتفى من تعرضوا لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنص على دلالة الأصلية دون أن يصرّح أحد منهم بحدوث تعميم في دلالة. قال الخليل: «والرجلة: نجابة الرجيل من الدواب والإبل، وهو الصبور على طول السير، ولم أسمع منه فعلاً إلا في النعوت خاصة. ناقة رجيلة، وجمار رجيل، ورجل رجيل، أى: مشاء» (٢). كذلك لم ينص على هذا التعميم ابن دريد ولا ابن فارس، كما أنه لم يرد في اللسان ولا في التاج (٣).

*وأما لفظ «التعريس»، فقد ورد - فعلاً - في قول المثقب العبدى (يصف ناقته):

(١) الشرح ص ٢٥٦.
 (٢) العين (رجل) ١٠٢ / ١٦ - ١٠٣.
 (٣) انظر: الجمهرة (ك ول) ٨٢ / ٢، والمقاييس (رجل) ٤٩٢ / ٢، واللسان (رجل) ٢٨١ / ١٣ - ٢٩١، والتاج (رجل) ٣٣٥ / ٧ - ٣٤٠.

وأغضت كما أغضيت عيني فعرست على الثفتات والجيران هجودها وجاء في شرحه: «والتعريس: النزول من آخر الليل. وقال الأصمعي: لا يكون التعريس إلا ليلاً من آخره، ثم كثر حتى قيل في أول الليل تعريس» (١).

فقد لاحظ الأصمعي أن لفظ «التعريس» كان يدل على «النزول في آخر الليل» ثم عمم - بكثرة الاستعمال - فغدا يطلق على النزول في أول الليل أيضاً. وهذا ما قد يشير إليه ما جاء في اللسان: «والمعريس: الذي يسير نهاره ويعرس أي: ينزل أول الليل، وقيل: التعريس: النزول في آخر الليل... وقيل: التعريس: النزول في المعهد أي حين كان من ليل أو نهار» (٢).

وقد يؤخذ من عبارة اللسان الأخيرة أن لفظ «التعريس» قد دخل في طور تطوري ثالث، فأصبح يدل على النزول المطلق.

وإذا صح هذا، فإن اللفظ يكون قد مر بالمراحل التطورية الآتية:

١- الدلالة على النزول آخر الليل.

٢- الدلالة على النزول آخر الليل وأوله.

٣- الدلالة على النزول في أي وقت.

ويمكن تفسير ذلك التعميم في ضوء الملامح التمييزية المكونة للفظ كما يلي:

اللفظ	: التعريس
مكوناته قبل التعميم	: النزول + آخر الليل
مكوناته بعد التعميم الأول	: النزول + آخر الليل وأوله
مكوناته بعد التعميم الثاني	: النزول + أي وقت كان
المكون الساقط	: آخر الليل وأوله
المكون المستبقى	: النزول

(١) الشرح ص ٣٠٥.

(٢) (عربي) ١١/٨. وانظر كذلك. التاج (عربي) ١٨٩/٤.

أى أن الاستعمال اللغوي قد أبقى على ملمح النزول المطلق في لفظ «التعمير» وأسقط ملمح آخر الليل وأوله، وعمم اللفظ على النزول أى وقت كان.

*وأما لفظ «المنيحة» فقد ورد في قول جيبهء الأشجعي:

(١) أمولى بنى تيم ألت مؤدياً منيحتنا فيما تؤدى المنائح

وجاء في شرحه: «أدبل المنيحة: الناقة يمنحها الرجل صاحبها ليحتلبها ثم يردّها، ثم كثر حتى قيل للينة منيحة» (١).

فقد نهن الشارح على أن لفظ «المنيحة» كان يدل في أصله على «الناقة التي تمنح للحلب ثم تسترد» ثم عمم وأطلق على كل «هبة» يمنحها إنسان لآخر.

وقد مر هذا التعميم بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وأصل المنح: أن يعطى الرجل الرجل ناقة أو شاة يشرب لبنها ثم يردّها إذا ذهب درّها، وكثر ذلك حتى صار كل من أعطى شيئاً فقد منح. والناقة منيحة ومنحة أيضاً» (٢). وجساء في اللسان. «والمنيحة: منحة اللبن كالناقة أو الشاة تعطىها غيرك يحتلبها ثم يردّها عليك.. وقد تقع المنيحة على الهبة مطلقاً لاقرضاً ولاعارية» (٣). وجاء فيه أيضاً: «والأصل في المنيحة أن يجعل الرجل لبن شاة أو ناقة لآخر سنة، ثم جعلت كل عطية منيحة» (٤).

ويمكن تفسير ذلك التعميم في ضوء المكونات الدلالية للفظ أكما يلي:

المنيحة :	اللفظ
: الناقة + تمنح للبن + تسترد	مكوناته قبل التعميم
: الهبة المنوحة أى شىء كانت	مكوناته بعد التعميم
: الناقة والاسترداد	المكونات النياقطان
: المنح	المكون المشتقى

(١) الشرح ص ٣٣١.

(٢) الجمهورية (م م ن) ١٩٥/٢.

(٣) (منح) ١٣/٤٤٥ - ٤٤٦.

(٤) (منح) ٣/٤٤٦.

أى أن الاستعمال اللغوي قد أبقى على ملصح المنح المجرد في لفظ المنيحة، وأسقط ملصحي «منح الناقة للبن خاصة» و«الاسترداد»، ثم عمم اللفظ على كل ما وجد فيه هذا الملصح المستبقى، ولو كان المنوح مالا أو عقارا.

وقد ورد لفظ «المنيحة» في بيت جيبهء، ذلك السابق، على دلالة الأصلية، إذ يخاطب الشاعر رجلاً من بين تيم في شأن عتز كان قد منحه إياها ليحتلبها فلم يردّها عليه^(١).

*وأما لفظ «الذنوب»، فقد ورد في قول نعلبة بن عمرو (في شأن مهرة):

٥) خلا أنهم كلّمنا أوردوا يضحّ قعباً عليه ذنوب

وجاء في شرحه: «والذنوب: الدلو. قال الراجز:

لكم ذنوبٌ ولسنا ذنوبٌ فإن أبيتتم فلنا القليب

قال الأصمعي: ثم كثر الذكر للذنوب حتى جعل نصيباً، وهو من قول الله تعالى: ﴿فإن للذين ظلموا ذنوباً مثل ذنوب أصحابهم﴾. يعني نصيباً، ومنه قول علقمة بن عبدة:

وفي كل حي قد خبطت بنعمة فسحق لشأس من نذاك ذنوب

فقال له: وأذنية وأذنية^(٢).

فقد قرر الأصمعي أن لفظ «الذنوب» كان يدل على «الدلو» ثم عمم - بكثرة الاستعمال - وأطلق على «النصيب».

ويمكننا أن نفهم هذا التعميم في ضوء معرفتنا بأن العرب كانت تستعمل الأذنية في تقسيم مياه الآبار وغيرها حين يجتمع عليها وتتنافس فيها، أي أن الذنوب (الدلو) كان يمثل حظاً أو نصيباً من الماء لأخذه، ثم كثر استعمال العرب

(١) انظر الشرح ص ٣٢١.

(٢) الشرح ص ٥١٢، والآية من سورة الناريات ٥١/٥٩، وبيت علقمة في مفضليته التي في ص ٧٨٦ من الشرح.

له في معنى الحَظِّ والنصيب - كما قرر الأصمعي - واستأثر هذا الملمح باهتمام الاستعمال اللغوي فاستبقاه، وأسقط ملامح اللفظ الأخرى كالملمح آلة التنصيب (الدلو)، ولملمح المحتوى (الماء)، وعمم اللفظ على كل حظٍّ أو نصيب ولو لم يكن مما ينصبُّ بالدلاء، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اللفظ	: الذنوب
مكوناته قبل التعميم	: الدلو + ينصب (يقسم) به الماء.
مكوناته بعد التعميم	: النصيب أو القسم
المكوّن الساقط	: الدلو
المكوّن المُستبقى	: التنصيب

ومن أمثلة ذلك التعميم تلك الآية القرآنية التي ذكرها الأصمعي، فالذنوب فيها بمعنى النصيب. قال ابن قتيبة: «الذنوب: الحَظُّ والتنصيب، وأصله الدلو العظيمة، وكانوا يستقون فيكون لكل واحد ذنوباً، فجعل الذنوب مكان الحظ على النصيب والاستعارة»^(١). كما فسر «الذنوب» في بيت علقمة بالنصيب والحظ أيضاً^(٢).

٢ - تضيق العام (= تخصيصه) Narrowing

يحدث هذا النوع من التغيير الدلالي عندما «تخصص ألفاظٌ كان كلٌّ منها يستعمل للدلالة على طبقة عامة من الأشياء، فيدل كل منها على حالة أو حالات خاصة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذي كانت تصدق عليه أولاً»^(٣). ويتحدث د/ أنيس عن السبب في لجوء الناطقين باللغة إلى هذا النوع من التغيير الدلالي فيقول:

(١) تفسير غريب القرآن، ص ٤٢٣. وانظر كذلك: الفراء: معاني القرآن ١٣/٩٠، والجامع لأحكام القرآن ٥٧/١٧.

(٢) انظر الشرح ص ٧٨٦.

(٣) علم اللغة مقدمة للفارسي، العربي ص ٢٨٢.

«وهم لقصور في الذهن أحياناً، أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حيناً
آخر، يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً.
ولا يتردد الفرد العادي في هذا الصنيع متى وثق أن كلامه سيكون مفهوماً، وأنه
سيحقق الغرض أو الهدف من النطق. فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن
يشيع ويندفع بين جمهور الناس رأينا اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص،
ويضيق مجالها، وتقتصر على ناحية منها»^(١).

ومن أمثلة ذلك في العربية لفظ السبت «فإنه في اللغة الدهر، ثم نُحصر في
الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر»^(٢) أي أن لفظ
السبت كان يدل على الدهر مطلقاً ثم خصصه الاستعمال اللغوي بالدلالة على
فرد من أفراد وهو أول أيام الأسبوع.

وأما في الشرح، فلم ينص شراح الديوان على حدوث تخصيص في
دلالات الألفاظ التي تعرضوا لشرحها إلا في لفظين فقط. هما لفظا المأتم
والموسم.

وقد ورد هذان اللفظان في شرح قول الحصين بن الحمام المرئي:

(٢٨) فإنتك لو فارقتنا قبل هذه إذا لبعشنا فوق قدرك مسأتماً

وجاء في الشرح: «قال الأصمعي: إن كل جماعة تجتمع مأتم، وغلب عليه
عند الناس الاجتماع على الميت. غيره قال: ومثله كل معلم لشيء فهو موسم
فغلب عليه موسم الحج»^(٣).

فأما لفظ «المأتم» فقد لاحظ الأصمعي أنه كان يُستعمل في الأصل للدلالة
على اجتماع الرجال والنساء مطلقاً: في المسار أو في الأحران والمصائب، ثم غلب
الاستعمال اللغوي استخدامه عند الموت.

وقد قرر هذا التخصيص بعض اللغويين الآخرين. قال الزمخشري: «تقول ما

(١) دلالة الألفاظ ص ١٥٤.

(٢) الزهر ١/ ٤٢٧.

(٣) الشرح ص ١١٧.

حضرت المأتم، وإنما حضرت المأتم وهو جماعة النساء.. وقد غلب على جماعتهن في المصائب^(١). وجاء في اللسان: «المأتم في الأصل مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ثم خص به اجتماع النساء للموت»^(٢).

ومثلما فسّر «توسيع الخاص» في ضوء الملامح أو المكونات الدلالية للفظ، فإنه يمكن عمل الشيء نفسه ها هنا. يقول د/ مختار عمر:

«ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فسّر به توسيع المعنى، فقد كان التوسيع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ»^(٣). بيد أنني أرى استبدال لفظ «تغليب» بلفظ «إضافة»، ففي مثالنا هذا لم يكن لفظ «المأتم» خلوًا من الدلالة على الاجتماع في المصائب ثم خصّص بإضافته إليه، بل كان اللفظ يشمل هذا الملمح وغيره، ثم غلبه الاستعمال اللغوي على سائر الملامح، فثمة تغليب إذن وليس ثمة إضافة لملمح لم يكن قبل موجوداً. وهذا ماقرره الأصمعي بقوله: «وغلب عليه عند الناس... ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اللفظ	: المأتم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + في المسار أو في الأحران
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + في الأحران
المكوّن المُغلب	: في الأحران

أى أن الاستعمال اللغوي قد غلب ملمح الاجتماع في الأحران كالموت على ملمح الاجتماع في المسار فتخصصت دلالة اللفظ.

وفي مقابل هؤلاء العلماء الذين أقروا بوقوع التخصيص في دلالة هذا اللفظ وتقبلوها كأصمعي والزمخشري وغيرهما، وجدنا بعض اللغويين الذين تمسكوا

(١) أسرار البلاغة (أنتم) ص ٢.

(٢) (أنتم) ٢٦٨/١٤.

(٣) علم الدلالة ص ٢٤٦.

بدلالة اللفظ القديمة، وعزَّ عليهم أن يتقبلوا وقوع التخصيص فيها، ومن هؤلاء: الحريري (ت ٥١٦ هـ) الذي اعتبر هذا التخصيص من أوهام الخواص فقال: «وتقيض لفظ البشارة لفظة المآثم، يتوهم أكثر الخاصة أنها مجمع المناحة، وهي عند العرب النساء يجتمعن في الخير والشر» (١).

وهذا الذي عده الحريري من أوهام الخواص يعدّه الدرر اللغوي الحديث من باب التغير المشروع في دلالة اللفظ، خاصة إذا كان له نظائر فصيحة في كلام الناطقين باللغة.

وأما لفظ «الموسم» فقد نصَّ الشارح على أنه كان يدل في أصله على اجتماع الناس في أوقات موسومة، أي: معلّمة محددة، وذلك كالْحَجِّ والأسواق وغيرها مما له وقت معلّم، ثم غلبه الاستعمال اللغوي على اجتماع الناس في الحج خاصة.

ويمكن توضيح ذلك التخصيص في ضوء المكونات الدلالية المكوّنة لهذا اللفظ كما يلي:

اللفظ	: الموسم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + في الأوقات المعلّمة كالْحَجِّ والأسواق
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + في الحج
المكوّن المُغلب	: في الحج

أي أن الاستعمال اللغوي قد غلبَ ملمح الاجتماع في الحج على ملمح الاجتماع في الأسواق وغيرها مما له وقت معلوم.

وقد اكتفى من تعرض لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنص على دلالة الأصلية

(١) الحريري: درة الفواص في أوهام الخواص، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م ص ١٩١ - ١٩٢. وانظر كذلك: خليل الدين بن أيبك الصنفدي: تصحيح التصحيف وتحريم التحريف، تحقيق السيد الشراوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ص ٤٥٩.

دون نص^١ على تخصيصها. قال الخليل: «وسمى موسم الحج موسماً، لأنه معلوم
يجتمع فيه، وكذلك مواسم أسواق العرب في الجاهلية»^(١). وقال ابن دريد:
«الموسم: اجتماع الناس ومنه اشتقاق موسم الحج»^(٢) وكذلك لم ينص على
التخصيص ابن قارس ولا الزمخشري، كما أنه لم يرد في اللسان ولا في التاج^(٣).
٣- انتقال الدلالة:

يتفارق هذا النوع من أنواع التغير الدلالي عن سابقه، فدلالة الألفاظ فيه
«تنتقل من مجال إلى آخر، وهي لا تنكش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد
اتساع وعموم ولا يتحول مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول
لما ليس لها من قبل»^(٤). فليس ها هنا تعميم ولا تخصيص، وإنما هو انتقال اللفظ
من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره،
وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوغاً هذا الانتقال.
ويتم هذا الانتقال الدلالي على سبيلين هما:

أ- الاستعارة: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين هي المشابهة، وذلك
مثل «استخدام عامة الأندلس كلمة القلادة في معنى الحزام، وهي ما يحيط
بالعنق، وفي المدلولين تشابه، فالحزام يحيط بالوسط، كما تحيط القلادة
بالعنق»^(٥).

ب- المجاز المرسل: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين شيئاً غير المشابهة
ومثال ذلك أن «الراوية: للبعير الذي يستقى عليه، ثم صارت المرادة راوية»^(٦).
فالعلاقة المجاورة المكانية - وهي إحدى علاقات المجاز المرسل المتعددة^(٧) - بسين

(١) العين (رسم) ٣٢٢/٧.

(٢) لجمهرة (س م و) ٥٣/٣.

(٣) انظر: المقاييس (رسم) ١٠٠/٦ - ١١، وأساس البلاغة (رسم) ص ٤٩٩، واللسان (رسم)

١٢١/١٦ - ١٢٤، والتاج (رسم) ١٢٢/١٦ - ١٢٣.

(٤) علم الدلالة العربي ص ٣١٤.

(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٣٧٠.

(٦) لجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٣/٣.

(٧) انظر في تفصيل القول في المجاز وعلاقاته: عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة تصحيح الشيخ

المزادة والراوية بمعنى البير هي التي سَوَّغَت هذه التَّقْلَةَ الدلالية.

وبعد انتقال الدلالة «أهم أشكال تغير المعنى، أولاً: لتنوعه، وثانياً: لاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات»^(١).

وينبغي الالتفاتُ في هذا المقام إلى أنَّ علم الدلالة Semantics لا يُمْنى بدراسة كل الألفاظ التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز، وإنما هو يَخْصُّ بالدرس تلك الألفاظ التي تحولت دلالاتها الاستعارية أو المجازية إلى دلالات حقيقية تكون جزءاً من الرصيد اللغوي العام الذي لا يبغي به قائله غرضاً بلاغياً^(٢)، ويتم ذلك بتأثير مرور الزمن، وتقدم العهد، وكثرة الاستعمال. يقول د/ محمد المبارك: «ولابد لنا من القول إنَّ استعمال اللفظ بالمعنى الجدد يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز، ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه هذه الصفة وتصبح دلالاته على مدلوله الجديد دلالةً حقيقيةً لامجازية»^(٣).

وقد ورد في الشرح بعض الألفاظ التي انتقلت دلالاتها بطريق المجاز المرسل والاستعارة، وهي أَلْفَاظُ الْحَقْوِ، وَالرَّأْوِقِ، وَالْحَفْصِ، وَالْعَرُوضِ، وَالظَّمِينَةِ، وَالْأَيْصِرِ، وَالرَّأْوِيَةِ، وَالْمَلَّةِ.

* فأما لفظ «الحقوة» فقد ورد في شرح قول سلمة بن الخرشب الأنماري (في شأن فرسه):

(٦) إِذَا كَانَ الْحِزَامُ لِقُصْرِيَّيْهَا أَسَامًا حَسِيثٌ يَحْتَسِكُ الْبَرِيمُ

وجاء في شرحه: «يقول: إذا جال حزامها واضطرب لكثرة عدوها فصار أمام

^١ رشيد رضا، دار المنار بالقاهرة ١٣٧٢ هـ من ٣٤٢ - ٣٥٤، والسكاكي: مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى الباني الطنسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ - من ١٧٢ - ١٧٤، والعلوي: العوارض المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ٦٩/١-٧٦.

(١) علم الدلالة ص ٢٤٩.

(٢) يطلق المحدثون على هذا النوع من المجاز الذي فقد مجازته بكثرة الألفة والاستعمال اسم المجاز الميت. انظر: علم الدلالة ص ٢٤٢.

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١.

قُصِّرِيهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حِقْوًا لِلرَّأَةِ، وَهُوَ خِيَطٌ يُشَدُّ فِي مَوْضِعِ الْحِقْوِ
مِنَ الرَّأَةِ وَيُسَمَّى حِقْوًا^(١).

فَنَقَدُ لِاحْظِ الشَّارِحِ أَنَّ الْبَرِيمَ، وَهُوَ خِيَطٌ فِيهِ أَلْوَانٌ تُشَدُّهُ الرَّأَةُ عَلَى
حِقْوِيهَا^(٢)، قَدْ يُسَمَّى هُوَ نَفْسَهُ حِقْوًا. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْحِقْوِ قَدْ انْتَقَلَ مِنْ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْخِصْرِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْخِيَطِ الَّذِي يُشَدُّ عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ الْآخَرِينَ لِلْفِظِ الْحِقْوِ نَقْلَةً دَلَالِيَةً أُخْرَى، وَهِيَ دَلَالَتُهُ
عَلَى الْإِزَارِ نَفْسِهِ. قَالَ ابْنُ بَرِي: «الْأَصْلُ فِي الْحِقْوِ: مَعْقِدُ الْإِزَارِ، ثُمَّ سُمِّيَ الْإِزَارُ
حِقْوًا لِأَنَّهُ يُشَدُّ عَلَى الْحِقْوِ كَمَا تُسَمَّى الْمَزَادَةُ رَاوِيَةً لِأَنَّهَا عَلَى الرَّاوِيَةِ، وَهُوَ
الْجَمْلُ^(٣)» وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ - ﷺ - أَعْطَى النِّسَاءَ اللَّاتِيَّ غَسْلَنَ
ابْنَتَهُ حِقْوَهُ: «وَالْأَصْلُ فِي الْحِقْوِ مَعْقِدُ الْإِزَارِ، وَجَمَعَهُ أَحَقِي وَأَحْقَاءُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ
الْإِزَارُ لِلْمَجَاوِرَةِ^(٤)».

ويعنى ذلك أن لفظ الحِقْوِ قد تعاورت عليه نقلتان دلالتان هما:

أ- الدلالة على البريم وهو الخيط الملون الذى تشده المرأة على حِقْوِيهَا.

ب- الدلالة على الإزار.

وقد سوَّغ هاتين النقلتين الدلالتين علاقةَ المجاورة المكانية بين الحِقْوِ والبريم
والإزار.

وعلاقة المجاورة هذه هى إحدى العلاقات التى تُسوِّغ نقل اسم شىء للدلالة
على شىء آخر. قال ابن قتيبة: «والعرب تُسمي الشىء باسم غيره إذا كان مجاوراً
له أو كان منه بسبب^(٥)».

(١) الشرح ص ٤٢.

(٢) اللسان (برم) ٣١٠ / ١٤.

(٣) اللسان (حِقْو) ٢٠٧ / ١٨.

(٤) النهاية ٤١٧ / ١. وانظر كذلك: الجوهرة (ح ق و) ١٨٣ / ٢ - ١٨٤، والمقائيس (حِقْو)

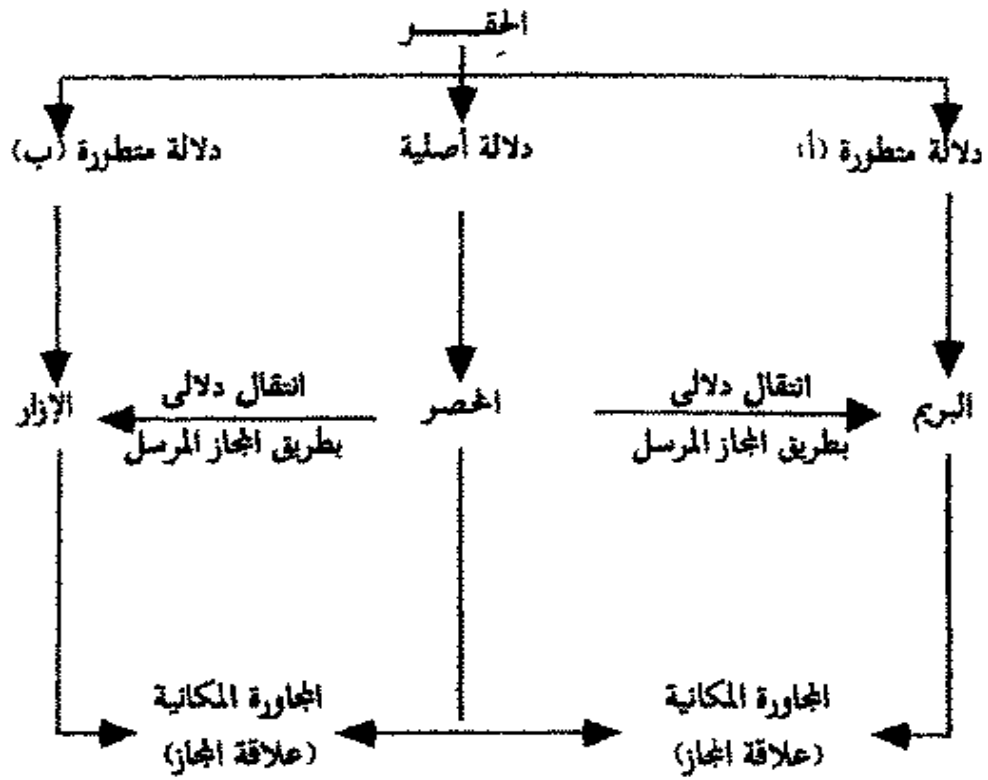
٨٨ / ٢ - ٨٩، وأساس البلاغة (حِقْو) ص ٩١.

(٥) أدب الكاتب ص ٢١. وانظر كذلك: أبو عبيد: غريب الحديث ٢٨٤ / ٢، والجاحظ: الحيوان،

تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - الطبعة الثانية ٢٣٢ / ١،

وإبن فارس، الصحاح ص ١١٠، وابن السيد البطليوسى: الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب،

تحقيق الأستاذ / مصطفى السقا ود / حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م



*وأما لفظ «الراوق» فقد ورد في قول متمم بن نويرة:

(٢٨) ولقد سبقت العاذلات بشرية زياً وراوقى عظيم مترع

وجاء في شرحه: «أصل الراوق: الخرقعة التي تجعل على فم الإناء يصفى بها، ثم كثر استعمالهم الراوق حتى قيل للباطية راوق»^(١).

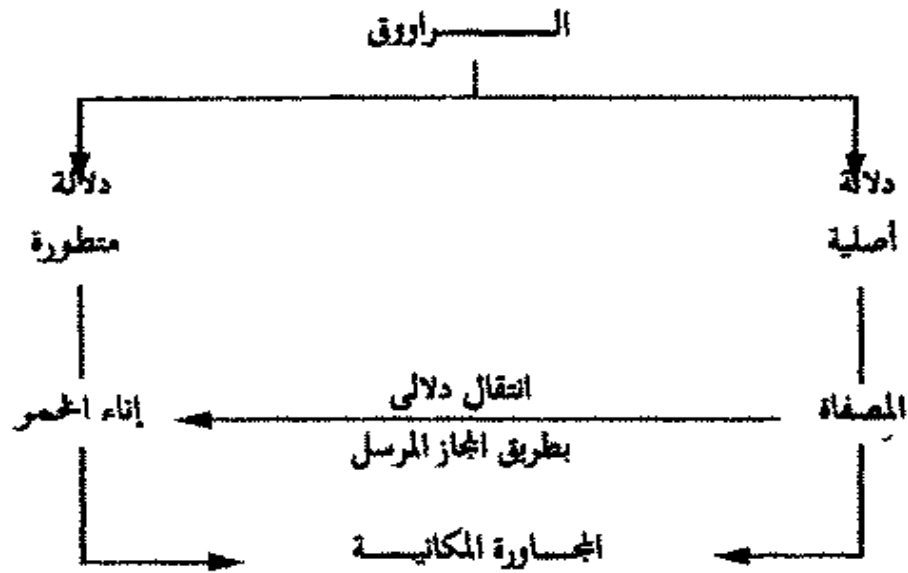
فقد نص الشارح على أن لفظ «الراوق» قد انتقل من الدلالة على الخرقعة التي تجعل على فم إناء الخمر لتصفيتها، إلى الدلالة على إناء الخمر نفسه، وهو الباطية.

وقد أشار الجوهري - من بعد - إلى هذا الانتقال الدلالي بقوله: «والراوق:

(١) الشرح ص ٧٤.

(٢) الباطية هي إناء الخمر. انظر اللسان (بطا) ٧٩/١٨.

المصفاة، وربما سُموا الباطية راووقاً^(١).
وقد سُوغ هذا الانتقال الدلالي علاقةً المجاورة المكانية المتمثلة في التلازم بين
المصفاة وإناء الخمر. ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي:



* أما لفظ «الحفّض» فقد ورد - مجموعاً - في قول شبيب بن البرصاء
(يصف رجلاً محبوبته مع أهلها):

(٣) فَلَمْ تَذْرِفِ الْعَيْنَانِ حَتَّى تَحْمَلْتِ مَعَ الصَّبْحِ أَحْقَاضَ لَهْمٍ وَحُدُوجُ
وجاء في شرحه: «الأحفاض جمع حفّض وهو البعير الضعيف يُحمل عليه
الأمّعة والآنية... والحفّض في غير هذا: المتاع الذي يُحمل على البعير، سُمي
حفّضاً لأنه يُحمل على الحفّض وهو من الأضداد. قال عمرو بن كلثوم:
ونحن إذا عمّسنا الحى نخرتُ على الأحفاضِ نَمْنَعُ ما يَلِينا
يعنى متاع البيت، ويروى: عن الأحفاض. يعنى: الإبل»^(٢).

فقد ذكر الشارح المعنى السياقي للفظ «الحفّض» في بيت شبيب، ونصّ على

(١) الصحاح (رواق) ١٤٨٦/٤.
(٢) للشرح ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

أنه البعير الضعيف الذي تحمل عليه الأمتعة والآنية، ثم نصَّ على أن هذا اللفظ قد ينتقل إلى الدلالة على المتاع نفسه، وذلك لأنه يحمل على الحَفْض.

وقد ذهب بعض اللغويين إلى عكس ما ذهب إليه الشارح، فنصُّوا على أن لفظ «الحَفْض» يدل في أصله على متاع البيت ثم انتقل إلى الدلالة على البعير الذي يحمله. قال ابن قتيبة: «الحَفْض: متاع البيت فسمى البعير الذي حمله حَفْضًا»^(١) وقال الأزهرى: «أبو عبيدة عن أبي عمرو: الحَفْض: متاع البيت. قال غيره: فسمى البعير الذي يحمله حَفْضًا به»^(٢). وقال ابن فارس: «الحاء والقاف والضاد أصل واحد وهو يدل على سقوط الشيء وخفوفه. فالحَفْض: متاع البيت، ولذلك سُمِّي البعير الذي يحمله حَفْضًا»^(٣).

وفي مقابل هؤلاء، وجدنا بعض اللغويين يكتفون بالنص على هاتين الدالتين للفظ الحَفْض دون النص على أيهما الأصلية وأيها المتطورة، ولعل ذلك مما يشهد لثبوت هذا الانتقال الدلالي وشيوعه بحيث أصبح القولُ بأسبق الدالتين أمرًا ظنيًّا متجنبًا. قال ابن السكيت: «والحَفْض: البعير الذي يحمل خُرْلَى البيت والجمع أحفاض... والحَفْض: متاع البيت أيضًا»^(٤).

وقال الجوهري: «الحَفْض بالتحريك: البعير الذي يحمل خُرْلَى المتاع والجمع أحفاض. والحَفْض أيضًا: متاع البيت إذا هيء ليحمل»^(٥). كما اكتفى كذلك بعضُ سراحٍ معلقة عمرو بن كلثوم بالنص على دالتي لفظ الحَفْض في بيته الذي أورده الشارح دون ترجيح^(٦).

(١) أدب الكاتب ص ٦٤.

(٢) تهذيب اللغة (حَفْض) ٢١٦/٤.

(٣) المقاييس (حَفْض) ٨٦/٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٧٤.

(٥) الصحاح (حَفْض) ١٠٧١/٣. وانظر كذلك: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د/

عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م (حَفْض) ١/٣

٩٥.

(٦) انظر مثلاً: شرح معلقة عمرو بن كلثوم لأبي الحسن بن كيسان، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار

الاعتصام بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ص ٦٦، وشرح الفصائل السبع الطوال الجاهليات ص

٣٩٢، والرزني: شرح المملكات السبع ص ١٣٠.

وعلى كلا الاحتمالين فإننا نستطيع أن نقرر أن ثمة انتقالاً دلاليًا قد وقع للفظ «الحفض»، وقد سوَّغ هذا الانتقال الدلالي علاقة المجاورة المكانية بين البعير والمتاع الذي يحمله (١).

* وأما لفظ «العروض»، فقد ورد في قول الأختس بن شهاب التغلبي:
٨ لكل أناسٍ من معدِّ عمارةٍ عروضٍ إليهما يلجؤونَ وجانبُ
وجاء في شرحه: «العروض: الناحية. يقال: استعمل فلان على عروض كذا وكذا. غيره: ومنه عروض الشعر» (٢).

فإننا نلاحظ مما أورده الشارحُ ما هنا أن لفظ «العروض» قد انتقل من الدلالة على الناحية المكانية، إلى الدلالة على علم موازين الشعر، وذلك باعتبار هذا العلم ناحية من العلوم.

وقد سوَّغ هذا الانتقال تشابه الداليتين في أن كليهما ناحية. قال ابن فارس: «فأما عروض الشعر فقال قوم: مشتق من العروض، وهي الناحية، كأنه ناحية من العلوم» (٣). وقد غدت هذه الدلالة الجديدة التي انتقل إليها اللفظ هي الدلالة الغالبة التي يتصرف إليها الدهن عند سماع هذا اللفظ، وذلك لأنه غدا علماً على فرع (ناحية) من فروع العلم يعني بدراسة أوزان الشعر وقوافيه.

* وأما لفظ «الطعمينة»، فقد ورد في قول بشر بن أبي خازم:
٨ وفي الأظعانِ أنسةٌ لعوبٌ تيممُ أهلهاً بلداً فساروا
وجاء في شرحه: «قال الطوسي: الأظعان: النساء في هودجهن على مراكبهن وهي الطعائن أيضاً. فإذا كان البعير عليه مركب المرأة وهودجها قيل له طعمينة» (٤).

(١) لم أعرض هنا لقول الشارح إن لفظ الحفض من الأضداد، وسوف أعرض لذلك في الفصل الخاص بالأضداد.
(٢) الشرح ص ٤١٤.
(٣) المقاييس (عرض) ٢٧٥/٤. وانظر كذلك: التاج (عرض) ٤١/٥.
(٤) الشرح ص ٦٦٢.

فقد ذكر الطوسي أن لفظ الظعينة (مفرد الأظمان والظمائن) يدل على المرأة في هودجها على بعيرها (مركبها)، ثم نص على أن البعير نفسه في هذه الحالة يسمى ظعينة.

ويعين ذلك أن لفظ «الظعينة» قد انتقل من الدلالة على المرأة في الهودج إلى الدلالة على البعير الذي يحملها.

وقد ثار خلاف بين اللغويين حول ذلك، وحول دلالة هذا اللفظ الأصلية والمتطورة، ويمكن إجمال آرائهم فيما يلي:

أ- أن لفظ الظعينة يدل على المرأة في الهودج فإذا لم تكن فيه لم تسم ظعينة^(١).

ب- أن لفظ الظعينة يدل على المرأة، في هودج كانت، أو لم تكن^(٢).

ج- أن لفظ الظعينة كان يدل على الهودج الذي تكون فيه المرأة، ثم سميت المرأة ظعينة لأنها تكون فيه^(٣).

د- أن لفظ الظعينة يدل على الهودج، كانت فيه امرأة، أو لم تكن^(٤).

هـ- أن لفظ الظعينة كان يدل على البعير الذي تركبه المرأة في سفرها، ثم سميت المرأة ظعينة لأنها تركبه^(٥).

والذي أرجحه، بعد ذلك، هو أن لفظ الظعينة كان يدل في أصله على المرأة، وذلك «لأنها تظعن إذا ظعن زوجها، وتقيم إذا أقام»^(٦)، وبعض ذلك أن مادة «ظعن» تدل على الأرتحال والانتقال من مكان إلى آخر. قال ابن فارس: «الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخص من مكان إلى مكان»^(٧). ولأن عادة العرب كانت تقضى بأن تُخدر المرأة المسافرة في هودج، وأن

(١) انظر: الصحاح (ظمن) ٢١٥٩/٥.

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (ظمن) ٤٩/٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: المقاييس (ظمن) ٤٦٥/٣.

(٥) انظر: العين (ظمن) ٨٨/٢.

(٦) العين (ظمن) ٨٨/٢.

(٧) المقاييس (ظمن) ٤٦٥/٣.

تَمْتَلِي بِعِيْرًا خَاصًّا بِهَآ، فَفَقَدَ حُدُثُ تَلَاذِمٍ وَتَجَاوُرٍ بَيْنَ هَذِهِ الْمَدْلُولَاتِ الثَّلَاثَةِ: الْمَرْءَ وَالهُودَجَ وَالْبَعِيرَ. وَكَانَ نَتِيجَةَ ذَلِكَ التَّجَاوُرِ أَنَّ شَهِدَ لَفْظِ الظَّمِينَةِ نَقْلَتَيْنِ دَلَالَتَيْنِ هُمَا:

أ- الدلالة على الهودج شريطة أن تكون فيه المرأة المسافرة.

ب- الدلالة على البعير شريطة أن تكون عليه المرأة المسافرة.

وهذا ما أشار الطُّوسِيُّ إلى بعضه آنفاً. وهو أيضاً ما يشير إليه قول ابن دريد:

«والظمينة: أصلها المرأة في الهودج ثم صار البعير ظمينةً والهودج ظمينةً»^(١).

وفي مرحلة تالية حدث تميم دلالي لهذه الدلالات الثلاث كما يلي:

أ- عَمِّمَ لَفْظَ «الظَّمِينَةِ» الدال على المرأة في الهودج إلى الدلالة على المرأة مطلقاً.

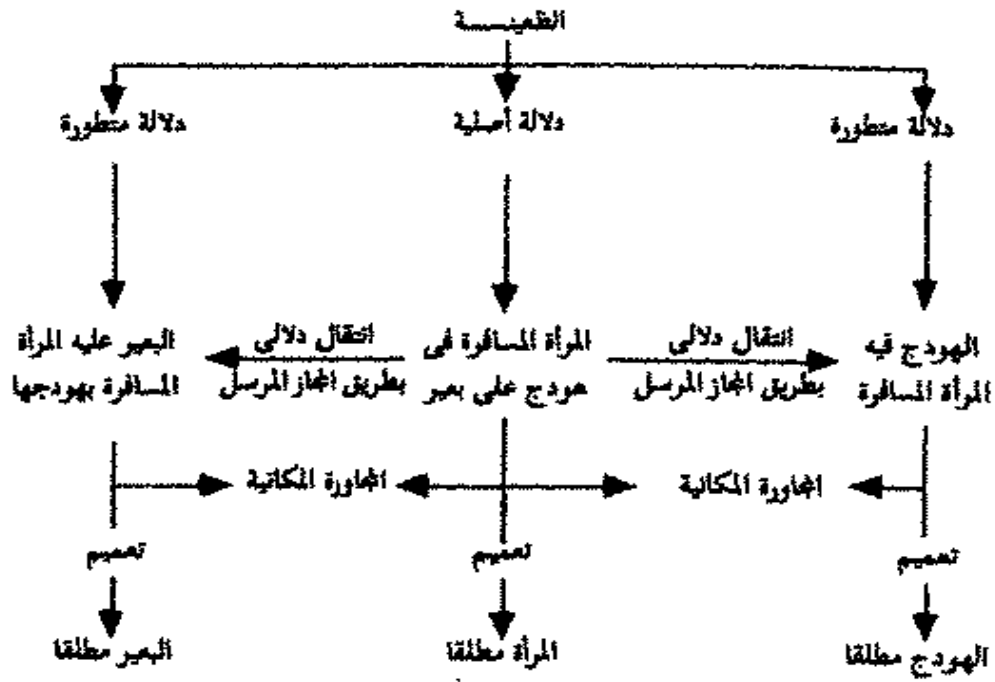
ب- عَمِّمَ لَفْظَ «الظَّمِينَةِ» الدال على الهودج الذي فيه المرأة إلى الدلالة على الهودج مطلقاً.

ج- عَمِّمَ لَفْظَ «الظَّمِينَةِ» الدال على البعير الحامل للمرأة المسافرة بهودجها إلى الدلالة على البعير مطلقاً، وهذا ما يفهم من قول الشارح في موضع آخر من الشرح: «الظَّمِينُ جمع ظمينة وهي النساء في الهودج ثم كثر ذلك حتى قيل للإبل ظمائن وإن لم يكن عليها نساء»^(٢).

ويمكننا أن نمثل لهذا الانتقال والتعميم الدلاليين كما يلي:

(١) الصحفة (باب الاستعارات) ٤٣٢/٣، ونقله السيوطي في الزهر ٤٣٠/١.

(٢) ص ٥٥٣.



*وأما لفظ «الأيصر» ، فقد ورد في قول مقاس العائدي:

(٣) تَذَكَّرْتُ الْخَيْلَ الشَّعِيرَ عَشِيَّةً وَكُنَّا أَنْسَاءَ يَعْطِفُونَ الْأَيْصِرَا

وجاء في شرحه: «والأيصر وجمعه أياصر: كساء يُجمع فيه الخَلَى، ثم سُمِّي الخَلَى الذي يكون في الأيصر أياصر لمقارنته الأيصر» (١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «الأيصر» قد انتقل من الدلالة على الكساء الذي يُجمع فيه الخَلَى إلى الدلالة على الخَلَى نفسه.

ومسوغ هذا الانتقال الدلالي هو علاقة المجاورة المكائنية، أو مايسميه البلاغيون علاقة المحلّة، بين الكساء والخَلَى.

وقد أورد الجوهري لفظ الأيصر في صحاحه بالمعنى الذي انتقل إليه فقال: «والإصار والأيصر أيضا: الحشيش. يقال: لفلان مَحَشٌ لايجر أياصره، أي: لايقطع حشيشه» (٢). كما استعمل الشاعر هذا اللفظ بمعناه الذي انتقل إليه.

(١) الشرح ص ٦١٠.

(٢) (أمر) ٥٧٩/٢.

* وأما لفظ «السحاب»، فقد ورد في قول الحارث بن حلزة اليشكري:
 (٨) وَحَسِبْتُ وَقَعَ سَيُوفُنَا بِرُؤُوسِهِمْ وَقَعَ السُّحَابِ عَلَى الطَّرَافِ المُشْرِجِ
 وجاء في شرحه: «قال الأصمعي: شبه تدارك الضرب وسرعته بوقع المطر،
 فجعل المطر سحاباً إذ كان منه»^(١).

فقد لاحظ الأصمعي أن لفظ السحاب قد انتقل من الدلالة على الغيم إلى
 الدلالة على المطر، وقد سوَّغت السببية هذا الانتقال الدلالي كما أشار الأصمعي
 بقوله: «إذ كان منه».

وتناظر هذه التسمية السابقة تسمية العرب المطر سماءً، إذ كان ينزل منها،
 والعرب تُسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب كما
 أسلفنا. قال ابن فارس في باب الأسماء التي تُسمى بها الأشخاص على المجازة
 والسبب:

«ومن ذلك تسميتهم السحاب سماءً، والمطر سماءً، وتجاوزوا ذلك إلى أن
 سموا النَّبْتَ سماءً»^(٢). وقال الربيعي: «والسماء: المطر نفسه، يقال: وَقَعَتْ فِي
 أَرْضِهِمْ سَمَاءٌ وَأَصَابَتْهُمْ الْمَسَاءُ. قال:
 إِذَا وَقَعَ السُّحَابُ بِأَرْضٍ قَوِّعَ رَعَيْنَاهَا وَإِنْ كَسَانُوا غَيْضَاباً»^(٣)

وعلى ذلك فتسمية المطر سحاباً كان ضرباً من ضروب التسميات الشائعة
 لدى العرب.

* وأما لفظ «الراوية»، فقد ورد - مجموعاً - في قول علقمة بن عبدة:
 (٥) فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتْكَ رَوَايَا المُنْزَنِ حِينَ تَصُوبُ
 وجاء في الشرح: «وروايا المنز: ما حمل منه الماء...، وكل ما استقى عليه

(١) الشرح ص ٥١٧.

(٢) الصاحبي ص ١١٠.

(٣) نظام الغريب في اللغة ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

من بغير أو دابة فهو راوية. والراوية المزايدة التي يُحمَلُ فيها الماء، وهو من الأضداد.
يقال: رويت عليها أروى ريةً إذا استقيت عليها وبه سميت الراوية التي يُحمَلُ
عليها الماء وإنما هي المزايدة... وقال الرُّسْتَمِيُّ: قال يعقوب:... وأصل الراوية: البعير
الذي يُستقى عليه الماء واليغل والحمار.

نلاحظ مما أورد الشارح من تفسير للفظ الراوية أن ثمة رأيين بشأنها:
الرأى الأول: ويرى أن أصل لفظ الراوية هو الدلالة على المزايدة ثم انتقل إلى
الدلالة على البعير الذي يحملها.
الرأى الثانى: ويرى أن أصل اللفظ هو الدلالة على البعير ثم انتقل إلى الدلالة
على المزايدة.

وقد أخذ بالرأى الأول قليل من اللغويين. قال ابن سيده: «والراوية: المزايدة فيها
الماء ويسمى البعير راويةً على تسمية الشيء باسم غيره لقربه منه»^(١). وذكر يحيى
بن حمزة العلوي أن المجاورة من علاقات المجاز ثم قال: «وهذا كتنقل اسم الراوية من
ظرف الماء إلى ما يُحمَلُ عليه من الجمل وغيره»^(٢).

بينما أخذ بالرأى الثانى كثير من اللغويين: قال الجاحظ في معرض حديثه
عن بعض الألفاظ التي سميت باسم ما تجاوره:

«ومن هذا الشكل: الراوية، والراوية هو الجمل نفسه، وهو حامل المزايدة
فسميت المزايدة باسم حامل المزايدة»^(٣).

وقال ابن قتيبة: «وقولهم للمزايدة: راوية. والراوية: البعير الذي يُستقى عليه
الماء، فسمي الوعاء راويةً باسم البعير الذي يحمله»^(٤). وقال ابن دريد: «الراوية
البعير الذي يُستقى عليه ثم صارت المزايدة راوية»^(٥). وكذلك أخذ بهذا الرأي كلُّ

(١) اللسان (روى) ٦٤/١٩.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٧٢/١.

(٣) الحيوان ٣٣٣/١.

(٤) أدب الكاتب ص ٦٤.

(٥) الجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٣/٣.

من الجوهري وابن فارس وأبي هلال العسكري والسكاكي^(١). وعلى كسلا
الاحتمالين فإننا نستطيع أن نقرر أن ثمة انتقالا دلاليًا ثابتًا قد حدث للفظ
«الحَفْض». وقد سوَّغ هذا الانتقال علاقة المجاورة المكانية بين كلٍّ من البعير (أو
مايجرى مجراه) والمزادة^(٢).

* وأما لفظ «المَلَّة»، فقد ورد - اسم مفعول - في قول عبدة بن الطيب
(يصف صائداً):

(٢٧) باكره قانص يسعى بأكلبه كأنه من صلاء الشمس مملول

وجاء في شرحه: «والمَلَّة: الرماد الحار، ونجيز مملول، وأكلنا نجيز مَلَّة وخبزنا
مليلا، ولا يقال: وأكلنا مَلَّة»^(٣).

فعلى الرغم من أن شراح الديوان قد أقرروا الانتقال الدلالي لكثير من الألفاظ
كالظئنة والحَفْض والأبصر والراوق والسحاب وغيرها لعلاقة المجاورة والسببية، فإننا
نجد هاهنا أحدهم لا يقر انتقال لفظ المَلَّة من الدلالة على الرماد الحار الذي ينضج
الخَبْزة إلى الدلالة على الخبزة نفسها، على الرغم مما بين الدالتين من مجاورة
وسببية تسوّغان هذا الانتقال كما سوَّغنا نظائره من قبل.

وقد نص الأصمعي من قبل على خطأ هذا الاستعمال اللغوي - ولعل
الشارح متأثر به - وذلك على الرغم من وروده على لسان أحد الصحابة رضوان
الله عليهم، وشيوعه على السنة العامة. قال الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في
حديث أبي بكر: «أن سعدًا الأسلمي قال: رأيت بالخذوات وقد حلَّ سفرة معلقة
في مؤخر الحصار، فاذا قريص من مَلَّة فيه أثر الرضيع... قال الأصمعي: الحصار:

(١) انظر على الترتيب:

- الصحاح (روى) ٢٣٦٤/٦ - ٢٣٦٥.

- سجل اللغة (روى) ٤٠٤/٢.

- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ١٦.

- مفتاح العلوم ص ١٧٣.

(٢) لم أعرض هنا لقول الشارح إن لفظ الراوية من الأضداد، وسوف أعرض له في فصل الأضداد إن
شاء الله.

(٣) الشرح ص ٢٧٧.

حَقِيبة على البعير... وقوله: قَرِيصٌ من مَلَّة، يريد قَرِصاً قد مَلَّ. يقول: مللت الخبزة أمْلَها مَلًّا، وخبز مملول، وأصل المَلَّة: الرَّماد الحارُّ وقول العامة: أَكَلْتُ مَلَّةً غَلَطَ، والصواب أن يُقال: أَكَلْتُ خَبْزَ مَلَّة، أي: خبزاً قد أَنضَجَ وَأَصْلَحَ في المَلَّة، وهي جَمْرٌ رَمَادُه (١).

وقد سار على جديلة الأصمعي في تخطيطه هذا الاستعمال اللغوي وعده مما تضعه العامة في غير موضعه، جمهرة من علماء اللغة.

قال ابن السكيت: «وما تضعه العامة في غير موضعه قولهم: أَكَلْنَا مَلَّةً، وإنما المَلَّة: الرَّماد الحارُّ» (٢). وقال ابن قتيبة في باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه: «ومن ذلك المَلَّة، يذهب الناس إلى أنها الخبزة، ويقولون: أَطَعَمْنَا مَلَّةً. وذلك غَلَطٌ، إنما المَلَّة موضع الخبزة، سمي بذلك لحرارته» (٣). وكذلك فعل الجوهري (٤).

وعلى الطرف الآخر، وجدنا من علماء اللغة من أقرَّ هذا الاستعمال اللغوي لجريانه على عادة العرب في تسمية الشيء باسم مجاوره أو ما كان منه بسبب، كما أن له في كلام فصحاء العرب أشباهاً ونظائر. قال ابن السيد البطليوسي، بعد أن أورد كلام ابن قتيبة في لفظ المَلَّة: «وليس يمتنع عندي أن تُسمى الخبزة مَلَّةً، لأنها تُطبخ في المَلَّة، كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب» (٥).

وهذا الذي قرره البطليوسي هو ما يقرره الدرر اللغوي الحديث من حيث اعتداده بما يَشيع على ألسنة أهل اللغة إذا كان على قياس كلام من يَحْتَجُّ بكلامه منهم (٦).

(١) الخطابي: غريب الحديث، تحقيق ٥/ عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ٧/٢، وانظر في ترجمة الصحابي: سعد الأسمي: تهذيب التهذيب ٤٧٢/٢.

(٢) إصلاح النطق ص ٢٨٤.

(٣) أدب الكاتب ٣٧.

(٤) انظر الصحاح (مجلد) ١٥ / ١٨٢١.

(٥) الانتصاب في شرح أدب الكاتب ٢٧/٢.

(٦) انظر: لمن العامة في ضوء الدراسات الفقهية الحديثة ص ٦٤.

تفسيية:

يمكننا أن نلاحظ، بعد دراسة ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح، الأمرين الآتيين:

الأمر الأول: إقرار شراح الديوان بالتغيير الدلالي في كل ألفاظه الواردة في الشرح، وذلك فيما عدا لفظ «الملة» الذي وقفوا من تغييره موقف الرفض كما فعل الأصمعي. ولعل هذا الإقرار بما يدل على وعيهم بأن اللغة تخضع لتاموس التغيير والتطور، شأنها في ذلك شأن الكائنات الحية والظواهر الاجتماعية كما قرر الدرس اللغوي الحديث.

الأمر الثاني: انفراد الشراح - دون أصحاب المعاجم - بالنص على حدوث التغيير الدلالي في بعض الألفاظ كالغاب والرجيل والموسم. ولعل هذا مما يدفع إلى القول بأنه ينبغي على من يروم التصرف إلى موقف علماء العربية القدامى من ظاهرة التغيير الدلالي، ومدى رصدتهم لبعض مظاهره - ألا يجعل بحثه مقصوراً على البحث في المعاجم، بل يجب أن تمتد ذراع بحثه إلى كتب اللغة الأخرى ومنها الشروح اللغوية للشعر.

الباب الرابع

قضايا تعدد اللفظ للمعنى ، وتعدد المعنى للفظ

شغلت قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك - الأضداد) حيزاً كبيراً من جهد علماء اللغة العرب القدامى، فأفردها بعضهم بمصنفات مستقلة، وضمنها بعضهم الآخر في ثنايا مصنفاته المختلفة، كما ذكرت في تمهيد هذا البحث.

ولم يكن شراح «المفضليات» أقل اهتماماً بهذه القضايا من غيرهم من علماء اللغة الآخرين، فكثيراً ما تعرضوا لهذه القضايا في ثنايا شروحيهم لألفاظ المفضليات، وإن لم نَقِفْ لأحدهم على موقف نظري صريح إزاء أي من هذه القضايا.

وقد رأيتُ أن أفرد لكل قضية فصلاً على حدة محاولاً أن أتعرف إلى مفهومها لدى الشراح وموقفهم منها، وذلك من خلال دراسة الملاحظ المختلفة التي تعرضوا فيها لهذه القضية. وقد تم ذلك كما يلي:

الفصل الأول

الترادف

جاءت مادة الترادف في الشرح وافرة في الشرح وافرة غزيرة، إذ كثيراً ما كان الشارح يذكر المعنى السياقي للفظ، ثم يستطرد إلى سرد بعض مرادفاته وقد اتخذ النص على ترادف الألفاظ سبلاً متنوعاً في الشرح، كما يلي:

أ- أن يذكر الشارح المعنى السياقي للفظ ثم يشغفه ببعض مرادفاته دون نص صريح على وقوع الترادف بينها، «الجأذر جمع جُوذُر وهو الصغير من أولاد البقر، يقال: جُوذُرٌ وجُوذُرٌ وبرغزٌ وفز.....» (١).

ب- أن يسرد بعض الألفاظ متتابعة ثم ينص على أنها واحد، أو أنها بمعنى، أو بمعنى واحد، أو سواء. كقوله: «يقال شَرِبَ وشَعِبَ بمعنى» (٢). وقوله: «والمجاذبة والمصارعة والمعاركة والمحايلة واحده» (٣).

ج- أن يسرد بعض الألفاظ متتالية، ثم يذكر لها معنى واحداً. كقوله: «الأزم والأزن والأزل: الجذب» (٤).

ولما كانت العرب تتفارق في نظرتها إلى الشيء الواحد، وقد يلحظ العربي في المسمى شيئاً فيسميه به، بينما يلحظ عربي آخر ملحظاً مغايراً في المسمى نفسه فيسميه به هو الآخر، فإن وقوع الترادف، مع شيء من التسامح، يعد أمراً مقبولاً، إذ يؤدي اختلاف الرؤى والملاحظ، مع حضور القدرة اللغوية، إلى إطلاق عدد من الألفاظ على المسمى الواحد، مما يؤدي إلى وقوع الترادف حين تصادف هذه الألفاظ شيوعاً بين الناطقين باللغة، هذا فضلاً عن أن تخصيص المعنى بكلمة واحدة فقط يمثل جهداً عقلياً شاقاً لا يكاد يطيقه الناطقون باللغة. بيد أنه سرعان ما تتفارق معظم هذه الألفاظ المترادفة، حيث يكتسب كل

(١) الشرح ص ٢١١.

(٢) الشرح ص ٤٩٦.

(٣) الشرح ص ٥٢١.

(٤) الشرح ص ٣٥٩.

منها، بمرور الوقت، وتنوع الاستعمال، دلالاتٍ هامشيةً Connotations مختلفة،
تؤدّي إلى أن يصبح كلٌّ منها مختصاً بسياق معين لا يصلح لغيره^(١).

ويؤدّي ذلك - غالباً - إلى خروج معظم الألفاظ المترادفة من حظيرة الترادف
المطلق Absolute Synonymy ذلك الذي يقتضى اتفاقاً تاماً في المعاني الأساسية
والهامشية، وقابليةً تامة للتبادل في كل السياقات المختلفة، فضلاً عن وحدة البيئة
والعصر وانتفاء مظنة التغير الصوتي - إلى حظيرة شبه الترادف Near Synonymy
الذي تتشابه فيه الدلالات الأصلية والهامشية للألفاظ المترادفة، بيد أنها لا تقبل
التبادل التام فيما بينها في كل السياقات الممكنة.

وهذا ما ينطبق على الكثير من الألفاظ التي نصّ شراح الديوان على ترادفها.
ولنضرب على ذلك مثلاً بما جاء في شرح قول عوف بن عطية بن الخرج الرّيابي
(يصف فرسه):

١٣- لَهَا رُحٌّ مُكْرَبٌ أَيْدٌ فَلَا السَّعْظُمُ وَاهٍ وَلَا السَّحِرْقُ قَاراً

وجاء في شرحه: «قال أحمد: والعرق الفائر: المنتشر المنتفخ. وقار ونقر وتنا
وجفاً بمعنى واحد»^(٢).

فقد نصّ أحمد بن عبيد على أن الأفعال: قار ونقر وتنا وجفاً أفعال مترادفة
(بمعنى واحد). ونستطيع أن نقره على ذلك، بيد أننا نقرر أن الترادف هنا ليس
من نوع الترادف المطلق، وإنما هو من نوع شبه الترادف.

فهذه الأفعال الأربعة تتشابه في دلالاتها المركزية، إذ إن استقراء الدلالات
الجزئية لكل من تراكيبيها المختلفة يدل على أنها جميعاً تتشابه في الدلالة على
«بروز الشيء من بين أثناء شيء آخر».

قال ابن فارس في تنا: «النون والتاء والهمزة أصلٌ صحيح يدل على خروج

(١) انظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة ص ٩٧.

(٢) البيت من ٨٤٠ وشرحه ص ٨٤١.

شيء من موضعه من غير يبينونة»^(١).

وقال في نَفَرٍ: «النون والفاء والراء: أصل صحيح يدل على نجافٍ وتباعد»^(٢) والتجافي والتباعد يعنيان البروز والظهور. وقال في فسور: «الفاء والواو والراء كلمة تدل على غَلِيَان، ثم يقاس عليها. فالغُور: الغَلِيَان. يقال: فارتُ القَدْرُ تفور فوراً»^(٣) وظاهر أن قوران القَدْر يؤدي إلى أن يطغو بعض ما فيها فيغدو بارزاً.

وقريب من هذا ما نجد في الفعل جَفَأ. جاء في اللسان: «جَفَأَت القَدْرُ: رَمَتْ بزَيْدِها عند الغَلِيَان»^(٤).

وهكذا تتشابه تلك الأفعال في دلالاتها المركزية، بيد أنه تُعوزها القابلية للتبادل Interchangeable في كل السياقات الممكنة. ولتوضيح ذلك نعرض للسياقات المختلفة لكل فعل من هذه الأفعال على حدة، كما وردت في معاجمنا العربية.

أولاً: الفعل (نفر) يقال^(٥):

- نَفَرَتُ الدابة: شَرَدَتْ.

- نَفَر القوم: خرجوا للقتال.

- نَفَرَت العين: رَمَتْ بالقذى.

- نَفَر القم: وَرِمَ.

- نَفَر الجرح: ورم.

ثانياً: الفعل (فار). يقال^(١):

(١) المقاييس (تأ) ٣٨٨ / ٥.

(٢) المصدر السابق (نفر) ٤٥٩ / ٥.

(٣) نفسه (نفر) ٤٥٨ / ٤.

(٤) (جفا) ٤٢ / ١.

(٥) أنظر هذه السياقات في: الجمهرة (ر ف ن) ٤، ٢ / ٢، والمقاييس (نفر) ٤٥٩ / ٥، والنهاية ٩٢ / ٥، واللسان (نفر) ٨٢ / ٧، والتاج (نفر) ٥٧٩ / ٢.

ثالثاً: الفعل (تأ)، يقال (١):

- تتأت القرحة: ورمت.
- تتأت الجارية: بلغت وارتفعت.
- تتأمن بلد إلى بلد: ارتفع.
- تتأت الصخرة: برزت من الجبل.
- تتأ النبات: ارتفع وبرز.

رابعاً: الفعل (جفأ)، يقال (٢):

- جفأ الوادي: رمى بالزبد والقذى.
- جفأت القدر: رمت بزبدها عند الغليان.

وهكذا، فالواضح مما ذكرته المعاجم، أن هذه الأفعال قد تقبل التبادل في بعض السياقات، مثل «نقر الجرح»، و«تأت القرحة» ومثل «جفأت القدر» و«فارت القدر»، بيد أنها لا تقبل التبادل في كل السياقات الأخرى، فإننا لانقول مثلاً: «فارت الدابة»، ولا «نقرت القدر» ولا «جفأت الجارية» ولا «تأت المسك».

وعلى ذلك، فإننا نقر بوجود الترادف بين هذه الأفعال، كما نص أحمد بن عبيد، ولكننا نعد هذا الترادف من نوع شبه الترادف، وليس من الترادف المطلق، ويقاس على ذلك بعض نماذج الترادف الأخرى الواردة في الشرح (٣).

وأما بقية ألفاظ الترادف الواردة في الشرح، فقد أمكن الوقوف على السبب في وقوع الترادف في بعضها وقوفاً قد يخرجها من نطاق الترادف بمفهومه الحديث، وذلك في ضوء العوامل التي سبق الإلماح إليها في التمهيد. وهذا هو تفصيل ذلك.

(١) انظر هذه السياقات في أساس البلاغة (تأ) ص ٤٤٥، واللسان (تأ) ١٥٩/١، والتاج (تأ) ١٢٣/١.

(٢) انظر: النهاية ١/ ٢٧٧، واللسان (جفأ) ٤٢/١.

(٣) انظر مثلاً: «المجاذبة والمصارعة والمعاركة والمحايلة وأحد» ص ٥٢١، يقال قد نكص ورجع وتهقر وكله وأحد ص ٥٣٩.

أولاً: التغير الصوتي:

لقد بات من المقرر أن تجاور الأصوات في الكلام يؤدي إلى أن «يؤثر بعضها في بعض حسب قوانين صوتية مدروسة ومعروفة»^(١) ويؤدي هذا التأثير، في بعض الأحيان، إلى حدوث تغييرات صوتية في بنية الكلمة من حيث الصوامت- Conso- nants أو الصوائت Vowels، فقد يستبدل ضامتٌ أو صالتٌ بآخر (إبدال)، كما قد يتغير ترتيب الصوامت في الكلمة (قلب مكاني).

ومن لم فإن هذا التغير الصوتي يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تعدد الصور اللفظية للكلمة الواحدة، بينما تظل دلالاتها واحدة في مختلف هذه الصور اللفظية المتفارقة. ولقد كان هذا سبباً في اعتبار بعض قدامى اللغويين مثل هذه الصور اللفظية من المترادفات، وأما البحث اللغوي الحديث فإنه يخرج هذه الصور اللفظية من دائرة الترادف لأنه يشترط «الأ يكون أحد اللفظيين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر»^(٢).

ونستطيع، في ضوء هذا العامل، أن نفسر الترادف في بعض ألفاظه الواردة في الشرح تفسيراً بخارجها من دائرة الترادف بالمفهوم الحديث. وذلك في الملاحظ الآتية:

• قال الخليل السعدي:

١٠- وَكَأَنَّ أَطْلَاءَ الْجَاذِرِ وَالسَّـ غَزْلَانَ حَوْلَ رُسُومِهَا الْبَهْمِ

وجاء في الشرح: «والجاذر جمع جُوذُر، وهو الصَّغِير من أولاد البقر. يقال: جُوذِرَ وجُوذِرَ / وِرَّغَزَوْفَرٌ ويقال له فَرَقْدٌ ويَخْرُجُ»^(٣).

(١) د/ عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ١٥٦.

(٢) د/ إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ص ١٧٩.

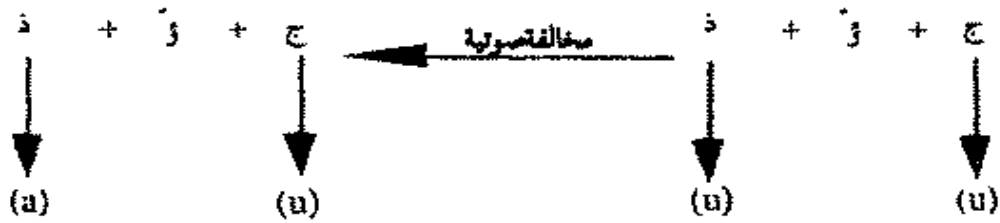
(٣) الشرح ص ٢١١.

ذكر الشارح هنا جملة من الألفاظ المترادفة الدالة على الصغير من أولاد البقر، ونحن نقره في تشابه هذه الألفاظ في الدلالة على ذلك استناداً إلى ما جاء في اللسان بشأن هذه الألفاظ^(١).

بيد أنه أورد من جملة هذه الألفاظ لفظي: «جُوذْر» بضم الـذال، و«جُوذْر» بفتحها، وكأنه يعدّ كلا من هذين اللفظين أصلاً مستقلاً يدل على الصغير من أولاد البقر.

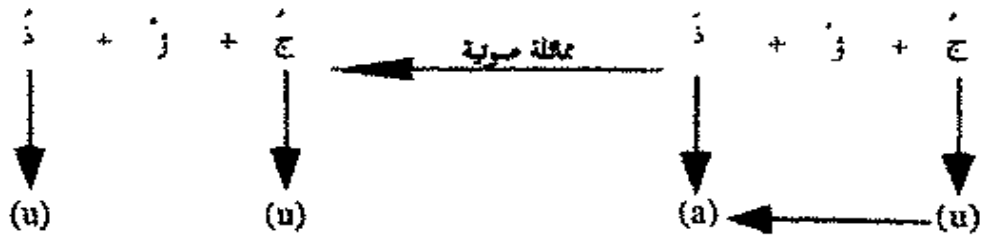
والذي أرجحه هو أنهما لفظاً واحداً قد طرأ عليه تغيير صوتي في أحد صواته Vowels بتأثير المخالفة أو المماثلة الصوتيتين، مما أدى إلى خلق صورة أخرى له.

- فإذا افترضنا أن أصل اللفظ هو «الجُوذْر» بضم الجيم والذال، فإن تغييره إلى «الجُوذْر» بضم الجيم وفتح الـذال كان بتأثير المخالفة الصوتية Dissimilation بين الضميتين لتسهيل النطق كما يلي:



- وإذا افترضنا أن أصل اللفظ هو «الجُوذْر» بضم الجيم وفتح الـذال، فإن تغييره إلى «الجُوذْر» بضمها جميعاً، كان بتأثير المماثلة الصوتية Assimilation لإحداث الانسجام بين أصوات اللين Vowel Harmony، كما يلي:

(١) انظر: (مرقد) ٢٣١/٤، و (فتي) ٢٥٨/٧، و (جنر) ١٩٤/٥، و (برغز) ١٧٥/٧، و (بهرج) ٣٢/٣



والمماثلة هنا تقدمية Progressive لتأثير الصائت الأول في الصائت الثاني، كما أنها تباعدية Distant لوجود فاصل بينهما.

وعلى هذا، فإننا لانقر بوجود الترادف بين لفظي «الجؤذر» و«الجؤذرة» كما ذهب الشارح، إذ إنهما في الحقيقة كلمة واحدة، وقد تولدت الصورة الأخرى منهما بطريق التغير الصوتي.

* قال المخيل السعدي:

٢٤- عارضته ملث الظلام يمد . عان العشى كأنها قرم
وجاء في الشرح: «وملث الظلام: اختلاطه، وملث الظلام في معناه، يريد أنه يستر، كما قال ربيعة بن مقروم:

ومطية ملث الظلام بعثها تشكو الكلام إلى دامي الأطلل

... قال الفراء: ملث الظلام وملث الظلام وجح الظلام: واحد^(١).

فقد عد الشارح لفظي (ملث) الظلام و (ملس) الظلام لفظين مترادفين، لدلالتهما على اختلاط الظلام، وقد سبقه الفراء إلى تقرير الترادف بينهما، ومضيفاً إليهما لفظ (جح) الظلام، وهو أيضاً بمعناهما^(٢).

(١) الشرح ص ٢١٨.

(٢) انظر: اللسان (جح) ٢٥٢/٣.

وقد شارك الفراء والشارح بعض اللغويين الآخرين في النص على ترادف المَلَث والمَلْس. قال القالى: «أنا مَلْس الظلام ومَلَث الظلام، أى: اختلاطه»^(١). وجاء في اللسان: «المَلَث: اختلاط الظلمة، وقيل: هو بعد السَدَف، وأتيت مَلَثَ الظلام ومَلْسَ وعند ملثه، أى: حين اختلط الظلام ولم يشتد السواد جدًّا حتى تقول: أخوك أم الذئب؟ وذلك عند صلاة المغرب وبعدها»^(٢).

والذى أرجحه هو أن لفظ «المَلَث» هو اللفظ الأصيل الدال على اختلاط الظلمة، وأما لفظ «المَلْس» فهو متولّد عنه، بإبدال الثاء سينًا، وقد ألح ابن فارس إلى ذلك قوله: «وقولهم: أتيت مَلْس الظلام من باب الثاء وقد فسّرناه»^(٣)، كما أوردهما ابن السكيت في كتابه عن «الإبدال»^(٤). ولعلّ مما يعضد ذلك أيضًا عدم ورود نص فصيح قديم لـ «مَلْس الظلام»^(٥)، كما أن كلا من الخليل وابن دريد لم يتعرض له في معجمه^(٦).

ويمكننا أن نفسر ذلك الإبدال - إبدال الثاء سينًا - في ضوء قانون السهولة أو الاقتصاد في النطق Law of Least Effort الذى يقضى «بأنّ الإنسان في نطقه لأصوات لفته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلى، وتلمس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه ... فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لفته، بالصعب الشاق الذى يحتاج إلى مجهود كبير»^(٧). ولما كان صوت الثاء من الأصوات الأثقل بين الأسنانية Interdental التى تتطلب وضع طرف اللسان بين أطراف الثنايا عند النطق بها، وهذا جهد عضلى، فقد «تخلّصت منه لغة الكلام، بنقل

(١) القالى: كتاب الامالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ١٢٨/٢.

(٢) (ملث) ١٣/٣.

(٣) المقاييس (ملس) ١٥ / ٢٥٠.

(٤) انظر: ابن السكيت: كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ١٠٦.

(٥) انظر: اللسان (ملس) ١٠٠/٨ - ١٠٨، والتاج (ملس) ٩/٤ - ٢٥٠.

(٦) انظر: العين (ملس) ٢٦٧/٧ - ٢٦٨، والجمهرة (س ل م) ٥١/٣.

(٧) د/ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص ٢٤٣ - ٢٣٥.

ينقل المخرج إلى ما وراء الأسنان^(١). ويعنى ذلك أن السين قد استبدلت بالثاء في «مَلَّتِ الظَّلام» لاقتصاد الجهد، وتيسير النطق، ولهذا نظائره التي ذكرها ابن السكيت مثل «الوَطَسُ والوَطُثُ: الضرب الشديد بالخَفِّ»، و«ناقة فاسِح وفالِح، وهي الفَتِيَّةُ الحامل»^(٢).

وبناء على ما سبق، فليس ثمة ترادف بين «المَلَّتْ» و«المَلَّسَ»، لأنَّ الثاني منهما مَظَنَّةُ التغير عن الأول.

* قال ربيعة بن مَقْرُوم الضبيّ (في معرض الفخر بقبيلته):

٢٥- أَلَيْسُوا الَّذِينَ إِذَا أَرَمَ أَلَحَّتْ عَلَيَّ النَّاسِ تُسِيَّ الْعُلُومَا

وجاء في الشرح: «الأزم والأزن والأزل: الجذب»^(٣).

فقد عدَّ الشارح ألفاظ «الأزم» و«الأزل» و«الأزن» ألفاظاً مترادفة لاشتراكها في الدلالة على الجذب.

- فأما الأزم والأزل، فنحن نُقرُّ الشارحَ على تشابههما في الدلالة على الجذب والضيق. قال ابن فارس في الأزم: «وأما الهمزة والزاء والميم فأصل واحد، وهو الضيق وتداني الشيء من الشيء بشدة والتفاف... والأزم: شدة العَضْ.... والسنة أزمة للشدة التي فيها»^(٤).

وجاء في اللسان: «ابن سيدة: الأزمة: الشدة والقحط وجمعها إزم»^(٥).

وقال ابن فارس في الأزل: «وأما الهمزة والزاء واللام فأصلان: الضيق والكذب. قال الخليل: الأزل: الشدة، تقول: هم في أزل من العيش إذا كانوا في سنة أو بلوى... ويقال: أزل القوم يؤزلون إذا أجذبوا»^(٦).

(١) د/ رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وحلله وقوانينه ص ٥٢.

(٢) كتاب الإبدال ص ١٠٦.

(٣) الشرح ص ٣٥٩.

(٤) المقاييس (أزم) ٩٧/١ - ٩٨.

(٥) اللسان (أزم) ٢٨١ / ١٤ - ٢٨٢.

(٦) المقاييس (أزل) ٩٦/١.

وجاء في اللسان: «الأزل: الضيق والشدة.... وأزل الرجل يأزل أزالاً، أي: صار في ضيق وجذب»^(١).

- وأما لفظ «الأزن» ، فأرجح أنه ليس أصلاً قائماً بذاته، وإنما هو قد نشأ بطريق التغيير الصوتي عن الأزل أو الأزم. وبعض ذلك إهمال بعض المعاجم لمادة «أزن» مطلقاً كالجمهرة والمقاييس وناج العروس، وأما المعاجم التي تعرضت له كالعين واللسان فقد اكتفت بالنص على أن الأزن لغة في اليزن، أي الرماح المنسوبة إلى ذي يزن^(٢). وعلى ذلك، فنحن أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون لفظ «الأزن» قد نشأ من لفظ «الأزل» بإبدال اللام نوناً. ويستند هذا الإبدال على مسوغات صوتية واضحة، كما يلي:

أ- أن اللام «أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربية»^(٣). ومن المسلمات المقررة «أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال، تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها»^(٤).

ب- أن هناك علاقة صوتية وطيدة بين اللام والنون، إذ إنهما متقاربان من حيث المخرج، فاللام تنتج بانصال اللسان بالثنايا العليا^(٥)، والنون تنتج باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة وخفض الحنك اللين^(٦)، بيد أن الهواء يخرج من القم عند النطق باللام، بينما يخرج من الأنف عند النطق بالنون، كما أن كلا الصوتين مجهور Voiced، وهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسطة بين الشدة والرخاوة^(٧).

الاحتمال الثاني: أن يكون لفظ الأزن متولداً عن لفظ «الأزم» بإبدال الميم

(١) اللسان (أزل) ١٣/١٣.

(٢) انظر: العين (أزن) ٣٨٨/٧، واللسان (أزن) ١٥٥/١٦.

(٣) الأصوات اللغوية ص ٢٠٢.

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٧.

(٥) نفسه ص ٦٤.

(٦) انظر: د/ بشر: علم اللغة العام - الأصوات، دار المعارف بمصر ١٩٧٩ م ص ١٣٠.

(٧) انظر: الأصوات اللغوية ص ٦٣ - ٦٤.

نوناً. ولهذا الإبدال أيضاً مسوغاته الصوتية الواضحة، فالميم والنون كلاهما صوت
مجهور^(١)، وكلاهما متوسط بين الشدة والرخاوة، كما أنهما صوتان أنفيان
Nasal يخرج الهواء من الأنف عند النطق بهما^(٢).

وكلا هذين الاحتمالين جائز، وكلاهما له نظائره، ومن ذلك ما أورده ابن
السكيت في كتاب الإبدال من قول العرب: «السُدُول والسُدُون ما جُلِّل به الهُودج
وأرُخى عليه»^(٣)، و«أَسود قائم وقائنه»^(٤).

وتأسيساً على ذلك، فإننا نخرج لفظ «الأزَن» من دائرة الألفاظ المترادفة الدالة
على الجذب، وذلك لأنه مظنة التغير الصوتي عن غيره.

• قال المرقش الأصغر (يصف فرساً):

١٢ - غَدُونًا بِيضًا كَالْعَسِيبِ مُجَلَّلِي طَوِينَاهُ حَسِينًا فَهَوَّ شَرِبٌ مُلَوِّحٌ

وجاء في الشرح: «والشرب: الضامر، يقال: فرس شارب ومعير شارب وكذلك
شاسف. والملوح: الشديد الضمر.

وروى أبو عمرو: بضاف. وقال: ضاف. طويل، وملوح: متغير اللون، يقال
شرب وشسب بمعنى»^(٥)

بدل هذا التفسير السابق لبيت المرقش الأصغر على أن بعض الشراح كان يعد
الألفاظ «شرب» و«شسب» و«شسيف» ألقاظاً مترادفة، وذلك لدلالة كل منها
على الضمور.

وقد شارح شراح الديوان بعض اللغويين في القول بترادف هذه الألفاظ. قال

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م
٤٣٤/٤.

(٢) انظر: د/ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة بالنداء البيضاء ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
ص ٨٧.

(٣) ص ٦١.

(٤) ص ٨٣.

(٥) الشرح ص ٤٩٦.

ابن دريد: «شَسَفَ الفرس يشسف سُوقًا، وشَسَبَ وشَزَبَ شزوبا وشسوبا: اذا يس جَلَدَهُ على لحمه من الضمير»^(١). وقال الأزهري: «الشازب والشاسب والشاسف: الضامر»^(٢).

والذي أرجحه هو أن هذه الألفاظ الثلاثة ترجع إلى لفظ واحد، وأن اللفظين الآخرين قد تولدا منه بطريق التغير الصوتي (الإبدال). والمرجح أن يكون هذا اللفظ هو «شسب»، ويعضد ذلك قول ابن فارس: «الشين والزاء والباء ليس بأصل، لأن من باب الإبدال. ويقال للشيء إذا يس: شَزَبَ، والزاء مبدلة من الشين»^(٣). كما أن لهذا الإبدال مايسوغه، وذلك لوجود علاقة صوتية بين الشين والزاي في «شَسَبَ» و«شَزَبَ»، وبين الباء والقاء في «شَسَبَ» و«شَسَفَ».

— فأما الشين والزاي، فمخرجهما واحد، إذ ينتجان باعتماد طرف اللسان على اللثة بينما يرفع وسط اللسان نحو الحنك الأعلى^(٤)، وليس بين هذين الصوتين فرق إلا في أن الزاي صوتٌ مجهور نظيره المهموس هو الشين^(٥).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نفسر وقوع الإبدال بين الشين والزاي في «شَسَبَ» و«شَزَبَ» في ضوء قانون المماثلة الصوتية Assimilation، إذ إن الباء صوت مجهور^(٦) والشين مهموسة، فأثرت الباء في الشين وغيرتها إلى نظيرها المجهور، وهو الزاي، كما يلي:



(١) الجمهرة (س ش ف) ٢٣/٣.
 (٢) تهذيب اللغة (شزب) ٣٠٦/١١.
 (٣) المقاييس (شزب) ٢٧٠/٣.
 (٤) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي ص ١٧٥.
 (٥) الأصوات اللغوية ص ٧٦.
 (٦) الكتاب ٤٣٤/٤.

والمماثلة هنا رجعية Regressive لأنَّ اللاحق قد أثر في السابق، وهي تباعدية Distant لوجود حركة قصيرة Short Vowel بينهما (الفتحة).

ولهذا الإبدال نظائره في العربية كقولهم: «نَزَّغَهُ وَنَسَّغَهُ... إذا طعنه بيد أو رُمَح»^(١).

- وأما الباء والقاء، فعلى الرغم من اختلافهما في الصفات، فالباء شديدة ومجهورة^(٢)، بينما القاء رخوة ومهموسة^(٣)، فإنهما قريباً المخرج، وهذا مأسوغ وقوع الإبدال بينهما، فمخرج الباء مما بين الشفتين^(٤)، ومخرج القاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا^(٥).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نفسر وقوع الإبدال بين الباء والقاء في «شَسَب» و«شَسَف» في ضوء المماثلة الصوتية أيضاً، إذ إنَّ السين صوت مهموس، والباء صوت مجهور، فأثرت السين في الباء وغيَّرتُها إلى صوت مهموس يقاربها في المخرج، وهو القاء كما يلي:



والمماثلة هنا تقدمية Progressive لأنَّ الصوت السابق قد أثر في الصوت اللاحق، وهي تباعدية Distant لوجود فاصل بين الصوتين (الفتحة).

وعلى ذلك يكون كل من الفعلين «شَرَبَ» و«شَسَفَ» قد تولد من الفعل «شَسَبَ» بطريق المماثلة الصوتية، ولذلك فإنَّ هذين اللفظين يخرجان من دائرة

(١) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١٣١.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣٤ - ٤٣٥.

(٤) نفسه ٤/٤٣٣.

(٥) نفسه ٤/٤٣٣.

الترادف بالمفهوم الحديث، لأنهما مَظَنَّة التغير الصوتي عن غيرهما.

* قال علقمة بن عبدة (يصف ناقة):

(١٠) قَدَّ أَدْبَرَ العُرَّ عَنْهَا وَهِيَ شَامِلُهَا مِنْ نَاصِعِ القَطْرَانِ الصَّرْفِ تَدْسِيمُ
وجاء في الشرح: «وقوله: وهي شاملها، أي: وهي شاملها تدسيم، والدسّم آثار
القطران...» والباب المدسوم والمطسوم: المسدود» (١).

فقد عدّ الشارح لفظي «المدسوم» و «المطسوم» من الألفاظ المترادفة، وذلك
لدلالة كلٍّ منهما على الاتسداد.

- فأما الفعل «دَسَمَ»، فهو أصيل الدلالة على ذلك المعنى. قال ابن فارس:
«الذال والسين والميم أصلان: أحدهما يدل على سدّ الشيء، والآخر يدل على
تَلَطُّخِ الشيء بالشيء». فالأول: الدَسَامُ، وهو سدّاد كلِّ شيء. وقال قوم: دَسَمَ
الباب: أغلقه» (٢). وجاء في اللسان: «والمدسوم: المسدود... ودَسَمَ الشيء يدسه
بالضم دَسَمًا: سدّه» (٣).

- وأما الفعل (طَسَمَ)، فليس أصيلاً في الدلالة على الاتسداد، وإنما هو
مقلوب عن الفعل «طمس» الذال على الامحاء والدروس.

جاء في اللسان: «طَسَمَ الشيء والطريقَ وطَمَسَ يطمِسُ طُسوْماً: دَرَسَ. وطَسَمَ
الطريقَ مثل طَمَسَ على القلب» (٤).

وعلى ذلك، فيأني أرجح أن يكون الفعل «طسم» بمعنى سدّ، قد تولّد من
الفعل «دسم» الأصيل الدلالة على ذلك المعنى، بإبدال الذال طاء. وبعض هذا
وجود علاقة صوتية بين صوتي الذال والطاء تسوُّغ وقوع هذا الإبدال.

(١) البيت ص ٥٩٤ وشرحه ص ٥٩٥.

(٢) المقاييس (دسم) ٢ / ٢٦٧.

(٣) (دسم) ١٥ / ٩٠.

(٤) (طسم) ١٥ / ٢٥٥.

فالطاء، كما وصفها القدماء، صوت شديد Plosive ومجهور^(١) Voiced وكذلك الدال. كما أنّ مخرجهما واحد، وهو «ما بين طرف اللسان وأصول الشايات»^(٢)، والفرق بينهما هو أنّ الطاء صوت مُطَبَّق Velarized والدال ليست مطبقة^(٣)، «أى أنّ اللسان مع الطاء يكون مقعراً، ولا يكون كذلك مع الدال، فكلاهما مجهور، ومخرجهما واحد، ولا فرق بينهما إلا في شكل اللسان مع كلّ منهما»^(٤).

ولهذا الإبدال بين الدال والطاء نظائره في كلمات أخرى مثل: «بطّخ الرجل وبدّخ إذا تلطّخ بعذّته»^(٥).

وفي ضوء هذا، فليس ثمة ترادف بين «دَسَمَ» و«طَسَمَ» كما قرّر الشارح، لأنّ الثاني منهما مَظَنَّة التغير الصوتي عن الأول.

* قال الحصين بن الحمام المرّي:

(١٦) يَهْزُونَ سُمْرًا مِنْ رِمَاحٍ رُدَيْتَةٍ . إِذَا حَرَكْتَ بَضَّتْ عَوَامِلُهَا دَمًا

وجاء في الشرح: «ويروي: ضَبَّتْ، أى: سألت، ويقال: أخرج يده وهما نَضِيانٌ وَتَبِيضَانٌ، أى: تسيلان»^(٦).

نصادف هنا مظهرًا آخر من مظاهر التغيير في بنية الكلمة، وهو التغيير في ترتيب حروفها، مما يؤدي إلى تعدد صورها، وقد عرفت هذه الظاهرة على تراثنا العربي باسم القلب المكاني «ويطلق عليه في الدرس الحديث Metathesis ويرون

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤٣٣ .

(٣) نفسه ٤ / ٤٣٦ .

(٤) الأصوات اللغوية ص ٦٣

(٥) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١١٩ وفيه أمثلة أخرى.

(٦) الشرح ص ١٠٩ .

أنه ظاهرة تفيد معرفة الأصل، فالإنجليزية القديمة bridd قلبت في الحديثة إلى bird... ومن هذه الظاهرة في الإنجليزية aks - ask...^(١) وقد تنبه له علماؤنا القدامى وضمّنوه في مصنفاتهم المختلفة^(٢).

ومن هذه الألفاظ التي وقع فيها قلب مكاني لفظ «بض» الوارد في بيت الحصين السابق، وقد نص الشارح على أن «بض» و«ضب» فعلان مترادفان لدلالة كل منهما على السيولة.

— فأما الفعل «بض»، فيدل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الباء والضاد أصل واحد وهو تَنَدَى الشيء كأنه يَعرَق. يقال: بَضُّ الماء يَبِضُّ بَضًّا وبُضُوضًا إذا رشح من صخرة أو أرض»^(٣). وجاء في اللسان: «بض الشيء: سال، وبض الحسى وهو يبِضُّ بضيضًا إذا جعل مائه يخرج قليلاً»^(٤).

— وأما الفعل «ضب» فلا يبدو أصيلاً في الدلالة على السيولة، بل الراجع أنه، بهذه الدلالة، مقلوب عن الفعل «بض». قال ابن فارس: «الضاد والباء أصل واحد يدل عَظْمُهُ على الاجتماع. قال أبو زيد: أَضِبَّ القومَ إِضْبَابًا إذا تَكَلَّمُوا جميعاً. ثم يحمل على هذا الأصل أكثر الباب»^(٥). ثم قال: «فأما قولهم: ضِبَّتْ لثته دماً، وضِبَّتْ لثته إذا سالت دماً، فليس من هذا الباب، إنما هو مقلوب من بَضٌّ، وقد مر»^(٦).

ويمكننا أن نفسر هذا القلب المكاني في ضوء قانون السهولة والتيسير، وهو ماقرره بعض الدراسين لهذه الظاهرة. يقول د/ الحَمُوز: «ولعلنا نستطيع أن نقول

(١) د/ عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٤٦ - ١٤٧، وانظر أيضاً كتابه: التطبيق الصرفي ص ١٤.

(٢) انظر مثلاً: أدب الكاتب ص ٤٩٢ - ٤٩٤ والجمهرة ٣ / ٤٣١ والمخصص ١٤ / ٢٧ - ٢٨، والمزهر ١ / ٤٧٦ - ٤٨١، هذا فضلاً عن كتب النحو والصرف المختلفة.

(٣) المقاييس (بض) ١ / ١٨٢.

(٤) (بضض) ٣٨٦/٨.

(٥) المقاييس (ضب) ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٦) المصدر السابق (ضب) ٣ / ٣٥٩.

بعد أن قمنا بحصر ثروة ثرة من الألفاظ المقلوبة... إن للتخلص من صعوبة النطق الذي يدور في فلك نظرية اليسر والسهولة دوراً رئيسياً في هذه الظاهرة اللغوية الهامة^(١). ونستطيع أن نتلمس موطن الصعوبة في «بض» مما أدى إلى قلبها أحياناً إلى «ضِبَّ»، في أن الضاد من الأصوات التي يتطلب النطق بها جهداً شاقاً، بعكس الباء، ولذا فقد قُدمت الضاد على الباء في «ضِبَّ» لتلايق التضعيف عليها، فيزيد نطقها مشقة على مشقة، بينما احتملت الباء لأنه لامشقة في النطق بها.

وتأسيساً على ذلك، فإنه لا ترادف بين الفعلين «بض» و «ضِبَّ»، لأن الثاني منهما مظنة التغير الصوتي عن الأول.

* قال المرقش الأكبر:

(١٦) إِذَا عَلِمَ خَلْفَتَهُ يَهْتَدَى بِهِ بَدَأَ عَلِمَ فِي الْآلِ أَغْبِرُ طَامِسُ

وجاء في الشرح: «لم يرو هذا البيت أبو عكرمة، ورواه أبو جعفر عن أبي عمرو وقال: طامس وطاسم واحد. وقد طسم الأثر وطمس»^(٢).

فقد عدَّ الشارح الفعلين «طسم» و «طمس» فعلين مترادفين، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الدروس والامحاء، كما هو واضح من سياق البيت.

- فأما الفعل «طمس»، فيقبل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الطاء والميم والسين أصل يدل على محو الشيء ومسحه. يقال: طمست الخط، وطمست الأثر»^(٣) وجاء في اللسان: «الطُموس: الدُّروس والامحاء»^(٤).

- وأما الفعل «طسم»، فليس أصيلاً في الدلالة على الدروس والامحاء،

(١) د/ عبد الفتاح الحموز: ظاهرة القلب المكاني في العربية، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ -

١٩٨٦ م ص ٤٧.

(٢) الشرح ص ٤٦٦.

(٣) للقيس (طمس) ٤٢٤/٣.

(٤) (طمس) ٤٣٢/٧.

وإنما هو مقلوب عن «طمس» جاء في اللسان: «طمس الشيء والطريق وطمس يطسم طسوفاً، درس. وطمس الطريق مثل طمس على القلب»^(١) وما يرجع أن يكون الفعل «طمس» هو الأصل الذي تولد منه الفعل «طمس» بطريق القلب المكاني - كثرة استعمال الأول في النصوص الفصيحة القديمة، وقلة استعمال الثاني، والكثرة والقلة أحد المعايير المهمة لمعرفة الأصل في ألفاظ القلب المكاني^(٢)، ومصدق ذلك أن القرآن الكريم لم يستعمل «طمس» مطلقاً، ولكنه استعمل «طمس» في أكثر من موضع. مثل: ﴿آمَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾^(٣) و ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٤) و ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾^(٥) و ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طَمَسَتْ﴾^(٦).

ويمكننا أن نفسر هذا القلب المكاني في ضوء قانون السهولة والتيسير أيضاً. يقول د/ أحمد مختار عمر: «وقد يقع القلب بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، كما في طمس التي قبلت إلى طسم حتى لا يفصل بين الطاء والسين، وهما متقاربا المخرج، بالميم»^(٧).

وتأسيساً على ذلك، فليس ثمة ترادف بين الفعلين «طمس» و «طمس» لأن الثاني مظنة التغير عن الأول.

(١) (طمس) ٢٥٥ / ١٥ وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٤٩٢، والخصص ٢٧/١٤.

(٢) انظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦١٧ / ١.

(٣) سورة النساء ٧٤/٤.

(٤) سورة يونس ٨٨/١٠.

(٥) سورة يس ٦٦/٣٦.

(٦) سورة المرسلات ٨/٧٧.

(٧) دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٣٢٦.

ثانياً: الاقتراض من اللغات الأخرى:

دخلت العربية كثير من الألفاظ الأعجمية تحت تأثير الاحتكاك اللغوي بينها وبين مزاجاتها من اللغات الأخرى، وخاصة الفارسية والرومية.

ولم يكن لبعض هذه الألفاظ الأعجمية المقتبسة نظير في العربية، لارتباطها - أحياناً - بأمور لم تكن معروفة في بيئة العرب^(١). ولكن كثيراً من هذه الكلمات المقتبسة كانت ذات نظائر عربية أصيلة، وعلى الرغم من ذلك فقد استعملها العرب جنباً إلى جنب مع نظائرها العربية «كالحرير مع السندس، وكاليم مع البحر»^(٢)، بل ربما ذاع اللفظ الأعجمي حتى عفى، أو كاد، على نظيره العربي الأصيل^(٣)، ولقد كان لهذه الظاهرة (الاقتباس مع وجود النظير) أثرها في نشأة كثير من المترادفات في اللغة العربية، حيناً، وفي تضخمها حيناً آخر.

وفي ضوء هذا العامل نستطيع أن نفسر الترادف بين لفظ «البنك» والألفاظ الأخرى الدالة على الأصل في الشرح.

* ففي قول يزيد بن اخزاق الشنّي:

٥) يَا بِي لَنَا آتَا ذَوْرُ أَنْفِ وَأَصُولُنَا مِنْ مَحْتِدِ الْمَحْتِدِ

جاء في الشرح: «قال الضبي: المَحْتِد: الأصل. قال يعقوب: المَحْتِد والمَحْتِد والنَحْت والإرث والقمس كل ذلك هو الأصل..... قال: ويقال: إنه لمن سَنَخَ صِدْقٍ ونحاس صِدْقٍ..... قال: والعنصر: الأصل وكذلك البنك والضمضي»^(٤).

فقد فسر «الضبي» لفظ المَحْتِد الوارد في بيت «يزيد» بأنه الأصل، ثم أورد كلام يعقوب (ابن السكيت) الذي سرد فيه بعض المرادفات للفظ المَحْتِد.

وتتشابه هذه الألفاظ التي سردها ابن السكيت في الدلالة على الأصل، كما

(١) عقد الثعالبي في كتابه: فقه اللغة وسر العربية فضلاً لهذه الألفاظ بتوان: فصل في سبابة أسماء تفردت بها القريش دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي من ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) في اللهجات العربية من ١٨٢.

(٣) انظر: دا رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية من ٣٦٥.

(٤) الشرح من ٥٩٥.

جاء في لسان العرب^(١). بيد أن أحد هذه الألفاظ، وهو لفظ البَنك، ليس عربياً صرفاً، وإنما هو لفظ فارسي مُعَرَّب، كما نص على ذلك بعض اللغويين.

قال الجوهري: «البَنك: الأصل، وهو معرب: يقال: هؤلاء قوم من بَنك الأرض... وتبنكوا في موضع كذا، أي: أقاموا به»^(٢). وقال الأزهري: «قال الليث: تقول العرب كلمة كأنها دخيل. تقول: رُدّه إلى بَنك الخبيث. تريد: أصله... قلت: البَنك: أصله فارسية معناه: الأصل»^(٣). وقد أقر أدى شير الأصل الفارسي لهذه الكلمة بقوله: «البَنك: فارسي محض، وهو أصل الشيء»^(٤).

ويبدو أن هذا اللفظ قد اتخذ بعد تعريبه صورتين لدى العرب.

- ففي الصورة الأولى: قُبِيت الكاف الفارسية إلى كاف عربية كما مر.

- وفي الصورة الثانية: قُبِيت الكاف الفارسية جيما فتحولت «البَنك» الفارسية إلى «البَنج». قال الأزهري: «تعلم عن ابن الاعرابي: يقال أبنج الرجل إذا ادعى إلى أصل كريم. قال: والبَنج الأصول. وقال ابن السكيت عن الأصمعي: رجع فلان إلى حنجه وبِنْجه، أي: إلى أصله وعِرْقَه»^(٥).

ولعل هذه الصورة الثانية لم تكن ذائعة ذيوع الصورة الأولى، مما أوقع ابن فارس إزاءها في حيرة تبهدي في قوله: «الباء والنون والجيم كلمة واحدة ليست عندي أصلاً، وما أدري كيف هي في قياس اللغة، لكنها قد ذُكرت. قالوا: البَنج: الأصل. يقال: رجع إلى بِنْجه»^(٦).

وعلى ذلك، فقد أدى تعريب هذا اللفظ مع وجود نظائر عربية أصلية له، إلى وقوع الترادف بينه وبين هذه الألفاظ.

(١) انظر: (ضاً ضاً) ١/١٠٥، و (أرت) ٢/٤١٦، و (حقد) ٤/١٣٢، و (عصير) ٦/٢٨٩، و (قسن) ٨/٦٦، و (نجر) ٨/١١٢.

(٢) الصحاح (بنك) ٤/١٥٧٦.

(٣) تهذيب اللغة (بنك) ١/٢٨٩.

(٤) أدى شير: الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٨ م ص ٢٨.

(٥) تهذيب اللغة (بنج) ١١/١٢٦/١٢٧.

(٦) المقاييس (بنج) ١/٣٠٦.

ثالثاً: التغير الدلالي:

قد تشترك بعض الألفاظ في الدلالة على معنى واحد مع وجود فروق ضئيلة بينها، ثم يحدث أن تتغير بعض دلالات هذه الألفاظ، تخصيصاً أو تعميمياً، مما يؤدي أحياناً إلى وقوع الترادف بين هذه الألفاظ. ويمكن تشبيهها في هذه الحالة «بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سطوحها، أو مشتركة في جزء من السطح فقط. فإذا مرَّ عليها زمن طويل، ودعت عوامل تغير المعاني أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض، أصبحت تلك الكلمات مترادفة. لأن المعاني لا تبقى على حالة واحدة، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً»^(١). ومن ثمَّ فإنَّ التغير الدلالي يمثل عاملاً مهماً من عوامل نشأة الترادف، وفي ضوءه نستطيع أن نفسر الترادف بين لفظي «الهقل» و «الهيق» الواردين في الشرح.

* ففي قول علقمة بن عبدة (يصف نعامة تجاوب ظليماً):

(٣٠) تحفه هقلة سطاءً شاضيةً نجيبه يزمار فيه ترنيم

جاء في الشرح: «والهقلة: النعامة، والذكر هقل. وهي الهيقة والذكر هيق»^(٢).

فقد عد الشارح لفظي «الهقل» و «الهيق» لفظين مترادفين لدلالة كل منهما على الظليم.

بيد أنه يمكننا أن نقصر أن الترادف ليس أصيلاً بين هذين اللفظين، وإنما كانت لهما دالتان متقاربتان، ثم حدث، بطريق التغير الدلالي، أن تطابقت هاتان الدالتان، فترادف اللفظان.

-- فأما لفظ «الهقل»، فقد كان يدل على الفتى من النعام، ثم عمم اللفظ فأطلق على النعام مطلقاً، وأسقط المكون الدلالي: «الفتاء».

(١) في اللهجات العربية ص ١٨٢.

(٢) الشرح ص ٨٠٩.

قال ابن فارس: «الهَاء والقَاف واللام ليس فيه إلا الهَقْل، وهو الفَتَى من النعام»^(١). وجاء في اللسان: «الهَقْل: الفَتَى من النعام... وقال بعضهم: الهَقْل: الظَلِيم، ولم يعين الفَتَى»^(٢).

- وأما لفظ الهَيِّق، فأرجح أنه قد بثلاث مراحل تطورية، حتى غدا دالا على مطلق النعام، كما يلي:

ففى المرحلة الأولى: كان اللفظ يُستخدم صفةً عامةً للدلالة على الطُول. جاء في اللسان: «الهَيِّق من الرجال: المفرط في الطول»^(٣) و«الهَيِّقَة: الطويلة من النساء والإبل، وأهَيَّقَ الظَلِيم: صار هَيِّقًا»^(٤).

وفى المرحلة الثانية: تحوّل اللفظ إلى صفة غالبية للدلالة على الطويل من النعام خاصة دون غيره مما يوصف بالطول، ويشهد الاستعمال اللغوي لذلك، وقال ابن السكيت: «التَفْتِق: الظَلِيم لأنه ينفق في صوته للأنتى...، ومن صفاته: الهَيِّق، وهو الطويل، والأنتى هَيِّقَة»^(٥) وجاء في اللسان: «والهَيِّق: الظَلِيم لطلوه»^(٦).

وفى المرحلة الثالثة: فقد اللفظ وصفية، وعمم على النعام مطلقاً، وأسقط مكون «الطول». يدل على ذلك مساواة بعض اللغويين، ومنهم الشارح، بين هذا اللفظ وغيره من الألفاظ الدالة على الظَلِيم مطلقاً دون تقييده بالطول. قال الأصمعي في معرض حديثه عن أسماء النعام: «يقال للذكر منها: الظَلِيم وهَيِّق وهَقْل وتَفْتِق»^(٧)، ومما يدل على ذلك أيضاً قول ابن الأثير «في حديث أحد: انخزل عبد الله بن أبيّ كأنه هَيِّق. الهَيِّق: ذكر النعام، يريد سرعة ذهابه»^(٨). فعمله

(١) المقاييس (هقل) ٥٨/٦. وانظر كذلك، المخصص ٥٢/٨.

(٢) (هقل) ٢٢٤/١٤.

(٣) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٤) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٥) المخصص ٥١/٨.

(٦) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٧) الأصمعي، كتاب الوحوش، تحقيق الأستاذ أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر - العدد السابق

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ص ٧٢٢.

(٨) النهاية ٢٨٨/٥.

التشبيه هنا هي الوصف بالسرعة، لا الطول، والسرعة سمة عامة للنعام، وليست خاصة بالطويل منها فقط.

وعلى ذلك، فقد كان لكُلِّ من «الهَيْقَلِ» و«الهَيْقِ» دالَّتَانِ متقاربتان (الفتي من النعام - الطويل من النعام)، ثم حدث أن عُمِّتْ دَلَالَةُ كُلِّ مِنْهُمَا فترادفاً.

وهكذا، فَإِنَّ التَّغْيِيرَ الدَّلَالِيَّ يُفْسَرُ (يُفْسَرُ وَلَا يُنْكَرُ) لَنَا وَقُوعَ التَّرَادُفِ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ.

رابعاً: اختلاف لهجات العرب:

أدى اختلاف لهجات العرب، في بعض الأحيان، إلى تعدد الألفاظ الدالة على شيء واحد إذ يلاحظ أن لغة من اللغات قد تسمى شيئاً باسم معين، على حين تسميه لغة باسم آخر، وقد تسميه لغة ثالثة باسم ثالث. وعلى هذا النحو تعدد الأسماء للمسمى الواحد وذلك بحسب اختلاف لغات القبائل. وعندما نشأت اللغة المشتركة من هذه اللغات المختلفة ظهر أثر ذلك فيها^(١). ومثل هذا الترادف قد يخرج المحدثون من نطاق الترادف بالمفهوم الحديث الذي يشترط فيه انتماء اللفظين المترادفين إلى لهجة واحدة^(٢).

وفي ضوء هذا العامل اللهجي، نستطيع أن نفسر الترادف في بعض ألفاظه الواردة في الشرح، وذلك في الموضعين الآتيين:

* قال سلامة بن جندب السعدي (يصف وادياً):

(٢٨) شيب الميارك، مدروس مدافعه هابي المراع قليل الودق موطوب

وجاء في الشرح: «والدرس: الدياس. يقول أهل العراق الدياس، وأهل الشام الدرأس... قال الرستمى: قال يعقوب: أى مبارك هذا الوادى بيض من الجذب والصقيع... وقال: الدياس والدرأس واحدة^(٣)».

فقد عدّ الشارح، وكذا ابن السكيت، لفظي الدرأس والدياس لفظين مترادفين، وقد شاركهما في ذلك بعض اللغويين^(٤).

وقد وضع الشارح يده هنا على السبب في وقوع هذا الترادف، وهو اختلاف لهجات العرب الذي أدى إلى تعدد الألفاظ على الرغم من وحدة المفهوم، فما يسميه العراقيون دياساً، يسميه الشاميون دراساً، وهذا ماقرره ابن دريد بقوله: «وأهل

(١) د/ حاكم مالك الزبادى: الترادف في اللغة ص ١٥٥.

(٢) انظر: في اللهجات العربية ص ١٧٨.

(٣) الشرح ص ٢٤٢.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٢٩.

الشام يقولون درسته في معنى دُسته^(١). وجاء في اللسان: «والدُّراس: الدُّبَّاس بلغة أهل الشام»^(٢) وأما مفهوم اللفظين فواحد، وهو شدة الوطء بالأقدام حتى يفتت ما وطئ به بالأقدام والقوائم كما يفتت قَصَب السنابل فيصير تَبْنًا^(٣). ويقول ابن فارس في الدرر: «الدال والراء والسين أصل واحد يدل على خفّاء وخفّض وعنّاء.. ودرّست الحنطة وغيرها في سنبليها، إذا دُستها. فهذا محمول على أنها جعلت تحت الأقدام، كالطريق الذي يدرّس ويمشي فيه»^(٤).

وعلى ذلك، فإن اختلاف لغات العرب يفسر لنا وقوع هذا الترادف، فعلى الرغم من وحدة المفهوم، فقد اختلف اللفظان الدالان عليه لدى أهل العراق وأهل الشام مما أدى إلى وقوع الترادف.

* قال علقمة بن عبدة: (يصف المذائب التي تردّها ناقة وصفها):

(١) تَسْفِي مَذَائِبَ قَدْ زَالَتْ عَصِيفَتُهَا حُدُورُهَا مِنْ أَيْ الْمَاءِ مَطْمَسُومٌ

وجاء في الشرح: «وروي حُدُورُهَا، وهي حُرُوفُ الْمَشَارَاتِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الزُّبَيْرُ حِجَازٌ مَا بَيْنَ الدُّبَارِ... والدُّبَارُ هِيَ الْقَصَبُ بِلُغَةِ أَهْلِ مَكَّةَ وَالوَاحِدَةُ قَصَبَةٌ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْمُونَهُ الْجَدُولَ، وَيُقَالُ لِلْمَشَارَةِ دَبْرَةٌ وَجَدُولٌ وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا جَرِيَّةٌ»^(٥).

اشتركت ألفاظ القصبّة والجدول والدبيرة والجريّة في الدلالة على المشارة، ولذلك عدّها الشارحُ الفاظاً مترادفةً.^(٦)

وقد وضع الشارحُ يده هنا أيضاً على السبب في وقوع الترادف بين لفظين

(١) الجمهرة (درس) ٢ / ٢٤٥.

(٢) درس) ٧ / ٣٨٢.

(٣) العين (درس) ٧ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) المقاييس (درس) ٢ / ٢٦٧.

(٥) البيت ص ٧٩٥ وشرحه ص ٧٩٦.

(٦) النظر: اللسان (شور) ٦ / ١٠٥.

من هذه الألفاظ، وهما لفظا القَصْبَة والجَدُول، إذ نصُّ على أن المكيين يسمون الدِّبْرَة أو المَشَارَة - وهما واحد - قَصْبَة، بينما يسميها المدنيون جَدُولًا.

ولم أجد هذا التخصص اللهجي الذي نصُّ عليه الشارح في معاجمنا الكبيرة^(١). غير أن أصحاب هذه المعاجم قد اتفقوا على تشابه هذين اللفظين في التعبير عن دلالة واحدة، هي التَهْيِيرُ المشقوق وسط المزارع (القناة الصغيرة). قال الخليل: «الجَدُولُ: تَهْرُ الحَسْوِضِ وغيره من الأنهار الصغار»^(٢) وجاء في اللسان: «القصاب: الدُّبَار. واحدها قَصْبَة»^(٣) وجاء فيه أيضاً «والدُّبَارَات: الأنهار الصغار التي تتفجر في أرض الزرع واحدها دِبْرَة»^(٤).

وأما «الجِرْبَة»، فأرجح أنها اكتسبت الدلالة على الجدول بطريق الانتقال الدلالي، فقد جاء في اللسان: «والجِرْبَة: جِلْدَة أو بَارِيَة توضع على شفير البئر لتلا ينثر الماء في البئر. وقيل: الجِرْبَة: جِلْدَة توضع في الجدول يتحدَّر عليها الماء»^(٥). ولذلك فإنني أرجح أن يكون لفظ الجِرْبَة قد انتقل من الدلالة على الجِلْدَة التي توضع في قاع الجدول إلى الدلالة على الجدول نفسه، بطريق المجاز المرسل، وعلاقته المجاورة. وذلك جارٍ على سنة العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

وعلى ذلك، فقد فسّر لنا اختلاف لغات العرب، فضلاً عن الانتقال الدلالي السبب في وقوع الترادف بين هذه الألفاظ الدالة على المَشَارَة.

(١) انظر: المقاييس (قصب) ٩٤/٥، و(جدول) ٤٣٣/١، والعين (جدول) ٨٠/٦ واللسان (قصب) ١٦٩/٢، و(جدول) ١٢/١٣، والجمهرة (جدول) ٦٧/٢، والتاج (قصب) ٤٣٠/١، و(جدول) ٢٥٤/٧.

(٢) العين (جدول) ٨٠/٦.

(٣) (قصب) ١٧١/٢.

(٤) (دير) ٣٥٩/٥.

(٥) (جرب) ٢٥٣/١.

تلقية:

يتبين لنا بعد دراسة ملاحظ الترادف الواردة في الشرح، عدة أمور، هي:

الأمر الأول: اتساع مفهوم الترادف لدى شراح الديوان بحيث يشمل:

أ- الصور اللفظية المتعددة للكلمة الواحدة، والتي تولدت منها بطريق التخفيف الصوتي (الإبدال - القلب المكاني).

ب- الألفاظ التي جاءها الترادف من اختلاف لغات العرب.

ج- الألفاظ الأعجمية التي عرّبت مع وجود نظائر عربية أصيلة لها.

ومن الواضح أن هذا الاتساع في مفهوم الترادف لدى شراح الديوان، يتجافى مع مفهومه في نظر المحدثين، إذ هم يشترطون في الألفاظ المترادفة أن تنتمي إلى لهجة واحدة، وألا تكون مظنة التطور الصوتي (١).

الأمر الثاني: أن أحداً من شراح الديوان لم يتعرض لمناقشة مفهوم الترادف نظرياً، كما لم يصرح واحد منهم بأنه من مثبتيه أو من منكره. وإذا جاز لنا أن نتخذ من نصهم على وقوع الترادف، بين بعض الألفاظ، دليلاً على موقفهم إزاء هذه القضية اللغوية، فإننا نقرر أن جملة شراح هذا الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجري، يدخلون في زمرة المثبتين للترادف في برائنا اللغوي.

الأمر الثالث: أن جلّ الألفاظ المترادفة الواردة في الشرح لم ترد في الكتب التي أفردت لجمع الألفاظ المترادفة، ولا في الكتب التي تناولتها في بعض الفصول. وهذا يعني قصور هذه الكتب عن استيعاب الألفاظ المترادفة في العربية، كما يعني أنه ينبغي ألا يكتفى بها، عند الرغبة في دراسة الترادف ومفهومه لدى القدماء، بل يجب أن يمتد البحث إلى كتب اللغة الأخرى. ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر العربي.

(١) انظر: في اللهجات العربية من ١٧٨ - ١٧٩.

الفصل الثاني المشترك اللفظي

لم يستعمل شراح الديوان مصطلح المشترك اللفظي في الشرح، ولم يستبدلوا به مصطلحاً آخر، فليس في الشرح كله نصٌ صريحٌ على أن هذا اللفظ أو ذلك من المشترك اللفظي.

ولهذا فقد لجأت إلى جمع الألفاظ التي تعرض الشراح لبيان معناها السياقي، ثم استطردها إلى سرد بعض معانيها الأخرى، بقولهم - مثلاً - بعد ذكر المعنى السياقي للفظ: «وهو أيضاً...» وذلك سواء أكانت هناك علاقة بين دلالتى اللفظ أم لم تكن هناك علاقة لأن مفهوم المشترك اللفظي لدى القدماء كان يضم الاثنين معاً^(١).

وقد اتخذت من المعيار الدلالي أساساً للحكم على الكلمة المشتركة بأنها من مشترك التغيير في المعنى Polysemy أو من مشترك التغيير في اللفظ Homonymy. فإذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، أو يمكن الربط بينها دون تكلف، ولم يكن اللفظ مظنة التغيير الصوتي عن غيره، فقد عدت مثل هذا اللفظ من مشترك التغيير في المعنى، أما إذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ غير واضحة، وكان اللفظ مظنة التغيير الصوتي عن غيره، فقد رجحت أن يكون من مشترك التغيير في اللفظ.

وقد أمكن تفسير وقوع الاشتراك اللفظي في ألفاظه الواردة في الشرح في ضوء العوامل التي سبق الإلماح إليها في التمهيد، وهذا هو تفصيل ذلك:

أولاً: التغيير الدلالي:

يؤدي الاستعمال المجازي، في كثير من الأحيان، إلى تغيير دلالة اللفظ، وانتقالها من مجال إلى مجال، ويؤدي ذلك إلى تعدد دلالات اللفظ، ومن ثم إلى دخولها دائرة مشترك التغيير في المعنى، إذ نلاحظ في هذا النوع من ألفاظ المشترك

(١) انظر: د/ أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو ص ١٧.

تقارباً ظاهراً بين مدلولاتها المتعددة.

وقد أنكر د/ إبراهيم أنيس هذا النوع من المشترك اللفظي الناتج عن الاستعمال المجازي بقوله: «أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره»^(١).
والحق أننا يجب أن نفرق، في هذا المقام، بين نوعين من الجواز، هما:^(٢)

أ- الجواز الحقي: وهو الجواز الذي مازال يثير الغرابة والدهشة، لدى سماعه، لأنه لم يزل في طور الاستعمال البلاغي، ولما يتنقل بعد إلى دائرة الاستعمال الحقيقي الذي لا يغي به قائله غرضاً بلاغياً، وهذا كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع.

ب- الجواز المنسي أو الميت: وهو الجواز الذي انطفأت شحمته البلاغية، بكثرة التعاور، وتقادم العهد، فأضحى كالاستعمال الحقيقي لا يكاد يثير غرابة أو دهشة عند سماعه.

فأما النوع الأول فيخرج من دائرة المشترك (ومن دائرة البحث الدلالي بصفة عامة) إلى دائرة الجواز والبحث البلاغي. وأما النوع الثاني فهو التميم بالانضواء تحت مفهوم مشترك التغير في المعنى.

وقد أمكن تفسير الاشتراك اللفظي في بعض ألفاظه الواردة في الشرح في ضوء هذا العامل المشار إليه، وهي الألفاظ: الرعلة، والعفاء، والعين، والقزع، والقلع.

* فأما لفظ «الرعلة» فقد ورد في قول مزود بن ضرار:

(٤) معاهد ترعى بينها كل رعلة غرايب كالهنيء الحوافي الحوافد

وجاء في الشرح: «يريد أن هذه المعاهد لما خلقت سكنها الوحش، والرعلة:

(١) دلالة الألفاظ من ٢١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة من ١٧٧.

القِطْعَةُ من النِّعَامِ هَاهُنَا، والرَّعْلَةُ: القِطْعَةُ من القِطَاءِ.

فقد أورد الشارحُ للفظِ الرَّعْلَةُ دالَّتينِ هما:

أ- القِطْعَةُ من النِّعَامِ.

ب- القِطْعَةُ من القِطَاءِ.

وبذلك يدخل اللفظُ دائرةَ المشتركِ اللفظيِّ.

ونستطيع أن نقرر أن منشأ هذا الاشتراك كان هو التغيير في دلالة اللفظ. فهاتان الدالتان ليستا أصيلتين في اللفظ، وإنما نرجح أنهما متغيرتان عن دلالة الأصلية، وهى القِطْعَةُ المتقدِّمة من الخَيْلِ. قال ابن جنِّي: «أما رَعْلُ الجَبَلِ باللام، فمن الرَّعْلَةِ والرَّعِيلِ وهى القِطْعَةُ المتقدِّمة من الخَيْلِ، وذلك أن الخيلَ توصفُ بالحركة والسَّرعَةَ»^(١) ثم حدث أن تغيرت هذه الدلالةُ الأصليةُ على عدة مراحل، كان من نتيجتها إضافة هاتين الدالَّتين اللتين ذكرهما الشارحُ إلى لفظِ الرَّعْلَةِ.

ونرجح أن ذلك قد تم كما يلي:

- فى المرحلة الأولى: عمم اللفظُ تعميمًا خارجيًا للدلالة على الأوائل من كل قِطْعَةٍ أو جماعة. قال الخليل: «والرَّعْلَةُ: أولُ كلِّ جماعةٍ ليست بكثيرة»^(٢). ومن ثم قيل: «أراعيلُ الرِّيحِ: أوائلُها.. وأراعيلُ الجَهَامِ: مقدِّماتها ومانفِرُقُ منها»^(٣) وقيل كقولك: الرَّعْلَةُ: النِّعَامَةُ، سُميت بذلك لأنها لا تُرى أبدًا إلا مسابِقَةً للظَّلِيمِ»^(٤).

- وفى المرحلة الثانية: عمم اللفظُ تعميمًا داخليًا، فأسقط مُكوِّنَ التقدُّمِ والسَّبْقِ، وغدا اللفظُ دالًّا على القِطْعَةِ من الخيلِ مطلقًا، جاء فى اللسان: «والرَّعْلَةُ القِطْعَةُ من الخيلِ متقدِّمةٌ كانت أو غير متقدِّمة»^(٥).

(١) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.

(٢) العين (رعل) ١١٥/٢.

(٣) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.

(٤) المنجد فى اللغة من ٢١٦.

(٥) (رعل) ٣٠٥/١٣.

- وفي المرحلة الأخيرة: عمم اللفظ تعميمًا خارجيًا، فأصبح يدل على أي قطعة أو جماعة، وأسقط قيد كونها خيلاً. قال إبراهيم بن أبي محمد يحيى اليزيدي: «الرُعلة من الخيل القطيع، ومن النعام أيضاً، منها ومن غيرها»^(١) فأطلق اللفظ على القطعة من الفرسان^(٢)، والقطعة من القطا، والقطعة من النعام^(٣) وغيرها.

وعلى هذا، فقد أدى هذا التغيير في جانب المعنى إلى اكتساب لفظ الرعلة عدة دلالات - منها القطعة من القطا والنعام - أدخلته في إطار مشترك التغيير في المعنى.

ويدل سياق بيت مزرد على أن المراد بلفظ الرعلة هو القطعة من النعام، كما نصّ الشارح، ويؤيد ذلك قول مزرد بعد هذا البيت مباشرة:

تُرَاعِي بِيذِي الْغَلَّانِ صَعْلًا كَأَنَّهُ بِيذِي الطَّلْحِ جَانِي عُلْفٍ غَيْرِ عَاضِدٍ^(٤)

والصعل هو الظليم، كما نصّ الشارح^(٥).

* وأما لفظ «العفاء» فقد ورد في قول المخيل السعدي (يخاطب عاذلة له):

(٣٧) إِنِّي وَجَدْتُكَ مَاتَخْلُدُنِي مِائَةً يَطِيرُ عِفَاؤُهَا أَدْمُ

وجاء في الشرح: «العفاء: وبر الإبل. وشعر الحمار أيضا عفاء، يقول: تَسْمَنُ فَيَطِيرُ وَبِرْهَاءً»^(٦).

أورد الشارح لفظ العفاء دلالتين، هما:

(١) ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ص ٢٠٠.

(٢) انظر: النهاية ٢ / ٢٣٥.

(٣) انظر: اللسان (رجل) ١٣ / ٣٠٥.

(٤) الشرح ص ١٢٩.

(٥) ص ١٢٩.

(٦) الشرح ص ٢٢٣.

أ- وير الإبل (الدلالة السياقية).

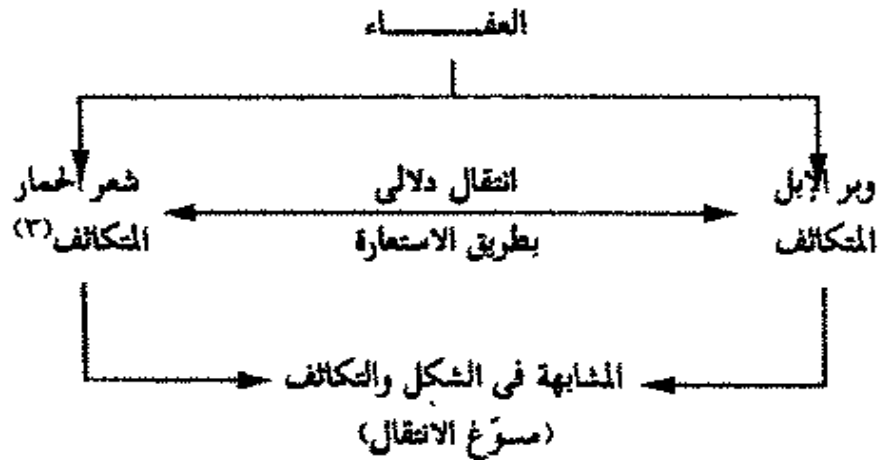
ب- شعر الحمار.

ويدخل اللفظ بذلك في دائرة الاشتراك اللفظي.

ويمكننا أن نفسر هذا الاشتراك على أنه نتيجة التغير في جانب المعنى لا اللفظ، فأحدي هاتين الدالتين هي الأصلية، والثانية متغيرة عنها. بيد أن الوقوف على الدلالة الأصلية والدلالة المتغيرة يبدو - هنا - أمراً غير محسوم، وذلك لأن كلتا الدالتين حسية، كما أننا لا نجد لدى علمائنا نصاً حاسماً يقطع بذلك.

فبينما يقرر ابن فارس أن «العفاء ما كثر من الوبر والريش». يقال: ناقة ذات عفاء، أي: كثيرة الوبر طولبته قد كاد يتسل، وسمي عفاء لأنه ترك من المرط والجز. وعفاء النعامة: الريش الذي علا الرق الصغار، وكذلك عفاء الطير^(١). نجد في المقابل أن التعالبي، في كتابه «فقه اللغة» وفي فصل تقسيم الشعر، يقرر أن «الوبر للإبل والسباع، والصوف للغنم، والعفاء للحمير»^(٢).

ومهما يكن من أمره، فليس ثمة ريب في أن الاشتراك في هذا اللفظ قد جاء من التغير في دلالة، بطريق الاستعارة، لما بين الشعر والوبر المتكاتفين من تشابه، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي:



(١) المقاييس (عفو) ٤ / ٥٩ - ٦٠.

(٢) ص ٩٨.

(٣) يدل هذا السهم (← →) على عدم ترجيحنا للدلالة الأصلية والدلالة المتغيرة.

وبدلاً سياقُ بيت الخَجَلِ على أن المراد من لفظ العَفَاء فيه هو وِبَرُ الإِبِلِ؛ إذ كانت الإِبِلُ، لا الحمير، هي أنفُسُ ما يملكه العربيُّ قديماً، والشاعر في معرض الردِّ على عاذلته التي تلومه على إتلاف المال، فيخبرها بأنَّ اكتتارَ المال لن يخلده، ولو كان ذلك المالُ مائةً من الإِبِلِ يتطايرونها امتلاءً وسمناً.

* وأما لفظ «العَيْن» فقد ورد في قول عمرو بن الأهتم (يصفُ بروقاً - جمع بَرَق):

(٩) تَأَلَّقُ فِي عَيْنٍ مِنَ الْمَزْنِ وَاذِي لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السُّحَابِ دَفُوقٌ

وجاء في الشرح: «والعين: السحابة تنشأ عن يمين قبيلة العراق وذلك السحاب لا يخلف، والعين أيضاً: مطر ثلاثة أيام لا يقلع» (١).

فقد أورد الشارح للفظ العين دالتين هما:

أ- السحاب الناشئ عن يمين قبيلة العراق.

ب- المطر الذي يدوم ثلاثة أيام.

ويدخل اللفظ بذلك في عداد المشترك اللفظي.

وقد نال هذا اللفظ حظاً عظيماً من اهتمام اللغويين، وعكف بعضهم على حصر دلالته، فوصل بها أحدهم إلى ما يزيد عن المائة (٢)، كما ترد هذا اللفظ كثيراً في كتب المشترك اللفظي (٣)، وغيرها من كتب اللغة (٤)، كأحد الالفاظ المهمة التي تمثل ظاهرة الاشتراك اللفظي أصدق تمثيل.

ومن هذه الدلالات الوافرة للفظ العين هاتان الدالتان اللتان أوردهما الشارح.

(١) الشرح ص ٢٤٨.

(٢) انظر: التاج (عين) ٢٨٧/٩.

(٣) انظر: مثلاً: أبو عبيد، كتاب الأجناس من كلام العرب، تحقيق امتياز الرامغوري، المطبعة القيمة - الهند ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م ص ٨، وأبو العميل الأعرابي، المأثور من اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ٦٣، والمنجد ص ٣٢.

(٤) انظر مثلاً: إصلاح المنطق ص ٥٦، والزهر ٣٧٢/١ - ٣٧٥.

ويمكننا أن نرجح أنهما قد نشأنا نتيجة التغير المتراكب لدلالة هذا اللفظ الأصلية، بالتصور الآتي:

- يدل لفظ العين، في أصله على «عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغات السامية المختلفة، وهي من الأسماء القديمة فيها»^(١). وقال ابن فارس: «العين والياء والنون أصل واحد صحيح يدل على عضو يبصر به وينظر، ثم يشتق منه، والأصل في جميعه ما ذكرناه»^(٢).

- انتقل اللفظ، بعد ذلك، للدلالة على عيون الماء الجارية بطريق الاستعارة. قال ابن فارس: «ومن الباب: العين الجارية النابعة من عيون الماء، وإنما سميت عيناً تشبيهاً لها بالعين الناطرة لصفاتها ومائها»^(٣)، ولاستدراستها أيضاً.

- وفي المرحلة التالية: انتقل اللفظ من الدلالة على عيون الماء الجارية إلى الدلالة على المطر الذي يدوم ثلاثة أيام، كما نصّ الشارح، أو أكثر كما نصّ غيره.^(٤) وقد كانت المسببية هي مسوغ هذا الانتقال، إذ إن المطر الدائم (لا يقطع) يتسبب في تكوين عيون الماء.

- وفي مرحلة تالية، انتقل اللفظ من الدلالة على المطر الدائم، إلى الدلالة على السحاب الآتي عن يمين قبلة العراق، بطريق المجاز المرسل، إذ يكون هذا النوع من السحاب سبباً قوياً في سقوط المطر، وهذا ما عبر عنه الشارح واللغويون بقولهم عن هذا السحاب إنه «لا يخلف»^(٥).

وبهذا يكون اللفظ قد شهد تغيراً متطرفاً في دلالاته الأصلية، أدى في نهاية الأمر إلى تعدد دلالاته، ودخوله في دائرة مشترك التغير في المعنى. ويمكن أن نلخص مراحل تغيره السابقة بالشكل الآتي:

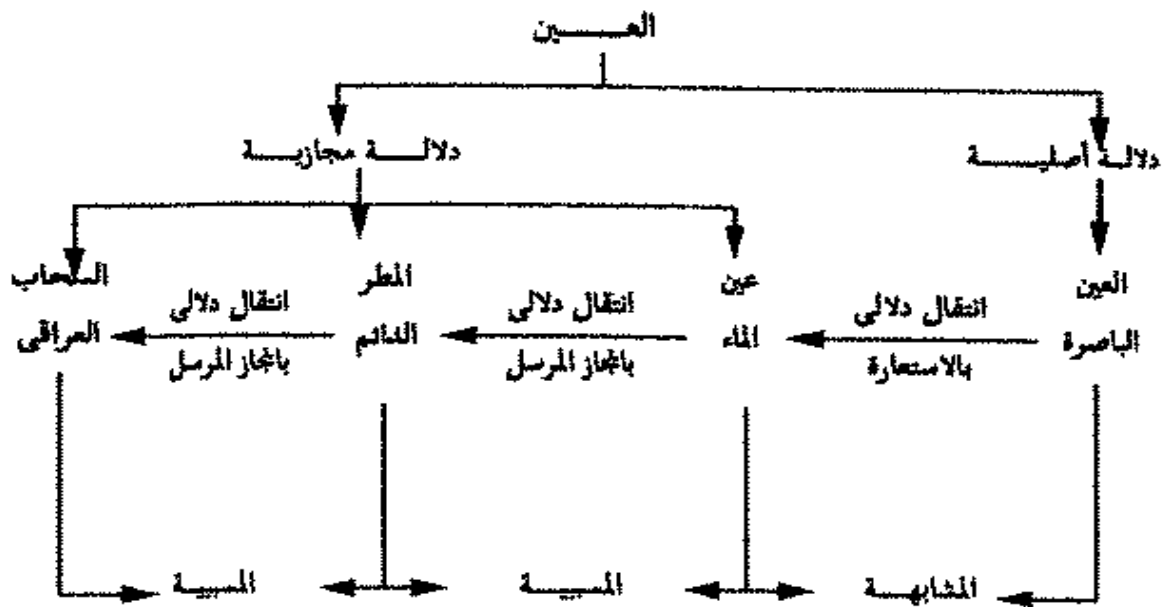
(١) فصول في فقه العربية ص ٢٢٦.

(٢) المقاييس (عين) ٧١٩٩/٤.

(٣) المصدر السابق (عين) ٢٠٠ / ٤.

(٤) انظر: المنجد ص ٣٢ وفيه «والعين: مطر يدوم خمسة أيام أو ستة لا يقطع».

(٥) انظر: العين (عين) ٢ / ٢٥٤، والجمهرة (ع ن ي) ١٤٥/٣.



ويدل سياق بيت عمرو بن الأَتم على أن المراد من لفظ العين فيه هو السحاب لقوله «عين من المزن وادق» والمزن هو السحاب الأبيض.

* وأما لفظ «القرع» فقد ورد في قول سويد بن أبي كاهل:

(٢٣) وقلاة واضح أقرابها بالبيات مثل مرقت القرع

وجاء في الشرح: والقرع: جمع قرعة، وهي بقايا تبقى من الشعر. يقال: ما بقي في رأسه إلا قناع. والقناع أيضا: بقايا تبقى من السحاب متفرقة وأنشد:

إنا إذا قلت طخارير القرع نفحلها البيض القليلات الطبع

الطخارير: جمع طخور، وهو لطم من غيم يكون في السماء من

السحاب^(١).

أورد الشارح هنا دالتين للفظ القرع (أو القناع:، وهما واحد)^(٢) هما:

أ- بقايا تبقى من الشعر (الدلالة السياقية).

(١) الشرح ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) انظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أو له قاف) ١٨٨/٥.

ب- بقايا تبقى من السحاب متفرقة.

ويدخل اللفظ بذلك في نطاق المشترك اللفظي.

ومن الواضح أن ثمة تقارباً وتشابهاً بين هاتين الدالّتين، وعلى ذلك فإنه يمكن أن نفسر الاشتراك في هذا اللفظ على أنه ناتج عن تغير المعنى لا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على بقايا السحاب المتفرقة، فهي دلالة الأصلية، قال ابن دريد: «والقَرَع: قطع الغيم المتفرقة في السماء، الواحدة قَرَعَةٌ»^(١). وقسال ابن فارس: «القاف والزاء والعين أصل صحيح يدل على خِفة في شيء وتفرُّق. من ذلك: قطع السحاب المتفرقة»^(٢).

- وأما دلالة اللفظ على بقايا الشعر المتفرقة، فهي دلالة للتغيرة عن الدلالة الأصلية السابقة، ومما يدل على ذلك أن الزمخشري قد اعتبر هذه الدلالة من اجساز^(٣)، ويدل على ذلك أيضاً قول ابن الأثير: «ومنه الحديث: أنه نهى عن القَرَع. هو أن يحلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير مخلوقة، تشبهاً بقطع السحاب»^(٤).

وتأسيساً على ذلك، نستطيع أن نقرر أن لفظ القَرَع قد انتقل من الدلالة على بقايا السحاب المتفرقة، إلى الدلالة على بقايا الشعر المتفرق، بطريق الاستعارة وذلك لتشابه الدالّتين في المكون الدلالي: البقايا والتفرق، فتكوّن عن طريق ذلك الانتقال الدلالي لفظ مشترك (القَرَع) من نوع مشترك للتغير في المعنى.

ويحتمل سياق بيت «سوّد» الدالّتين معاً، إذ يحتمل أنه شبه العلامات المتناثرة في الغلاة ببقايا الشعر المتفرقة في الرأس، أو ببقايا الغيم المتفرق في السماء، وأما البيت الآخر فلا يحتمل إلا دلالة اللفظ على قطع الغيم لقوله «طخاربر».

(١) الجمهرة ١١٨/٥.

(٢) المقاييس (قرع) ٨٤/٥.

(٣) انظر: أساس البلاغة (قرع) ص ٣٦٥.

(٤) النهاية ٥٩/٤.

* وأما لفظ «القلع» فقد ورد في قول سويد بن أبي كاهل اليشكري في نفس القصيدة التي منها البيت السابق - (يصف شيطانه الشعري):

(١٠٦) ذو عبابٍ زبدٍ أذيه خَمِطُ التَّيَّارِ بِرَمِي بِالْقَلْعِ

وجاء في الشرح: «والقلع: قطع الجبال هاهنا، والقلع: قطع السحاب. قال عمرو بن أحمر:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السُّوَارِي وَجَنَّ الْخَسَايِزَ بِرَبِّهِ جُنُونًا» (١)

فقد أورد الشارح للفظ القلع دالتين، هما:

أ - قطع الجبال (الدلالة السياقية).

ب - قطع السحاب.

وهو بذلك يعد هذا اللفظ من ألفاظ المشترك اللفظي.

ويمكننا أن نفسر هذا الاشتراك اللفظي على أنه تغير في جانب المعنى، فأحدي هاتين الدالتين أصلية، والأخرى متغيرة عنها.

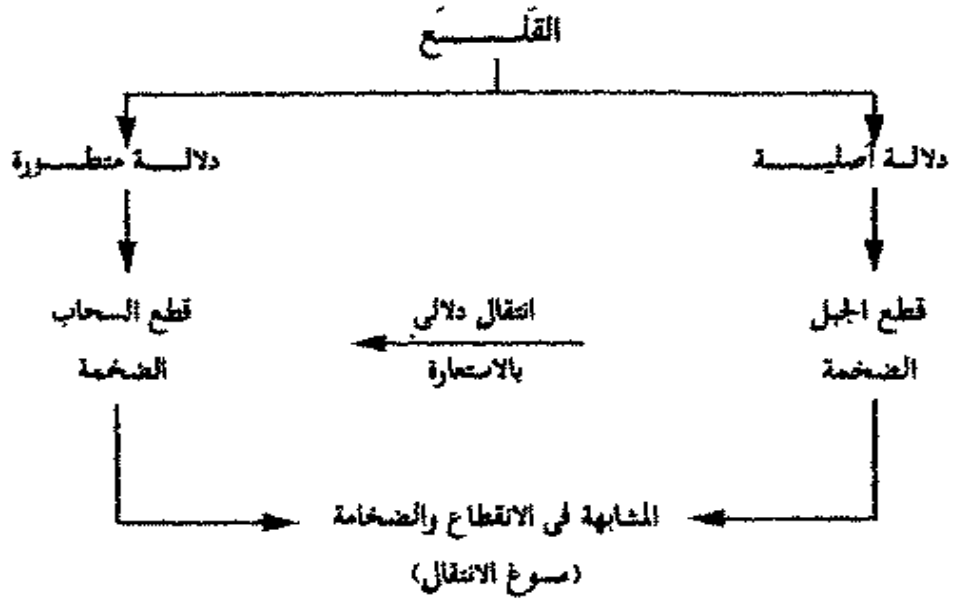
قال ابن فارس: «القاف واللام والعين أصل صحيح يدل على انتزاع شيء من شيء، ثم يفرع منه ما يقاربه... والقلمة: صخرة تتقلع عن جبل منفردة يصعب مرآتها، وبه تشبه السحابة العظيمة، فيقال قلمة والجمع قلعة» (٢).

وعلى ذلك، يكون لفظ القلع قد انتقل من الدلالة على قطع الجبل الضخمة، إلى الدلالة على قطع السحاب الضخمة، وذلك بطريق الاستعارة، لتشابههما في المكون الدلالي: «الانقطاع والضخامة».

وقد تسبب ذلك في دخول لفظ «القلع» دائرة الاشتراك اللفظي من نوع مشترك التغير في المعنى، ويمكن أن نمثل لذلك بما يلي:

(١) الشرح ص ٤٠٩.

(٢) المقاييس (قلم) ٢١/٥ - ٢٢. وانظر كذلك: اللسان (قلم) ١٦٥/١٠، والتاج (قلم) ٤٨٠/٥.



وبدل سياق بيت «سويد» على أن المراد من لفظ «القَلْع» فيه هو قطع الصخور؛ إذ يشبه الشاعر شيطانه الشعريّ بالأموج المتراكبة التي ترمى بالصخور، وأما سياق بيت «عمرو بن أحمر» فيحين أن يكون المراد هو قطع السحب العظيمة التي تفتق بالمطر فينبت العشب إنباتا.

ثانياً: اختلاف لهجات العرب:

قد يتغير معنى الكلمة لدى قبيلة من قبائل العرب دون القبائل الأخرى، وربما ذاع هذا المعنى المتغير لدى تلك القبيلة، «فلما جمعت اللغة خيل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة أحر تستعملها في معنى آخر. والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى»^(١). وقد أدى هذا العامل اللهجي إلى وقوع الاشتراك في بعض ألفاظ اللغة، وبه يفسر الاشتراك في لفظي «الطرف» و «الوذيلة» الواردين في الشرح.

(١) في اللهجات العربية من ١٩٧، وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحو ٢٠، ونصولي في فقه العربية من ٣٢٩.

* فأما لفظ «الطرف» فقد ورد في قول عبدة بن الطيب (يصف فرسه):
(٦) بِسَاهِمِ الْوَجْهِ كَالسَّرْحَانِ مُتَّصِلَاتٍ طَرَفٍ تَكَامَلٌ فِيهِ الْحُسْنُ وَالطُّوْلُ
وجاء في الشرح: «وطرف: كريم عتيق من الخيل وجمعه طرف، وفي لغة
هذيل هو الكريم من الرجال» (١).

أورد الشارح للفظ «الطرف» دالتين، هما:

أ- الكريم من الخيل (الدلالة السياقية).

ب- الكريم من الرجال.

واللفظ، بذلك، يدخل دائرة الاشتراك اللفظي.

وقد نصَّ الشارحُ على أنَّ اللفظ، بالدلالة الثانية، خاصُّ بلغة هذيل، فوقف
بذلك على سبب وقوع الاشتراك في هذا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على الفرس الكريم، فهي دلالة الأصلية الذائعة. قال ابن
دريد: «والطرف: الفرس الكريم والجمع طرف وأطراف» (٢). ثم يختلف اللغويون،
بعد ذلك في موطن الكرم في الفرس الموصوف بأنه «طرف» فقد ذهب الليث إلى
أنَّ ذلك لكرم آبائه (٣). بينما ذهب أبو عبيدة إلى أنَّ ذلك لطول عنقه وقوائمه
وأذنيه (٤).

- وأما استعمال اللفظ للدلالة على الرجل الكريم، فقد كان استعمالاً خاصاً
بالهذليين، كما نصَّ الشارح.

وتفسير ذلك هو أنَّ اللفظ قد انتقلت دلالاته، لدى الهذليين، من الدلالة

(١) الشرح ص ٢٨٨.

(٢) الجمهرة (طرف) ٣٦٩/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (طرف) ٣٢١/١٣.

(٤) انظر: أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
ص ٤٧.

على الفرس الكريم، إلى الدلالة على الرجل الكريم، بطريق الاستعارة،
لاشتراكهما في مَكُون «الكرم». ثم ذاع هذا الاستعمال لديهم، فاشتبهوا
واختصوا به دون قبائل العرب الأخرى. ولعلنا نلمح هذه الخصوصية في قول
الأزهري، بعد أن نصَّ على دلالة اللفظ على الفرس الكريم: «وجعل أبو ذؤيب
الطرف الكريم من الناس فقال:

وإن غلاماً نبيلاً في عهدِ كاهلٍ لَطِرفٌ كَنَصْلِ السَّمْهَرِيِّ صريحٌ^(١)

وأبو ذؤيب شاعرٌ هذا لى مشهور: وبعضُ هذه الخصوصية أيضاً تردُّ هذا
اللفظ بمعنى الرجل الكريم في شعر الهذليين^(٢) كما في قول أبي ذؤيب السابق،
وكما في قوله أيضاً.

إذا نزلتُ سرّاً بنى عديّ فسألهم كيف ماصعهم حبيبُ

يقولوا: قد وجدنا خيرَ طرفٍ برقيةً لا يهدُّ ولا يخبسب^(٣)

وكما في قول ساعدة بن جؤبة الهذلي (يروي ابن عم له):

هو الطرفُ لم تحشش مطيً بمثله ولا أنسُ مستويدِ الدارِ خائف^(٤)

وقد علّق أبو سعيد السكري على هذا البيت بقوله: «والطرف في لغة هذيل
هو الكريم»^(٥).

وعلى ذلك فقد أدى هذا العاملُ الألهجي إلى تكوين مشترك لفظي من نوع
مشترك التغير في المعنى.

ويدل سياق بيت «عبدة بن الطيب» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ
الطرف فيه هو الدلالة على الفرس الكريم.

(١) تهذيب اللغة (طرف) ٣٢٢٢/١٣.

(٢) انظر: د. عبد الجواد الطيب: من لغات العرب. لهجة هذيل، منشورات جامعة الفاخ (دنت) ص
٤٥٦.

(٣) ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٤ هـ. ١٩٤٥ م ٩٣/١.

(٤) المصدر السابق، ٢٢٢٣/١.

(٥) نفسه ٢٢٢٣/١.

* وأما لفظ «الوذيلة» فقد ورد في قول المرقش الأصغر (يصف محبوبته).
 (٥) أرتك بذات الضال منها معاصماً وخذلاً أسبلاً كالوذيلة ناعماً
 وجاء في الشرح: «والوذيلة: مرآة الفضة، قال: والشقة من السنام يقال لها
 وذيلة، ويقال: سبيكة فضة»^(١).

فقد أورد الشارح دلالات ثلاثاً للفظ الوذيلة، وهي:

أ - مرآة الفضة (الدلالة السياقية).

ب- سبيكة الفضة (الدلالة السياقية).

ج- الشقة من السنام.

ويدخل اللفظ، بذلك، في دائرة الاشتراك اللفظي، وقد أورده أبو عبيد في كتابه: «الأجناس في كلام العرب» بمعنى المرآة، وسبيكة الفضة^(٢).

- فأما دلالة اللفظ على سبيكة الفضة، فهي دلالة الأصلية الدائمة. قال ابن
 دريد: «ومنه الوذيلة، وهي السبيكة من الفضة خاصة، وقال قوم بل من الفضة
 والذهب»^(٣). وجاء في اللسان: «والوذيلة: القطعة من الفضة، وقيل من الفضة
 المجلوة خاصة»^(٤).

- وأما استعمال اللفظ في الدلالة على مرآة الفضة، فقد كان خاصاً بقبيلة
 هذيل قال ابن السكيت: «قال أبو عمرو: وقال الهذلي: الوذيلة: المرآة في
 لغتنا»^(٥). وقال الزمخشري، في تفسير قول عمرو بن العاص لمعاوية - رضي الله
 عنهما - «أما والله لقد تلافيت أمرك...، فما زلت أرمه بوذائله...» قال: «وعندي
 أنه أراد بالوذائل جمع وذيلة، وهي المرآة بلغة هذيل... مثل بها آراءه التي

(١) الشرح ص ٥٠٠.

(٢) ص ٩.

(٣) الجمهرة (ذل و) ٣١٨/٢.

(٤) (وذل) ٢٤٩/١٤.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٩.

كانت لمعاوية أشباه المرائي، يرى فيها وجوه صلاح أمره، واستقامة ملكه،^(١).

ويعنى ذلك أن اللفظ قد انتقل، لدى هذيل، من الدلالة على سبيكة الفضة، إلى الدلالة على مرآة الفضة، وذلك لدخول الفضة في صنع المرائي، ويكون ذلك جارياً على سنة العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب. ثم ذاع هذا الاستعمال لدى الهذليين فاشتهروا واختصوا به بين قبائل العرب الأخرى.

- وأما دلالة اللفظ على القطعة من السنام، فقد جاء على سبيل التشبيه بقطعة الفضة، لبياض كل منهما جاء في اللسان: «والوذيلة: القطعة من شحم السنام والآلية على التشبيه بصفيحة الفضة»^(٢).

وعلى ذلك، يكون العامل اللهجي، فضلاً عن الاستعمال المجازي، قد أدى إلى وقوع الاشتراك اللفظي من نوع مشترك التغير في المعنى في لفظ «الوذيلة».

ويحتمل السياق في بيت «المرقس الأصغر» أن يكون لفظ الوذيلة دالاً على مرآة الفضة أو سبيكة الفضة، لجواز أن يشبه الوجه بأى منهما للدلالة على صفائه وبياضه.

ثالثاً: التغير الصوتي:

يحدث أحياناً أن «تكون هناك كلمتان، كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما، فانفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها. وهكذا أصبحت الصورة التي اتخذت أخيراً، مختلفة المعنى، أي صارت لفظاً واحدة، مشتركة بين معنيين أو أكثر»^(٣). وهذا العامل، هو العامل الأساسي، في تكوين كلمات المشترك اللفظي من النوع الذي يسميه المحدثون Homonymy أو مشترك التغير في اللفظ.

(١) الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ٤٤١/٢.

(٢) (و ذ ل) ٢٥٠/١٤.

(٣) فصول في فقه العربية ص ٣٣٢. وانظر كذلك، في اللهجات العربية ص ١٩٧.

وفي ضوء هذا العامل، يمكن أن نفسر الاشتراك اللفظي في لفظ الأين الوارد في قول تَابَطَ شَرًا:

(٢) يَسْرَى عَلَى الْآيِنِ وَالْحَيَاتِ مُحْتَفِيًا نَفْسِي فِدَاؤُكَ مِنْ سَارٍ عَلَى سَاقٍ
وجاء في الشرح: «والآيم والآين: ضَرَبٌ مِنَ الْحَيَاتِ، وَالْآيِنُ: الْإِعْيَاءُ
أَيْضًا.... وَرَوَى غَيْرُ أَبِي عِكْرِمَةَ: أَحَبُّ بِذَلِكَ مِنْ سَارٍ... وَالْآيِنُ: الْإِعْيَاءُ
مَاهِنًا» (١).

فقد أورد الشارح للفظ «الآين» دالتين متباينتين، وهما:

أ- الإعياء.

ب- ضَرَبٌ مِنَ الْحَيَاتِ.

وهو بذلك يدخل دائرة المشترك اللفظي.

- فأما دلالة اللفظ على «الإعياء»، فهي الدلالة الأصلية له. قال ابن فارس:
«الهمزة والياء والتون يدل على الإعياء، وقرب الشيء. أما الأول فالآين:
الإعياء» (٢).

- وأما دلالة على «ضَرَبٌ مِنَ الْحَيَاتِ»، فهي دلالة مجتلية عليه، إذ إن لفظ
«الآيم» أو «الآيم» هو اللفظ الأصل الذي يحمل تلك الدلالة. وهذا ما صرح به
كثير من أئمة اللغة، وهو كذلك ما تدل عليه الشواهد الشعرية والتثنية الفصيحة.
قال الخليل: «الآيم من الحيات: الأبيض اللطيف» (٣) وقال الأصمعي: «يقال
للحية الذكور آيم وآيم، مثقل ومخفف، نحو ليين وليين» (٤).

وقال ابن فارس: «الهمزة والياء والميم ثلاثة أصول متباينة: الدخان، والحية،

(١) انظر: من قضايا اللغة والنحوس ٢٠ - ٢١.

(٢) الشرح ص ٣.

(٣) القاموس (آين) ١٦٧/١.

(٤) العين (أم) ٤٢٥/٨.

(٥) المباحث: الحيوان ٢٥٤/٤.

والمرأة لزوج لها.... وأما الثاني فالأيم من الحيات الأبيض^(١). وأما الشواهد الشعرية والنثرية، فهي كثيرة تمتلىء بها كتب اللغة وغيرها^(٢).

والذى حدث - إذن - هو أن صوت الميم فى لفظ «الأيم» قد أبدل نونا فحائل لفظ «الآين»، الذى كان يدل على معنى الإعياء، فاكسب كذلك الدلالة على نوع من الحيات، وأضحت له بذلك دلالتان متباينتان، فدخل فى زمرة ألفاظ المشترك اللفظى من نوع مشترك المتغير فى اللفظ. وهذا هو ماقرره ابن فارس بقوله: «وأما الحية التى تدعى الآين، فذلك إبدال وأصل الميم»^(٣). ويعضد هذا الكلام وجود علاقة صوتية وطيدة بين صوتى الميم والنون من حيث المخرج والصفات. فالميم: «صوت شفوى أنفى مجهور، تتصل الشفتان حين التطق به، ويهبط الطبقة فينفتح المجرى الأنفى، ويمر الهواء منه، فى حين تحدث ذبذبة فى الأوتار الصوتية»^(٤) وكذلك الشأن فى صوت النون، وليس يفرق بينهما سوى أن «طرف اللسان مع النون يلتقى بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان»^(٥).

وإذن، فكلا الصوتين أنفى Nasal ومجهور Voiced، وكلاهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسطة بين الشدة والرخاوة، إذ يمر الهواء حال التطق بهما من الأنف لا الفم، فلا يعترض مجراه انجاس ولا احتكاك^(٦).

ويسدو أن إبدال الميم نونا فى لفظ «الأيم» قد ذاع لدى قبيلة تميم حتى اشتهرت به. قال ابن فارس: «فالأيم من الحيات: الأبيض.... وهو تميم تقول آين»^(٧).

(١) المقاييس (أيم) ١٦٥/١ - ١٦٦.

(٢) انظر: مثلا - المصادر الثلاث السابقة بالصفحات نفسها. وانظر: أبو زيد الأنصارى: كتاب الترادف فى اللغة ص ٢٣٤، والقائى فى غريب الحديث ٢٣٩/١، والنهاية ٨٦/١.

(٣) المقاييس (آين) ١٦٧/١.

(٤) مناهج البحث فى اللغة ص ١٠٥.

(٥) الأصوات اللغوية ص ٦٧.

(٦) انظر: مناهج البحث فى اللغة ص ٨٧.

(٧) المقاييس (أيم) ١٦٦/١.

وقد نص الشارح على أن المعنى السياقي للفظ «الآين» في بيت «تأبط شراً» هو الإعياء، وهي الدلالة الراجحة، إذ يحتمل اللفظ الدلالة على نوع من الحيات، كما صرح التبريزي، وكان الشاعر قد خصصها بالذكر، على الرغم من أنها جنس من الحيات، زيادة في الإفزاع والتهويل^(١).

وقد ورد لفظ الآين في مواضع أخرى من الشرح، وجاء فيها كلها بمعنى الإعياء^(٢).

رابعاً: الاقراض من اللغات الأخرى:

خالطت العربية كثيراً من اللغات الأخرى، وبخاصة بعد ظهور الإسلام، ودخول الناس فيه أقواجا، وقد أدى ذلك إلى حدوث اقتباس متبادل لألفاظ اللغة بين العربية وغيرها. وكان لهذا أثره في بعض الظواهر اللغوية، فبعض هذه الألفاظ التي اقتبستها العربية من غيرها ثم عربتها، كان لها نظير عربي أصيل يحمل نفس الصورة دون المعنى، وقد أدى ذلك إلى أن غدا لكل لفظ من هذه الألفاظ أكثر من معنى، ومن ثم دخلت دائرة المشترك اللفظي. يقول د. محمد حسن عبد العزيز: «قد يؤدي تعريب الكلمة إلى أن تتفق في لفظها مع كلمة عربية تختلف في المعنى، وهذه الصورة من صور المشترك اللفظي، هي التي تعرف في علم اللغة الحديث بهومونيمي Homonymy»^(٣).

وفي ضوء هذا العامل نستطيع أن نفسر الاشتراك اللفظي في لفظ «الإبريق» الوارد في قول علقمة بن عبدة (يصف إبريق خمر):

(٤٤) كَانَ إِبْرِيقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مَقْدَمٍ بِسَبَبِ الْكَتَّانِ مَرْتُومٍ

وجاء في الشرح: «وقال الرُّسْتَمِيُّ: الأباريق جمع إبريق من الآنية. والإبريق أيضاً في غير هذا الموضع: السيف. قال الشاعر:

(١) انظر: التبريزي: شرح المغضليات ١٠/١.

(٢) انظر الشرح ص ٧٠٠، وص ٤٤٣، وص ٥٧٣.

(٣) د/ محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي ١٩٩٠ م ص ٧٩، وانظر كذلك: في اللهجات العربية ص ١٩٦.

قَدْ جِئْتُمُونَا بِأَرْبِقِكُمْ كَسَأْتُنَا دُونَ بَنِي الْأَسْلَمِ
أى: بسيوفكم، والإبريق: البراقة من النساء^(١).

أورد الرستمى اللفظ الإبريق دلالات ثلاثاً، وهى:

أ - الآية (المعنى السياقى).

ب- السيف.

ج- البراقة من النساء.

وهو بذلك يدخل فى ألفاظ المشترك.

- فأما دلالة على «السيف» وعلى «البراقة من النساء» فهما دلتان أصيلتان فيه، إذ يدل الأصل اللغوى لمادة «برق» على «لمعان الشيء»^(٢). ولذا يقال: امرأة إبريق: براقة، وسيف إبريق، برأق أيضاً، ويقال للسيف نفسه إبريق يُسمى بفعله. قال الشاعر:

تَعَلَّقَ إِبْرِيْقًا وَأَظْهَرَ جَيْبَةً . لِيَهْلِكَ حَيًّا ذَا زَهَاءٍ وَجَامِلٍ^(٣)

ولعل اللفظ يكون قد انتقل من الدلالة على السيف البراق، إلى الدلالة على المرأة البراقة الجسد، بطريق الاستعارة، لاشتراكهما فى المكون الدلالي: «الإبريق واللّمعان».

- وأما دلالة اللفظ على «الآنية» فليست دلالة أصيلة فيه، وإنما هو - بهذا المعنى - مُعْرَبٌ عن الفارسية، كما نص على ذلك كثير من المفسرين واللغويين. فقد استشهد كثير من المفسرين القائلين بوجود ألفاظ أعجمية فى القرآن الكريم، كابن عباس ومجاهد وغيرهما، على ما ذهبوا إليه بورود بعض الألفاظ الفارسية فى

(١) الشرح ص ٨١٥.

(٢) انظر: المقاييس (برق) ٢٢٢/١.

(٣) المنجد ص ١١١، وانظر كذلك: اللسان (برق) ٢٩٦/١١.

القرآن الكريم، ومنها لفظ «أباريسق» - جمع إبريسق - السوارد في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكُأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ (١). وأما اللغويون فقد نصّ كثير منهم على الأصل الفارسي لهذه الكلمة. قال الجواليقي: «الإبريق: فارسيّ معرّب، وترجمته في الفارسية أحد شيئين: إما أن يكون طريق الماء، أو: صبّ الماء على هيئة. وقد تكلمت به العرب قديماً. قال عدى بن زيد العبادي:

ودعاً بالصُّبوح يوماً فجاءتُ قينةً في يمينها إبريق» (٢)

وقد ذهب «أدى شير» إلى مثل ماذهب إليه الجواليقي، بيد أنه نصّ على أن اللفظ معرّب عن المعنى الثاني - صبّ الماء - فقال: «الإبريق: إناء من خزف أو معدن به عروة ولبلة، معرّب أبريز، ومعناه: يصبّ الماء» (٣).

وعلى ذلك فلفظ الإبريق، بمعنى الآنية، معرّب عن الفارسية، من قولهم: آب راه بمعنى: طريق الماء، أو من قولهم: آب ريز بمعنى: يصب الماء. بيد أن العرب حين افترضت هذا اللفظ من الفارسية، لم تتركه على بنيته الأصلية، بل غيرت فيها تغييراً.

ومن مظاهر ذلك :

أ- أنها ألحقتّه بأحد أوزانها: «إفعليل»، وهو أحد الأوزان العربية التي جاءت على مثالها بعض الأسماء والصفات كالإكليل والإصليت (٤).

ب- أنها تخلصت من المقطع الطويل ذي الحركة العلوية: «آب» وهو مقطع

(١) سورة الواقعة ٥٦ / ٨١. وانظر كلام هؤلاء في: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ١٣٦/١، والجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ص ٥٣.

(٢) المعرب ص ٧١. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٨٥.

(٣) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٦.

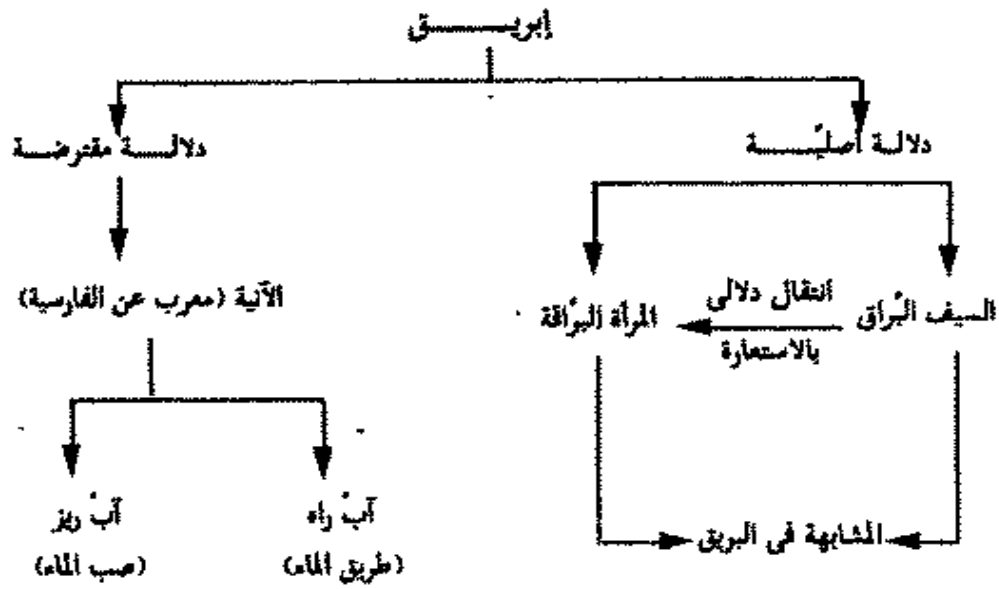
(٤) انظر: الكتاب ٢٤٥/٤، والممتع في التصريف ص ١٠٦.

مرفوض في الفصحى^(١)، وحوّلته إلى مقطع مُغلق ذي حركة قصيرة: «أب» كالأني:

أَب _____ أَب
ص ح ص ص ح ص

جـ - أنها أبدلت بحرف الهاء - أو الزاي - قافاً.

ولقد كان من نتيجة هذا التغيير الذي أحدثه العرب في بنية هذا اللفظ الفارسي، أن مائل الإبريق العربي الذي يحمل دلالة أخرى، فتعددت دلالات اللفظ، وغدا من ألفاظ مشترك التغير في اللفظ، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل الآتي:



وجلي، أن سياق بيت علقمة يعين أن يكون المراد من دلالات لفظ الإبريق هو دلالاته على الآنية (آنية الخمر)، فالشاعر يشبهه في انتصابه وبياضه، بظبي على مكان مرتفع، وقد وضعت سبابب الكتان على فمه المرثوم (المكسور).

(١) لا يجوز هذا المقطع في الفصحى إلا في آخر الكلمة عند الوقف، أو في وسطها، شريطة أن يكون المقطع التالي مبدوءاً بصامت بمائل الصامت الذي يحتم به المقطع السابق، انظر: التطور النحوي - مظاهره وعمله وقوانينه من ٦٣.

تفقيسة:

يتبين لنا، بعد دراسة الألفاظ المشتركة في هذا الشرح، أمران، هما:

الأمر الأول: وجود وشائج واضحة بين دلالات معظم هذه الألفاظ، مما يفتح الباب لافتراض أن الاشتراك قد جاءها من جانب التغيير في المعنى لا اللفظ. ولذا فجعل الألفاظ المشتركة الواردة في الشرح تدخل في إطار مشترك التغيير في المعنى، والقليل منها (لقطان ققط) هو الذي يدخل في إطار مشترك التغيير في اللفظ.

الأمر الثاني: أن السياق غالباً ما كان يحدد الدلالة المقصودة من دلالات اللفظ المتعددة، وكان السياق بهذا، بمثابة صمام الأمان الذي يحول دون الوقوع في الخلط واللبس، كما يقول «أولمان»^(١).

(١) انظر: دور الكلمة في اللغة ص ١٢٦.

الفصل الثالث

الأضداد

جاء النصُّ على ضِدِّية بعض الألفاظ في الشرح حينما كان يردُّ لفظُ منها في بيت لأحد شعراء الديوان، فيتعرض أحد الشراح لبيان معناه، ثم ينص على ضِدِّيته بقوله: «وهو من الأضداد»، ثم يشفع ذلك - عادةً - بإيراد بعض الشواهد لدلالة اللفظ على المعنيين المتضادين، وهي في معظمها شواهد شعرية.

ولأنَّ التضادَّ خلاف الأصل فقد كان ذلك داعية إلى التمهيص في هذا الأمر، وتقليبه على وجوهه، فتبين أنَّ ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح ليست متضادة المعنى، وإنما هناك بعض العوامل التي ولدت مظنة التضاد. وهذا مما يدعم رأى علمائنا القدماء الذين أنكروا التضاد كـثعلب وابن درستويه، كما أنه يدعم ما ذهب إليه بعض المحدثين من أننا «حين نحلل أمثلة التضاد في اللغة العربية، ونستعرضها جميعاً، ثم نحذف منها ما يدل على التكلف والتعسف في اختيارها، يتضح لنا أن ليس بينها ما يفيد التضاد بمعناه العلمي الدقيق إلا نحو عشرين كلمة في كل اللغة»^(١).

وقد أمكن تفسير التضاد في ألفاظه الواردة في الشرح في ضوء العوامل التي سبق الإلماح إليها في التمهيد، مع إضافة عاملين آخرين هما: اختلاف الاعتبار، والخصائص التعبيرية.

وهذا هو تفصيل هذه العوامل:

أولاً: الخوف من الحسد:

كان العرب يؤمنون بالحسد، ويتخذون ما يظنون أنه يدرأ عنهم شره، كالتمائم وغيرها^(٢)، كما ذُكر الحسد في القرآن الكريم، وأمر النبي ﷺ بالاستعاذة من شره^(٣).

(١) في اللهجات العربية ص ٢١٥.

(٢) انظر في الحديث عن الحسد وموقف العرب منه: الحيوان ١٣٣/٢-١٤٢، وكذلك: ابن قتيبة: عيون الأخبار، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ت) ١٢-٨/٤.

(٣) انظر في موقف الإسلام من الحسد: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٢ و ٢٥١/٥ و ٢٥٩/٢٠.

وقد كان لهذا الإيمان أثره في السلوك اللغوي لدى العرب؛ إذ عمد بعضهم إلى إطلاق التسميات والأوصاف القبيحة على ما هو فائق الحسن والجودة؛ لئلا يعرضه لشَر الحسد الذي يُزيل النعم.

وقد أدى هذا إلى وقوع التضاد في بعض الألفاظ العربية، ومنها لفظ «شوهاء» الوارد في قول زيان بن سيار (يمتدح فرسه):

٦ شوهاءً مَرَكْضَةً إذا طَاطَأَتْهَا مَرَطَسِي إذا ابْتَلَّ الحِرَامُ نَسُولُ

وجاء في الشرح: «الشوهاء: الحسنَةُ الخَلْقِ الكاملة حَسَنًا، وهو من الأضداد ويقال: فرس شوهاء إذا كانت سيئة الخلق. قال أبو دؤاد الإيادي في المدح:

فَهِيَ شوهاءٌ كالجَوَالِقِ فُوهَا مُسْتَجَافٌ يَضِلُّ فِيهِ الشُّكِيمُ

ويقال: شوهاء: طويلة»^(١).

فقد عدَّ الشارح لفظ «شوهاء» في دلالاته على الحَسَنِ والقبيح، من ألفاظ الأضداد، وكذلك صنع مؤلفو كتب الأضداد في التراث اللغوي. قال ابن الأنباري: «ومن الأضداد أيضاً قولهم: فرس شوهاء إذا كانت حَسَنَةُ الخَلْقِ»^(٢).

وبدل الأصل اللغوي لمادة «ش وهه» على القبيح، لا الحَسَنِ، قال ابن فارس: «الشين والواو والهاء أصلان: أحدهما يدل على قبح الخَلْقِ، والثاني: نوع من النظر بالعين. فالأول: الشوه: قبح الخَلْقِ»^(٣). وجاء في اللسان: «وكل شيء من الخَلْقِ لا يوافق بعضه بعضاً أشوهَ ومُشَوَّه»^(٤) ومن هذا المعنى قول النبي الكريم، في

(١) الشرح ص ٦٩٢.

(٢) أضداد ابن الأنباري ص ٢٨٤. وانظر كذلك: أضداد الأصمعي ص ٣٢، وابن السكيت ص ١٨٦-١٨٧، والسجستاني ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغاني ص ٢٣٥.

(٣) المقاييس (شوه) ٢/٢٣١.

(٤) (شوه) ١٧/٤٠٣.

يوم بدر، حين رمى المشركين بالتراب «شاهت الوجوه». قال أبو عمرو. يعنى قبحته» (١)

وأما إطلاق اللفظ على معنى الحسن الفائق فقد جاء على سبيل الخشية من الحمد. وهذا ماقرره أبو حاتم السجستاني بقوله: «قال أبو عبيدة: مهرة شوهاء: قبيحة وجميلة. قال أبو حاتم: لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن نصيبها عين، كما قالوا للفراب أعور لحدثة بصره» (٢).

وأما تفسير الفرس الشوهاء بأنها الطويلة، كما ورد في الشرح، أو بأنها «المفرطة رُحْبَ الشَّدَقَيْنِ وَالْمِنْخَرَيْنِ» (٣)، فهو تفسير لموطن الحسن والروعة في الفرس.

ويدل سياق بيت «زيان» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ «شوهاء» فيه، هو الحسن والروعة؛ إذ إن الشاعر في معرض الإشادة بفرسه.

ثانياً: التفاؤل والتشاؤم:

تمارس غريزة التفاؤل والتشاؤم دوراً مؤثراً في توجيه السلوك اللغوي للناطقين باللغة، ويتابين هذا التأثير - قوة وضعفاً، باختلاف دور هذه الغريزة ومكانتها في نفوسهم وعقولهم. ولعلّ الهرب من التعبير عن المكروهات بألفاظها الحقيقية، إلى ألفاظ أخرى محبوبة الدلالة، مما يؤدي أحياناً إلى وقوع التضاد، يمثل أبرز مظاهر هذا التأثير، «فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيء تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها، فجميع الكلمات التي تعبر عن الموت والأمراض والمصائب والكوارث، يفر منها الإنسان ويكتئب عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير...

(١) أبو عبيد: عرب الحديث ١١٢/١.

(٢) أصداد السجستاني ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغاني ص ٢٣٥.

(٣) أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٢٥٥.

وأقرب المعاني إلى كلمات التناؤم، هي أضدادها من كلمات التناؤل^(١).
وقد أدى هذا العامل إلى نشوء بعض كلمات الأضداد في اللغة العربية،
ومنها كلمتا «الناهل» و«السليم» الواردتان في الشرح.

* فأما لفظ السليم، فقد ورد في قول المرقش الأصغر (يصف أرقه من
تعاور الهموم عليه):
(١٢) لم أَعْتَمِضْ طُلُوبَهَا حَتَّى انْقَضَتْ أَكْلُوْهَا بِعَسَدِ مَسَانِمِ السَّلِيمِ

وجاء في الشرح: «غيره: أكلوها: أرعى نجومها، والسليم: اللديغ، سمي
سليماً تناؤلاً بالسلامة كما قيل للمهلكة مَفَازَةٌ»^(٢).

* وأما لفظ الناهل، فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:
(١٤) وَأَنْبَى أَرْدَ الْكَبِشِ، وَالْكَبِشُ جَامِحٌ وَأَرْجَعُ رُمَحِي وَهُوَ رِيَانُ نَاهِلٍ
وجاء في الشرح: والناهل هاهنا الريان، وهو من الأضداد. يقال: قطأ ناهل إذا
كُنَّ عِطَاشًا، ومنه قول امرئ القيس:

إِذْهَنْنَ أَقْسَاطَ كَرِجَلِ الدَّبَا أَوْ كَقَطَا كِبَاطِمَةِ النَّاهِلِ^(٣)
فنحن هنا بإزاء لفظين يحمل كل منهما معنيين متضادين:

— فأما لفظ «السليم»، فيدل على الصحيح، وعلى اللديغ أيضاً. وليس يدل
الأصل اللغوي لمادة «س ل م» على معنى اللديغ، بل على الصحة والسلامة. يقول
ابن فارس: «السين واللام والميم معظّم بابه من الصحة والعافية»^(٤)، ولذا فسّان

(١) في اللهجات العربية ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) الشرح ص ٥٠٦.

(٣) البيت ص ١٦٣ والشرح ص ١٦٤.

(٤) المقاييس (سلم) ٩٠/٣.

الشارح قد فسّر دلالة لفظ السليم على اللديغ بأنه من باب التفاضل بالسلامة، وذلك كما سميت الصحراء المهلكة مفازة. وهذا الذي قرره الشارح هو ما قرره كثير من علماء اللغة والمؤلفين في الأضداد. قال الأصمعي: «وسموا المفازة مَقَعَةً من فاز يفوز إذا نجا، وهي مهلكة.... وأصل المفازة مهلكة فتناءلوا بالسلامة والفوز، كقولهم للملدوغ سليم، والسليم: المعافى»^(١) وقال السجستاني: «وقالوا: السليم: السالم، والسليم: الملدوغ، وهو عندي على التفؤل»^(٢) وقال الجاحظ: «وللطيرة سمّت العرب المنهوش بالسليم، والبرية بالمفازة»^(٣). وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب: أن يوصف الشيء بضد صفة للتطير والتفاضل كقولهم للديغ: سليم، تطيراً من السقم، وتفاضلاً بالسلامة»^(٤).

وأما قول بعض اللغويين إن «السلم: لدغ الحية»^(٥)، فلعله قد جاء بعد استقرار لفظ السليم في الدلالة على اللديغ، وشيوع استعماله في هذا المعنى، فسيت علة إطلاقه عليه، وتوهم الناطقون أصالة اللفظ في الدلالة على اللدغ، فاشتقوا منه ضرورياً من المشتقات للدلالة على هذا المعنى. ولعل هذا هو بعض ما يشير إليه قول دا/ صبحي الصالح: «والأسرار البلاغية لاعتلاقة لها في الواقع بوضع اللغة، فهي أمور نسبية تتفاوت طرق التعبير عنها بتفاوت الأشخاص، فلم يكن ضرورياً أن يكون ما استعمل على سبيل التقابل لغرض ما دالا على التضاد الحقيقي الوضعي، ولكن الناس إذا تناسوا علاقة التقابل هذه - تستدعيها الصور والألفاظ والأفكار المتداعية نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها التضاد الحقيقي، فاجتمع لديهم من ذلك ما اجتمع مما يسمونه بالأضداد»^(٦).

(١) أضداد الأصمعي ص ٢٨.

(٢) أضداد السجستاني ص ١١٤.

(٣) الحيوان ٣ / ٣٤٩.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥.

(٥) اللسان (سليم) ١٨٤/١٥.

(٦) دراسات في فقه اللغة ص ٣١٠ - ٣١١.

ودلالة لفظ السليم على اللديغ في بيت «المرقش» هو المعنى الذي يعينه السياق، فالشاعر يبغي تصوير تعاطف الأرق عليه، حتى لقد نام اللديغ، وهو مظنة الأرق لما به، بينما لا يزال هو أرقاً يرقب نجوم الليل الطويل.

وأما لفظ «الناهل»، فيبدل على الريان، وعلى الصدي، كما ذكر الشارح دون تفسير لعل هذا التضاد.

ويبدل الأصل اللغوي لمادة (ن ه ل) على أصالة معنى الرى لا العطش. يقول ابن فارس «النون والهاء واللام يدل على ضرب من الشرب..... والناهل: الريان»^(١) وجاء في اللسان: «والمنهل: المشرب ثم كثر ذلك حتى سميت منازل السفار على المياه مناهل.. وقال ثعلب: المنهل: الموضع الذي فيه المشرب»^(٢).

وأما دلالة اللفظ على معنى العطش، فهو من باب التفاضل بالرئى، والتطير من العطش، وهذا ما قرره كثير من أهل اللغة. قال الأصمعي: «وإبل نهال: عطاش، يتطيرون بها من العطش فيقولون: هذه إبل ناهلة»^(٣).

وقال السجستاني: «فإنما قيل للعطشان ناهل على التقوّل كما يقال المفازة للمهلكة على التقوّل»^(٤). وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب أن يوصف الشيء بضد صفته للتطير والتفاضل، كقولهم للديغ سليم.. وللعطشان: ناهل، أى: سينهل»^(٥).

وقال ابن فارس: «والناهل: الريان، وربما قالوا للعطشان ناهل! وهذا لعله أن يكون على معنى الفأل»^(٦).

(١) المقاييس (نهل) ١٥ / ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) (نهل) ١٤ / ٢٠٥.

(٣) أضداد الأصمعي ص ٣٧. وانظر كذلك: أضداد ابن السكيت ص ١٩١، وابن الأنباري ص ١١٦.

(٤) أضداد السجستاني ص ٩٩.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥.

(٦) المقاييس (نهل) ١٥ / ٣٦٤ - ٣٦٥.

ويعين السياق معنى الرى فى بيت «مزرد»؛ إذ هو فى معرض الافتخار
بسالته، وبمقارنته للأقران، وبعودة رمحه ممتلئاً بدماء الكمأة والأعداء. وأما بيت
امرئ القيس، فهو فى معرض الحديث عن قوة جيشه^(١)، وسرعة جياده، فيشبه
تلك الجياد، فى سرعتها، بقطع الجراد، أو بالقطا الصادية التى تروم مورد كاظمة،
فهى لاتألو طيراناً، ولذا فإن معنى العطش هو المعنى المناسب لسياق النص، ولمرام
الشاعر. بيد أنى أشير هنا إلى أنه ليس ثمة تفاؤل فى وصف القطا بالنهّل،
وإنما الأمر هو أن إطلاق اللفظ على معنى العطش كان فى مرحلة لغوية
مألولة التفاؤل، فلما كثر استعماله فى هذا المعنى، توهم الناطقون أصالة دلالة
على معنى العطش، فاستعملوه بهذه الدلالة دون نظر إلى معنى التفاؤل.

وأشير أخيراً إلى أن هذا الذى قرره الشارح ولغويو العرب القدماء بشأن
كلمتى الناهل والسليم، يلتقى وما يقرره المحدثون بشأن الكلمات المحظورة أو
كلمات اللامساس Taboo وحسن التعبير Euphemism . فأما اللامساس
فيطلق على كل ما هو مقدس أو ملعون ويحرم لمسه أو الاقتراب منه لأسباب خفية
سواء أكان ذلك إنساناً أم كلمة أم شيئاً آخر. فإذا ما اصطدمت كلمة بحظر
الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس حلت محلها كلمة أخرى خالية من فكرة
الضرر والأذى^(٢).

وأما حسن التعبير فهو : «استبدال الكلمات اللطيفة الخالية من أى مغزى
سئ أو مخيف بكلمات اللامساس»^(٣). ويكثر اللامساس أو الحظر فى مجال
الكلمات الدالة على الموت والأمراض والمصائب وقضاء الحاجة والأمور
الجنسية^(٤).

(١) انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة - ١٩٦٩م ص
١٢١.

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٤.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٤) انظر تفصيل القول فى مجالات كلمات اللامساس: د. كريم زكى حسام الدين، المحظورات

وعلى ذلك فيمكننا أن نقرر استعمال لفظ الناهل للدلالة على العطشان، ولفظ السليم للدلالة على اللديغ، كان من قبيل حسن التعبير، وهو الذي اعتبره القدماء من باب التفاؤل والتطير، خاصة وأن العرب كانت تعتقد في الفأل والطيرة، وكان لهذا الاعتقاد مظاهره الواضحة في حياتهم. قال الجساحظ: «ولإيمان العرب بباب الطيرة والفأل عقدوا الرثائم، وعشروا إذا دخلوا القرى تعشير الحمار، واستعملوا في القداح الأمر، والناهي، والمترئص»^(١) وليس هناك شك في أن التعرض للمعطش أو لدغ الأفاعي كانا من الأمور البغيضة في البيئة العربية القاحلة، حيث الماء عماد الحياة، وحيث تزحف الحيوانات المميتة، ويمز الدواء، فيفقد المعطش ولدغ الأفاعي إلى الموت، فتحاشوا ذكرهما كراهة لما يقودان إليه.

ثالثاً: عموم المعنى الأصلي:

قد يحدث التضاد أحياناً بسبب دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنى عام يشترك فيه الضدان، فتصلح لكل منهما لذلك المعنى الجامع... وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل الأضداد^(٢). وهذا ما أشار إليه ابن الأنباري، من قبل، بقوله: «وقال آخرون: إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع»^(٣). وفي ضوء هذا العامل يمكن أن نفسر التضاد في ألفاظ الجون والخنديد والصارخ الواردة في الشرح.

* فأما لفظ «الجون» فقد ورد في قول متمم بن نويرة:

= اللغوية، مكتبة الأجلو - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ٦٧ - ١١٧، ود/ نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة - الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(١) الحيوان ٤٤٠/٣.

(٢) د. وافي: فقه اللغة ص ١٩٥.

(٣) أضداد ابن الأنباري ص ٨، ونقله السيوطي في الزهر ٤٠١/١.

(٢٣) أقولُ وقد طار السَّنا في ربابه وجونٌ يسَّح الماءَ حتى ترَبعا
وجاء في الشرح: «السَّنا: ضوء البسوق، والرباب: السحاب يرى دون
السحاب.... وقال عياض بن كثير:

كَانَ الرَّبَابَ الْجَوْنَ فِي حَجْرَاتِهِ بِأَرْجَائِهِ الْقُصُوى نَعَامَ مُعَلَّقِ

الجَوْن هاهنا سحاب أسود، وقد يكون الجون الأبيض، وهو من
الأضداد^(١). فقد نص الشارح على أن لفظ «الجون»، بمعنى الأبيض والأسود،
من ألقاظ الأضداد، وقد شاركه في ذلك كثير من اللغويين والمؤلفين في
الأضداد^(٢)، بيد أن أحدا منهم لم يقدم تفسيراً لهذا التضاد.

والذي نرجحه في تفسير تضاد هذا اللفظ، هو ما قال به بعض المحدثين من
أن هذا اللفظ معرَّبٌ عن الفارسية^(٣)، وأن أصله الفارسي هو «كون» بمعنى اللون
مطلقاً. واللون المطلق دلالة عامة، فلما عرب هذا اللفظ استعمله بعض العرب
للدلالة على اللون الأسود، واستعمله بعضهم الآخر للدلالة على الأبيض. يقول د.
ظاظا: «ويدخل في ذلك الباب لفظُ الجَوْن، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ معناه: اللَوْن، ولكن
استعمله بعض العرب وخصَّصه للأبيض، والآخرون للأسود، فصار من
الأضداد^(٤)». وبعض ذلك قولُ قُطْرُب: «ومنه أيضاً: الجون، في لغة قضاة:
الأسود، وفي ما يليها: الأبيض^(٥)».

(١) الشرح ص ٥٣٥.

(٢) انظر مثلاً: أضداد قطرب ص ٢٥٨ - ٢٥٩، والأصمعي ص ٣٦ - ٣٧، وابن السكيت ص
١٨٩، والنويزي ص ١٦٨، والسجستاني ص ٩١-٩٢، وابن الأنباري ص ١١١، وابن الدهان
ص ٩٥، والصاغاني ص ٢٢٧، وأدب الكاتب ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ومجالس لعلي ٢/٢٠٦.

(٣) أشار ابن فارس إلى أن بعض اللغويين في عصره كانوا يقولون إن الجون معرَّبٌ عن الفارسية،
وأكثر ذلك. انظر: المقاييس (جون) ٤٧٦/١.

(٤) كلام العرب ص ١١٣. وانظر: ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية ص ١١، وفصول
في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٥) أضداد قطرب ص ٢٥٩.

ومما يرجح كونَ هذا اللفظَ معرباً، استعمالُ العرب له في الدلالة على عدة ألوان. يقول أدى شير: «ومما يؤيد تعريبه أنه يأتي بمعنى الأبيض والأسود والأخضر والأحمر والأدهم»^(١). وهذا ما يؤيده قولُ ابن دريد: «والجون: الأبيض والأسود والأحمر»^(٢) وماورد في اللسان: «الجون: الأسود اليحمومي والأنثى جونة. ابن سيده: الجون الأسود المشرب حمرة، وقيل: هو النبات الذي يضرب إلى السواد من شدة خضرته..... والجون أيضا الأحمر الخالص، والجون: الأبيض»^(٣)، غير أن استعمال اللفظ للدلالة على اللون الأسود البراق هو الاستعمال الأغلب^(٤).

وقد عرّب هذا اللفظ، على معناه الحقيقي، في كلمة أخرى هي «الزرجون» بمعنى: الخمر^(٥). قال الجواليقي: «الزرجون: الخمر. فارسي معرب. وأصله زركسون، أي: لون الذهب»^(٦). وجاء في اللسان: «والزرجون: الخمر، قال السيرافي: هو فارسي معرب شبه لونها بلون الذهب لأن زربا بالفارسية: الذهب، وجون: اللون، وهم مما يعكسون المضاف والمضاف إليه عن وضع العرب»^(٧).

ويدل السياق على أن المراد من لفظ الجون، في قول «متحم بن نوبرة» هو السحاب الأسود، كما نصّ الشارح، إذ إن السحاب الأسود هو السحاب المحمل بالمطر، كما يدل السياق على ذلك أيضاً في بيت عياض بن كثير لأنه قد شبه السحاب بالنعام المعلق، والنعام أسود الريش.

(١) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٤٩.

(٢) الجمهرة (ج ن و) ١١٧/٢.

(٣) (جون) ٢٥٤/١٦ - ٢٥٥.

(٤) انظر: الكامل ٨٧٤/٢.

(٥) انظر: فصول في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٦) المغرب ص ٢١٣ وانظر كذلك: الشهاب الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من

الدخيل، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني - القاهرة ١٣٧١ هـ -

١٩٥٢ م. ص ١٣٨.

(٧) (زرجون) ٥٧/١٧.

* وأما لفظ «الختيذ» فقد ورد في قول «بشر بن أبي خازم» (يصف فرساً):

(٤٣) وختيذ ترى الرمول منه كطى الزق علقه التجار

وجاء في الشرح: «قال الضبي: الرمول: وعاء الذكر، والختيذ هاهنا الفحل، وهو في غير هذا الموضع الخصى، وهو من الأضداد»^(١).

فقد عد «الضبي» لفظ «الختيذ» من الأضداد، وذلك لدلالته على الفرس الفحل، والفرس الخصى، وكذلك قررو بعض المؤلفين في الأضداد. قال قطرب: «ومن الأضداد: الختيذ: الفحل، والختيذ: الخصى»^(٢).

وفي مقابل هؤلاء، أنكر لغويون آخرون وقوع التضاد في هذا اللفظ، وذلك لأنهم يرون أن اللفظ، في أصله، يدل على كرام الخيل مطلقاً، وكرام الخيل فيها الفحول وفيها الخصيان، ولذا فلا تضاد في اللفظ، بل هي دلالة عامة تحتتمل المعنيين المتضادين. قال ثعلب: «والختاذيذ: الخصيان من الخيل والفحولة، لأن الختاذيذ: الكرام، والكرام يكون فيها الخصى والفحل»^(٣).

وهذا الذي قرره ثعلب هو الرأي الذي أرجححه إذ إن مكون «الكرم» والتفوق، لا «الخصاء» أو الفحولة، هو المكون الدلالي الأساسي للفظ الختليذ، يدل على ذلك أن الاستعمال اللغوي قد استبقاه، بينما أسقط مكون الخصية والفحولة، ثم عمم اللفظ على كل فائق ولو لم يكن خيلاً. قال قطرب: «وقال شاعر ختيذ، وخطيب ختيذ، وهو الفائق من كل شيء»^(٤). وجاء في اللسان:

(١) الشرح ص ٦٧٥.

(٢) أضداد قطرب ص ٢٧٦. وانظر كذلك: أضداد التوزي ص ١٦٨، وابن الأباري ص ٥٨ - ٥٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصاغاني ص ٢٢٩.

(٣) الجواليقي: شرح أدب الكاتب تقديم مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت (د.ت) ص ١٨٢.

(٤) أضداد قطرب ص ٢٧٦.

«والخنزيد: الشجاع البهمة الذي لا يهتدى لقتاله، والخنزيد: السخى التام
السقاء.... والخنزيد: السيد الحليم» (١).

ويبدو أن القائلين بالتضاد في لفظ الخنزيد قد أسقطوا من اعتبارهم مكوّن
الكرم، وهو المكوّن الأساسى، ونظروا إلى مكوّن الخصاء والفحولة، وهو المكوّن
الثانوى المتضمن فى المكوّن الأساسى، فقالوا بالتضاد. يقول أبو حاتم السجستاني:
«قال أبو عبيدة: الخنزيد من الخيل: الفحل والخصي، وغلظ، إنما الخنزيد: الفائق
من الخيل ومن كل شىء». يقال: خطيب خنزيد وشاعر خنزيد، وقال خفاف بن
عبد قيس:

وبراذيسن كاهيات وأنتا وخناذيد خصيسة وفحولا

والخصية: الخصيان، فأراد منها خصيان ومنها فحول» (٢).

ويدل سياق بيت «بشر» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ الخنزيد هو
الفرس الكريم الفحل؛ إذ شبه الشاعر غرموله بزق خلا بما فيه فعلقه صاحبه.

* وأما لفظ «الصارخ» فقد ورد فى قول خراشة بن عمرو العبسي
(يمتدح قومه):

١٠ مصاليت صرابون فى حومة الوغا إذا الصارخ المكروب عم وخللا

وجاء فى الشرح: «والصارخ: المستغيث، والصارخ أيضا: المغيث، وهو من
الأضداد. قال الله عز وجل: «مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي» أى
بمغثيكم. وقال الراجز:

إذا دعا الصارخ غير متصل

هو ما هنا المستغيث. وقال الآخر:

إنأ إذا ما أنا صارخ فرع كان الصراخ له قرع الظنايب» (٣)

(١) (عقد) ٢٣/٥.

(٢) أضداد السجستاني ص ٨٧.

(٣) الشرح ص ٨٢٥، والآية من سورة إبراهيم ٢٢/١٤.

فقد عُدَّ الشارح لفظ «الصراخ» من الأضداد لدلالته على المغيث والمستغيث معاً، وقد قرّر ذلك أيضاً المؤلفون في الأضداد. قال ابن الأنباري: «والصريخ والصراخ من الأضداد، يقال: صراخ وصريخ للمغيث، وصراخ وصريخ للمستغيث»^(١).

وتفسير هذا التضاد هو دلالة الفعل «صرخ» على معنى عام هو: رفع الصوت. قال ابن دريد: «الصراخ: معروف يقال لكل صائح: صراخ»^(٢). وجاء في اللسان: «الصَّرْخَةُ: الصَّيْحَةُ الشَّدِيدَةُ عِنْدَ الْفَرْعِ وَالْمَصِيبَةِ. وَقِيلَ: الصَّرَاخُ: الصَّوْتُ الشَّدِيدُ مَا كَانَ، صَرَخَ يَصْرُخُ صَرَاخًا»^(٣).

ولما كان كلُّ من المغيث والمستغيث يرفع صوته مُغيثاً كان أو مُستغيثاً، فقد سوَّغ ذلك إطلاق لفظ الصراخ عليهما، وهذا ما قرره بعض أئمة اللغة. فابن قتيبة يقرر أنه يقال «للمستغيث: صراخ، وللمغيث: صراخ، لأنَّ المستغيث يصرخ في استغاثته، والمغيث يصرخ في إجابته»^(٤). وينقل الجواليقي عن ثعلب قوله: «والصراخ: المستغيث والصراخ المغيث؛ لأنه صراخ منهما»^(٥).

ويعين السياق في بيت خراشة معنى الاستغاثَة لوصفه الصراخ بالمكروب. وكذلك الشأن في الرجز والبيت اللذين أوردهما الشارح. وأما الآية القرآنية، فيعين السياق فيها معنى الإغاثَة^(٦).

وقد ورد لفظ «الصراخ» ولفظ «الصراخ» في مواضع أخرى من الشرح

(١) أضداد ابن الأنباري ص ٨٠، وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٧٣ - ٢٧٤، والأسمعي ص

٥٢ - ٥٤، وابن السكيت ص ٢٠٨ - ٢٠٩، والسجستاني ص ١٠٥ - ١٠٦، وابن الدهان

ص ١٠٠ والصاغاني ص ٢٣٥.

(٢) الجمهرة (خ ر ص) ٢٠٨/٢.

(٣) صرخ) ٢/٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٧.

(٥) شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/٩.

بمعنى الإغائة وبمعنى الاستغائة كما عيّن السياق (١).

رابعاً: دلالة اللفظ على معنى وَسَطَ:

يحدث أحياناً أن تكون اللفظة «مستعملة في معنى وَسَطَ، ثم يتحدّد في مجموعتين من المتكلمين، قبيلتين مثلاً، بحيث ينحاز معناها في إحدهما إلى طرف قَصِيٍّ بالنسبة للمعنى الوسط الذي كان عليه أولاً: وينحاز في القبيلة الأخرى إلى الطَّرْفِ القَصِيٍّ الآخر، فينتهي ذلك بأن تكون له في كل قبيلة دلالة عكس الأخرى، ثم تحدث وحدة لغوية لسبب ما بين القبيلتين فتصبح الدلالتان المتطرفتان جارييتين على هذا اللفظ الواحد، ويدخل حينئذ في الأضداد» (٢).

وفي ضوء هذا العامل يمكن أن تفسر التضاد في لفظة «السُدْفَة» أو «السُدْف» الواردة في قوله المثقّب العبدى (في شأن ناقته):

(٢٩) فَأَلْقَيْتُ الزِّمَامَ لَهَا فَنَامَتْ لِعَسَادَتَيْهَا مِنَ السُّدْفِ الْمُبِينِ

وجاء في الشرح: والسُدْفُ: الليل، والسُدْفُ: النهار وهو من الأضداد، وهو في هذا البيت الضوء» (٣).

فقد نص الشارح على وقوع التضاد في لفظ السُدْفُ - أو السُدْفَة، وهما واحد (٤) وذلك لدلالته على الليل والنهار، أو الظلمة والضوء.

وقد شارك الشارح، في النص على ضدية هذا اللفظ، كثير من اللغويين والمؤلفين في الأضداد، قال السجستاني: «قال أبو عبيدة: السُدْفُ الظلمة والضوء وأنشد في الضوء:

قَدْ أُسْدَفَ اللَّيْلُ وَصَاحَ الْحِزَابُ

(١) انظر الشرح من ٢٤٣، ومن ٥٦١ - ٥٦٢، ومن ٦٠٦.

(٢) د/ حسن ظاناً: كلام العرب من ١١٢.

(٣) الشرح من ٥٨٥.

(٤) جاء في اللسان (سدف) ٤٧/١١: «الليالي: ايته بسدفة من الليل وسدفة وهو السدف».

يعنى: الديق...، وفي الإظلام قال الخطفي حذيفة جد جرير:

يَدْفَعَنَّ لِلَّيْلِ إِذَا مَا أَسْدَفًا أَعْتَقَ جِنَانٍ وَهَامِسًا رَجُفًا^(١)

وقد ذهب بعض اللغويين - قديمًا وحديثًا - إلى أن العلة في وقوع التضاد في هذا اللفظ هي دلالة على معنى عام هو «الستر»، وهو معنى يصلح للانطباق على كل من الليل والنهار، أو الظلمة والضوء. قال ابن الأنباري: «السُدفة: الظلمة، والسُدفة: الضوء. سُمياً بذلك لأن أصل السُدفة الستر، فكان النهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل، وكان الليل إذا أقبل سترت ظلمته ضوء النهار»^(٢).

وليس يخفى مالمى هذا الرأي من تكلف، فإذا كان القول بأن الليل يستر النهار جائزاً، فليس يسوغ القول بأن النهار يستر ويحجب الليل بضوئه، إذ كيف يكون النور حاجباً ساتراً؟

والذي يرجح في تفسير ضدية هذا اللفظ، هو دلالة على معنى وسط بين الظلمة والضوء، ثم تخصيصه بالدلالة على أحدهما كما ذكر الدكتور حسن طائفاً^(٣). ويؤيد ذلك ما جاء في اللسان: «السُدفة والسُدفة: طائفة من الليل، والسُدفة: الضوء، وقيل: اختلاط الضوء والظلمة جميعاً كوقت ما بين صلاة الفجر إلى أول الإسفار، وقال عمارة: السُدفة: ظلمة فيها ضوء من أول الليل وآخره ما بين الظلمة إلى الشفق، وما بين الفجر إلى الصلاة»^(٤). وقد علق الأزهري على قول عمارة، ذلك السابق، بقوله: «قلت: والصحيح ما قاله عمارة»^(٥).

(١) أضداد السجستاني ص ٨٦ وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٦ - ٢٤٧، والأصمعي ص ٣٥، وابن السكيت ص ١٨٩، والتوسزي ص ١٦٥ - ١٦٦، وابن الأنباري ص ١١٤، وابن الدعان ص ٩٩، والصاغاني ص ٢٢٢، وأبو زيد الأنصاري: كتاب النوادر في اللغة ص ٤٨٢.

(٢) الأضداد ص ٨-٩ وانظر نفس الرأي في: تأويل مشكل القرآن ص ١٨٦-١٨٧ والمزهر ٤٠١/١، ونصول في فقه العربية ص ٢٤٤.

(٣) كلام العرب ص ١١٢ - ١١٣.

(٤) (سدف) ٤٧ / ١١٠٠.

(٥) تهذيب اللغة (سدف) ٣٦٧/١٢، وعمارَة هذا هو عمارَة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر

فلفظ السُدفة - إِذَنْ - كان يحمل دلالة وسطية أو مركبة وهي: «اختلاط الضوء بالظلمة» كالوقت ما بين قبيل الغروب إلى ظهور الشفق، والوقت ما بين الفجر إلى صلاة الصبح، ثم حدث «تفتيت» لهذه الدلالة المركبة، فانشطرت إلى قسميها المتمازجين والمتفارقين: الضوء والظلمة، واستعملها بعض العرب للدلالة على الضوء أو النهار، واستعملها آخرون للدلالة على الظلمة أو الليل، ويؤيد ذلك قول الأصمعي: «قال أبو زيد السُدفة في لغة تميم الظلمة، وفي لغة قيس: الضوء» (١).

وقد عُنِيَ السياق، في بيت المثقَّب دلالة اللفظ على الضوء أو النهار كما نصَّ الشارح، وذلك لوصف السُدْف بالمُبِين، وهو وصف يناسب الضوء أو النهار، لا الظلمة أو الليل.
خاصةً: خصائص تعبيرية:

تتميز بعض اللغات بسنن تعبيرية، تعدّ خاصةً بها ومقصورةً عليها. وقد يتسبب عدم الوقوف على هذه السنن في الوقوع بعض الأحكام الظنية بشأن هذه اللغة، كالقول بالتضاد مثلاً، ولعلَّ هذا العامل يفسِّر لنا التضادَّ في لفظ المائل الوارد في قول مزَّرد بن ضِرَّار (يصف فرسه):

(١٩) تَقُولُ إِذَا أَبْصَرْتَهُ وَهَوَّ صَائِمٌ خِبَاءً عَلَى نَشْرٍ أَوْ السَّيْدُ مَائِلٌ
وجاء في الشرح: «والمائل ها هنا: القائم المنتصب، والمائل في غير هذا: الداهب، وهو من الأضداد» (٢).

اختلف اللغويون والمؤلفون في الأضداد في بيان علة الضدية في لفظ «المائل»

= المعروف قال فيه كمال الدين ابن الأثير: «كان من أهل البصرة، واسع العلم، كثير الفضل، وأخذ عنه أبو العيَّاش محمد بن القاسم، وأبو العيَّاش المبرد ونزهة الألباء من ١٣٦هـ.
(١) أضداد الأصمعي ص ٣٥.
(٢) الشرح ص ١٦٥.

فذهب الشارح ومعه التوزي والسجستاني وابن دُرَيْدٍ إلى أن علة ضديته هي دلالة على الانتصاب، وفيه معنى السكون، وعلى الذهاب، وفيه معنى الحركة قال ابن دريد: «وقالوا: مثل فلم أراه أي: زال وذهب وهو عندهم من الأضداد»^(١).

بينما ذهب أكثر أهل اللغة والمؤلفين في الأضداد إلى أن علة الضدية في هذا اللفظ هي دلالة على الانتصاب، وعلى المصوق بالأرض أو الدروس. جاء في اللسان: «والمائل: القائم، والمائل: اللاطئ بالأرض ومثل: لَطِئَ بالأرض، وهو من الأضداد»^(٢).

ويمكننا أن نقر ما قال به الشارح وغيره من اللغويين على كلا الاعتبارين كما يلي:

- فأما دلالة لفظ «المائل» على الانتصاب والقيام ودلالة كذلك على المضى والزوال عن الموضوع، فليس يعدو أن يكون خصيصة تعبيرية لدى العرب، إذ إنهم كثيراً ما يستخدمون الألفاظ الدالة على القيام والارتفاع للدلالة على المضى أيضاً.

وذلك كالأفعال: شَخَصَ ورَقَعَ ونَهَضَ ونَهَدَ وغيرها، فإنه يقال - مثلاً - «شَخَصَ الرجلُ وشَخَصَ بالفتح شخصاً: ارتفع»^(٣) ويقال أيضاً «وشَخَصَ عن أهله يشخص شخصاً: ذهب»^(٤) وكذلك فإن «الرفع ضد الوضع»^(٥) ويقال أيضاً: «رَفَعَ القومُ فهم راقعون: أصعدوا في البلاد»^(٦). وكذلك الشأن في نَهَدَ^(٧) ونَهَضَ^(٨).

(١) الجمهرة (ث ل م) ٥٠/٢ وانظر: التوزي ص ١٨١، والسجستاني ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) (مثل) ١٣٦/١٤. وانظر كذلك أضداد الأصمعي ص ٣١ - ٣٢ وابن السكيت ص ١٨٦ وابن الأنباري ص ٢٨٨، وابن الدهان ص ١٠٦، والصاغاني ص ٢٤٥، وأدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) اللسان (شخص) ٣١٢/٨.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) نفسه (رفع) ٤٨٨/٩.

(٦) نفسه (رفع) ٤٩٠/٩.

(٧) نفسه (نهد) ٤٤٠/٤ - ٤٤١.

(٨) نفسه (نهض) ١١٣/٩ - ١١٥.

وعلى ذلك، فإن استعمال لفظ المائل لدلالة على المضي، فضلا عن دلالة على الانتصاب والقيام، جارٍ على سنة من سنن العرب التعبيرية.

- وأما دلالة اللفظ على اللصوق والدورس، فهو عائد إلى استعماله بمعنى الذهاب والزوال عن الموضع - والذهاب يعنى خفاء أثر الذهاب، وكأنه لصق بالأرض ودرس فلم يعد مرئياً، ولعل هذا ما قد يشير إليه قول ثعلب: «المائل: المنتصب، وهو اللاطيء لأه ظهر فرأيته ثم زال فصار المنتصب لاطفائه»^(١). وقد عيّن السياق، في بيت مزود دلالة اللفظ على الانتصاب لقوله: «وهو صائم». والصائم: القائم.

سادساً: اختلاف الاعتبار.

يحدث أحيانا أن يكون اللفظ دالاً على مدلول واحد، بيد أن طبيعة هذا المدلول قد تسمح باعتباريات متعددة، وقد تكون بعض هذه الاعتباريات متضادة، مما قد يؤدي - أحياناً - إلى وقوع التضاد في اللفظ الخاص بهذا المدلول.

ويفسّر لنا هذا العامل التضاد في لفظي الشَّعْبِ والثَّلَعَةِ الواردين في الشرح.

فأما لفظ الشَّعْبِ، فقد ورد في قول سويد بن أبي كاهل (يفتخر بقومه بني بكر بل والنل):

(٤١) فَسَبَّهْمُ يَنْكِي عَدُوَّ وَبِهِمْ يَرَأْبُ الشَّعْبُ إِذَا الشَّعْبُ انْصَدَعُ

وجاء في شرحه: «والشَّعْبُ: التفرُّق هاهنا، وهو من الأضداد، ويكون التفرُّق ويكون الالتئام، ومنه قول الآخر:

سَتَّ شَعْبُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّامِ^(٢)

(١) الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢

(٢) الشرح ص ٣٩٥.

فقد نصَّ السَّارحُ على أنَّ لفظَ الشعبِ من الأضدادِ لدلالتهِ على التفرُّقِ، وعلى الاجتماعِ والالتِّصامِ معاً، وقد نصَّ على ذلك أيضاً كثيرٌ من اللغويين والمؤلفين في الأضداد. قال التَّوْزِي: «ويقال شَعَبَت بين القومِ شَعْباً إذا أصلحت بينهم، وشعبت بينهم شعباً: إذا فرقت، وبه سُميت المنيةُ شعوباً، لأنها تفرَّق. وقال عَلِيُّ بن الغَدِيرِ الغَتَوِيُّ في التفرقة:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْمَرْءَ يَشْعَبُ أَمْرَهُ شَعْبَ الْعَصَا وَيَلِجُ فِي الْعَصَبِيَّانِ
فَاعْمِدْ لِمَا تَعَلُّوْا فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأَمْسُورِ يَدَانِ

ومنه: شَقَّ شَعْبَ الْمُسْلِمِينَ، أي: فرَّق جماعهم^(١).

وقد أثار هذا التضاد، في لفظ الشعب، إعجاب الخليل وعده من رحابة العربية فقال: «هذا من عجائب الكلام ووسع اللغة العربية أن يكون الشعب تفرقاً، ويكون اجتماعاً، وقد نطق به الشعراء^(٢) وقد اضطر ابن فارس إزاء ذلك إلى أن يجعل لمادة «شعب» أصليين متفارقين، فقال: «الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدل على الافتراق، والآخر على الاجتماع»^(٣).

والذي أرجحه في تفسير التضاد في هذا اللفظ هو ما قرره الراغب الأصفهاني بقوله: «والشعب من الوادي: ما اجتمع منه طرف وتفرق طرف، فإذا نظرت إليه من الجانب الذي تفرق أخذت في وهمك واحداً يتفرق، وإذا نظرت من جانب الاجتماع أخذت في وهمك اثنين اجتماعاً، فلذلك قيل: شعبت إذا جمعت، وشعبت إذا فرقت»^(٤).

(١) أضداد التَّوْزِي من ١٨٢ - ١٨٣. وانظر كذلك: أضداد قطرب من ٢٦١، والأصمعي من ٧، وابن السكيت من ١٦٦ - ١٦٧، والمجسني من ١٠٨، وابن الأثير من ٥٣ - ٥٤، وابن الدعان من ٩٩، والصاغاني من ٢٣٤، وإصلاح المنطق من ٢٦٥ وأدب الكاتب، من ٢١١ - ٢١٢.

(٢) العين (شعب) ٢٦٣/١.

(٣) المقاييس (شعب) ١٩٠/٣.

(٤) المفردات في غريب القرآن من ٢٦٦.

وإذن، فقد وقف الراغب الأصفهاني على الأصل الحسي للفظ الشعب، والذي صدرت عنه دلالة المجردة على التفرق والاجتماع. فالأصل الحسي لهذا اللفظ هو دلالة على الوادي الذي يجتمع منه طرف ويتفرق الآخر، فمن ذهب إلى أن الشعب هو الاجتماع والإصلاح فقد نظر إلى الجانب المتجمع من الوادي، ومن ذهب إلى أن الشعب هو التفرق، فقد اعتبر الجانب المتفرق من الوادي. وعلى هذا، فقد أدى الاختلاف في الرؤية والاعتبار إلى وقوع التضاد في هذا اللفظ.

ولعل استعمال اللفظ بأحد معنييه قد شاع في بعض اللهجات، بينما شاع استعماله بالمعنى الآخر في لهجات أخرى، مما حدا بابن دريد أن يقول: «والشعب: الافتراق، والشعب: الاجتماع، وليس من الأضداد إنما هي لغة لقوم»^(١).

وقد ورد لفظ الشعب مرتين في بيت سويد بن أبي كاهل، وهو في الأولى يدل على التفرق لقوله قبله: «يرأب»، وهو في الثانية يدل على الاجتماع لقوله بعده: «انصدع» وأما الشطر الذي استشهد به الشارح، فلفظ الشعب فيه دال على الاجتماع لقوله قبله: «شت»، وقوله بعده: «بعد التمام».

* وأما لفظ التلعة، فقد ورد - مجموعاً - في قول ربيعة بن مقروم الضبي (يشبه محبوبته بالظبية):

كأنها ظبية بكر أطاع لها من حومل تلعات الجوار أوداً

وجاء في الشرح: والتلعة من الأضداد تكون ما ارتفع وما انخفض، فمن الانخفاض قول طرفة:

ولست بحلال التلاع مخسافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد^(١)

(١) الجمهرة (ب ش ع) ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٢) الشرح ص ٤٤٢.

فقد عدَّ الشارح لفظَ التَّلْمَةِ من الأضداد لدلالته على المكان المرتفع والمكان المنخفض معاً، وقد قرَّر ذلك أيضاً كثيرٌ من المؤلفين في الأضداد وعلماء اللغة قال ابنُ الأنباري: «والتَّلْمَةُ: حرف من الأضداد، يقال لما ارتفع من الوادئ وغيره تلمة، ويقال لما تسفل وجرى الماء فيه لانخفاضه تلمة»^(١). وقال أبو عبيد: «وكان أبو عبيد يقول: التَّلْمَةُ قد تكون ما ارتفع من الأرض وتكون ما انحدر، وهذا عنده من الأضداد»^(٢). والذي أرجحه في تفسير تضاد هذه اللفظة هو ما قرره ثعلب فيما حكاه عنه ابنُ بري. جاء في اللسان: «حكى ابنُ بري عن ثعلب قال: دخلتُ على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده أبو مضر أخو أبي العميثل الأعرابي فقال لي: ما التَّلْمَةُ؟ فقلت: أهل الرواية يقولون هو من الأضداد يكون لما علا ولما سفل. قال الراعي في العلو:

كُدْحَانُ مَرْتَجِلٍ بِأَعْلَى تَلْمَةٍ غَرَّسَانُ ضَرَمٍ عَرَفَجًا مَبْسُولًا

وقال زهير في الانهياط:

وَأِنِّي مَتَى أَهْبِطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلْمَةً أَجِدُ أَثْرًا قَبْلِي جَدِيدًا وَعَافِيًا

قال وليس كذلك، إنما هي مسيل ماء من أعلى الوادئ إلى أسفله، فمرة يوصف أعلاها ومرة يوصف أسفلها»^(٣).

وإذن، فالتلمة مسيل الماء من أعلى الوادئ إلى أسفله، فمن قال إن التلمة هي ما ارتفع من الوادئ فقد اعتبر أعلاها ومن قال إنها ما سفل منه، فقد اعتبر

(١) أضداد ابن الأنباري ص ٢١٨ - ٢١٩. وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٨، والأصمعي ص ٢، وابن السكيت ص ١٧٥، والنزدي ص ١٧٠ - ١٧١ - وابن الدهان ص ٢٩٤، والصاغاني ص ٢٢٥.

(٢) أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٤، وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) ٢٨٦/٩. وانظر كذلك: الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

أسفلها، وعلى ذلك، فقد أدى اختلافُ الرُّؤى والاعتبارات إلى وقوع التضاد في هذا اللفظ.

وليس يعين السياق في بيت «ربيعة بن مفروم» المقصود من دلالتى لفظ التلعة، إذ يحتمل السياق الدالّتين معاً، وأما بيت «طرفة بن العبد» الذى أورد، الشارح شاهداً على دلالة لفظ التلعة على الانخفاض، فإنّ السياق فيه يعين معنى الانخفاض حقاً، إذ الشاعر في معرض الفخر بأخلاقه وشماله، ولذا فهو يدفع عن نفسه معرفة الاحتباء بالتلاع قائلاً: «لا أنزلها مخافة فتوارينى من الناس حتى لا يرانى ابن السبيل والضيف، ولكنى أنزل القضاء وأرقد من يسترفدنى، وأعين من استعانى»^(١).

سابعاً: الانتقال الدلالي:

يحدث أحياناً - أن ينتقل اللفظ من دلالة الأصلية إلى دلالة أخرى جديدة، ويكون ذلك بطريق الاستعارة، إذا كانت العلاقة بين الدالّتين هي المشابهة، أو بطريق المجاز المرسل، إذا كانت العلاقة بين الدالّتين شيئاً غير المشابهة، وقد تكون هذه الدلالة الجديدة متضادة مع الدلالة الأصلية مما يؤدي إلى وقوع التضاد أحياناً. ويفسر لنا هذا العامل وقوع التضاد في ألفاظ الحَفْض والراوية والخشيب الواردة في الشرح.

* فأما لفظ «الحَفْض» فقد ورد - مجموعاً - في قول شبيب بن البرصاء:
٣) فلم تَذْرِفُ العَيْنانِ حتى تَحَمَلْتِ مع العُصْبِ أحفَاضَ لَهْمٍ وَحُدُوجُ
وجاء في الشرح: «الأحفاض جمع حَفْض، وهو البعير الضعيف يُحمل عليه الأمتعة والآتية... والحَفْضُ في غير هذا: المتاع الذى يُحمل على البعير،

(١) ابن الأثير، شرح القصاص السبع الطوال الجاهليات من ١٨٦.

سُمِّي حَفْضًا لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَفْضِ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ^(١).

* وَأَمَّا لَفْظُ الرَّائِيَةِ، فَقَدْ وَرَدَ - مَجْمُوعًا - فِي قَوْلِ عُلُقَمَةَ بْنِ عَبْدِ:

(٥) فَلَا تَعُدِّ لِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتْكَ رَوَاسِ الْمُرْنِ حَسِينِ تَصَوَّبُ
وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ: «وَكُلُّ مَا اسْتَقَى عَلَيْهِ مِنْ بَعِيرٍ وَدَابَّةٍ فَهُوَ رَائِيَةٌ،
وَالرَّائِيَةُ: الْمَزَادَةُ الَّتِي يُحْمَلُ فِيهَا الْمَاءُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ»^(٢).

فَقَدْ عَدَّ الشَّارِحُ لَفْظَ الْحَفْضِ، فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَمْتَعَةِ وَعَلَى الْبَعِيرِ الَّذِي
يُحْمَلُهَا، وَلَفْظَ الرَّائِيَةِ، فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَزَادَةِ وَعَلَى الْبَعِيرِ الَّذِي يُحْمَلُهَا مِنَ الْفَاعِلِ
الْأَضْدَادِ. وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ التَّضَادَ أَيْضًا قَلِيلٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ فِي الْأَضْدَادِ. قَالَ
ابْنُ السَّكَيْتِ: «وَالْحَفْضُ: الْبَعِيرُ الَّذِي يُحْمَلُ مَتَاعَ الْبَيْتِ، وَيُقَالُ لِلْمَتَاعِ الَّذِي
عَلَيْهِ حَفْضٌ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: «وَمِنَ الْحُرُوفِ: الرَّائِيَةُ يُقَالُ لِلْمَزَادَةِ رَائِيَةٌ، وَلِلْبَعِيرِ الَّذِي
يُحْمَلُ الْمَزَادَةَ رَائِيَةٌ»^(٤).

وَلَقَدْ ثَارَ خِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ حَوْلَ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ لِكُلٍِّّ مِنْ هَذَيْنِ
الْلَّفْظَيْنِ أَمَّا لِأَوَّلِي دَلَالَتِيهِ الْمَذْكُورَتَيْنِ هُنَا أَمْ لِثَانِيَتَهُمَا؟ وَأَيُّمَا كَانَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ
الْأَصْلِيَّةُ، فَقَدْ حَدَثَ انْتِقَالٌ دَلَالِيٌّ فِي كِلَيْهِمَا مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وَقَدْ سَوَّغَتْهُ عِلَاقَةُ
الْمَجَاوِرَةِ الْمَكَانِيَّةِ - وَهِيَ إِحْدَى عِلَاقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ - بَيْنَ الْبَعِيرِ وَالْمَزَادَةِ، وَبَيْنَ
الْبَعِيرِ وَالْأَمْتَعَةِ.

وَنَقَرَّرْ هُنَا أَنَّ ثَمَّةَ تَسَامُحًا مِنْ قِبَلِ الشَّارِحِ فِي اعْتِبَارِهِ لَفْظِيَّ «الْحَفْضِ»

(١) الشرح ص ٣٣٦.

(٢) الشرح ص ٣٦٩.

(٣) أضداد ابن السكيت ص ٢٠٠ وانظر كذلك: أضداد ابن الأثير ص ١٦٣ - ١٦٤ وابن الدعنان
ص ٩٦، والصاغاني ص ٢٢٧.

(٤) أضداد ابن الأثير ص ١٦٤ وانظر كذلك أضداد ابن السكيت ص ٤٦، وابن الدعنان ص ٩٨.

و«الراوية» من الأضداد، وكأنه نظر إلى دلالة كل منهما على الحامل (البعير) والمحمول (المزادة أو المتاع)، وليس ذلك تضاداً في حقيقة الأمر. يقسول الجرجاني: «الضدّان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يستحيل اجتماعهما، كالسود والبياض. والفرق بين الضدين والنقيضين: أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسود والبياض»^(١) ومن الواضح أن الشيء قد يكون حاملاً ومحمولاً في ذات الوقت، مما ينافي حقيقة التضاد.

فحق هذين اللفظين - إذن - أن يخرجوا من دائرة التضاد إلى دائرة المشترك اللفظي الذي سببه الانتقال الدلالي.

ولعل هذا التسامح، من قبل الشارح، يعكس مدى استطراف بعض علماء اللغة في القرن الثالث الهجري لفكرة التضاد، مما حدا بهم إلى القول بالضدية في بعض الألفاظ لأدنى مظنة تضاد بين دلالاتها.

ويدل السياق، في بيت «شبيب» على أن المراد من لفظ الأحفاض فيه هو الأباغر لقوله «حَمَلْت» ، كما يرجع السياق في بيت «علقمة» أن يكون المراد بالروايا الأباغر، إذ يشبه الشاعر السحب الحاملة للماء بالأباغر الحاملة له.

* وأما لفظ الخشيب، فقد ورد في قول عبد الله بن سلمة الغامدي:

(٧) وإن أكبر، فلا بأطير أصير يُفسسارق عاتقى ذكرّ خشيبُ
وجاء في الشرح «والذكر: السيف. الخشيب: الذي بُدِيَء في طبعه ولم يُصقل، والخشيب من الأضداد. قد يكون صقيلاً وغير صقيلاً... قال أحمد بن عبيد: يقال: أخذه بأطيره، أي: بذنبيه. وقال: الخشيب: أصله الذي لم يتم عمله ثم

(١) الترمذيات ص ١٧٩.

جَعَلَ الْمَفْرُوعَ مِنْ عَمَلِهِ خَشِيبًا» (١).

فقد عُدَّ الشَّارِحُ لَفْظَ «الْخَشِيبِ» مِنَ الْأَضْدَادِ، وَذَلِكَ لِذَلَالَتِهِ عَلَى السِّيفِ الَّذِي بُدِيَءَ فِي طَبَعِهِ وَلَمْ يُصْقَلْ، وَعَلَى السِّيفِ الصَّقِيلِ. كَمَا أُورِدَ قَوْلَ أَحْمَدَ بْنِ عَبِيدٍ الَّذِي يُلَمِّحُ إِلَى تَفْسِيرِ وَقُوعِ هَذَا التَّنَادُ. وَقَدْ شَارَكَ الشَّارِحَ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ فِي الْأَضْدَادِ فِي النَّصِّ عَلَى ضِدِّيَّةِ هَذَا اللَّفْظِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الَّذِي يَقُولُ: «يُقَالُ: سِيفٌ خَشِيبٌ، إِذَا كَانَ صَقِيلًا، وَسِيفٌ خَشِيبٌ إِذَا بُرِدَ وَلَمْ يُصْقَلْ» (٢).

وَيُجَدُّ تَفْسِيرَ هَذَا التَّنَادِ عِنْدَ أَبِي عَبِيدٍ، وَعِنْدَ ثَعْلَبٍ، كَمَا وَجَدْنَاهُ عِنْدَ أَحْمَدَ ابْنِ عَبِيدٍ.

فَأَمَّا أَبُو عَبِيدٍ، فَقَالَ: «الْخَشِيبُ: السِّيفُ الَّذِي بُدِيَءَ طَبَعَهُ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ عِنْدَهُمُ الْخَشِيبُ الصَّقِيلُ» (٣). وَأَمَّا ثَعْلَبٌ فَقَدْ زَادَ الْأَمْرَ جَلَاءً بِقَوْلِهِ: «الْخَشِيبُ: السِّيفُ الَّذِي بُرِدَ وَلَمْ يُصْقَلْ، وَهُوَ الصَّقِيلُ، لِأَنَّ الصَّقْلَ يَتَلَوُّ الْخَشْبَ، وَالشَّيْءُ قَدْ يُسَمَّى بِمَا قَارَبَهُ أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبِ» (٤).

وَإِذَنْ، فَقَدْ انْتَقَلَ اللَّفْظُ مِنَ الذَّلَالَةِ عَلَى السِّيفِ الَّذِي بُدِيَءَ طَبَعَهُ وَلَمْ يُصْقَلْ إِلَى الذَّلَالَةِ عَلَى السِّيفِ الصَّقِيلِ، وَقَدْ سَوَّغَ ذَلِكَ وَجُودَ عِلَاقَةِ مِجَازِيَّةٍ مَرْسَلَةٍ بَيْنَ الذَّلَالَتَيْنِ، وَهِيَ: اِعْتِبَارُ مَا يَكُونُ أَوْ: اِتِّسَامِيَّةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ الْغَايَةِ الَّتِي يَصِيرُ إِلَيْهَا، وَهَذَا نَحْوُ تَسْمِيَّتِهِمُ الْعِنَبَ بِالْخَمْرِ لَمَّا كَانَ يَصِيرُ إِلَيْهَا، وَالْعَقْدَ بِالنِّكَاحِ لَمَّا كَانَ مُوَصَّلًا إِلَيْهِ، فَلِأَجْلِ تَوْهَمِهِمُ الْمُبَالَغَةَ أَطْلَقُوا هَذِهِ الْأَلْفَاقَ عَلَى مَا ذَكَرْتَاهُ لَمَّا كَانَتْ غَايَتُهَا إِلَيْهَا» (٥).

(١) الشرح ص ١٨٤.

(٢) أضداد ابن الأباري ص ٣٢٧ وانظر كذلك: أضداد الأسمي ص ٤٤-٤٥، وابن السكيت ص ١٩٨ - ١٩٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصاغاني ٢٢٨، وأدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) المقاييس (خشيب) ١٨٥/٢.

(٤) الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٣.

(٥) العنري: الطراز ٦٩/١.

وقد فسّر. رمضان عبد التواب التضادّ في هذا اللفظ بأنه من باب درء الحسد فقال: «وإذا كانت كلمة الخشب بمعنى السيف الذي لم يُصقل، ظاهرة الاشتقاق من الخشب، فإنّ إطلاقها على السفّ الصّقل، إنما كان فراراً من العين واتقاء لشر الحسد»^(١). والذي أراه هو أنّ تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً داخلياً، أي تفسيراً لغوياً، أولى من تفسيرها خارجياً، أي بظواهر غير لغوية، خاصة إذا كان لتفسير اللغوي سندٌ من أقوال الأئمة، ونظائر من كلام الفصحاء.

ويعين السياق في بيت «عبد الله بن سلّمة الغامدي» أنّ يكون الوصفُ بالصّقل هو المراد من لفظ الخشب؛ إذ ليس يفخر المرء بتوشّحه سيفاً كهاماً لما يُصقل بعد.

تقيسة:

نلاحظ، بعد دراسة ملاحظ الأضداد الواردة في الشرح، عدة أمور:

الأمر الأول: أن أحداً من هؤلاء الشراح لم يحاول تفسير علّة التضاد في ألفاظه الواردة في الشرح، وذلك فيما عدا لفظ «السليم»، كما أن أحداً منهم لم يناقش مشكلة التضاد، فيحاول إثباتها أو إنكارها.

وإذا جاز لنا أن نتخذ من نصهم على ضدية بعض الألفاظ، دليلاً على إثباتهم لهذه الظاهرة، فإننا نقرر أن جملة شراح الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجري، يدخلون في زمرة المثبتين للأضداد في تراننا اللغوي.

الأمر الثاني: أن علماء اللغة والمؤلفين في الأضداد السابقين زمنياً لشراح الديوان، كقطرب والأصمعي قد سبقوا الشراح في النص على ضدية كل ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح.

الأمر الثالث: اتساع مفهوم التضاد لدى بعض شراح الديوان، بحيث يدخلون فيه - أحياناً - كلمات حقها أن تكون من المشترك العام لا الأضداد خاصة، ويتضح ذلك في اعتبارهم لفظي «الحفص» و«الراوية» من الأضداد.

الأمر الرابع: أن السياق - غالباً - كان يحدد الدلالة المرادة من دلالتى اللفظ المتضاد، وقد كان بعض الشراح ينص على هذا المعنى السياقي منبهاً بقوله: «وهو هاهنا...»، ويتسق هذا ماذهب إليه ابن الأثير في دفاعه عن وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية مع ماقد نسبه من لبس بين المتخاطبين، فقد ذهب إلى أن «كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها مايدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولايراد بها حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً»^(١).

(١) ابن الأثير: كتاب الأضداد ص ٢، ونقله السيوطي في المزهر ٣٩٧/١ - ٣٩٨.

الخاتمة

لقد حاولتُ في هذا البحث أن أبرز معالم الدراسة الدلالية في أحد الشروح اللغوية الوافرة، وهو شرح الأنباري (ت ٣٠٤هـ). للفضليات، ولقد كان من نعمة التوفيق أن جاءت هذه المعالم وكأنها صورة للجهد الدلالي لعلماء العرب عامة في القرن الثالث الهجري، وذلك لأنَّ الشرح مترع بأراء علماء هذا القرن المبرزين كأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) والأصمعي (ت ٢١٦هـ) وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) والتوزي (ت ٢٣٣هـ) وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وغيرهم، هذا فضلاً عن العلماء الذين استقى منهم الأنباري شرحه لهذا الديوان.

فكان أن قمت بتحديد المباحث الأساسية التي يعنى علم الدلالة بدراستها، وذلك من خلال دراسة بعض الكتب التي عنيت بهذا العلم قديماً وحديثاً، ثم قمت بجمع الملاحظ التي تنضوي تحت كل مبحث منها في الشرح، ودراستها ملحظاً ملحظاً.

وقد التزمتُ في دراستي لهذه الملاحظ بعرض كلام الشراح على كلام غيرهم من علماء اللغة العرب، كما حاولت أن أستضيء بمعطيات الدرس اللغوي الحديث في دراسة هذا الجهد الدلالي المبكر للوقوف على مدى أصالته وتميزه.

وقد خرجتُ هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، يمكنني أن أجمل أهمها فيما يلي:

أولاً: كشفتُ هذه الدراسة، بما تناولته من نماذج تطبيقية وافرة، عن تناول علماء العرب في القرن الثالث الهجري، وهو القرن الذي عاش فيه الشراح، لجوانب الدراسة الدلالية المختلفة، حيث غطى جهد الشراح التطبيقي معظم القضايا الدلالية التي يعنى بها الدرس اللغوي الحديث، مع إضافة بعض المعالجات

التي تقتضيها الدراسات اللغوية العربية خاصة، وقد فصلُ هذا في مواضعه من البحث.

ثانياً: تنوعت الطرائق التي اتبعتها الشراحُ في بيان معاني الألفاظ بين منهج «تفسير المعنى» ومنهج «تحرير المعنى» فأما منهج «التفسير» فتمثل في قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً يسيراً يذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، وأما منهج «التحرير» فتمثل في قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً واسعاً مدققاً، واتخذ هذا سبيلين متميزين هما:

- سبيل «الاستقصاء والتفصيل» أي استقصاء المكونات الدلالية للألفاظ المفسرة استقصاء يوضح دلالاتها كلِّ الوضوح.

- سبيل «المقابلة والفروق» وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، كما يوردون بعض الألفاظ القريبة منه لتوضح الفروق، ويمتنع اللبس، ويدق الاستعمال.

ثالثاً: بالنظر إلى منهج الشراح في «تحرير المعنى» في ضوء المناهج الحديثة لدراسة المعنى، تبين أن الشراح قد جمعوا فيه بين منهج نظرية التحليل التكويني للمعنى (الاستقصاء والتفصيل) ومنهج نظرية الحقول الدلالية (المقابلة والفروق)، وإن كانت هناك فروق متوقعة من حيث دقة المنهج وإجراءاته.

رابعاً: أن اتباع شراح المفضليات - أحياناً - لسبيل «المقابلة والفروق» في شرح بعض الألفاظ - يثبت لنا أن مظاهر تنبُّه لغويي العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية لم تكن مقصورة على ما صنّفوه من الرسائل ومعاجم الموضوعات، بل تجلّت بعض مظاهر ذلك أيضاً فيما قدّموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ في ثانيا مصنفاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر، كما يتضح من النماذج التي أوردتها على هذا السبيل في هذا الشرح.

خامساً: أن الشراح كانوا على وعى بقيمة السياق بنوعيه: اللفظي

والاجتماعي (المقام) في بيان معاني الألفاظ، وكانوا يتخذونه أساساً لتحديد المقصود من الألفاظ المتعددة الدلالات كالألفاظ العامة والألفاظ المشتركة والأضداد، وقد نص بعضهم على ذلك في شرحه لبعض الألفاظ صراحة، كما كان لهذا الوعي بقيمة السياق بعض مظاهره الواضحة ومنها:

- ذكروهم لمناسبات الكثير من القصائد.

- ذكروهم لمقامات بعض الأبيات المفردة التي كانوا يوردونها شواهد على شروحهم لبعض الألفاظ، وذلك بقولهم مثلاً:

«يصف مستقيماً... الخ».

- ذكروهم لبعض العادات المتصلة بالأبيات، والتي يغير الوقوف عليها يظل فهمنا للمعنى ناقصاً، بل وربما مغلوطاً أيضاً.

سادساً: تنبّه أحد الشراح إلى قيمة السياق اللفظي الفني في تحديد المراد من دلالات الألفاظ، ولعلّ هذا التنبّه يكون جديداً في بابهِ. وأعنى بالسياق الفني جريان أدباء اللغة على تصوير بعض الأشياء كالسيوف والدروع وغيرها ببعض الصور الفنية الخاصة، ثم تحوّل هذه الصور الفنية بكثرة التمازج إلى ما يشبه أن يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء، بحيث يؤدي ورود هذه الصور الفنية في نص لغوي إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المُتلقي، وذلك كتشبيه الدرّوع - مثلاً - بماء الغدير الذي تصفّقه الرياح فتتكون له طرائق تشبه بها عُضون الدرّوع.

سابعاً: أنّ الشراح لم ينفكوا شرح التعبيرات الاصطلاحية التي اشتملت عليها بعض أبيات الديوان، بل تنبّهوا إليها، ونصّوا على دلالتها الحرفية والاصطلاحية أيضاً.

ثامناً: تراوح الشراح في ربطهم بين دلالات الألفاظ بين ربط محدود بين

دلالة لفظ وآخر، وربط موسّع كانوا ينصون فيه على الدلالة الأصلية للفظ، ثم يربطون بينها وبين دلالات فروع هذا اللفظ المختلفة، وقد أسميتُ المستوى الأول بـ «الربط الاشتقاقي» والمستوى الثاني بـ «التأصيل».

تاسعاً: أن الشراح سبقوا بالوعي بما أقره الدرس اللغوي الحديث من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الثانية إلى الأولى.

عاشراً: أن ابن فارس لم يكن أول من تنبّه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة اللغوية حول معنى واحد» بل سبقه إلى ذلك بعض علماء اللغة، ومنهم شراح الديوان، وإن جاء تناول هؤلاء لهذه الفكرة عرضياً وجزئياً.

حادي عشر: حاولت الدراسة تقديم معالجة جديدة لمفهوم العموم والخصوص اللغويين لدى علماء العرب، ففسّرتُ عموم بعض الألفاظ في ضوء ما يعرفه المحدثون بعلاقة الاشتمال وفسّرتُ عموم بعضها الآخر في ضوء ما يعرفه المحدثون بالوقوع المشترك، كما فسّرتُ الخصوص على أنه تقييد للفظ بلمح دلالي أو أكثر، وبيّنتُ هذه الدراسة أن هذا الخصوص قد يكون خصوصاً داخلياً، وذلك حين يكون الملمح المقيد ملمحاً داخلياً يتعلّق بدلالة اللفظ ذاتها، وقد يكون خصوصاً خارجياً حين يكون الملمح المقيد ملمحاً خارجياً يتعلّق بتركيب اللفظ مع غيره من الألفاظ.

ثاني عشر: تنبّه الشراح إلى ظاهرة التغير الدلالي، وأقروها - فيما عدا التغير في لفظ واحد - ورصدوها بأنواعها المتعددة، من تخصيص وتعميم وانتقال. كما انفرد بعضهم - دون أصحاب المماجم - بالنص على حدوث التغير الدلالي في بعض الألفاظ كالغاب والرّجيل والمؤسّم، ولعل ذلك يعني أنه ينبغي على من يريد التعرف إلى موقف علماء العرب القدامى من ظاهرة التغير الدلالي، ومدى رصدهم للألفاظ التي تغيرت دلالاتها، أن يوسّع دائرة بحثه لتشمل كتب الشروح

اللغوية للشعر، وألا يكتفى بالبحث في المعاجم.

ثالث عشر: اتساع مفهوم الترادف لدى بعض شراح الديوان، بحيث أدخلوا في نطاقه الألفاظ التي جاءها الترادف بسبب التغير الصوتي أو اختلاف اللهجات أو الاقتراض والتعريب، في حين أن الدرس اللغوي الحديث يخرج مثل هذه الألفاظ من دائرة الترادف.

رابع عشر: أثبتت الدراسة وجود وشائج دلالية بين معظم ألفاظ المشترك الواردة في الشرح، وهذا مما يدل على أن الاشتراك قد جاءها من جانب التغير في المعنى لا اللفظ.

خامس عشر: اتساع مفهوم الأضداد لدى بعض الشراح، بحيث أدخلوا في نطاقه لفظين أحدهما أن يكونا من المشترك لا الأضداد، وهما لفظاً «الحفّض» و «الراوية».

سادس عشر: أن علماء اللغة والمصنّفين في الأضداد السابقين زمنياً لشرح الديوان كقطرب والأصمعي، قد سبقوا الشراح في النص على ضدية كل ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح.

سابع عشر: أثبتت الدراسة أنه كانت هناك بعض العوامل التي ولدت مظنة التضاد في ألفاظه الواردة في الشرح، ومن هنا كانت دعوى التضاد في هذه الألفاظ لا تستند إلى أساس علمي حقيقي.

ثامن عشر: أن السياق غالباً ما كان يحدد الدلالة المقصودة من دلالات ألفاظ المشترك والأضداد، فكان بذلك - كما يقول أولمان - بمثابة صمام الأمان الذي يحول دون الوقوع في اللبس.

تاسع عشر: أن أحداً من شراح الديوان لم يصرح بأنه ممن يشبتون ظاهري

الترادف والأضداد أو ممن ينكرونها، وإذا أجاز لنا أن نتخذ من نصهم على ضدية بعض الألفاظ أو ترادفها - دليلاً على موقفهم إزاء هاتين الظاهرتين، فإننا نستطيع القول بأن جملة شراح هذا الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجري، يدخلون في زمرة المثبتين لهاتين الظاهرتين في تراثنا اللغوي.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

* أدى شير

١- الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت
١٩٠٨م.

* د/ إبراهيم أنيس

٢- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١م.

٣- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م.

٤- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م.

* د/ إبراهيم مذكور

٥- في اللغة والأدب، دار المعارف - القاهرة (ضمن سلسلة اقرأ) ١٩٧٠م.

* ابن الأثير: (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد)

٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي
وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية (د.ت).

* د/ أحمد عبد الرحمن حماد

٧- عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣م.

* د/ أحمد مختار عمر

٨- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٩- علم الدلالة، عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٨م.

١٠- من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

* الأزهرى : (أبو منصور محمد بن أحمد)

١١- تهذيب اللغة

الجزء الرابع، تحقيق /عبد الكريم العزباوى، الدار المصرية للتأليف والترجمة
(د.ت).

الجزء الخامس، تحقيق /عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة
(د.ت).

الجزء السادس، تحقيق/ محمد عبد المنعم خفاجى ومحمود فرج العقدة،
الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الحادى عشر، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف
والترجمة (د.ت).

الجزء الثانى عشر، تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف
والترجمة (د.ت).

الجزء الثالث عشر، تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف
والترجمة (د.ت).

الجزء الخامس عشر، تحقيق/ إبراهيم الإيبارى، دار الكاتب العربى - القاهرة
١٩٦٧م.

* أسامة بن منقذ

١٣- كتاب العصا، تحقيق د/ حسن عباس، الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨١م.

* الأصمعى : (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)

١٤- كتاب الإبل (بروايتين)، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة
الكنز اللغوى فى اللسن العربى)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين -
بيروت، ١٩٠٣م.

١٥- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى
الأضداد)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

١٦- خلق الإنسان، تحقيق د/ أروغست هفتر (ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسن العربي).

١٧- كتاب الخيل، تحقيق/ هلال ناجي، مجلة المورد العراقية، مج ١٢ ع ٤٤، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٨- كتاب السلاح، تحقيق/ محمد جبار المعبيد، مجلة المورد العراقية، مج ١٦ ع ٢٤، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٩- كتاب النبات، تحقيق/ عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنى - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٠- كتاب الوحوش، تحقيق أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر المصرية، من الجزء الأول إلى الجزء الثامن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

* الأنباري: (أبو محمد القاسم بن محمد)

٢١- شرح ديوان المفضليات، تحقيق كارلوس يعقوب لايل، مكتبة المتنى - بغداد (نسخة مصورة عن طبعة مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م)

* ابن الأنباري: (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)

٢٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* ابن الأنباري: (أبو بكر محمد بن القاسم)

٢٣- الأضداد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.

٢٤- الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار الرشيد - العراق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٢٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق/ عبد السلام هارون،
دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية.

٢٦- كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي، وزارة
الأوقاف - العراق ١٩٧٨م.

* البغدادي: (صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق)

٢٧- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق/ علي محمد
البحاري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م.

* أبو البقاء الكفوي: (أيوب بن موسى)

٢٨- الكليات، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة
والإرشاد القومي - دمشق ١٩٨١م.

* د/ تمام حسان

٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

٣٠- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء ١٣٩٤هـ -
١٩٧٤م.

* التهانوي: (محمد علي الفاروقي)

٣١- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د/ لطفى عبد البديع وترجم
نصوصه الفارسية د/ عبد النعيم حسنين، الجزء الثاني، المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والنشر (د.ت).

الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

* التوزي: (أبو محمد عبد الله بن محمد)

٣٢- الأضداد، تحقيق د/ محمد حسين آل ياسين، مجلة المورد العراقية، مج
٨ ع ٣ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* د/ توفيق شاهين

٣٣- المشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة - القاهرة ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م.

* ثابت بن أبى ثابت

٣٤- خلق الإنسان، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة
الإعلام بالكويت ١٩٨٥م.

٣٥- كتاب الفرق، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت
٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* الثعالبي: (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)

٣٦- التمثيل والمهاضرة، تحقيق/ عند الفتاح محمد الحلوى، مكتبة عيسى
البابى الحلوى - القاهرة (د.ت).

٣٧- نمار القلوب فى المضاف والمنسوب، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم،
دار المعارف - القاهرة ١٩٨٥م.

٣٨- فقه اللغة وسر العربية، تحقيق/ مصطفى السقا وإبراهيم الإييارى وعبد
الحفيظ شلى، مكتبة مصطفى البابى الحلوى - القاهرة ١٣٧٣هـ -
١٩٥٤م.

* ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)

٣٩- شرح شعر زهير بن أبى سلمى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق
الجديدة - بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٤٠- فصيح ثعلب، تحقيق د/ عاطف مدكور، دار المعارف - القاهرة
١٩٨٤م.

٤١- مجالس نعلب، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة
١٩٦٩ م.

* الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر)

٤٢- الحيوان، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى الباني الحلبي -
القاهرة، الطبعة الثانية.

* الجرجاني: (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)

٤٣- أسرار البلاغة، تصحيح الشيخ رشيد رضا، دار المنار - القاهرة
١٣٧٢ هـ.

* الجرجاني: (علي بن محمد بن علي)

٤٤- التعريفات، تحقيق / إبراهيم الإيساري، دار الكتاب العربي - بيروت
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

* ابن جنى: (أبو الفتح عثمان بن جنى)

٤٥- الخصائص، تحقيق / محمد علي النجار، دار الهدى - بيروت، الطبعة
الثانية.

* الجواليقي: (أبو منصور موهوب بن أحمد)

٤٦- شرح أدب الكتاب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب
العربي - بيروت (د.ت).

٤٧- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق / أحمد
محمد شاكر، مطبعة دار الكتاب المصرية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

* جون ليونز

٤٨- علم الدلالة (وهو ترجمة للفصلين التاسع والعاشر من كتابه: مقدمة
في علم اللغة النظرية) ترجمة د. مجيد المشاطة، نشرته جامعة البصرة -
كلية الآداب ١٩٨٠ م.

* الجوهري: (إسماعيل بن حماد)

٤٩- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

* حاكم مالك الزياى

٥٠- الترادف فى اللغة، وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٠ م.

* ابن حجر العسقلانى: (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على)

٥١- تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند

١٣٢٥ هـ.

* الإمام الحربى: (أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق)

٥٢- غريب الحديث، تحقيق دا سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء

التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

* الحربى: (القاسم بن على)

٥٣- درة الفواص فى أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

نهضة مصر ١٩٧٥ م.

* دا حسن ظاظا

٥٤- كلام العرب، دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ م.

* دا حلمى خليل

٥٥- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع

الاسكندرية ١٩٨٠ م.

* أبو حيان الأندلسى: (محمد بن يوسف)

٥٦- البحر المحيط، دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

- * ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)
 ٥٧- كتاب الريح، مكتبة إبراهيم الحلبي - المدينة المنورة ١٤٠٤هـ -
 ١٩٨٤م
- * الإمام الخطابي: (أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم)
 ٥٨- غريب الحديث، تحقيق د/ عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي
 وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- * الخطيب الإسكافي: (أبو عبد الله محمد بن عبد الله)
 ٥٩- مبادئ اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعماني الحلبي، مطبعة
 السعادة - القاهرة ١٣٢٥هـ.
- * الخطيب التبريزي: (أبو زكريا يحيى بن علي)
 ٦٠- شرح المفضليات تحقيق / علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر
 (د.ت).
- * ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد)
 ٦١- رفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق / محمد محيي الدين عبد
 الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- * الخليل بن أحمد الفراهيدي
 ٦٢- كتاب العين، تحقيق د/ مهدي الخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، دار
 الرشيد - العراق ١٩٨١م.
- * ابن دريد: (أبو بكر محمد بن الحسن)
 ٦٣- جمهرة اللغة، دار صادر - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة دائرة
 المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٥١هـ).

٦٤- الاشتقاق، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة
١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

* ابن الدهان: (ناصر الدين أبو محمد سعيد بن المبارك)

٦٥- الأضداد، تحقيق/ الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن مجموعة
نقائس المخطوطات)

* الرازي: (أبو حاتم أحمد بن حمدان)

٦٦- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق/ حسين بن فيض
الله الهمداني، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥٧م.

* الراغب الأصفهاني: (أبو القاسم الحسين بن محمد)

٦٧- المفردات في غريب القرآن، د/ تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة
مصطفى البايبي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

* د/ ربحي كمال

٦٨- التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية - بيروت
١٩٧٥م.

* الربيعي: (عيسى بن إبراهيم)

٦٩- نظام الغريب في اللغة، تحقيق/ محمد علي الأكوع الخوالي، دار
المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* الروماني: (أبو الحسن علي بن عيسى)

٧٠- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د/ فتح الله صالح المصري، دار
الوفاء - المتصورة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* د/ رمضان عبد التواب

٧١- التطور اللغوي: مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي - القاهرة

١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٧٢- فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

* الزبيدي: (أبو بكر محمد بن الحسن)

٧٣- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

المعارف - القاهرة ١٩٨٤م.

* الزبيدي (محمد مرتضى)

٧٤- تاج العروس، دار مكتبة الحياة - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة

المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ)

* الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل)

٧٥- خلق الإنسان، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي مطبوعات المجمع العلمي

العراقي ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

* الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)

٧٦- اشتقاق أسماء الله، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة -

بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* الزركلي: (خير الدين)

٧٧- الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م.

* الزمخشري: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)

٧٨- أساس البلاغة تحقيق/ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢هـ -

١٩٥٣م.

- ٧٩- الفائق في غريب الحديث تحقيق / على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية.
- ٨٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة - بيروت (د.ت).

* الزوزني: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

- ٨١- شرح المعلقات السبع - مكتبة القاهرة ١٣٩٩هـ.

* أبو زيد الأنصاري: (سعيد بن أوس بن ثابت)

- ٨٢- كتاب المطر، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة البلغة في شذور اللغة) - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٤م.
- ٨٣- كتاب النوادر في اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* ستيفن أولمان

- ٨٤- دور الكلمة في اللغة، ترجمة د/ كمال بشر، مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٧٥م.

* السجستاني: (أبو حاتم سهل بن محمد)

- ٨٥- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

* السكاكي: (أبو يعقوب يوسف بن محمد)

- ٨٦- مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ.

* ابن السكيت: (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)

- ٨٧- كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ٨٨- إصلاح المنطق، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٠م.
- ٨٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الأداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.
- ٩٠- كتاب الألفاظ، نشره لويس شيخو مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزي عليه، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٧م.
- * د/ السيد أحمد عبد الغفار
- ٩١- التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- * ابن السيد البطليوسى: (أبو محمد عبد الله)
- ٩٢- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، تحقيق/ مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- * د/ السيد رزق الطويل
- ٩٣- أساليب الاستغراق والشمول، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- * ابن سيده: (أبو الحسن على بن إسماعيل)
- ٩٤- المحكم والمحيط الأعظم.
- الجزء الثالى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى الباي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- الجزء الثالث، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى الباي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٩٥- المخصص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر- بيروت (د.ت)

* السيوطي : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)

٩٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل

إبراهيم دار الفكر - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩٧- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى، وعلى

محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية -

القاهرة ١٩٥٨م.

* شهاب الدين الخفاجي : (أحمد بن محمد بن عمر)

٩٨- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق د/ محمد عبد

المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني - القاهرة ١٣٧١ - ١٩٥٢م.

* الصباغاني : (الحسن بن محمد بن الحسن)

٩٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هقنر (ضمن مجموعة: ثلاث كتب في

الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

* د/ صبحي الصالح

١٠٠- دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٦م.

* الصفدي : (خليل الدين بن أيك)

١٠١- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة

الخانجي - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* د. طاهر سليمان حمودة

١٠٢- دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية - الإسكندرية (د.ت)

* أبو الطيب اللغوي: (عبد الواحد بن علي)

١٠٣- الأضداد في كلام العرب، تحقيق /د/ عزة حسن، دمشق ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٠٤- مراتب النحويين، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د.ت)

* /د/ عاطف مذكور

١٠٥- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة - القاهرة ١٩٨٧.

* /د/ عبد الجواد الطيب

١٠٦- من لغات العرب - لهجة هذيل، منشورات جامعة الفات (د.ت)

* /د/ عبد العزيز مطر

١٠٧- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف - مصر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* /د/ عبد الفتاح الحموز

١٠٨- ظاهرة القلب المكاني في العربية، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* /د/ عبد الكريم مجاهد

١٠٩- الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء - عمان ١٩٨٥م

* عبد الله أمين:

١١٠- الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

* د/ عبده الراجحي

١١١- التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١١٢- علم اللغة والنقد الأدبي، مقال بمجلة فصول المصرية مج ١ ع ٢ يناير ١٩٨١.

١١٣- فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

١١٤- اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م.

١١٥- النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

* عبد الوهاب خلاف

١١٦- علم أصول الفقه، القاهرة ١٤٠٠هـ.

* أبو عبيد : (القاسم بن سلام)

١١٧- كتاب الأجناس من كلام العرب، تحقيق امتياز الرامغوري، المطبعة القيحة - الهند ١٣٥٦هـ - ١٩٢٨م.

١١٨- غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م!

١١٩- الغريب المصنف (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٩م.

١٢٠- كتاب الأمثال، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* أبو عبيدة: (معمر بن المثنى)

١٢١- كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦هـ

- ١٩٨٦م.

* ابن عصفور الإشبيلي : (أبو الحسن علي بن مؤمن)

١٢٢- الممتع في التصريف، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* العلوي: (يحيى بن حمزة)

١٢٣- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب

العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* د/ علي عبد الواحد وافي

١٢٤- علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢م.

١٢٥- فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة الثامنة.

* أبو العميثل الأعرابي : (عبد الله بن خليل)

١٢٦- كتاب المأثور من اللغة (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، تحقيق

د/ محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨هـ-

١٩٨٨م.

* الفزالي: (أبو حامد محمد بن محمد)

١٢٧- المستصفي من علم الأصول، دار صادر - بيروت (د.ت)

* فؤاد سزكين

١٢٨- تاريخ التراث العربي

- المجلد الثاني - الجزء الأول، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، جامعة

الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م.

- المجلد الثامن - الجزء الأول، ترجمة د/ عرفة مصطفى، جامعة الإمام
محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* ابن فارس: (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)

١٢٩- الصحاح، تحقيق/ السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي -
القاهرة ١٩٢٧م.

١٣٠- كتاب الفرق، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي -
القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣١- مجمل اللغة، تحقيق/ زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة -
بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٢- مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية
- القاهرة ١٣٦٦هـ.

* د/ فايز الداية

١٣٣- علم الدلالة العربي، دار الفكر - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

* د/ فخر الدين قباوة

١٣٤- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة
العربية - حلب (د.ت).

* الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد)

(١٣٥) معاني القرآن

الجزء الثاني، تحقيق/ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة
(د.ت)

الجزء الثالث: تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٢م.

* القالي: (أبو علي إسماعيل بن القاسم)

١٣٦- كتاب الأمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.

* ابن قتيبة: (أبو محمد عبد الله بن مسلم)

١٣٧- أدب الكاتب، تحقيق/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٨- تأويل مشكل القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث -
القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٣٩- تفسير غريب القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب
العربية - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٧٣م.

١٤٠- عيون الأخبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة
والنشر (د.ت).

* القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)

١٤١- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ -
١٩٦٧م.

* قطرب: (أبو علي محمد بن المستير)

١٤٢- الأضداد، تحقيق/ هانس كوفلر، مجلة إسلاميك، مج ٥ ع ٤،
١٩٣١م.

١٤٣- كتاب الفرق، تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية
- القاهرة ١٩٨٧م.

- * القفطى: (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف)
 ١٤٤ - إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
 الفكر العربى - القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- * كراع النعل: (أبو الحسن على بن الحسن الهنائى)
 ١٤٥ - المنجد فى اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمر وضاحى عبد الباقي،
 عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- * د/ كريم زكى حسام الدين
 ١٤٦ - أصول نرائية فى علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.
 ١٤٧ - التعبير الاصطلاحى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.
 ١٤٨ - المحظورات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.
- * د/ كمال بشر
 ١٤٩ - علم اللغة العام - الأصوات، دار المعارف - مصر ١٩٧٩م.
- * ابن كيسان: (أبو الحسن محمد بن أحمد)
 ١٥٠ - شرح معلقة عمرو بن كلثوم، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار
 الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- * لبيد بن ربيعة
 ١٥١ - ديوان لبيد بن ربيعة (بشرح الطوسى وغيره)، تحقيق د/ إحسان
 عباس، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام
 بالكويت ١٩٨٤م.
- * المبره: (أبو العباس محمد بن يزيد)
 ١٥٢ - الكامل، تحقيق/ محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة - بيروت
 ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- * أبو المحاسن التنوخي: (المفضل بن محمد بن مسعر)
 ١٥٣- تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د/ عبد الفتاح الحلوي، جامعة الإمام
 محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- * محمد أحمد أبو الفرج
 ١٥٤- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة
 العربية - بيروت ١٩٦٦م.
- * د/ محمد حسن عبد العزيز
 ١٥٥- التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٠م.
- * د/ محمد المبارك
 ١٥٦- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر - بيروت ١٣٩٥هـ -
 ١٩٧٥م.
- * د/ محمود السعران
 ١٥٧- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية - بيروت
 (د.ت).
- * د/ محمود سليمان ياقوت
 ١٥٨- فقه اللغة وعلم اللغة - نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية -
 الإسكندرية ١٩٩١م.
- * امرؤ القيس: (حجر بن الحارث)
 ١٥٩- ديوان امرؤ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف
 - القاهرة ١٩٦٩م.

* د/ مراد كامل

١٦٠- دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣ م.

* الإمام مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)

١٦١- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها (د.ت).

* المفضل بن سلمة

١٦٢- الفاخر، تحقيق/ عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية -

القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

* المفضل الضبي

١٦٣- المفضليات، تحقيق/ عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار

المعارف - مصر، الطبعة الرابعة.

* ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري)

١٦٤- لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة

ببلايا ١٣٠٨ هـ).

* الميداني: (أبو الفضل أحمد بن محمد)

١٦٥- مجمع الأمثال، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى

البايبي الحلبي - القاهرة ١٩٧٩ م.

* د/ نايف خرما

١٦٦- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

* ابن النديم (محمد بن إسحاق)

١٦٧- الفهرست، تحقيق د/ ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة -

قطر ١٩٨٥ م.

* الهذليون

١٦٨- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

* أبو هلال العسكري

١٦٩- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠١هـ -
١٩٨١م.

١٧٠- الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧م.

* ياقوت الحموي: (شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله)

١٧١- معجم الأدياء، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

* اليزيدي: (إبراهيم بن أبي محمد يحيى)

١٧٢- ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

* Crystal, David:

173- Linguistics, Penguin Books, 1985.

174- A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil
Blackwell, New York, 1987.

* Kempson, Ruth M.:

175- Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979.

* Leech, Geoffry:

176- Semantics : The study of Meaning, Penguin Books, 1983.

* Lyons, John:

177- Semantics, Cambridge University Press, 1979.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٥	* مقدمة
٤٣-٩	* التمهيد
١١	- التعريف بالمفضليات والشرح
٢٠	- علم الدلالة: تعريفه وبحوثه
٢٢	نظريات دراسة المعنى
٢٦	الاشتقاق
٢٩	العموم والخصوص
٣٣	التغير الدلالي
٣٦	الترادف
٣٨	المشترك اللفظي
٤١	الأضداد

* الباب الأول:

٤٥	(مناهج الشراح في شرح دلالات الألفاظ)
٩٩-٤٧	الفصل الأول: تفسير المعنى
٥٢	- أولاً: تفسير دلالات الألفاظ المفردة
٥٢	التفسير بالترجمة
٥٤	التفسير بالضد
٥٧	التفسير بالنظير
٦٣	- السياق ودوره في تحديد دلالات الألفاظ
٦٣	السياق اللغوي
٧٤	المقام (سياق الحال)

٨٥	- ثانياً: تفسير دلالات التعبيرات الاصطلاحية
٨٥	المقصود بالتمبير الاصطلاحى
	- نماذج التعبير الاصطلاحى الواردة فى الشرح
٨٦	جاء واقضهم يقضضهم
٨٨	شالت نعماتهم
٩٠	زف رألهم
٩١	ألقوا عصاهم
٩٣	عنا فلان طوره
٩٥	بنات الدهر
٩٦	جاء بالضح والريح

الفصل الثانى

١٣٠-١٠١	تحرير المعنى
١٠٣	(المقصود بمصطلح التحرير)
١٠٥	- تحرير الاستقصاء والتفصيل (التعريف به)
١٠٥	- تحرير المقابلة والفروق (التعريف به)
	- نماذج تحرير الاستقصاء والتفصيل
١٠٦	بنات مخر
١٠٨	الكناس
١٠٩	الحنى
١١٠	القاع
١١١	البلىة
١١٢	التنوم
١١٣	الجرثومة

- نماذج تحرير المقابلة والفرق

١١٥	الإسبَاء
١١٨	المَشْعَع
١١٩	الذَّمِيل
١٢٠	البِيرة
١٢٢	التلعة
١٢٤	العمارة
١٢٥	الغَيْطَة
١٢٦	النزوع
١٢٧	المُبرم
١٢٧	العالية
١٢٩	المعصم

* الباب الثاني

١٣١-١٩١

الاشتقاق

١٣٥

(تقسيمه إلى ربط اشتقاقى وتأصيل والتعريف بهما)

١٣٥-١٥٨

الفصل الأول: الربط الاشتقاقى

١٣٧

- أولاً: الربط بين دالتين حسيّتين

١٤٥

- ثانياً: رَدّ دلالات مجردة إلى أخرى حسية

١٥٦

- ثالثاً: رَدّ دلالة حسية إلى أخرى مجردة

١٥٨

- تقفية

١٥٩

الفصل الثانى: التأصيل

١٦١

(طرق التعبير عن الدلالة الأصلية للألفاظ)

١٦٤

- نماذج التأصيل الواردة فى الشرح

١٦٣	الكُفْرُ
١٦٧	الزُّيَّ
١٦٨	الاعتصام
١٧١	الاستهلال
١٧٣	الحِرْصُ
١٧٦	النُّهْكَ
١٧٨	الهَضْمُ
١٨٠	الخَدَعُ
١٨١	الظُّلْمُ
١٨٤	الكَتْبُ
١٨٥	الجَنِّ
١٨٨	الصَّرْمُ
١٩١	تقفية

* الباب الثالث: (العموم والخصوص والتغير الدلالي) ١٩٣-٢٥٦

٢١٧-١٩٧

الفصل الأول: العموم والخصوص

١٩٩

- أولاً: العموم

١٩٩

(تقسيمه إلى عموم الوقوع المشترك وعموم الاشتمال)

٢٠٠

عموم الوقوع المشترك (التعريف به)

- نماذجه

٢٠٠

اللُّدُنُ

٢٠١

الحَادِرُ

٢٠٢

المَأْدَى

٢٠٣

رِيْعَانُ

٢٠٤

جَمٌّ

٢٠٥	الجذم
٢٠٦	الغريض
٢٠٦	الأخلق
٢٠٨	أبرق
٢٠٩	نشص
٢١١	عموم الاشتغال (التعريف به)
	- نماذجه
٢١١	السَّيَّاح
٢١٣	إلعرق
٢١٣	الصَّيِّب
٢١٤	الضَّرَاءُ وَالْخَمَرُ
٢١٥	العُصْبَةُ
٢١٦	الرَّأْيَةُ
٢١٨	ثانياً: الخصوص
	(تقسيمه إلى خصوص داخلي وخارجي والتعريف بهما)
	- نماذج الخصوص في الشرح
٢١٩	البوارح والعرضات
٢٢٠	الأشطان
٢٢١	الطروق
٢٢٢	السَّيِّء
٢٢٣	العهاد والرَّصَادُ وَالْأَوْلِيَّةُ
٢٢٥	النَّفْسُ
٢٢٦	ذَقْنَاءُ

٢٥٦-٢٢٩	الفصل الثاني: التغير الدلالي
٢٢٢	- توسيع الخاص
٢٢٨	- تضييق العام
٢٤٢	- انتقال الدلالة
٢٥٦	- تقفية

الباب الرابع

(قضايا تعدد اللفظ للمعنى وتعدد المعنى للفظ) ٢٥٧-٢٤٣

٢٨٩-٢٦١	الفصل الأول: الترادف
٢٦٢	(سبل التعبير عنه في الشرح)
٢٦٤	(نوع الترادف الموجود في الشرح)
	أسباب وقوع الترادف:
٢٦٧	- أولاً: التغير الصوتي
٢٨١	- ثانياً: الاقتراض من اللغات الأخرى
٢٨٣	- ثالثاً: التغير الدلالي
٢٨٦	- رابعاً: اختلاف لهجات العرب
٢٨٩	تقفية

٢٩١-٣١٤ الفصل الثاني: المشترك اللفظي
أسبابه:

٢٩١	- أولاً: التغير الدلالي
٣٠٣	- ثانياً: اختلاف لهجات العرب
٣٠٧	- ثالثاً: التغير الصوتي
٣١٠	- رابعاً: الاقتراض من اللغات الأخرى
٣١٤	- تقفية

٣١٥-	الفصل الثالث: الأضداد
	أسبابه:
٣١٧	- أولاً: الخوف من الحسد
٣١٩	- ثانياً: التفاؤل والتشاؤم
٣٢٤	- ثالثاً: عموم المعنى الأصلي
٣٣٠	- رابعاً: دلالة اللفظ على معنى وسط
٣٣٢	- خامساً: خصائص تعبيرية
٣٣٤	- سادساً: اختلاف الاعتبار
٣٣٨	- سابعاً: الانتقال الدلالي
٣٤٣	- تقفيه
٣٤٥	* الخاتمة
٣٥١	* ثبت المصادر
٣٧٢	* فهرس البحث

To: www.al-mostafa.com